

يا النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان لا ازيد فيه على ما  
 من الله عز وجل فلا تورد في  
 نوع من ذلك اليوم من ربه

كتاب ١٩  
 من حكاية



**كتاب المهادي**

في الفتاوى على مذهب الامام

**الاعظم ابن حنيفة رضي**

الله عنه تاليف الشيخ

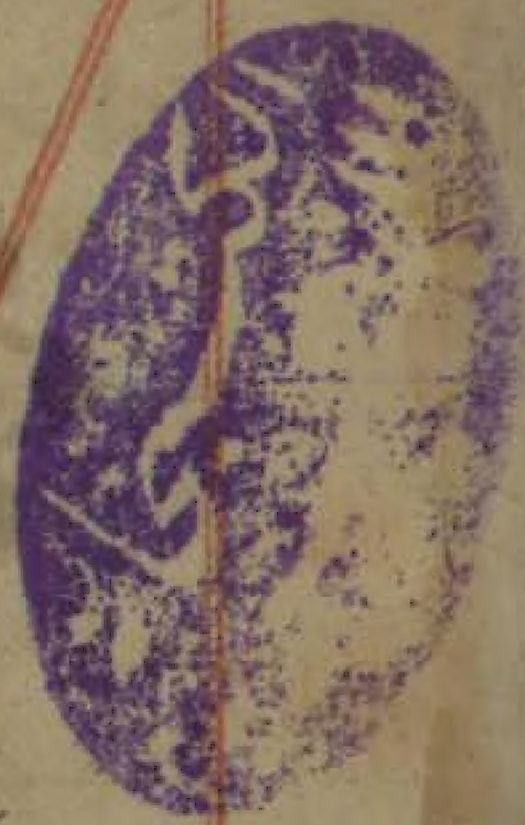
**الامام العلم الطاهر**

حميد الدين اسرايل

**ابن دودك**

الحنفي

رحمه الله



المحقق  
 ابن حنيفة  
 السيويني  
 الحق عفيانا



ذكر هذا الكتاب في الجزء  
 الثاني من كشف الظنون

في صفحة ١٤٢٤ اسرارها  
 الى اسما الامم الحسرة

انكشف من كشف الله

من منح الجمال علما اضاء  
 دراء المفاسد عند العقلاء وهم  
 من جلب النافع

٢٢٢٥٩

٢١١٤

المحصور بعد الطلب اعز من الحدا  
 بلا نقب

مال النبي صلى الله عليه وسلم  
 من عمل عام فليستفنه



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقي  
**الحمد لله** خالق الانام ومنزل الاحكام والفارقة  
 بين الحلال والحرام. والصلوة على محمد عاتم الرسل  
 الكرام. وعلى اله واصحابه وصايح الظلام **وبعد**  
 فان من اشرف العلوم بعد معرفة علم الكلام معرفة  
 الفقه والاحكام. ولهذا كتاب يحوي مختصر الشيخ  
 ابي الحسن احمد بن محمد القندوري. ومنظومة الشيخ  
 ابي حفص عمر الغسني. وتكملة الشيخ ابي الحسن علي بن  
 احمد الرازي. وبعض المسائل الواقعة. من الفتاوي  
 والزيادات. والجامعين. والنوادر. والنوازل.  
 والذخيرة. والمبسوط. والمحيط. وغيرها باجازه لنظ  
 وجزالة معني مع كثرة المسائل. والتجرد عن الدلائل.  
 بحيث لا غنية للمبتدي عن دراسته وقرائه. وللمندرجة  
 للمنتهي عن مراجعته. ومطالعتة. فن حوي معانيها.  
 ووعي مبانيها. ما من عليه الغفها. والاعلا للفتوي.  
 والفتاوى. وقد ذكرت مسائل الخلافات بالصريح او  
 بالضمير او بالرمز. فحرف السين علامة ابي يوسف.  
 والميم محمد. والزاز فر. والكاف مالك. والعين  
 الشافعي. واما المسائل التي على قول ابي يوسف

علي خلاف قول محمد ولا قول ابي حنيفة ذكرت ائبا  
 يوسف في اولها وسميته كتاب للعادي في الفتاوي  
 وفقنا الله واياكم صالح الاعمال بمحمد النبي المصطفي  
 واله خير ال **كتاب الطهارة**  
 هي فريضة على كل مسلم بالغ عاقل محدث حين اراد  
 الصلاة. فرض الوضوء غسل وجهه ببياضه مغمضا  
 عينييه خفيئا ويديه بمرقعيه ورجليه بكعبييه  
 بلادك ولو قطعت اطراف من المعيا يغسل  
 طرفه ومسح راسه لا كله ولا تلك شعراته  
 ولا يمد اصبعه قد رثك اصابع ولو مسح ببلل  
 كنه يجوز وان استعمله في عضو اخر وهو الصحيح  
 لا يماؤه اخذه من لحيته ومسح ربع لحيته وقيل يابلاقي  
 البشرة ولو زال الشعر عن الراس فهو حكمه ولو حلق  
 شعره بقي مسح ابي يوسف يحكم بالاجزاء الطهورة  
 في فلاتات المسوح الا نادى ابا يوسف وخالف محمد  
 فيما ولا يترك لمعة في الوضوء والغسل وسنته  
 غسل يديه ابتداء للمستيقظ والتسمية والسواك  
 والاضمة والاستنشاق ماء جديد ويكره  
 تركها وتخليل لحية واصابعه والتثليث في الغسل

واهي في اللغة عبارة عن الطهارة وفي اللغة عياج عن  
 غسل اعضا مخصوصة وصنفة مخصوصة بالاطراف  
 لان الصلاة يجوز فيها بالبياض عليه السلام لا جلاء الا  
 بغيره وهو شرط لها وخمسها بالابتداء دون سائر الشروط  
 لانها التيمم فيها انما استقطعت بعد من لا يدا  
 الفوض يعني المتوضو بذكر المصدر  
 ويراد به المتوضو يقال وضوءه لا يبرك  
 في قوله حين اراد الصلاة يدخل فيه المصبي  
 ايضا لان الوضوء شرط وصحة الصلاة  
 احتراف من المتوضي قبل دخول الوقت و اراد  
 قيام الصلاة

وهو الاصح  
 السنة ما وافق النبي صلى الله عليه وسلم  
 حكم يتوكل فظا فلهذا السنة او سنة النبي او سنة  
 المذكورة ما يثبت على تركه طاعة لله تعالى فلهذا السنة  
 ما يثبت على فعله طاعة لله تعالى فلهذا السنة  
 فعله وتركه طاعة لله تعالى فلهذا السنة  
 لا استحباب له دون الحكم والواجب ما فعله النبي  
 النبي صلى الله عليه وسلم سنة او سنة



لا في السجدة وهو افضل من الموتين وهما من المدة والنية  
 والتوقيت والوقت ومسح اذنيه بماء الرأس ويكره ترك  
 مسحهما ومسح مسح كل راسه وزنته والنيامين  
 والتوضي بالماء وانما به المضمضة والاستنشاق بيده  
 اليمنى والاستحاط بيده اليسرى والادعية عند غسل  
 الاعضاء ومسحها **فصل** ينقضه ما خرج من  
 السبيلين مطلقا ولو استحاضة والجنس الخارج من  
 غيرها ولو من قرحة بغير عصوان تجاوز الى محل الطهارة  
 حتى انما سال الدم من الرأس الى قصبة الاثنت ينقضه  
 بخلاف ما لو نزل البول الى قصبة الذكر فالم يكن  
 حراما من القرحة والتي لم يكن نجسا بخلاف ما لو  
 وقع دم الاستحاضة والجرح السائل فيها ولو في  
 يده ولو غرس ابرة فظهر الشعر ينقض خلاف الذباب  
 ونحوه والعلقة اذا مضت فامكيات منه ينقض  
 والا فلا وينقضه القيح مطلقا لا لون عليه  
 ولا بلغم صافا وان مالا وينقضه لو قاذما  
 او صديدا دون ملائمة ابويوسف يجمع متفرق  
 القيح للملائية بالمجلس لا الغشيان وينقضه دم  
 بالبراق ان غلبه او ساواه والنوم ان زالت مسكته

في السجدة وهو افضل من الموتين وهما من المدة والنية  
 والتوقيت والوقت ومسح اذنيه بماء الرأس ويكره ترك  
 مسحهما ومسح مسح كل راسه وزنته والنيامين

يتعد بالتجاوز وان كان الخارج انما يتحقق  
 بالتجاوز احراز من ما يبطله لا يبي  
 خارجا عبادة لا شرعا حتى لا يستثنى  
 الوضوء به

اذا اصاب الثوب دم من النجاسة فليلا يزيل  
 لا ينجس جوارز الصلاة وان كثرت وكثرت من النجاسة  
 فلا يبرؤي ذلك من النجاسة ولا يبرؤي من النجاسة  
 ليس نجس نجسا حقا حيث لم تستغن الطهارة وانما دم  
 الاستحاضة ودم الجرح السائل نجس وان الخارج  
 هو الحدث الا انما لا ينجس وضو وان مسح راس النجاسة  
 بقطنة فلا ينجس ولو مسح لجوارز الصلاة  
 ينقض الوضوء عند اي نجاسة ومحمد بن زكريا الحارثي

او استرخت مناصله والاعنجا والحنون والسكر واللباغية  
 الفاحشة والتمهية لحي ان يسبح لضحكته صوت وان  
 لم يبد استانه في صلاة ذات ركوع وسجود لا تنقضه  
 الصبي ولا الباني في الطريق ولا ناسي العضو المفروض  
 بل يغسل العضو المذني ولان قبل امراة ارسلها  
 بشهوة او مس فرجه بباطن الكف او اكل ما مسته  
 النار او تكلم بنجس او علق شعره او قلم ظفره او  
 سقط من جرحه لحم او دودة او نام في الصلاة ومن  
 ايقن بالطهارة وشك في الحدث او بالعكس اخذ باليقين  
**فصل** فرض الغسل المضمضة والاستنشاق  
 والمبا لغته فخرها واجب في غير الصوم وغسل يده  
 مرة بلا ذلك والانعاس في المايمة غسل لو تمضمض  
 واستنشق ووصل الماء الى اصول الشعر وسنته غسل  
 يديه وفرجه ونجاسة عن يده ثم يتوضا الارجلين  
 ثم يفيض الماء على راسه وجسده ثلاثا ثم يتقيح فيغسل  
 رجليه ان اجتمع الماء السائل تحتهما ولو لم يتوضا جازت  
 الصلاة به ومسحبه ذلك يده بالتراب اذا  
 استنجي والاغتسال بالمتاع وليس على المرأة نقض  
 ضمها فيه اذا وصل الماء اصول الشعر وتوجب

يريد به اكل اللحم الجوف كاورده في الحديث قوله عليه السلام  
 ان من اكل لحم الجوف كاورده في الحديث قوله عليه السلام  
 قلنا انما من الوضوء وضوء لغوي وهو غسل اليدين  
 كما في قوله عليه الصلاة والسلام قبل السلام يني القن  
 وبعد يني السلام

في الفصلين هما وصل ينيون  
 وهما وصل ينيون







لا ثمانية اذ رج في شكلها وجمعة فلا يخسر بالعرف  
 فان كان منه ذرا يقدر حوله ثمانية واربعين وقيل  
 باربعة واربعين وقيل بسنة وثلاثين وان كان  
 طويلا يمتد وطوله بما بين وعرضه بذراعين فيتوضا  
 من الجانب الاخر اذا وقعت فيه نجاسة ولم يزلها اثر  
 وان اجتمع بعد ذلك فصارا قل منه ويتوضا منه  
 الحوض الصغير وما به نجس ان دخل ماء طاهر وخرج  
 منه اقل من الماء النجس واذا نجس الحوض ثم ورد الماء  
 فلا يتوضا منه حتى يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث  
 مرات في الظهور وقيل مرة ولو كان اعلا الحوض عشرا  
 في عشر واستغله اقل من ذلك وهو تملي جاز الوضوء  
 التوضا به وان كان بالعكس لا يتوضا من حوض  
 الحمام وان كان ساؤه نجسا مع جريان الماء فيه واستعمال  
 غيره منه لا يرفع الحدث بardon الغدير الا بالاعتراف ولاه  
 عما تغير بكثرة الاوراق او بالمطبخ او اعترض من شجر او ثمر  
 ولا يساء مستعمل وهو ما يزيل به حدثا او تقرب به  
 او توضا الحدث لا يتبوء في الاصح اذا استقر في مكان في  
 الظهور نجس نجاسة غليظة وقال ابو يوسف نجاسة  
 خفيفة وقال محمد طاهر غير ظهور هو الصحيح ويعتبر

لا ثمانية اذ رج في شكلها وجمعة فلا يخسر بالعرف  
 فان كان منه ذرا يقدر حوله ثمانية واربعين وقيل  
 باربعة واربعين وقيل بسنة وثلاثين وان كان  
 طويلا يمتد وطوله بما بين وعرضه بذراعين فيتوضا  
 من الجانب الاخر اذا وقعت فيه نجاسة ولم يزلها اثر  
 وان اجتمع بعد ذلك فصارا قل منه ويتوضا منه  
 الحوض الصغير وما به نجس ان دخل ماء طاهر وخرج  
 منه اقل من الماء النجس واذا نجس الحوض ثم ورد الماء  
 فلا يتوضا منه حتى يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث  
 مرات في الظهور وقيل مرة ولو كان اعلا الحوض عشرا  
 في عشر واستغله اقل من ذلك وهو تملي جاز الوضوء  
 التوضا به وان كان بالعكس لا يتوضا من حوض  
 الحمام وان كان ساؤه نجسا مع جريان الماء فيه واستعمال  
 غيره منه لا يرفع الحدث بardon الغدير الا بالاعتراف ولاه  
 عما تغير بكثرة الاوراق او بالمطبخ او اعترض من شجر او ثمر  
 ولا يساء مستعمل وهو ما يزيل به حدثا او تقرب به  
 او توضا الحدث لا يتبوء في الاصح اذا استقر في مكان في  
 الظهور نجس نجاسة غليظة وقال ابو يوسف نجاسة  
 خفيفة وقال محمد طاهر غير ظهور هو الصحيح ويعتبر

الاغلب اذا اخلط بالماء المطلق في الامح والجشب  
 المنفرد لطلب السقا كلاهما نجسان والرجل طاهر في  
 الامح وقال ابو يوسف كلاهما علي حالهما وقال محمد كلاهما  
 طاهر وظهور قال ابو يوسف جنب اغتسل في بير  
 ثم في بئر اخرى لم يخرج من الثالثة طاهر والمياه  
 نجس وخالفه محمد فيما عند عدم النية ولا يجلس  
 الماموت ما يبعث فيه كالسمك والسرطان  
 والصنوع المائي وان مات خارج المائ ثم وقع فيه  
 او وقع في غيره كاللبن والخل هو الصحيح وان كان  
 للمضغ مع البري دم سائل نجسه والا فلا كذا الحية  
 البرية ولا ينجسه موت ما لا نفس له سائلة كالبق  
 والذباب والزمنور والعقرب والنمل والجراد  
 والسكان الذي لم يطف ويخسه اذا وثق فيه نجاسة  
 قليلا او كثيرا ولو قلتم ولو لم يظهر اثرها فيه  
 ونجس الماء الوارد كالمرود وكل اهاب دبح طهر  
 الاجلد الخنزير والامري ويجوز الانتناع بشعره  
 للخرز وبغظ الفيل وشعر الميتة وعظمها ونحوه مما  
 لا روح فيه ولبنها والانبخة والبصم الذي لم يشده  
 قشره وقشر الحية طاهر بخلاف جلدها وشعر

لان الماء المستعمل طاهر في الامح والجشب  
 فكانت كالماء المطلق في الامح والجشب

فقيه بالانحاس لان الماء المطلق في الامح والجشب  
 لا ينجس الا بالانحاس لان الماء المطلق في الامح والجشب

اعلم ان الماء الذي يباع في البئر لا ينجس الا بالانحاس  
 كما يبيح الله في البئر لا ينجس الا بالانحاس



الانسان وعظمه طاهر **فصل** تنزح البير  
 بوقوع نجس وبصريين مطلقا ولم يكن لوطيه غير  
 مختلط بالماء عشرون دلو لا تنزح بغيره ابل وغنم  
 الا ان ينحش او يكون رطبا ولا يحرق حمام وعصفور  
 وتنزح بموت نارة ونحوها او قاربتين بعد اخراجها  
 من عشرين الي ثلاثين دلو واسطا ولومفرقا وفي  
 الثالث الي التسع اربعون دلو وفي العشرة كله  
 والحائنة والدجاجة والسور ونحوها من اربعين  
 الي ستين وللساة مثل الاوز والجدري والسحلية  
 في رواية وفي اخرى انها كالشاة ولا دمي والكلب  
 ونحوها جميعا كذا ان ارتفع الحيوان او تنفس صغره  
 او كبر وان اخرج الرابع حيا ينزح دلو احتياطا في  
 الاظهر ففي النارة او ولد لها والسور عشرة دلاء وفي  
 المشاة والبقره والناقة عشرون دلو او قيل جميعه  
 وفي الامامي المحدث اربعون دلو وفي الجنب والمحدث  
 غير المستنجي والحايض والكلب والخنزير والبغل  
 والنارة الهاربة عن المعرة او هي من الكلب جميعه  
 وجوبا ولو وجب عشرون دلو فصب الدلو الاول  
 في بير اخر ينزح عشرون دلو وفي الثانية تسعة

في النارة والناقة  
 والبقرة والحمير  
 والاشياء  
 التي لا تنزح

في النارة والناقة  
 والبقرة والحمير  
 والاشياء  
 التي لا تنزح

في النارة والناقة  
 والبقرة والحمير  
 والاشياء  
 التي لا تنزح

في النارة والناقة  
 والبقرة والحمير  
 والاشياء  
 التي لا تنزح

في النارة والناقة  
 والبقرة والحمير  
 والاشياء  
 التي لا تنزح

عشر ولو وجب اربعون دلو اصب فيما وجب مثله  
 او عشرون ينزح اربعون دلو ولو وجب نزع ما فيها  
 ثم ازداد قيل ينزح كله وقيل مقدار ما فيه وقت  
 الوقوع ولو غار ثم عاد فهو نجس في رواية واذا وقع  
 جله الامامي او حله في الماء نجسه ان كان مقدار النطر  
 واذا وقع بول النارة في الماء نجسه وفي الثوب  
 والطعام لا نجسهما واذا وقع بول الحفاش في الماء  
 او اصاب الثوب لا نجسهما ولا يتوضا من الدلو الاخير  
 الواجبة في هوائ البير وتطهر الة النزع يطهرها  
 وان كانت معينة لا تنزح بحدج مقدار ما كان فيها  
 من الماء هو المختار وقال محمد تنزح بثلاث ما يده  
 دلو وقليه الفتوي وان وجد فيها مائة لا يدرى  
 وقوعها ولم تنفس ولم تنفس يغسل ما اصابه ساؤها  
 ولا يعاد صلاة يوم وليلة وان ارتفعت او تنفست  
 فثلاثة ايام وكبايها وقالا لا لعادة عليهم حتى  
 يدرى وقوعها ولو صلى ثم وجد في ثوبه نجاسة يابسة  
 لم يعلم بها تحري اعادة صلاة يوم وليلة في الشتاء وفي  
 الصيف ثلاث صلوات وقالا لا شي عليه ما لم يعلم  
 قال ابو يوسف بنجس الماء القليل بوقوع شعر

ان التمدد عنه ممكن في الماء فيمكن  
 فيها الثياب والطعام فصار يغتسل  
 فيها من الحيطة



الخنزيري ويمنع الصلاة اكثر من قدر الدرهم وادي  
 ما يكون بين البير والحلا قدر سبعة اذرع وقيل  
 خمسة اذرع وقيل ثلثا يتغير الماء هو الصحيح  
**فصل** العرق كالسور وسور الادي  
 والغرس وما يوركل طاهر الا طالة شرب الخمر  
 وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس  
 ويغسل الاناء من دلوغ الكلب ثلاثا سبحا  
 وسور الهرة والذئابة المختلة والبقرة الجلالة  
 وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه وسور البئر  
 والحمار مشكوك فيه فان لم يجد غيرها يتوضا به  
 وتيمم واياهما شاقدم ولو وجد ماء مشكوكا وتيمم  
 التمر حلوا يتوضا بتيمم التمر وعند ابي يوسف  
 يتوضا بالماء المشكوك وتيمم وعند محمد يجمع بين  
 الثلاثة **باب التيمم** يتيمم ببعده  
 ميلا وهو ثلث الذراع عن ماء او خوف مرض او زيادته  
 او برد او وجنبا متيما او خوف سبع اذعد او عطش  
 او نقدة او لا يباع بمن المثل من صنعيد طاهر  
 ولو نديا غير منطبع ولا متمرمة ولا يعين فيه  
 التراب ولا الرمل ولا الا لتعاقق وفرضه الشبهة

هذا هو الصحيح  
 في التيمم  
 في التيمم  
 في التيمم

وضربان وادابه استبدال القبلة ونقض يديده  
 فالضربة لوجهه واخرى ليديه مع مرفقيه متخللا  
 اصابعه ولوجنبا او حائضا زكلا يشترط الاستيعاب  
 في رواية ولو اصابعه غبار فمسح به وجهه وذراعيه  
 ناويا للتيمم جاز في الاطراف وينقضه ناقض الوضوء  
 والتدرة على الماء وجواز ما جاز لاجله ومردد الناس  
 به كالمستيقظ وتبطل صلاته لرويته ولو تبيد  
 التمر ولو متوضا اقتدي بتيمم فان وجد الماء بعد  
 ما صلى لم يعد ولو في وقتها وكذا الوضوء في  
 رحله فتيمم وصلي ثم ذكره وان توضا بتيمم التمر  
 ورأي الماني خلال صلاته يتنفل وان راي السور  
 المشكوك لا ويجوز لخوف فوت جنازة وليها غيره  
 وعياله والجناب فيه لا للموتمة والحمية ولو علم  
 في المكان ماء اقل من الميل وعلم يقينا لو ذهب  
 هناك خرج وقت الصلوة تيمم في رواية كذا عند  
 الماء في الحائض الموضوعة على الطريق الموضوعة  
 للشرب ويكتفي التيمم لو اجد الماء غير كاف  
 للوضوء جنب متعمية وجد الماء كاف لاحدهما  
 يغتسل الجنب ويقيم الميت ولو كان مع الجنب حائض

وفوال

لا بد على الحائض حضان حتى تلع وتعال وتعال الطهارة من الحيض  
 وحق الوضوء وهو الرطب يندم غسلا اذا اتى التيمم  
 في التيمم او لا يغتسل الا اذا كان في الماء شربا  
 فاحسب ان لا يغتسل الا اذا كان في الماء شربا



ان كل واحد منهم لا يصح  
قاررا على الاستعمال

وميت تغسل الخافض في رواية ان السطح حيمتها  
قبل العشرة ويجوز الغلب من الجرح والصحيح مطلقا  
فيتم او يغسل فلا يجمع بينهما وان اضره اليتم يتأخر  
عنه الصلاة جنب معه ما كان في الوضوء فيتم ولا يتوضا  
فان توضا فيتم لجنايته فاحدث فيتم له جنة جنب  
على بدنه لمعة واحدة في اعضائه وضوءه وما واه يكتفي  
لاحد لهما فاعضاؤه اولى جنب على بدنه لمعة واحدة  
قبل ان يتيمم تيمم واحدا ثانيا ويا لهما فان وجدنا  
كفاهما صرنا اليهما وان احدث وتوبه او بدنه  
دم ومافيه يكتفي احدهما صرنا اليه قال  
ابويوسف لو بعيت لمعة فتيمم لجنايته ثم احدث  
فتيمم لحدث ثم وجد الماء غير كاف لما صرنا اليه المعة  
ويتمى تيمم حدثه ولو لم يتيهم لحدث صرنا اليها  
الوضوء ويجوز قبل الوقت ولو صين زاد ما شاء  
ويلزم الطالب من رفقته الماء لليلة الخن لا مطلقا وقوله  
جائز لا بعد المنع وتندب تأخيرها للرجاء الى اخر الوقت  
ولو تيمم لجلس الصلاة يصلي به فلاح ولو غير جديها  
لا ولو وجد التيممون ما يكتفي احدهما استقصى تيممه  
جميعا كما لو قال رجل هذا الماء يتوضا به ايكم شاة

ان كل واحد منهم لا يصح  
قاررا على الاستعمال

ان كل واحد منهم لا يصح  
قاررا على الاستعمال

فلا

بخلاف ما لو قال هذا الماء لكم المجهوس في المصرا اذا  
يجز عن الماء تيمم وصلي ويحيه اذا خرج وان يجز عن  
التيمم اخرها وقالا ينشئة بالمعالي ويقضيها قال  
ابويوسف ان قدر غشي الطهارة دون المكان الطاهر  
صلي بلا رياء ولا ينقضها فتيمم ارتد ثم اسلم فوضوء  
فتيمم ومن تيمم بريد الاسلام فليس بتيمم ومن توضا  
بغيره الاسلام فهو متوضئ فتيمم عن حدث واخر من جفا  
قال في عن الجناية اولى بالامانة فانه اعلم  
**باب المسح**  
صح المسح على الخفين ولو امرأة لا جنبا ان لبسهما على وضوء  
تام ثم احدث فان توضا بسوء حمار وفتيمم وللبسها  
فاحدث مسح بخلاف تيمم التمر وفرضه ان مسح على  
ظاهريهما بثلاث اصابع اليد مرة ولو برؤوسها ان تقاطر  
الماء وسنته ان يدها من اصابع الرجل الى الساق  
ويكره بالعكس وللمتيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة  
ايام وليا يدها من وقت الحدث ولا يشترط فيه اليه  
حتى لو خاض ماء او اصابه مطر اجزاه ولا الترتيب حتى لو  
غسل رجلية او ثوبا لبسها او احدي رجلتيه ثم لبسه  
ثم اكمل وضوءه قبل ان يحدث مسح ولو انقشر ظاهر

ان كل واحد منهم لا يصح  
قاررا على الاستعمال

ان كل واحد منهم لا يصح  
قاررا على الاستعمال







بعد ما مضى من الوقت تدرأه فرضها لم تقضها كذا لو  
 حاضت وتدرأه أقل من تدرأه فرضها وتقضيها  
 لو بقي منه بعد الأهلية قدر الحريم ولو ظهرت وقد  
 بقي من وقت العصر أو العشا قدر صلاة ركعتين  
 فليها قضا العصر والعشا لا الظهر والمغرب  
 مديهما وتوطأ بلا غسل <sup>للاضطرار</sup> في العشرة ولا قبلها  
 لا حتى تغتسل أو يمضي عليها أدنى وقت صلاة والظهر  
 بين الدمين في المدة حيض كذا النفاس ويمدح تحسد  
 أن كان الظهر مثل الدمين أو أقل فهو حيض وإن زاد  
 فصل وعنده في النفاس أن كان الظهر بينهما خمسة  
 عشر يوماً فالأول نفاس والآخر حيض وأقل الظهر  
 خمسة عشر يوماً لا مطلقاً ولا حداً أكثره إلا عند  
 غيب العادة في زمان الاستمرار ولورات يومين في  
 المدة ويوماً قبلها يتوقف على نوبة أخرى وقلة حيض  
 ولا تستقل العادة لرؤية المخالف مرة ويبدأ الحيض  
 بالظهر ويحتم به ولو كانت غادتها ثلاثة أيام ثم رأت  
 في اليوم الرابع لا تؤمر بالاعتسالة والثلاثة في الأصح ومن  
 الحامل وحالة الولادة قبل الخرج والناقص عن  
 الثلاثة والزائد على الثلاثة الحيض والنفاس

وعلى أيام

وعلى أيام عادت بها أن جاوز العشرة استحاضة لا تحسد  
 الثلاثة الزائدة على العادة وهي ذرور الدم في أيام  
 الحيض وغيرها لا يمنع صوماً وصلاةً ووطياً وإن  
 ابتداءت استحاضة فحيضها عشرة أيام من كل شهر لا يوم  
 وليلة ولا خمسة أيام ولا تسعة عشر يوماً وكذا لو  
 رأت شهراً يوماً ويوماً أو ثلاثة أيام ويوماً أو بالعكس  
 وإن نسيت عدد أيام الحيض دون مكانها فإنها سرك  
 المستلثة ثلاثة أيام ثم تغتسل بعدها إلى تمام العشرة  
 لو كانت كل صلاة ثم تتوضأ بعدها إلى تمام الشهر وتصوم  
 رمضان إن وافق ذلك وتقضي عشرة أيام من شوال  
 وإن نسيت مكان الحيض دون الغدة فإنها تقضي  
 ثلاثة أيام في أول شهر ثم تتوضأ الوقت كل صلاة ثم  
 تغتسل بعد ذلك إلى تمام الشهر وتصوم رمضان  
 وتقضي ستة أيام من شوال وإن نسيت عدد الأيام  
 والمكان فإنها تقضي ثلاثة أيام ثم تغتسل بعدها  
 إلى أن يظهر حالها وتصوم رمضان وتقضي عشرين  
 يوماً من شوال والمستحاضة ومن به تسلس البول  
 واستطلاق بطن وانتلات ربيع والربيع الدائم والبرج  
 السائل يتوضئون لو كانت كل صلاة ويصلون فيه

وتبين تحسد فانما هي حياء لها إلى الكرم  
 تحسد بالآفة وانما رأت إلى أدنى  
 تحسد بالآفة انما تحسد لبيها  
 احتالته والعشرة كالنحويرة



زمانا وشكلا فيستحقن عروجه تحت لا بد حوله  
 حتى لو توفضات المجرم ظلمت الشمس فانه يستحق  
 عقوبات ما اذا توفضات المجرم دخل وقت الظهور  
 والعهود وهو الذي لم يرض عليه وقت توفضه الا  
 في ذلك الحداث يوجد فيه سره بقا وفي الايتما يستمر  
 استغراق الوقت بالحداث فان توفضا وصلي على استطاع  
 جاز كذا لو كان على سبيلان ثم استطع وتم الاستطاع  
 فان توفضا على استطاع وصلي على سبيلان لم يبد الوضوء  
 وان توفضا على سبيلان وصلي على استطاع وتم الاستطاع  
 يعيده توفضا بالعصر والعذر قائم وشرح فخر بت  
 يستقبل ولو سال اول العصر فاستطاع فوضا  
 وشرح وعذبت لا يستقبل توفضا للظهور والدمر  
 سائل فاستطاع وتوفضا العصر فسال لم يبد الوضوء  
 ولو استطاع في وقته فاحداث اخر فوضا له والدمر  
 لمستطاع فخر بت لم يبد فان توفضا وقت العصر بالاجابة  
 او حداث اخر يعيده وقتي قدر على رد السيلان يربا  
 او حداث لم يبد وصلي مع السيلان لم يبد  
 النفاس هو دم ومقبب الولد من الفرج ولو لم يرد ما فعلها  
 الغسل احتياطا ولا حمله الا في رواية احد عشر

نوما واكثره اربعون يوما لا شتون ولا شيمون  
 فان زاد عليه ان كان لها عاده ردت اليها والا  
 فاربعون نفاس والزايده استخاضة والسقطان  
 ظهر بعد خلقته ولد فدمه نفاس ونفاس المؤمنين  
 من الاول ٢ من الثاني وان كان بينهما اربعون يوما فلا  
 نفاس للثاني والعدة تنقضي به اجماعا والله اعلم

### باب النفاس ونظيره

يطهر المبدن والثوب بالماء وبما يج طاهر منزل كالخل  
 وماء الورد لا لدهن والخنف بالذات والتعل بالمسح  
 في نجس ذي جرم كاليس لا الرطب ولا يغسل وفي بني يابس  
 بالذك والجم يغسل والسيف والمرأة بالمسح والارض  
 باللبس وذهب المسح حتى جازت المطاة فيه دون  
 التيم وان كانت رطبة يجنب عليها المائتي تنزل  
 ان كانت الارض رطوبة ولا توقيت فيه وفي الصلبة  
 تحفر وتقلب وفي العصرة تغسل ثلاث مرات بماء  
 ولو بسفنجة ولو جعل التراب الطاهر طينا بالماء  
 الجبس او بالاكس فالطين نجس هو الصحيح بخلاف ما  
 اذا جعل طينا بين نجس ان لم يربطه والماء مع اكثر  
 قدره وهو كعرض الكفن لا طين او زبد لو كان لها



جوز من نجس مغلظ كالدم والحمز والخمر والبرص  
ولو من صغير لم يطعم والمني والبرص وخرق البسط  
والأوز والدجاج والردك مطلقا والخنزير وناجته  
مسكن من حيوان غير مذكي والمسكن ظاهر في الظاهر  
وتكره الصلاة مع قدر الدرهم منه والماء يذوب  
الثوب من نجس نجف كبرك ما يוכל وشربه حرام وإجاز  
أي يوسف للتدوي لا مطلقا وبول الفرس وخرق طير  
لا يוכל خروقه نجس ماء الذي لا ماء البهيمية والمسكن  
والعاب البخل والحمار لا نجاسة في موضع اليد من  
والركبتين مطلقا ولا الدهن النجس إذا أصاب الثوب  
أقل من قدر الدرهم ثم انبسط في أثناء الصلاة فصار  
أكثر من ذلك في الظاهر ولا يبول انتفخ كره وسرا ينجس أصابه  
الماء ولو وقع شيئا يابس على النجاسة المباحة ما ابتل  
الشئ بينهما إذا لم يكن نجسه إذا أثرت فيه ندواتها  
ثوب نجس يطهر بالغسل في تلك الأحيان أو ثلاثا  
في أجزائه بماء ومنع قاله أبو يوسف لو غصوا لا يطهر  
الأبالص ثلاثا وإنما جاز لأنه عهد فيه ثوبان أحدهما  
نجس بخري ويصلي ولا يخري في الأثمين بل يقتيم خلاف  
الثلاثة إن كانا ظاهرين صبيح نجس فصبغ به الثوب

يطهر

يطهر بالغسل ثلاثا وإذا انتفض الكلب جلده  
المباحول نجس ما أصابه وإذا خني موضع النجاسة  
يغسل جميع الثوب ولا يابس بالقلادة فيما نشف  
فيه الميت فارة ماتت في الحرم فخرجت ولم تنفس  
ثم صار خلائل الكلب وإن نفست فيها لا ولو فتح  
رغيف ظاهر في الحرم الذي في الخلل طهره الخلل حل  
الكله وإن وقع رغيف نجس في الخلل لا يוכל الرغيف  
ويؤكل الخلل فارة ماتت في سمن جامد وخمر يلقي  
وما حرما وألبا في ظاهره ويتنقع بالماء في مئزر الأكل  
وإن كان ما يباع فيه الماء ويطبخ حتى يغور الماء  
ثلاث مررات ويغسل بوض فيه الماء السخن ويقتب من  
استل الأثام بعد الغسل منه ثلاثا بغيره الشاة  
وقعت في الخلب ترمي من ساعته لا يابس بالموسم  
بعورة الغارزة وجدت في خلل الخبز ترمي إن كانت  
سليمة لا يابس بالكله وقعت نجاسة في قدر الطعام  
إن كان في حال الغليان لا يطهر اللحم أبدا وإلا لم  
يكن في حال الغليان يطهر بالغسل ثلاثا ويؤكل  
ما دون المدة وإذا وجد الشجر في بئر لا يلبس والغنم  
يغسل ثلاثا ويؤكل فإذا وجد في أخشاه البقر وإذا



في كل ما يخرج من بدن الإنسان

ذبحت دجاجة وغيرها ولم يخرج ما في بطنها وانلميت  
في الماء تؤكل ولا يطعم الطعام الجنس الادمي والألماس  
تؤكل لحمه والجنس المعدن يطهر بزوال عينه الأمان  
يعشق أزالته يعني منه وغيره بالغسل لثلاث أجرة  
والعصر كل مرة حتى يذهب على الثلث لهما قال  
ابو يوسف يطهر ما لا ينعصر بخس وتجفيفه لثلاث  
وعنده لا يطهر الجنس ما احترق بالنار ولا الحمار  
حمار لها دعده منع القتل إذا كان في البطانة  
تعد الدم بجاسة نددت أي التظاهر وخالفه  
مجرد في الجميع ودم البقي والبرص غيث والسكن وما  
بقي منه في الحروق والخمر طاهر ودم الحمة والورشة  
والخيمة البوية ودم المسفرج جنس  
لا استنجا من بول أو غائط وهو سنة إذا كان منها  
أقل متدار الدم وشروط الانتفاء بأي شي كان دون  
العدد والغسل أفضل وأوجب أن يجاوز الجنس  
المخرج مقدار الدم المنطوق وقريضة من الجنس  
والحيض والنفاس والنجاسة الأكبر متدار الدم وبه  
من رج يعمل دبره و استحب من بول يعمل  
قيله ويكره بالغسل والرودك والخزف والخمر وبينه

والطعام

ل

والطعام ويكره اسم كذلك ببينه فيه واستنجا  
القتلة والشس والقبر واستند بارها وفي الجماع  
وأدابه أن يتعوز عند الدخول في الختلا ويدخل به  
برجله اليسري ولا يكون مع اسم الله تبارك وتعالى  
ويترك الكلام فيه و يستحق قوله عورته ويخرج برجله  
اليسري ويحمد الله تعالى وكيفيته أن يضم دكره ،  
ويخرج دبره تلك مرات يعمل كل مرة بثلاثة اصابع  
غير السابعة من رده اليسري إلا إذا كان سائما فلا  
يرجيه و يسوي سائما حين تلك درجتها ولا يجب  
الاستنجا على المسحاة لو ت كل سلالة الأمس فلا  
ويطهر ما أصابه من ما يذهب بعد الانقار وإذا أخرج  
ينج من دبره جنس الثوب الميلوك التابل والأظفر  
كذا إذا ذهب النجس من الجينة القريبة والله أعلم  
**كتاب الصلاة**  
هي فريضة على كل مسلم بالنوع ما قل حتى لو عدها يشمل  
ردة كسائر الفرائض ولو تركها مستعدا وأخرجها في الوقت  
بضرب شديدا للمستتاب ويطالب بإدائها فلا يشل  
عدا أبا سعيد في المستعد المصر ويؤدب سبي بليها رعي  
الوضوء إذا استلها ووضعا جنس في يوم وكيلة فوتت

فائدة تكون الواجب في تكبيرة الأولى شرط  
حتى أنه لو ضحك أو فحش لا تصح الصلاة  
لقول عليه السلام أن التكبير حرم  
استغفر الله سبعين مرة  
أبدا ما جدد الله  
توب



الجحيم من طلوع النجوا الشارق الى طلوع الشمس والظهور  
 من الزوال الى ان يصير الظل مثله سوى في الزوال  
 لا مثله والعصر منه الى الغروب والمغرب منه الى  
 غروب الشمس وهو البياض لا الحرة والعشا  
 والوتر منه الى الجحيم بعد مر على العشا للترتيب  
 ولا يعاد اذا تباد العشا للفساد ومن لم يجد وقتها  
 لم يحيا ويستحب تأخير النجور وظلها الصبيح والشمس  
 ما لم تنحصر والعشا الى الثلث الاول والوتر الى آخر  
 الليل من ينشئ بالاعتناء والا فاوله وتجيل الظهور  
 والمغرب في الشتاء والعصر والعشا في الصيف ولا يجمع  
 بين صلاتين في ذلك امداما لسواد مظهر الا ان يفر  
 الظهور والمغرب فيصليهما اخر الوقت ثم يصلي  
 العصر والعشا او كونه **فصل** سبع من الصلاة  
 مطلقا وتجهة التلاوة وصلاة الجنازة عند الطلوع  
 والاستواء والغروب والعصر يومه ولو قضى فيها فائتة  
 اعادها بخلاف ما لو صلى فيها تطلاعا عن الشغل بمكة فيها  
 والتدخل بعد طلوع النجور اكثر من سنته وبعد فرضه  
 حتى تطلع الشمس وتبته انصر حتى تغرب وقبل الغروب  
 ووقت الخطبة لمن دعا فائتة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة

في الصلاة

**باب** الاذان  
 وهو سنة للكفتوات والجمعة وصفتها سرودة بلا  
 تعبير فكبيرات على اثنين ولا ترجع في شهادتين  
 وينزل فيه ويجذر في الاقامة وفي مثله ويزيد فيها  
 بعد الطلوع قد قامت الصلاة مرتين ويستقبل بها  
 التيلة وفي الخطبتين تحول وجهه يمينا وشمالا لا قدميه  
 ولا يتكلم فيها ولا يرد السلام ولا يلين ويحلق بعينيهما  
 في المغرب ويحيد في اذان النجور بعد الطلوع الصلاة  
 حيز من التمام مرتين والتخفيف في النجور من الاذان  
 والاقامة حسن دون غيرها اذان اذن قبل الوقت  
 يباه ولو فخر لكان اذن في الوقت باطرا سيئة  
 ويكره اذان الجنب واقامته واقامة المحدث والذان  
 المرأة واقامتها ولو تضرعة والخاسن والقاعد  
 والسكران والراكب في المصرا اذان الجنب وولد الزنا  
 والاعمى والاعمى والامراني والاولى ان يباد اذان الجنب  
 والمرأة والسكران والجنون ولا تباد الاقامة ويكره  
 تكررها في مسجد له اصل تركها مستأفرا اصل السواد  
 المصلي في بيته في العصر ولا يكره لو بينت من اذن  
 ويكره المزيج من المسجد قد اذن فيه حتى يصلي الا ان

والذان والاقامة في الصلاة  
 من الصلاة

ويكره تكرارها في الصلاة  
 في الصلاة



يكون قد صلى الفرض الذي بعده التتمه مكرهه او  
 يكون متاجب وظينه قد يتفرق الجارية بسبب  
 غيبته والا فصل للوقت ان يكون على دونه ويوزن  
 عند السجود ويجعل اصبعيه في اذنيه ويستدير  
 في صومته والسنة لمن سمع الاذان ان يقول مثله وفي  
 الحيلة الاولى احوك رما قوة الاياض التي العظيمة  
 وفي الثانية ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وعنده  
 فولد الصلاة خير من النور فسدت وبالحق منطقت  
 ولا ينرا القوان عنده ويوزن ويقيم لثانية ولاولي  
 القول ويخير فيه المتأني ولو جماعة وقصوا كل  
 فائتة بهما ايضا ومن فائتة لمكة صلى الظهر بغيرهما  
**باب شروط الصلاة**  
 هي طهارة بدنه من حدث ونجس مانع وثوبه ان كانه  
 وحفظ رقبته واستقبال القبلة والتمك في نفسه  
 اصابة عينيه وغيره اصابة جفنيه والخائف يصلي  
 اي جهة تذر ومن استبعت عليه القبلة تحري وقلي  
 وان احتلم بعد ولو مستدبرا فان علم في جلده استدله  
 فربى ومن تحري جهة نصلي الي غيرهما لم يجز وان اصاب  
 ومن لم يكن له راي في القبلة يصلي الى اربع جهات وقيل

يوضو ولو صلى بالتحري وخلنه لاحق ومسبوق  
 وبعد فراغ الامام يقول رايها الي جهة اخرى دون  
 داهما وصلاة المسبوق جارية بخلاف اللاحق واذا  
 تحري الامام في ليلة مظلمة وتحروا ولا يسلون ما  
 صتمه جازت سلامتهم الا من ظن خطا الامام او  
 تقدم عليه والنية بلافاصل بينا وبين التحرية  
 بعلم الشرط ان يعلم بقلبه اي صلاة يصلي  
 وباللهسان سنة فلو ذكر بلسانه ولم ينو بقلبه  
 لم تجز صلاته ولو كان في قلبه صلاة التحريم على  
 لسانه صلاة الظهر تجزى به الجهر ويكفيه مطلق  
 النية للفعل والسنة والتراخي والتمرض شروط  
 تعينه كالجهر مثلا والمتعمد في ينوي الثانية  
 ايضا والجماعة ينوي الصلاة لله تعالى والبعاليت  
 وصبر عورته وهي ما تحت سريره الي تحت ركبته  
 وكذلك الامة والمدينة وام الولد والمكاتب  
 وبطنها وظهرها ولا يجب غلبين تغطية رؤوسهم  
 الا ان الامة اذا اعتقت في الصلاة اخذت قناعها  
 وصفتت على سلاطينها وبدن الحرة بحرة الا وجهها  
 وكفيها وفي قديمها روايتان واذا انكشف من



العورة الغليظة وهي الذكر والأنثى والبرق قدر  
 الدرهم فسدت صلاته لا مطلقا وهذا إذا مكث  
 به حتى ادي ركنا والافلا قال ابو يوسف ان كان  
 المكث به يتدارك ما يكن اذ اركن تسدت ومن ساق  
 الحرة وبطنها وظهورها وفخذها وشعرها النار  
 قدر ربع الفضل انصفها ولا تكشف ذراعيها مطلقا  
 ولو وجد ثوبا ربعه طاهر وصلي عاريا لم يجز  
 وخير ان طهر اكل ربعه ولو عدم ثوبا صلى ناعدا  
 مومنا بركوع وسجود وهو افضل من القيام بركوع وسجود  
**باب صلاة الصلاة**  
 فرضها التخرية والقيام والقراءة والركوع والسجود  
 والتعدية الاخيرة قدر التشهد والخروج منها  
 يصنعها اما التخرية فليست من اركان الصلاة  
 يجوز بنا التثني على تحريمه النقص ورايها قراءة الفاتحة  
 وضم سورة وتعيين القراءة في الاوليين لا في الثالث  
 وما ياتي التخييل في عمل شكور وتعديل الاركان والقراءة  
 الاول والتشهد في الاخير والصلاة على النبي صلى  
 السلام حتى لا تعذر الصلاة بتركه وقوت الوتر  
 وتكبيرات العيد والجمعة والاسرار فيها عجز

وسنتها رفع اليدين للتحريم ونشر اصابعه وجمهر  
 الامام بالتكبير والشا والتعوذ والتسبيحة  
 والتأمين شرا وقراءة الفاتحة في الاخيرتين ووضع  
 يمينه على يساره تحت سرته وتكبير الركوع والتسبيحة  
 ثلاثا واحدا ركعتيه بيديه وتندرج اصابعه وتكبير  
 السجود وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركعتيه  
 واقتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والقومة  
 والجلوس والصلاة على النبي صلى السلام في رواية  
 والدعاء وادائها كطرفيه عند التثاوب واخراج  
 كفيه من كيه عند التكبير ودفع السطك استظا  
 والتياحين قيل حي على النلاح وشروع الامام هذه  
 قيل قد قامت الصلاة لا حيل نرفع **فصل**  
 اذا اراد الصلاة رفع يديه تارة واحدة خذ  
 اذنيه لا الي المنكبين فالمرأة تكبر متصلا بالفتة لا ستارنا  
 والقوم مع الامام لا بعده ولا يرفع يديه في غيرها وان  
 رفعها لم تفسد صلاته في رواية ولكن يكره ولو شرب  
 بالتسبيح والتهيل او بالعارضة او بما يدل على عظمته  
 كالله اعظم ارجل او الرحمن اكبر جاز لا بالمهر اعظم لي  
 ووضع كتي يمينه على راسه يساره فابصا اصابعه

ع

ع



تحت سرته لا على الصدر كالمراة وهو سنة قيام لا  
للقراءة ولا لتسبيح ولا لتوجه منه ويتعود سبوا  
قال ابو يوسف هو لثلاثة لا القراءة فيأتي به  
المقتضي لا المسبوق اذا قام للقراءة ولا الامام بعده  
تكبيرات العيد ولا يسبح سرا في كل ركعة وهي احدى من  
القرآن انزلت الفصل بين السور ليست من الناحية  
ومن كل سورة وان ذكر التحيد بعد التعود والمحمية  
لا يجزئ وان تعوذ ثم تحمد يستحب وان تحمد ثم يسبح لا  
يتعود كذا ان سبى ثم تحمد وتبتر الناحية فاذا قال  
ولا الضالين اسن الاسام والمأموم سرا ويترا سورة او  
ثلث ايات ولو قرأ الناحية لم يترا السورة او بالعكس  
جازت بالاساءة ولو قرأ بالناحية غير عاجز جازة  
كالمعجز وكبير بالحكم بالامد والاعتقاد صلاته  
وبالوقت الفصل ورفع ووضع يديه على ركبتيه  
وقرأ اصابعه ولبسط ظهره وسوي راسه بحذره  
وسبح فيه ثلثا وهو ادناه ثم رفع راسه وتكثرت  
الاسام بالتسبيح والمؤتم بالتحيد فلا يجمع الاساءة  
بينهما والمفرد يجمع بينهما في رواية ثم كبره ووضع  
ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كتيه بعكس النهوض

و يجدها بانه وجبته على شيء له قرأ وذكره يعطرا نفسه  
وحدها بذكر علمته او فاشل ثوبه قال ابو يوسف  
السجدة تكلل بالوضع لا بالرفع وابدي ضبعه وجا  
تبطنه عن فخذه في غير راحة ووجه اصابع رجليه  
حو القبلية وسبح فيه ثلثا وهو ادناه ثم رفع راسه  
مكبرا وحسن لطيفا وكبر للنهوض لا اعتماد على  
الارض والتعود والركعة الثانية كالاولى الا انه لا يثني  
ولا يتعود ولا يرفع يديه والمراة تنخفض وتلحق  
بطنها بغير يدي السجود وتجلس على اليسار اليسرى  
وتخرج رجلاها للجانب الايمن واذا فرغ من سجدة  
الركعة الثانية انترش رجلاه اليسرى وجلس  
عليها ونصب يمينه ووجه اصابعه نحو القبلة  
 ووضع يديه على فخذه ولبسط اصابعه وقرا  
تشهد بن مسعود لا ابن عباس ولا يرفع سبابته  
اليمنى عند الشهادة في رواية ولو قرأ بالناحية  
جاز وصننته محروقة والتعود الثاني كالاول  
والشهادة وصلى على النبي عليه السلام وهي فريضة  
في العمرة لأي صلاة فليس فيها وجوب تكبير وكلام  
ذكر خارجها ودعاها يشبه القرآن والسنة لا كلام



الناس وسلم مع الإمام كالجمعة من يمينه ويساره  
لا تلتفتا وجهه مرة ثانيا للخطبة والقوم والإمام  
في الجانب الأيمن أو الأيسر أو فيما لو تضافا لآخرين  
عليه سجود سهو وتولي الإمام بالتسليمين للخطبة  
والقوم وتسليمه لا يخرج المتدي عن الصلاة حتى  
يتمتع طهارته بالعتمة في هذه الحالة ولا فصل  
أن يدفوع عقبها سنة تستقبل الجماعة **فصل**  
جهر براءة في الجهر وأولي العشاين ولو تضافا أن  
يقوم والجمعة والعيدين ويسري في غيرها كتنفل  
بالأعمار وحيز المنفرد فيها جهر كتنفل بالليل ولو ترك  
السجدة في أول العشا فقرأها في الآخرين مع النافذة  
جهر ولو ترك النافذة لا سنة ما في السفر النافذة  
وأي سورة شاء وقيل المودتان وفي الحضر طوال المفضل  
لو جهر أو ظهر أو ساطع أو عصرا فغشا وقصاره لو غوبا  
ويطال أو في الجهر فقط وسجتها في أول الوتر النافذة  
وسورة سج في الثانية الكافرون وفي الثالثة الإخلاص  
**باب ما استحبه ما يكره في الصلاة**  
يستحب فيها الخشوع والنظر في الإمام إلى موضع سجوده  
وفي الركوع إلى قدميه وفي السجود إلى الأرض وفي التعبد

في الجهر أو ظهر أو ساطع أو عصرا فغشا وقصاره لو غوبا  
ويطال أو في الجهر فقط وسجتها في أول الوتر النافذة  
وسورة سج في الثانية الكافرون وفي الثالثة الإخلاص

إلى حجره ويستحب أن يكون بين قدميه قدر أربع  
أصابع وأن يغز بين يديه عودا متداردا راع  
إذا صلى في الصحراء يكره وقوف الإمام على الدكان  
أو على منبره قدر قامته ولا يكره له ذلك ولا يأس  
وقوفه في السجود وسجوده في الطائفة ويكره وقوفه  
وسجوده فيه ويكره تحريك الأركان وصلاة النذر  
إلا أن يحد النرجة والمرور بين يدي المصلح يمينه  
بلا مغلظة والعيش وتكليم المصنأ الحاجة وفرقة  
أصابعه وتشبيكها والتقطي والتحصن وكس الثوب  
وسدله وعدم الشمو ولا التقاتيمنة وإيسره  
تحويل وجهه والنظر إلى السماء تضيض عيونه والافتقار  
والترجيع إلا لغفورا أو لتقارب كان عليه غطي  
فيه والتكلم والاعتجار ورفع كفيه إلى مرتبة والصلاة  
في المصنوبة والحمام فيد تماثيل ومطاطن الأبل  
وعند الماي والتسبيح بالأصابع ولو تضافا وتعيين سورة  
لها إلا إذا تيسر عليه ذلك أو ترك براءة النبي عليه  
السلام وتكرارها في الركعتين في الغرض والقراءة من آخر  
سورتين في الركعتين في رواية وقراءة سورة في الثانية  
فوق التي قرأها في الأولى سورة الثالثة فيها بعد التي

لو تضاف إلى التسبيح

ترك

لو أن يخطي قامته تسعة أعشار  
رجله في حالة سجدة التوراة

لو أن يكون غافرا في تركه سقطه  
مكتوبا كهيئة الاعتقاد فيكون  
منه ما لا يشعرون



فراقها في الآلهة والسرعة في التوبة وتكرير العاقبة  
 في الزكوة لو فرضنا والتبزيق فان فعله فيه والا  
 اخذ بتوحيده ولا بأس بتعدد الحية والعنوب بضرية  
 واحدة وبالأضيقاح في اسامه او بالتمسح لا صلاح  
 فملأها وبالقلاة الى ظهورها بعد يحدث ويكره الي  
 وجهه او بين يديه من حيث منخلق او سينه او شمع  
 او سراج او على بساط فيه دفن او يبرود سها ويكره  
 السجدة عليها ودون وسادة فيها تحيا ويزاد كانت  
 في لباسه او فوق راسه او بين يديه صورة معلقة  
 وتكره الصورة الكبيرة في البيوت لافي الخاتم ويكره  
 غلق باب المسجد في اوقات القلاة والوطي فوقه  
 والبول وما انقوض لا فوق بيت فيه مسجد ولا بأس  
 نقشه بالخص وساء الذهب ولا بأس لمحدث ان  
 يدخل المسجد ويكره غرس الشجر فيه الا اذا كان  
 دائراً ويكره النوم ومدة الرجلين والاكل فيه لغير  
 المعنك ويكره الكتابة وتعليم القرآن فيه  
 باجرة ويكره دخول الصبيان والتكلم بكلام  
 الدنيا ولو اراد ان يدخله بيده امير جده  
 البهي والخروج بعكسه وليس فيه كعتان

**باب في قسمة القسمة**  
 يقسمها التكرير لطلتنا والدماء بما يشبه كلاً من  
 ولانين والتاوه والتا فيف ولوتناع بكائيه من  
 رجع او من صمدية كامين ذكر جنة او نار والتفخ هلا  
 عذر وجواب عما طس يرحمك الله وفحة على غير  
 امامه او على امامه بعد متدارجواز القلاة نصا  
 ان اشتغل الامام الى اية اخرى فان اخذ فتمدت  
 ضلالتهم والجواب بلذاله الا الله والسلام ورده  
 بلسانه او بغيره لا اذا طلب منه شيء فادعي راسه  
 او بيده بلا او ينم والمشي ثلاث خطوات والعمل  
 الكثير وهو كل عمل اشتغل به بعد الثلاث او لا يمكن  
 اقامته الا باليدين والحن في التوبة ان تغير المعنى  
 وهذان مترا وبعدا عليهما انا كنا غافلين مكان  
 قائلين وتحذرك او زاد حرفاً او حذفها او قدم  
 حرفاً على حرف او كلة على كلة او غير الحركة او  
 نكر الكلة مكان الكلة او ترك التشديد والمد  
 ولا يستدأ والوقف بها لا يجوز فيها في رواية ومجوده  
 على نجس وان اعماد على ظهورها تحرات صمدية عن القبلة  
 لا مذكورة ونظرة الى العودة غيره بهذا في رواية لا نظره



من ريقه الى عورته وافتتاح العصور والشلوع بيد  
 ركعة الظهر وان تولى بقلبه الظهر صحت واجزائه  
 تلك الركعة منها وقراءته من صحت لا ينظر اليه  
 مكتوب وفهه واكله وشربه مطلقا لا باكل ما  
 بين اسنانه اقل من قدر الحمصة وانتظاره في  
 ركوعه او جوده لداخل غير من يعرفه وتسميته  
 من امامه بركن وابن ادرك امامه وهو فيه حازت  
 وتقدمه على امامه ولو برجع قدمه وحمله سنة  
 ان رأت علي قدر الدرهم في رواية لاسن الكلب  
 وحمله الجرواة لا النار ولو سلم سالها  
 ومسح وجهه بيده ثم تذكره نفسه صلاته في الجمع

**باب الجماعة**

وهي سنة مؤكدة مع الامام حتى لو فات صلى باهله  
 في منزله ويصت الرجال ثم الصبيان ثم الحنا ثم  
 النساء ويقف قريبا من الامام وعن يمينه والصف  
 اليهود منه كالقريب في المسجد بخلاف المنازة حيث  
 يكون البعد بين المشركين اقل من ثلاث خطوات لا  
 ثمانية ذراع والاولي ان يذهب اليه في المسجد  
 بناء وان استويا فاقربهما بابا الي بيته واولي الناس

منه ان يذهب اليه في المسجد  
 بناء وان استويا فاقربهما بابا الي بيته  
 واولي الناس

منه ان يذهب اليه في المسجد  
 بناء وان استويا فاقربهما بابا الي بيته  
 واولي الناس

بالامامة

بالامامة اعلمهم بالفتنة ثم اقراهم ثم اوعزهم ثم اسلمهم  
 ثم احسبهم خلقا ثم اسرفهم شيئا ثم اصبحهم وجعا  
 وصاحب البيت اولى من غيره لامن السلطان وكره  
 امامة العبد والاعواني والغاسق والمستدع  
 والاعني وولد الزنا والرجل قمر ولد كاهن ولا  
 باس بالامامة شافعي المذهب الحنفي ولا يجوز امامة  
 الصبي والخنثي والمرأة للرجل والاممي للمعاري ويكره  
 جماعة الختافان ينعتان بقت الامام وسطين ويكره  
 لمن حضور الجماعات وكما باس ان تحضر الجوز النجس  
 والمغرب والعشا ولا تدخل المرأة في صلاة الرجل الا  
 بنية لها وان حاذت امرأة عاذلة مشبهة منوية  
 امامة النساء في صلاة مطلقة مشتركة محرمة  
 واد الاحايل بينهما تغيبه صلاة كل واحد محرمة لا  
 صلاتها الا اذا حاذت الامام وفي الصف تغيبه  
 صلاة من يجا بينهما وفي الفرجة روايتان ومن  
 خلفها احدها وان كانت امرأتين تغيبه ان صلاة  
 اربعة واحد عن يمينها واخر عن شمالها واثنون  
 خلفها الي اخر الصفوف وان كن ثلاثا يغيبه  
 صلاة خمسة واحد عن يمينها واخر عن شمالها وثلاثون

ان لم يكن شاكيا في ايمانهم ولا تعديا  
 في مذهبهم ولا تلبسوا امامته  
 سج سج سج سج



خلفين الى اخر الصفوف وتفسد ان صلاة الكل لو  
 كانتا خلف الامام في الماراة وهم خلفهما او كن  
 جماعة خلف الامام وظهر خلفهم في المسجد ولو كن  
 ورائهم وورائهم حايط خلفه صفوف الرجال لا  
 يفسد من صلاته في الاصح وان كان وراءهم  
 صفين من الرجال ثم الحايط ثم صفوف الرجال  
 يفسد من صلاته ولو احدث رجل وامرأة خلفه  
 فدخلوا للوضوء وجاءا ايتضيان بعد فراغه  
 فقلت بحسبه فسدت صلاته ولو كانا مسبوقين  
 فادته في الغضا لا تفسد ولو تخاديا في الطريق  
 لا تفسد هو الصحيح واذا امر واحدا اقامه عن  
 يمينه ويتركه على المشي وتواحدهما حبيبا  
 وان حكي برجل وامرأة اقامه عن يمينه ولا يفسد  
 ويحوز الاقتداء به خارج المسجد ان ارتفع حيلوله  
 الطريق بثلاث لا باثنين وان كان الباب مسدودا  
 وفي الحايط كوه مشبك ولا يشبه حال الامام او  
 كان بينه وبين الامام حايط اقل من قامة الرجل جاز  
 الاقتداء به وان كان الامام في الصحرا وبينهما قدر  
 الصنفين او بينهما طريق عام او من عظيم لا يحوز الاقتداء

في الصلاة  
 في الصلاة  
 في الصلاة  
 في الصلاة

به وان كان الامام على سطح المسجد والعموم على الارض  
 او باليكس يحوز الاقتداء به ان كان لا يشبه حال الامام  
 ولا يعجز الموم بل يستع وينصت ولو قرأ آية التزيين  
 والترتيب وصلاته متعلق بصلاة الامام صحة  
 وتساو لا حتى لو علم ان امامه محدث اعاد صلاته ولو  
 شمع في الغرض ثم اقيمت فان لم يتم الركعة وقضها ويعد  
 معهم كما ان اتيا في الحجر والمغرب وفي الباقي يغم اليها  
 ثالثة ويسلم ويدخل معهم وان سبلي ثلاثا تمها ويستقل  
 معهم لو ظهرا وعشا وان لم يدخل في الثالثة جلس  
 وسلم ويدخل معهم ويكره تطويل الصلاة بالجماعة  
 والتطوع للامام في مكان المكتوبة دون المأمور  
 والتطوع في المسجد محال للصف محال للجماعة  
 او خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف  
 والتطوع بجماعة في غير رمضان وتكرير الجماعة في  
 مسجد له اهل بخلاف تكريرها في الجامع **فصل**  
 لا يقتدي الطاهر بالمعذور والمكثي بالعريان  
 والواكع والساجد بالمومي والمعتز بالمتنفل او بفرض  
 اخر ويقتدي المتنفل بالمعتز والتوفي بالمقيم والفاسل  
 بالماح والنايم بالناعد وباحد به وبناقص عذوب



يوم بمثله وان اقتدي ابي وقاري بامي فتشهدت  
 صلاتهم وان تعلم ابي سورة في الاخيرين لم يقرأ  
 فيما يل يستقبل الصلاة ولا يسمع اقتدا الناذر  
 بالناذر ولا اذا افسده كل واحد تطوعه ثم اقتدي  
 احدهما بالاخر في القضا بخلاف ما لو اشتروكا في  
 نافلة وافسدها ثم اقتدي احدهما بالاخر في  
 ولا يسمع اقتدا الناذر بالخالف بخلاف اقتدا الخالف  
 بالناذر والخالف بالخالف ولا يسمع اقتدا احدهما  
 المسبوقين بالاخر في القضا ولا احدي القمين بالاخر  
 حين قاما الى القضا من خلف المتأخر

### **باب ادراك الفريضة**

من ادرك الامام بعد انقضاء من الركوع فذكر وزكع  
 وسجد معه لم يدرك تلك الركعة وان ادرك في ن  
 الركوع فذكر وزكع واغنى فرغ الامام قبل ان يتمكن فيها  
 حجاز وان ادركه بعد ما سجد سجد فذكر وزكع وسجد  
 ثم سجد الاخرى معه فتشهدت المسبوق يصلي ما ادرك  
 وتشهد مع امامه واذا سلم الامام من يساره فيقوم  
 ويذني ما فاتته بقراءة وان قرا مع الامام بخلاف ما لو  
 قنت معه فانه لا يقنت عن القضاء وما يقضيه اول

٢٢  
 صلواته حكما فيستفتح ويقرأ ويسجد لسبوه ويستشهد  
 صلاة يعقبة امامه اذ اختتمه لا يخرج منه من  
 المسجد والكلام ولو سبقا بركعة فاقدي احدهما  
 بصاحبه في القضا وصلاة الامام جازية دون  
 المقتدي قرا او لم يقرأ ولو سبق بثلاث ركعات يصلي  
 ركعتين بالنافحة وسورة ويتشهد ويصلي الرابعة  
 بالنافحة خاصة كصلاة المنفرد في المغرب وقال  
 محمد يصلي ركعة بهما ويتشهد كما لو سبق المستفل  
 بالمنفرد به وكما لو سبق بركعة في المغرب ويصلي  
 ركعة بهما والرابعة بالنافحة خاصة ولشده وسلم  
 ولو سبق بثلاث ركعات ونام فيها ادركه يصلي ركعة  
 بعين قراءة ويتشهد ويسجد لسبوه الامام ان تمى وما  
 يتقي بعدها فكما مرة الاخر من شرع مع الامام ثم نام  
 واستيقظ فانه يتقي بقراءة بحري قدر قيام الامام  
 فلا يخلو زادا ونقص ولا سهو فليد ويتقي امامه  
 ان ادركه ولو اقتدي امامه ثم يقضي ما فاتته جاز  
 ولو كان لا حقا رسي امامه التعدد الاولي فاستيقظ  
 بعد الفراغ فانه يترك التعدد ومن ادرك ركعة من  
 القهر لم يصله جماعة فمن حلف ان يصلي به جماعة



وقال محمد ادركه تضيئها ومن ادركه ركعة من  
 المغرب يقضي ركعتين بتراة ويجلس فيها ومن  
 انتهى الى الامام في الجهر ولم يصل السنة يحلها عند  
 الباب ان علم انه يدرك ركعة والا لا يحلها ولا  
 يقضيها بعده الا اذا شرع فيها ثم يتطهر ويدخل  
 مع الامام ولا يقضيها ان لم يشرع فيها ثم يطعمها  
 ويدخل مع الامام ولا يقضيها ان لم يشرع فيها  
 اذا ارتفعت الشمس ويضيئها فيما قبل الزوال

**باب الحديث في الصلاة**

من سبته حدث الفرف وتوضا وبني نالم يتكلم  
 ولا يستبالي افضل في المنقره فان استقي الماء او  
 انكسنت عورته او احدث اخر استبيل كذا ان قام  
 فاحتلم او جن او اغشي عليه او قمته او سجد حجوا  
 احيا بته نجاسة وكلما يجوز فيه البناء فلا امام ان  
 يستخلف ولو محض بالقرارة وهو على المصلحة ما لم  
 يستخلف او يخرج من المسجد فان قدما رجلا قبل  
 خروجه جاز فان خرج منه او لم يزل احدا متامه  
 فسدت صلاتهم وله ان يبني فان كان معه واحد  
 فهو خليفة وان احدث الثاني والفرف يستوضا قبل

ان ينفذ

ان يدخل الاول المسجد فسدت صلاة الاول  
 فان توضا وعادا قتي خليفته وهو كاللاحق فان  
 احدث ثامنا وخرجا من المسجد فصلاة الامام جائزة  
 لا المقتدي ولو قدم القوم رجلين متعا قنين فصلاة  
 الطائفة السابقة جائزة لا الثانية وان تدمر  
 مما فصلاة اكثر الطائفتين جائزة لا الاقل وان  
 استوت الطائفتان فسدت صلاتهم ولو تقدم  
 رجلان للخلافة فامرهما سبق الى مقام الامام فهو  
 الخليفة وان تقدم ما فامرهما اقتدي به القوم فهو  
 الامام وان اقتدي بعضهم بهذا وبعضهم بذلك  
 فصلاة الاكثر جائزة لا الاقل وان استنوا فسدت  
 صلاتهم ولو قدم الامام رجلا والقوم اخر متعا قنيا  
 فالسابق اولى وان كان معا فخليفة الامام اولى ولا  
 يجوز استخلاف مقتدي به خارج المسجد ولا الامي  
 في الاخرين ولا المرأة مقتدي به لثقلها ويجوز  
 استخلاف المسبوق فلو اتم صلاة الامام بفسد  
 بالثاني صلاته دون القوم واذا لم يعلم الخليفة  
 كم صلى الامام يتعد في كل ركعة ولما حدث المقتدي  
 يتوضا ويقضي كاللاحق ويصلي حيث شا ان لم يدرك

لها



امامه ولو احدث في ركوعه او سجوده توضأاً وبني  
واعادها ومن ظن انه احدث فأنصرف ثم علم ان  
لم يحدث عاد وبني فام يجزى والا استقبل وان ظن  
علي توبه نجاسة فأنصرف ثم علم انه طاهر استقبل  
خروج اولاً وان سبته حدث بعد التشهد ولو  
فصحة توضحاً وتسليم وان تعدد أو تكلم تمت صلاته  
وان راي متهم بعده او تمت مدة مسجعه او نزع  
خفيه جعل يسير او تعلم اي سورة او وجد عار  
توباً او قد رنوم او تذكرنا بقة او استخات امياً او  
ظلمت الشمس في النجاء ودخل وقت العصر في  
الجمعة او سقطت جبروت من يره او زال عذر  
المهذور بطلت صلاته والله تعالى اعلم

### باب الوتر والنوافل

الوتر واجب فلا يقتل ناركه عمداً او جاحدة ويحكم  
باسلامه لا اقتداء به كالغرض وهو ثلاث ركعات  
يتلى في ثالثة قبل الركوع ابدان بعد ان يكون  
فان قال بسلامه اللهم اغفر لي ثلاث مرات او قرأ  
سورة الاخلاص جاز ولا يفتن لغيره ويتبع الوتر  
قانت الوتر لا يجوز بل يسكت فيه قائماً في الاظهر

وتذكره

وتذكره في فرض النجاء عند له واعادته لا اعادة به  
العشاء غير لازمة وتوقات الوتر يقتضي ولا يجوز قاعداً  
ولا ركبا بغير عذر ونجيب القراءة في جميع ركعات الوتر  
والنفل ويلزمه بالشروع ان افسده ولو عند الطلوع  
ولا استواء الغروب والسنة الرابعة قبل الفجر  
وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل  
الظهر والجمعة وبعدها اربع بتسليم ويستحب  
اربع قبل العصر والعشاء وبعده والست بعد  
المغرب والسنة لا تقتضي السنة الفجر بعبارة  
اي يوسف يقتضي السنة الاولى من الظهر في وقته  
قبل شفعه لا بعده ويكره الزيادة على اربع بتسليم  
في مثل النهار وفي ثمان في مثل الليل والافضل فيها  
رباع وطول القيام افضل من كثرة الركوع والسجود  
وسجدة الشكر مكرهة ويتنفل قاعداً مع قدرة  
القيام ابتداءً وبعاءً وراكباً خارج المصنوع الى  
اي جهة توجهت فابته وبني بمنزله لا بعكسه  
وبنوله عنها المكتوبة والوتر ويتنفل قبل الغرض  
ان قانت جماعة عند السجدة لا عند الصلوة الا  
سنة الفجر والظهر ان لم يغوتا فدرهما في روايه

ح



او الاخيرين او الاولين واحدي الاخيرين او الاولين

قضي ركعتين لو بقي اربعا واضمه بعد التعود الاول  
او قبله او لم يقرأ فيهن شيئا او قرأ في الاولتين او اربعا  
في احدي الاولين او احدي الاخيرين ومن اتمه في  
في المغرب مستغلا شعبا برابعة قال ابو يوسف  
لو جمع نية فرض وثقل بوجوب نية الغرض وابطالها  
محدد وعنده لو نذر ركعتين بشرط يلزمه يفسر  
والعذر به محدد ولو نذر بغير قراءة يلزمه ركعتان بها  
او ركعة يلزمه ركعتان او ثلث يلزمه اربع او في مكان  
كذا ناداه في انك من شرفه جاز ولو نذرت عبادة  
في غير خاصة فيه تعليلها فضاؤها ولو اتمه في  
بمفترض مستنكفا فاضمه ثم اتمه في به نية رطلوي  
تضاه جاز عنده لا يتدا ناله ابو يوسف لو صلى الظهر  
خمسا وقعه في الرابعة ثم اتمه في به زيل يلزم عليه  
التغل لا ما سفي ولو افسدها المتعمد على نفسه  
يلزمه ركعتان ولو ترك التعمد الارل في رابعة التغل  
جازت ادشلاء والله سبحانه وتعالى اعلم

**باب قضا الفوائت**

يرتب الفوائت وليست بضميق الوقت والتشيان  
وصيرتها ستا لا خمسا ولم يعد بجودها الى التلة

دليل

وقبل يعود في الاظهر ولو صلى فرضا ذا كرا فائتة ولو  
وترافسه فرضه فصار ثلثا كذا اذا طلعت  
الشمس وهو في الجحر ولو صلى مكتوبات كثيرة ذا كرا  
فائتة فعليه ان يقضي الفائتة لا خمسا بعدها ولو  
قالت ظهر وعصر من يومين ولا يدري ايها الاول  
تخوي والا صلى الظهر ثم العصر ثم الظهر واقتصرا  
عليهما وان قاتت ظهر وعصر ومغرب من ثلثة ايام  
قضي ثلاث صلاة بها ايها شا ولو صلى الظهر  
بغير ظهر ثم صلى العصر به ذا كرا ثم صلى الظهر وحدها  
ثم صلى المغرب ذا كرا جاز ولوطن اجزا المصرون  
اعادتها الا الظهر وحدها ولا يلزم على الحر ان اذا  
اسلم في داره سالم يعلم من الترايق بعد زمانه  
ويكلم اعادة فرض ارتد عتيقه وتاب في الوقت  
ولا يجب قضا ما فات زمان الرودة ومن قاتته صلاة  
من يوم وليلة لا بدورها او ترك ركوعا او سجودا من  
صلاة قضي صلاة يوم وليلة في الاصح وقيل قضي الجحر  
والمغرب وصلاة من الرماحي ومن ترك قراءة ركعة  
من صلاة يوم وليلة قضي الجحر والرتواه اعلم

**باب سجود التماس**

ة



وهو بعد السلام عن يساره في الاظهر ولو سبق  
 سجدة تان بالشهد والسلام من يمينه ويساره  
 يسيره مؤنة او اكثر ويؤخرها له ما في آخر تشهد ه  
 ويجب في الفرض والنفل برك الواجب ساهيا او  
 زيادة من جنبها او تقدم او تاخير لا يترك ذكره  
 مطلقا ولا اذا تشهد في القيام والركوع ويجب  
 بالقرأة في الركوع والقعود فان ذكر سورة او فاتحة  
 في الركوع رفع راسه وقراها ثم يركع بخلاف النفل  
 الا ذكر سورة معه في الركوع يرفع راسه ويبعد لفظا  
 ثم يركع ويسجد لا يشترط ان كرا الفاتحة ثم قرأ السورة  
 في الاولين يسجد للسجود ويجب تحميرها وان لم  
 تحمر واخفات له وان لم يحمر نفسه في غير محلها  
 بتدرا لفرض اذا كان اماما ويكفي الموم فيه ه  
 الامام وجوبا واذا انعكسا فان قار المستبوق  
 قبل سجوده يعود وسابع معه ولا يسلم ولا يقضي  
 برما لسلام بخلاف المتيم خلف الامام المسافر  
 فانه يتابع معه ثم يقضي بعبه ولو قام المستبوق  
 الى قضا ما سبق به ولم يتابع الامام في سجدة ه  
 السهو جازت صلاته ويستط عنه سجدة ثمة قياتا

١٢٨

لا استحسناتا ولو قام الى قضا ما سبق به ثم تذكر  
 الامام ان عليه سجدة التلاوة فسجد بها فانه يتابع  
 الامام ان لم يقم الركعة ما بهمة وان شهد لها جسا  
 ولم يتابعه فسدت صلاته ولو وافق المسبوق  
 امامه في تشهدا سجدة السهو ثم تبين انها لم تكن  
 عليه فسدت صلاته بخلاف ما لو وافق امامه  
 في سجدة التلاوة ثم تبين انها لم تكن عليه ولو  
 سجد للسهو في شئ من القطع لم يبين شغفا اخر عليه  
 وان سلم ولم يسجد له بني سلم يتكلم وكذا المسبوق  
 اذا سلم ساهيا ولو سلم عليه سجود السهو فاقبدي  
 به غيره قبل ان يسجد له فان سجده صح والا فلا  
 وسجد للسهو وان سلم المقطع ولو ذكر راعيا او ه  
 ساجدا سجدة فسجد ما لم يعدها او ذكر في ه  
 التشهد سجدها وتشهد وسلم وسجد للسهو  
 او سجدة ثمة غير الاخيرة او سجدة ثمة فلا يسلم من ه  
 ايها سجدة لها ويشهد ويصلي ركعة وتشهد وسلم  
 وسجد للسهو او ذكر من كل ركعة سجدة في الرابعة  
 سجدة اربع سجدة وسجد للسهو وان سري فرضا في كل  
 ركعة بما يمكن قضاؤه كالقراءة والركوع والسجدة

من الاخيرة سجدة تشهد  
 وسلم وسجد للسهو او سجدة ثمة



والتعدة الاخيرة قضى فيها ما لم يسجد ويسجد لوالا  
 فسدت صلاته ويعتبر القرب في الرجوع والنيام  
 في الجلسة الاولى فان عاذا اليها بعد الانتصاب  
 فسدت صلاته في الاظهر وتقبله لا ويسجد للشهو  
 ويجب الرجوع الى الجلسة الاخيرة فلم يتعد الخامسة  
 يسجد فان الغدت صارت صلاته مثلاً ويضم  
 سادسة وان تغتم قام الى الخامسة رجع فان  
 الغدت ضم احركي ثم الغرض وركعتين صارت  
 نافلة وان شك انه لم صلى اول مرة استأنف  
 بالسلام وان كثر حركي والا اخذ الاكل يؤم من صلى  
 الظهر انه اتها فسلم ثم علم انه صلى ركعتين لها وسجد للشهو

**باب صلاة المريض**

تعد عليه النيام او خاف زيادة المرض صلى قائماً  
 يركع ويسجد او مومياً ان تعذر وجعل سجوده  
 اخفض ولا يرفع الي وجهه شيئاً يسجد عليه فان  
 فعل وهو خفيض راسه صح والا لا وان تعذر  
 القعود او لم يستلثياً او على جنبه والا اخرت  
 ولم يدر بعينه وقليه وحاجبيه وان تعذر الركوع  
 والسجود لا النيام او لم قائماً ولو رخص في صلاته

يتم بما قدر ولو صلى قائماً اركع ويسجد فصح بني  
 ولو كان مومياً لا اذا عجز عن الرضوخ والتمس  
 فعلي عهده ان يوضيه بخلاف زوجته وان وجد  
 من يوضيه بغير اجرة لا يتيم وما جرة يتيم قل  
 او كثر وقالا ان يوضيه بزوج درهم لا يتيم والمطلوب  
 ان يتكى على شيء ان اعياى ومن اعياى عليه او من حبس  
 صلاته قضى او اكثر لا والنيام يتقي مطلقاً ولو  
 صلى في سفينة متايمة قاعدا لم يعذر جارت وان  
 كانت واقفة في بحر جنب البحر صلى قائماً توجه الى  
 القبلة بكل حال وان عجز عن ركول الثابتة لم يطو  
 او طين او عذر وادى راكياً فان تركه وعجز عن القعود  
 ادى قائماً فان تعذر وعجز عن السجود ادى قائماً  
 وان عجز عن ايها ادى متايماً وان صلا واجاعة  
 راكبين على الدواب جاز ان لم يكن بينهما طريق  
 ويتقي المريض فائتة الصحيحة على حسب حاله  
 ويتقي الصحيح فائتة الرضوخ كاملة وانه اعلم

**باب سجود التلاوة**

يجب على من يجب عليه الصلاة باربع عشرة احوال  
 والرعدة والخل ومبي اسرائيل وموسى واولي الحج والزمان

ع



والتل والم تنزيل وصوح السجدة والخمر والشتت  
 واتوا على التالي ولولا الفارسية اذا اخبروا الشاع  
 ولومن النساء او ممن ليس اهلا للصلاة او غير قاصد  
 يسعها ولو تلا الامام سجدها الماشوم معه وبلاوته  
 لم يلزمها ولو بعد النزاع ولو تلا عنه طهرج الشمس  
 واداعا وقت الزوال او الغروب جازت ولو تلا ركبا  
 ولم يسجد لها حتى نزل ثم ركب فادعي نوي لها جازت  
 ولو تلا على الارض واداعا ركبا لم يجوز وبالعكس يجوز  
 ولو سجد المصلي من غيره سجده بعد الصلاة ولو سجد  
 فيها اعادها لا الصلاة ولو سجد من امام فانتكدي به  
 قبل ان يسجد سجده منه وبعده لا وان لم يقعد سجدها  
 ولم تنقض الصلاة خارجها ولو تلا خارج الصلاة  
 تسجد واعاد فيها سجده اخرى فان لم يسجد او لا كفته  
 واحدة ان دخل فيها نوريا فان لم يسجد فيها سقطتا  
 قال ابو يوسف لو كرها في ركعتين كفته واحدة ومن  
 كرها في مجلس متخذ كفته واحدة ان سجد بها عقيب  
 الاولى او الاخيرة وذلك مثل التبيت والسجد والجامع  
 ودار السلطان والسفينة شائرة اول والثابثة  
 الشائرة اذا كان في الصلاة والكرم والنهر الواسع

والنهر

والغدير العظيم والاكل لعنتين والشرب شريتين  
 والمشي خطوتين في الصحرا والتكلم كلمتين والنوم قاعدا  
 والتيلم والتعود الطويل وقراءة القرآن او التسبيح  
 والعمل اليسير ولا فحلت وان تعدد المجلس والتحدث  
 او بالعكس تعدد السجود وان تعدد مجلس التالي  
 دون الشاع تعدد السجود على السامع وقيل لا في  
 الاظهر وبالعكس تعدد السجود عليه والسجودات  
 تما خلت بخلاف تسميت الطاطس ولو تمجي بالسجدة  
 لم يجب ولو تمججا بالطلاق يتبع في رواية ان نوي  
 وكيفية ان يسجد بشرائط الصلاة بين تكبيرين  
 بلا رفع يد وتشهد وتسلم ذكره ان يتواسوه ويرج  
 اية السجدة لا تكسه وان كانت اخر السورة فركبها  
**باب صلاة المسافر**  
 وهو الذي يقصد ولو اهل الكلا مسيرة ثلاثة ايام  
 من الشتاء ليسير الليل ونشي الاقدار في براد بحر فلا  
 يعتبر طريق احدتهما ولا مسيرة البرد الا ربع ولا اليوم  
 والليلة ولا يصير الغيم متافرا الا بالنية مع الخروج  
 قصر الغرض الرباعي ان جاوز بيوت مصر فلواتر  
 وقعد في الثانية صح والا حتى يدخل مصره او ينوي

أجزائه

بالأخر



اقامة نصف شهر الاربعه ايام ببلد او قرية لا يملكه  
 ومني وتصوان نوي اقل منه او لم ينو فان دخل بلدا  
 ويترك اخرج غدا او بعدة قصرة ولو بقي سنين وان  
 دخل العسكر دار الحرب او حاصروا فيها منه سنة  
 او حاصروا اهل بلدي في دار الاسلام في غير مصر قصر  
 وان نوا الاقامة كذا في السفينة بخلاف ما لو دخل  
 اهل الكلاء موضعها ونوا الاقامة ومن لزمه طاعة  
 غيره كالعبد والزوجة والجندي والمديون والمجير  
 والمفاس الخيم باقامته مسافر يستقر ولو نوي احدي  
 المولين الاقامة فالعبد يتم ان خدمته المولي المقيم  
 والا يقتصر ولو لم يكن بينهما مئابة في الخدمة فهو  
 ينصر في الاصح وقيل يتم ولو لم يعلم الخيد بنية  
 اقامة المولي مندها ثم خرب المولي فعليه اعادة صلا  
 تلك المدة كذا الزا اذ خبرها رفعا بنية الاقامة  
 ولو سافر تدبني من الوقت اقل من تدركه كعتين  
 لزمه الاربع بخلاف ما لو اقام المسافر في ذلك الوقت  
 لزمه الاربع وان اتدي مسافر مقيم في الوقتية صح وان  
 ولا يبردها لا بعكسه صح غيرها ويتول اثوا ملاكم  
 فاننا قوم سلفهمون بين قراءة مقيم مقلي وكعة من العم

ثم نرى

ثم نرى الشمس فأتدي به مسافر يصح امام مسافر  
 فحدث فاستحلت متيما فانه يصح صلاة الامام مشر  
 يقدم مسافرا يسلم بهم ويقيم المقيمون صلاتهم وحدها  
 ولو لم يحدث ولكن نوي الاقامة اتم المسافرون  
 صلاتهم معة ولو ادرك المقيم في الشنع الثاني لزمه  
 الاربع ولو دخل المسافر الاحق معصره لزمه او  
 شروع في معصره فحدث فتوي الاقامة قصر ولو  
 اتبع مسافره ثم احدث فعاد الى معصره لوضوع او  
 نوي في خلال صلاته العود اليه لحاجة اتم ولو وصلي  
 مسافر ظهره ولم يترا فيها ونواها في التعدد صار  
 فرمته اربعا فيقرأ في الاخرتين جازت صلاته  
 ويصل الوطن الاصل بمثله لا بالسفر ووطن الاقا  
 مثله والسنرو فايته السنرو الحضري يقضي كعتين  
 واربعاء المعتبر فيه اخر الوقت ومن اعتاد السفر من  
 لم يسافر قط والمجل والمرأة والقاضي والمطيع فيه  
 سوا ويكره تركه السفن الرواتب في حالة النزول  
 لا في حالة الشرب ان ظن خضوله الضرر باستغفاله  
**باب صلاة الجعفر**  
 شرط اداها المصرا او معصلا وهو كل موضع له أمير

مكة

فوله وهو الى اخره اي المصرا كل موضع له أمير  
 الكركي رعدة اتم لاجتماعها بالامر مستجابا  
 جميع ما يحتاج اليه المصرا مستجابا وفيه ضيقه  
 عشرة الا ان مستجابا يكون اقل من عشرة  
 سنة الى سنة في غير ان يستعمل المصرا في كل  
 يومين سحرنا اذا سحر بالمصرا في كل يومين  
 وعالم يجمع اليه في الحوادث وهو الاصح في باقي

الاستحباب وان اداها المصرا في كل يومين  
 في كل سنة لا يجمعها في كل سنة  
 في كل سنة لا يجمعها في كل سنة



هذا الحديث يدل على ان صلاة الجمعة واجبة على كل مسلم  
ولا يجوز تركها بغير عذر ولا يجوز التهاون بها  
ولا يجوز التيسر فيها ولا يجوز التهاون بها  
ولا يجوز التيسر فيها ولا يجوز التهاون بها

هذا الحديث يدل على ان صلاة الجمعة واجبة على كل مسلم  
ولا يجوز تركها بغير عذر ولا يجوز التهاون بها  
ولا يجوز التيسر فيها ولا يجوز التهاون بها

هذا الحديث يدل على ان صلاة الجمعة واجبة على كل مسلم  
ولا يجوز تركها بغير عذر ولا يجوز التهاون بها  
ولا يجوز التيسر فيها ولا يجوز التهاون بها

وقاض منها الاحكام ويقيم الجدد وهو الصحيح **ومني**  
مقبول بالحقيقة او بامير الحج **الاعرفات** والسلطان  
او نائبه **والوقت** الظهر قبل غروب الشمس حتى يستقبل  
الظهر **لا يتهاون** اربعا واجمة والخطبة قبلها والفصل  
بين الخطبتين بجلوسه على طهارة **قائما** سندا لا فرض  
ولا اتصاف على كرا الله جازوا ان خطبه وحده جاز في  
رواية وان خطبة ثم احدث فتقدم رجلا لم يشهد الخطبة  
لم تجز الجمعة والجماعة لها شرط تاكده العتد بالسجدة  
وقالا بالشرع واقلهم ثلاثة سوى الامام لا اثنان سواء  
وكا اربعون فان نفروا قبل سجوده وبقي النساء او  
الصبيان بطلت وان كانا نفر قبل تدرك تشهد  
جازت وتؤدي في مسجد لا في مسجدين الا ان كان  
بينهما نهر كبير ولا في مساجد بخلاف صلاة العيدين  
وان صلوا فيهما فالجمعة للشايق وان صلوا معا فسدتا  
وفي الاصح تؤدي في المساجد وعليه الفتوى وان صلى  
الامير الجمعة في الحصن بعسكره ومنع الناس واغلق  
بابه لم تجز ولا تجب على مسافر وامرأة ومريض وعبد  
والاعمى ولو توجه مع مساعده فان صلوا اجزأتهم عن  
الظهر وتعقد بهم ويجوز امامتهم فيها ساعدا المراتة

وان

وان صلى الظهر من هؤلاء في منزله ثم شهد الجمعة  
ففرجه الجمعة لا الظهر الذي اذاه وكره الجمعة  
والمحجوس اداء الظهر بجماعة في المحصر ومن لا عذر  
له لو صلى الظهر قبلها كره فان سعي اليها بطل ان  
كان الامام فيها حين شرب في السعي وقالا بطل ما رواه  
فان ادركها في التشهد او سجود السواثم جمعة  
وقال محمد بن علي عليها السلام بنية الجمعة يصلي  
اربعا يقرأ فيهن ويجلس في الثانية حتى لو تركها  
يفسد ويجوزها على الخارج فترى يحيى خراجا  
مع المحصر وقال ابو يوسف على الخارج الذي وراه السور  
وقال محمد بن علي سامع النداء ولا يتدبر عليه ثلاثا  
اميل الى الجامع واذا خرج الامام للخطبة فلا صلاة  
ولا كلام ولا رد السلام واجازاه الى الخطبة فاذا  
خطب وجب السمع والسمكوت على القريب والبعيد  
واذا قرأ الآية الصلوة على النبي عليه السلام يصلي في  
نفسه ولم يصلي اربعا قبلها سقط عنه وسننها  
اربعة قبلها وبه لا شك ويقول في اربع بعدها نويت  
اصلي اربع ظهر ادركت وقتي ولم اصلي ان وقع الشك  
في جوازها فهو المختار والظهر اصيل لا في حتى لو صلى الظهر

كما



قبلها لم يعد الظهر بعد فترتها ان لم يسع اليها ولو  
تذكر الخمر فيها فان علم فترتها ان لم يسع صلى الجهر  
لا يفتي فيها ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول  
فان جلس على المنبر اذن بين يديه وهو المعتبر والغير  
بعد تمام الخطبة والله سبحانه وتعالى اعلم

### باب العيدين

يستحب الزينة يوم الفطر والسواك والتطيب  
والاكل قبل الصلاة ثم يتوجه الى الصلوة بلا جهر  
تكبير ولا يتنفل قبل صلاة العيد فاذا رجع اخذ  
في طريق اخر تحب ثلاثه علي من تحب الجمعة بشرائطها  
سوي الخطبتين بعدها يعلم فيها مدة صلاة الفطر  
وان لم يخطب جاز وقد انا ووقتها من ارتفاع الشمس  
الى زوالها ويصلي بهم ركعتين تكبير تكبيرة الافتتاح  
ويستفتح ويتعوذ وثلاثا بعدها لا يسبحا يرفع يديه  
فيها ويفصل بين كل تكبيرتين بسم الله ويترا فائحة  
الكتاب وسورة ثم يكبر ويكبر وينها في الثانية  
بالقراءة لا بالتكبير ثم يكبر ثلاثا احسانا يكبر ويكبر  
ومن ادرك الامام في الركوع كبر الزايد وركع فان  
خاف فوت الركوع ركع وكبرها فيه او ما قد زمنها

ومن فائسته ركعة فصلاها وندم القراءة وان فاست  
او لم يصلوها بلا عذر لم يعرض وتوخر بلا عذر وبروكة  
المصلا ل بعد الزوال يوم الفطر الى العيد فقط عيده ان  
اجتمعا في يوم الاول واجب والثاني فريضة لا يترك  
واحد منهما ومن شرع في صلاة العيد ثم انفسها  
كما قدما عليه **فصل** يستحب يوم الاضحية  
كيوم الفطر الا انه يؤخر كل حي يصلي ويكبر  
في الطريق جهرا او يصليها كما لفطر ثم يخطبهم  
خطبتين يعلمهم الاضحية وتكبير العشرتين ويؤخر  
بعد راي ثلاثة ايام فتكبيره ان يقول الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله  
الحمد لله لا اله الا الله بعد السلام قبل الصلاة من  
عقيب صلاة الفجر يوم عرفة لا من ظهر يوم النحر الى  
عقيب العصر يوم النحر لا الى فجر اخر ايام العشرتين  
ولا الى عصره وهو على المقيمين بالمحرم عقيب اداء  
مكتوبة جماعة مستحبة لا بعد العيد والوتر  
وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر واذا نسي صلاة  
في غير ايام العشرتين فصلاها في ايام العشرتين او  
على العكس لا يكبر ولو ترك في اوله الايام فتغني عن غيرها



يكبران في الإمام كبر القوم فلم يخرجوا والتعريف  
الذي يصنعها الناس ليس بشي وقيل ندب  
ذكره أخراج الشيوخ إلى رأس القنور في الليالي

### باب الحروف

يعلى ركعتين كالنقل ما والجمعة بلا جهر وخطبة شهر  
بده عواحي تجلي الشمس والأصلا فرادي كالخسوف  
والظلمة والريح والنز ولا يصليها وقتا مكروها

### باب الاستسقاء

وهو الدعاء بالاستغفار وإن صلوا فرادي جاز  
وتستقبل القبلة بالدعاء وقامدون وقالا  
الإمام بهم ركعتين ثم يخطب قائما على الأرض متكيا  
نوسا ويقلب رداءه لا الماسم ولا يحضر الفل الذمة  
قال محمد أحب اليان يخرج الناس ثلثة أيام مستجابات

### باب قيام رمضان

التراويح سنة مؤكدة لا يسع تركها فيصلي الإمام ركعة  
قارعا من غير عذر بعد العشاء وفي بعد الدتر روايتان  
بنية التراويح أو سنة التوت أو قيام الليل وفي  
مطلق النية والتطوع روايتان ويكفيها في الشيع  
الأول كلها في الأظهر عشرين ركعة لا ستا وثلاثين

خمس تروجات عشر تسليمات فان صلى ترويجة وله  
يتعد في الثانية بحرية عن تسليمه في الأصح ولو صلى  
التراويح بتسليمه واحدة وتعد في كل ركعتين بحرية  
عن التراويح كلها في الأصح ولو صلاها ثلاثا ثلاثا  
أحدي وعشرين ركعة ولم يتعد في الثانية فعليه  
قصار ركعتين كلها ولو هم ركعة إلى الثالثة في الأخيرة  
بحرية عن التراويح كلها في الأصح ويقرأ في كل ركعة  
تد عشر آيات بعد النافحة وقيل ثلث آيات قصار  
وقيل آية وهو المختار ويجلس بين كل تر كعتين قه  
ترويجة ويأتي بالشام ثم يوترهم وتجهز الإمام والمسلم  
بالقنوت وقيل بخافت وقيل يؤمن المأموم عند جهسه  
ولا يؤثر جماعة في غير رمضان ولو صلى مع الإمام بعضها  
وقوت بعضها يؤثر معه ثم يغني ما فاتته ولو صلى الإمام  
التراويح جماعة ثم أراد أن يصليها جماعة أخرى في  
تكن الليلة لم يجوز أن أراد أن يصليها المأموم  
مع جماعة أخرى فيها جاز ولا فمئل لمن يحسن فرائده  
التران أن يصليها في بيته وقال محمدان كان ينبغي به

### باب صلاة الخوف

إن اشتد الخوف من عدو أو سبع فللإمام أن يجعل

قال مسجد أفضل



طائفة بوجد العد ووصلي بطائفة ركعة ومضت  
 بعدة الي وجه العد وما شيا بحيث لا تغيب  
 عن الامام وحبات تلك وصلي بهم ما بقي وسلم وذهبوا  
 اليهم وحبات الاولى وانما بالقرأة وسلموا ورضوا  
 ثم الاخرى وانما بمرأه لا ينتظر الامام للطائفة  
 الاولى حتي يتم صلاتهم ويسلم بصورتهم الطائفة  
 الثانية صلاتهم خلف الامام بعد سلامه وان  
 كان الامام متعبا صلي بكل طائفة ركعتين ولو كان  
 الامام والقوم متعبين فصلي بهم الظهر بالاولى ركعة  
 وبالثانية ركعة ثم بالاولى ركعة ثم بالثانية ركعة  
 وانصرفوا وصلاتهم فاسدة ولو جعل الامام التيمم  
 اربعا وصلي بكل طائفة ركعة وصلاة الاولى والثانية  
 فاسدة وصلاة الثالثة والرابعة صحيحة وصلي  
 في المغرب بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة وان  
 صلي بهم بالعكس فسد صلاتهما ومن انصرف  
 في غير اوان الا انصرف بنفسه صلاته في الاصح ومن  
 اقبل في غير اوان الاقبال لا يفسد كذا في البيت  
 في اوان الا انصرف وان كان العد وفي جهة القبلة  
 جعلهم صفتين خلفه كبروا وركعوا ورفعوا مئة

ويسجد

ويسجد معه الصف الاول ويجرسهم الاخر فاذا رفع  
 الاول سجد الثاني ويجرسهم الاول فاذا رفعوا سجد  
 الامام والصف الاول فاذا رفعوا سجد الاخر كذا في  
 في الركعة الثانية ويجب حمل سلاح فيها من قاتل  
 يطلت صلاته وان اشتد الحرف صلتوا ركبا ثانيا  
 فإيدي واقفون بالايما الي اي جهة قدروا الوسايرين  
 لو كانوا هاربين ولم يجوز بالماشي ولا بحضور عدة

### باب الجنائز

يوجد المحقق القبلة علي يمينه ولقن الشهادة لاه  
 بعد التكبير فاذا مات شد لحياه وغض عينا  
 ووضع علي صدره جمر وترا واستر هورته وحيرد  
 واستحي ورضي لو صبيا يحتل الصلاة بـ  
 مضمضة واستنشاق وصب عليه ماء مغلي  
 يسدر او حرض والا فالقراخ وغسل راسه بالحظي  
 بغير تسريحها واخرج علي لبتاره فيغسل حي  
 يقبل الي ما يلي القوت منه ثم علي يمينه كذلك ثم اجلس  
 مسندا اليه ومسح بطنه رقيقا وما خرج منه  
 غسله ولم يمد غسله ونشف بثوب وجعل الحنوط  
 علي راسه ولحيته والكافور علي ساجده وما يقص

وليقة



غاربه وظنونه وشجره وجعل في كتفه حجرا وترا  
لا الزعفران والورد وسنته ازار وقميص ولقافة  
بيض وكفايته ان لم يتدر على ذلك ازار ولقافة  
وصروته ما يوجد يلف بين يساره ثم يمينه  
ويعقدان خاف ايتشاره وكنها سنة غير الحدير  
والبريسم درع وازار وخار ولقافة وخروقة  
تربط ثدياتها من خارج الكفن كما رجليها من داخله  
وكفاية ازار ولقافة وخار يلبس الدرع ثم الخمار  
توقه تحت اللقافة ولا ينزع لغسل المعلقة قال  
ابو يوسف اذا كانت متعبرة كتنها على زوجها  
والمحرم كالخال يديه يغطي رأسه ووجهه وكنه  
الطفل كفاية ازار والطفلة ازار وقميص ولا يغسل  
الرجل امراته لغتد النساء بيمينها بخروقة ويغرض  
وجبه عن ذراعيها وبالعكس تغسل كذا الواسم الزوج  
المجوسي مات ثم اسلمت او وطئت منعندته بشبهه  
فا تقضت عنها بعد موت زوجها او وطئ اخت امراته  
بشبهه فا تقضت عنها بعد موته كذا المرأة التي  
ارتدت بعد موت زوجها ارسلت ابنه بشهوة  
ولا امته ومديونه وام والده ومن مات في السفر

ومعه امرأة غسلته وكفنته وصليت عليه  
وبالعكس بيمينها بغير خروقة ان كان الميم محرمها ولا  
تجوزتة وصلي عليها وما حل له ان يلبس في حال  
حياته خل له ان يكفنه بيمينه ويغسل الخنثي  
في كورة وبيمينها في الاصح ويغسل الرجل والمرأة  
الطفل والطفلة ويغسل الميت الموجود في الماء  
ولومات في السفينة يغسل ويكفن ويصلي عليه  
ويؤتي في الحجر **فصل** لا باس بالاذان للمقلاة  
عليه السلطان احق بمسلاته ان حضر وامن  
فرض كفاية فاذا اقام به البعض يستطعن  
الباقيين وشروطها اسلام الميت وطهارة رتبه  
ثم القابلية ان حضر امام الحي ثم الولي واذا استوى  
الاوليا فالأكبر أو ولي والحق للابن وتقدم اباه  
والولي ان ياذن لغيره فان صلي غير الولي واللفظ  
اعاد الوليان شأ ولا يصلي غيره بعده ولا على منصور  
وقارب وان دفن بلا صلاة صلي على قبره ما لم يكن  
يتفحج ويتندر بملائكة ام لا بعده ويقت  
هذا الصدر مطلقا ولها ريع تكبيرات بلا رفع  
يده ولا قراءة ولا تشهد بحمد الله في الاولى ويعمل



علي رسول الله في الثانية ويدعو له ولنفسه  
 والمسلمين في الثالثة ويسلم في الرابعة عن يمينه  
 ويساره ولو كبر حسنا لم يبيح <sup>ويستظهر المستبرق</sup>  
 ليكره الامام فاذا سلم الامام قضى ما فاته ولا يستغفر  
 ويقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا اجرا وجزا  
 واجعله لنا شانا مشغعا ولا يصلي عليها راكبا  
 استحسانا ديكراه في مسجد ولو بنيتها وفي اوقات  
 مكروهة كذا تاخير دونه ليصلي عليه جمع كثير  
 بعد الجمعة ان لم تحث نوت الجمعة بسبب دونه  
 ويعمل ويصلي على كل من مات بعد الوادة من اهل  
 القبلة الا البغاة وقطاع الطريق والحقاق والمطابرون  
 في المصوب بالسلاح ومن استمل او حرك غسل وصلي  
 عليه ولا ادرج في خروقة ودفن حبي سياتي فاته يصلي  
 عليه كذا لو كان مع ابويه فاقر بالاسلام او اسلم  
 احدا لها والا لا يصلي ولي مسلم الكافر ويكفنه  
 ويده فنه لا كما سلم واذا اجتمعت الجنائز يجعل لها  
 على الامام افضلهم فيقدم الرجل ثم الصبي ثم المرأة  
 ويجعل ما يلي القبلة افضلهم في القبر ولا بد من اثنان  
 او ثلاثة في قبر واحد الا عند الضرورة ولو كبر الامام

اي اجرا يستحقه منا  
 اي اجلا له ولا ما الشفاء

اي مسح له قبره  
 ان حركه عن موضعه

عليها

عليها تكبيرة او اكثر ثم حي باخري فانتم الصلاة هـ  
 عليها ثم يسأنا عنها على الاخرى **فصل** ياخذ  
 سويده بمقابله الاربع اثنان يضع شفع الجنائز  
 ومخرجها على يسارها ومتد بها ومخرجها على يسارها  
 ويكره ان يوضع على اصل الكتف ولا بأس ان يحمل الطفل  
 في سبط او غيره يتداه له الناس ليس يحون خلفها  
 بالصمت دون الحجب واتباع الجنائز افضل من  
 النفل ويكره رفع المصوت بالذكر وقراءة القرآن حولها  
 وعند القبر وفي رواية ورفع المتاحف خلفها والقيام  
 لها من لا يحضرها في رواية والجلوس قبل دفنها من  
 احسانها وحملها على القافية ويجوز التبرع بها قدر  
 نصف قامة الميت لو ذكر او يلهى ويدخل ما يلي القبلة  
 وليس الا يتارسنة في الواضحين وذو الرحم اولى  
 بوضعها ويقول واضعه بسم الله وعليه رسل الله  
 صلى الله عليه وسلم ويوجهه الى القبلة وتحمل العتدة  
 وسوي اللبن عليه ٢ الاجر والحشيب ولا بأس بالقبض  
 ولا سجي قبرها لا قبره ويهاك التراب ويسمى تدريس  
 ولا يزداد عليه من غير ترابه وبرش الماء عليه ولا يربح ولا  
 يخصص ولا يذبح ولا يكتب عليه الا ان يخاف



هذا هو الصحيح في هذه المسألة  
 من كتب في هذه المسألة  
 في كتابه في هذه المسألة  
 في كتابه في هذه المسألة

على ذهاب الاثر ولا يبيح عليه واتخاذ التابوت للثأفة  
 حسن ولم يخرج من القبر الا ان تكون الارض مغطوية  
 ولا اذا دفن بلا غسل وكفن او وضع على غير التيلة  
 بحسن يهالك عليه التراب ولا اذا دفن في ماله  
 غيره في ارض متباح لكن يغسل له قبة حنبره ولو دفن  
 معه مال يلبس القبر ويؤخذ ويكره دفنه في بيته  
 مطلقا واذا سرق كنهه يجب على وارثه تكفينه كذا لو  
 سرق ثانيا وثالثا الى ان يستغرق ماله ولو كان بين  
 عريان وميت ثوب فالحق اولى كذا لو خاف ان يقتله  
 البرد او يمرضه ويكره وطى القبر والجلوس والنوم  
 وقطع حشيش رطب عليه والصلاة بين القبرين  
 مكتوبة او تطوعا ولا بأس باليكائي الميت في تعزيته  
 اهله من غير تلبية ولا نياحة ويكره الجلوس في المسجد  
 التعزية والضيافة لها قبل ثلاثة ايام والتعزية  
 اكثر منها ومن مات في البادية كان لرفيقه ان  
 يبيع متاعه ودايته ويحمل من ذلك الى اهله

**باب التمهيد**

لمؤمن قتله اهل الحرب واليهني وتطاع الطريق او وجه  
 في معركة وربه اثر او قتله مسلرا ظالما ولم تحب به دية

خلافا

بخلاف ما لو قتل اب ابنه عمدا مع وجوب الدية  
 عليه فيكفن بدمه وثيابه ونزع عنه ما ليس من  
 جفنه الكفن ويصلي عليه بلا غسل ويعسل ويصلي  
 عليه ان قتل جنبا او صبيا او مجنونا او ارتث بان  
 اكل او شرب او نام او تداوى او مضى وقت صلاة  
 وهو يعقل او قتل من المعركة لا لوطي الخيل او اوصي  
 بامر ديني او قتل بالمثل او قتل نفسه عمدا او قتل  
 نكحة او قضا ص او قتل في محلة لا يدرى قاتله ومن قتل  
 ظالما غسل ولم يرسل عليه في رواية وان تكلم بكلمة  
 فيها او اوصي كوصية سعد بن ابني يوشا ليلة وهو  
 لا يعقل لم يغسل ومن قتل وهو يمانع عن نفسه  
 ماله لا يساوي عشرة او اقله شهيد

**باب الصلاة في الكعبة**

يجوز نرضه وتل فيها وفوقها ولو من غير ستره فان  
 صلوا مع الامام فيها فن جعل خصره الى ظهر الامام جازت  
 وان جعله الى وجهه لم تجز وان كان الامام فيها واقفا  
 به خارجها جازت ان كان الباب مفتوحا وان صلوا  
 معه في المسجد غلقوا حول الكعبة وصاروا برصاته ومن  
 كان منهم اقرب اليها منه جازت ان لم يكن الى جانب الامام



# كتاب الزكاة

أي نريضة على كل شيء حراما قل مالك لنصاب  
حول فاضل عن الحاجج الأصليه فارتفع عن دين العباد  
حالا وفي الرجل رواتقان او انعم سائمة حولية بنية  
مع العزلة او الاناء فان افرد زكاة ماله فصاعدا  
عنده لم تجز عن زكاته فان دفعها الى المصدق  
فصاعدا عنده اجزائه وان تصدق بكلمة لا ينويها  
ستطت قال ابو يوسف لو تصدق ببعضه لا ينويها  
لم تستقط عن الزكاة بقدره ابو يوسف اشترط في  
الجنون الفارقي فاذا اكثر الحول لا أقاله ويجب لنصاب  
دون العتق وتستقط لذلك النصاب بعد وجوبها  
وتلك بك بعضه سقطت بقدره ولم تستقط بالهلاك  
ويجوز دين زكاة مال مستهلك في نصاب مستفاد  
ولو قضي نفلس سقرها العلانية فاعليه بعد اعوام  
زكاة لما بقي ولو انت اعوام على ديون او عروض فقبضت  
او نصت زكاة لما بقي ولو هرب غريمه وهو يتدبر على  
طلبه او التركيل به فعليه الزكاة والا فلا ويجب فيها اذا  
لحقه دين وسط الحول فاكتسب ما دفعاه في اخره قال  
ابو يوسف لو ابرأ من دين مسأ والنصاب معه في بعضه

لو كان الدين مستوفيا  
فلا زكاة عليه  
ولو كان الدين مستوفيا  
فلا زكاة عليه  
ولو كان الدين مستوفيا  
فلا زكاة عليه

الحول ثم لم يجز ولو كان له ما يتان دين على فوفته صدق  
فعلية بخمسة منها عن زكاة ماله عينا او دينه لم تجز  
ولو تصدق عليه بخمسة منها عن هذا الدين جاز ولا يجب  
في الضار ولا في دين المحرد ولا في العين المقصوب ولا عن  
اعوام تبرت على نصاب مقبوض ويجب على مضارب  
من نصيبه قبل العترة ولا على ريت الدين عند قبضه  
اربعين درهما من بدل مال تجارة كثر مروض وما يتان  
منه لغيرها كثر ثياب البهله وعبيد الخدمة وما يتان  
مع الحول بعد القبض من بدل غير ماله كالمهر وبذلك  
القطع وبذلك الشلح عن دم العمد وبذلك الكتابة  
والسعاية والحق الاوسط بالخير رواية وان جبا  
عن المقبوض مطلقا وشرطا الحول بعد النصاب في الدين  
والارض وبذلك الكتابة ولا يجب في النصاب العين من  
السائمة ثم ابد الحول قبل القبض ويجب على المرأة زكاة  
المتصف المردود بعد الحول من الف قبضت مهر المطلق  
قبل المسيس ولا يجب على الموهوب له في مرجع فيه مطلقا  
بعد حوله لان كان يتضا كذا لو اقر بدين لرجل ودفعه  
اليه وحال الحول ثم دفعه فانه لم يكن عليه ولا زكاة على  
واحد منهما ولو وهب دينه له على رجل ودركه بقبضه فلم

لان ما كان عليه بالخيار لو كان من المدين اذا صار  
مدينا بالقبض فليس له ان يبيع ما كان عليه من  
الدين او يبيع ما كان عليه من الدين او يبيع ما كان عليه  
من الدين او يبيع ما كان عليه من الدين او يبيع ما كان عليه

لان البائع ليس له ان يبيع ما كان عليه من الدين او يبيع ما كان عليه  
من الدين او يبيع ما كان عليه من الدين او يبيع ما كان عليه من الدين



يقبضه حتى وجبت فيه الزكاة فهي على الوالد ويستطيع  
 حول السائمة لا استبد لها في بعض حولها بحسبها  
 او بغير جنسها لا حول مال التجارة ولا التمتع من لا  
 استبد لها مطلقا قال ابو يوسف لا تركة الخلية لرعاها  
 ولا يوحى الزكاة من سائمة امتنع رعاها من ادائها بغير  
 رضا بل يورثها اختياها فان اخذ الامام كرها  
 واعطاها لغير اجرائته ولا من التركة ان لم يوص فان  
 اوصي اعتبر من الثلث وياخذ المصدق الوسط او قيمته  
 وان اخذ الا على والادني ورد واسترد ولا يخذ من الخنم  
 والحامل والمعلوفة للاكل والربي وتعتبر القدر  
 دون القيمة في النصاب الكيل والوزن لا الا نفع  
 للفقير حتى لو ادي خمسة دراهم زبونا عن خمسة جيا د  
 جاز ولو ادي ذهابا يساوي خمسة دراهم زبونا لم يجز الا  
 ان يساوي خمسة جيا د ولو ادي اربعة دراهم جيا د  
 قيمتها خمسة دراهم زبونا لم يجز الا عن اربعة كذا لو ادي اربعة  
 اقنزه حنطة قيمتها خمسة اقنزه ولو ادي اربعة اقنزه  
 تمرا يساوي خمسة اقنزه حنطة يجوز عن الخمسة ويغرم  
 المستفاد كالمولد والرجح الي جنسه وركبة كمولد  
 وغيرهما يغرم الي اقرب جنسه حولا ولا يستأنف

في الزكاة...  
 في الزكاة...  
 في الزكاة...

في الزكاة...  
 في الزكاة...  
 في الزكاة...

في الزكاة...  
 في الزكاة...

الحول...  
 الحول...

الحول فان هلك النصف بعد الضم قبل الحول استقط  
 نصف الزكاة بخلاف بعده ومن له مائتا درهم جيا د  
 او اربعمائة درهم مائتا درهم وقيمته ثلاث مائة قاري  
 خمسة زبونا جاز لا يورثي الفضل ويجوز تنعيمها  
 على الحول عن النصاب والنصاب المستفاد لا يتغير  
 عشر التمر قبل طلوعه ومن له نصابا ذهب وفضة  
 يحل عن احد مما يتبع عنهما وان هلك الفضة تعين الآخر  
 بخلاف الغنم والابل ولا يضمن الساعي لتجديله الي فقير  
 استغنىها خول وعكسه المأمور بالاداء اذا اذني  
 ومثرو طاله العلم ويقضي المأمور به اذا خلطها  
 بدرهم نفسه ثم تصدق بها على الفقير لم يجز المودي عن  
 الامر وان دفع المأمور بالاداء لولد نفسه كبيرا او  
 صغيرا جاز اذا كان فقيرا ولا يمسك لنفسه شيئا  
 ويستط تعيين النادر اليوم والدرهم والفقير

**باب زكاة السائمة**

هي التي تكسب بالبرعي في كل سنة ولا يفي فيها قبلا  
 وتجب شاة في خمس من الابل بحثا كانت او عرابا  
 وشاتان في عشرة ثلاث في خمس عشرة واربع في عشرين  
 الي خمس وعشرين فينت مخاض وبنات لبون في ست



ثلاثين وحقنة في ستة واربعين وحقنة في احدى  
وستين وذبذ لبون في ست وسبعين وحقنتان في  
احدي وتسعين الى مائة وعشرين ثم يستأنف  
الفريضة في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين  
ففيها حقنتان وذبذ مخاض وفي مائة وخمسين  
ثلاث حقا في كل خمس شاة وفي مائة وخمس  
وسبعين ثلاث حقا وذبذ مخاض وفي مائة  
وست وثمانين ثلاث حقا وذبذ لبون وفي  
مائة وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم  
يستأنف ابدا كما بهد مائة وخمسين **فصل**  
يجب تبخير دوسنة او تبخيرة في ثلاثين من البقر او  
الجواميس ومسته دوستين في اربعين والزايده  
تكمس به كربع عشرها في الواحد ونصف عشرها في  
الاثنين او يغفر الى خمسين وفي ستين تبخيران وفي  
سبعين مسنة تبخير وفي ثمانين مستان وفي تسعين  
ثلاثة اتبعه وفي مائة تبخيران ومسته فافرض  
يتخير بكل عشرين تبخير الى مسنة والعكس وانما ثلث  
ينها سوا اختلاف الخيل ولا يجب في الابل الحوامل ولا البقر  
العوامل **فصل** في اربعين شاة شاة وفي مائة

واحد

واحد وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث  
وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة والمعز ومشا  
والنقاد من ثلثي ونجدة كالضان ويؤخذ الثاني في  
وكايتها لا يجمع الا باعتبار القيمة ولا يجب في العلوفة  
نصف الحول او الكرو ولا في الفصلاان والجلان والجماع  
الا ان يكون معها كبيرا فان كان وسطا او دونه  
اخذ وان ملكه سقطت وان لم يكن الا الكبير يبي  
جزء من اربعين جزواسته وان هلك نصفين  
بقي نصف الكبير ولا يجب في نصاب سائمة الاثنين  
صحة الخلطة فيه ولو كان لاحدهما ثمانون والاخر  
اربعون فعلى كل واحد شاة ثم يتراجعان بالخصم  
ولو كان له اربعون شاة حال عليها احوال يجب  
للاول شاة لا غير فلو كانت خمسين فللحول الثاني  
اخرى والعكس الى ان ينقص من النصاب كذا في زيادة  
نصاب تتدبر لو كان له مائة واحد وعشرون شاة  
اتلفها بعد الحول الا واحدة واربعين فعليه شاتان  
فان لم يوديهما حتى حال الحول فلا زكاة عليه في الحول  
الثاني ولو ادي ثلاث شياه سان عن اربع وسط  
جاز ولو نذر ان يهدي ثمانين وسطين فاهدي شاة

جيل  
صورته اذا كان له نصاب من الشاة فلا يمسك  
عليها عشرة اشهر تحت اوامره ثم هلك الاموات  
فتم الحول على احواله  
لان على صاحب الاربعين شاة كالمائة وهو لم يملك  
من الشاتين المائة او اثنين الا ان يبيع شاة واحدة  
الثمانين شاة واحدة او يبيع شاة واحدة او يبيع  
تحت الحول لئلا يشرح التكاليف



تساوي وسطين لم يجوز خلاف ما لو قدر ان يتصدق في بشايق  
 فتصدق في بشايق تساويها ولو قال الله على ان تصدق  
 بغيره وقل لم يجز عنه نصف قنيز ليساويه وروى  
 قنيز من الخنطة يساويه يجوز ولو كان له مائتا درهم  
 فنذر ان يتصدق في مائة يند الحول زكاتها بخمسة  
 وتصدق في مائة **فصل** في باب الخيل اثنان  
 وهو خير بين اخراج دينار عن كل فرس من المتناسلة  
 وبين تقومها من كل مائتي درهم خمسة ولم توجب شيئا  
 وفي الذكور والاناث الخلف روايتان ولا شيء في  
 البغال والخير لغير تجارة ومن باع شاة بمئة وجوب  
 الزكاة بخصرة الشاة فله ان يأخذ الزكاة من ايها  
 شاء وجاز البيع في حصتها ولا شيء في سائمة العبيد  
 التحليلي والمرأة كالرجل فيها والله اعلم

## باب زكاة المالك

يجب في مائتي درهم وعشرين بشايق أربع العشرة وان لم  
 يشو التجارة ولو نثر او حليا او انية ثم في كل اربعون  
 درهما وفي كل اربع مثاقيل ثيرا طان وتلا بالحساب  
 فيها والمعتبر وزنها اداء وجوبا فالمعتبر في الدرهم  
 وزن سبعة مثاقيل في كل عشرة مثاقيل فكل درهم اربعة

صورتته رجل اشترى ثوبا من  
 المالك بدينار ودينارين  
 فباعه بدينارين ودينارين  
 فليس عليه زكاة لان ثمنه  
 لم يزد على ثمنه  
 ولو كان ثمنه قد زادت  
 على ثمنه فله ان يأخذ  
 الزكاة من المثل  
 ولو كان ثمنه قد زادت  
 على ثمنه فله ان يأخذ  
 الزكاة من المثل

عشر قيراطا والمثقال عشرون قيراطا ويعتبر ثقله الفضة  
 فان غلب العشر التحتت بالعروض كلها الثانية ويضرب  
 الووق الى اثنين بالنية وقاط بالجزا ويضرب قيمة  
 العروض اليها ولا يضرب من السوايم الزكاة اليها بخلاف  
 من الطعام المعشور والعبد الذي ادي عنه مائة  
 الفطر **فصل** في زكاة في غير المتدين والشرام  
 الابنية التجارة يجب في مال التجارة اذا بلغت قيمته  
 نصابا من احد المتدين ويقوم بالانفع للمصارف  
 ويشترط كمال النصاب في طرفي الحول لا كله في السوايم  
 والنعم من واخره في العروض ولا يجب في عبيد تمت  
 قيمته نصابا في اخر الحول ولو حصل من ارضه ما يتا  
 قنيز حنطة او اقل قيمتها نصابا وتوي ان يحسبها  
 ويبيعها فحال عليه الحول لا زكاة فيها كما في الميراث  
 بخلاف ما لو اشترى مائتي قنيز حنطة وحال عليها الحول  
 فعلا او رخصا لكي من عينها خمسة اقنيز او قيمتها يوم  
 الوجوب وقالا يوم الادا وان تغيرت العين فادى  
 قيمته اعتبر يوم الوجوب في الزيادة والا في النقص  
 ويجب زكاة التجارة في نصاب سائمة اشترائها للتجارة  
 وحال عليها الحول لا زكاة السائمة ولو اشترى زعفرانا

صورتته رجل اشترى ثوبا من  
 المالك بدينار ودينارين  
 فباعه بدينارين ودينارين  
 فليس عليه زكاة لان ثمنه  
 لم يزد على ثمنه  
 ولو كان ثمنه قد زادت  
 على ثمنه فله ان يأخذ  
 الزكاة من المثل  
 ولو كان ثمنه قد زادت  
 على ثمنه فله ان يأخذ  
 الزكاة من المثل

صورتته رجل اشترى ثوبا من  
 المالك بدينار ودينارين  
 فباعه بدينارين ودينارين  
 فليس عليه زكاة لان ثمنه  
 لم يزد على ثمنه  
 ولو كان ثمنه قد زادت  
 على ثمنه فله ان يأخذ  
 الزكاة من المثل  
 ولو كان ثمنه قد زادت  
 على ثمنه فله ان يأخذ  
 الزكاة من المثل

صورتته رجل اشترى ثوبا من  
 المالك بدينار ودينارين  
 فباعه بدينارين ودينارين  
 فليس عليه زكاة لان ثمنه  
 لم يزد على ثمنه  
 ولو كان ثمنه قد زادت  
 على ثمنه فله ان يأخذ  
 الزكاة من المثل  
 ولو كان ثمنه قد زادت  
 على ثمنه فله ان يأخذ  
 الزكاة من المثل

صورتته رجل اشترى ثوبا من  
 المالك بدينار ودينارين  
 فباعه بدينارين ودينارين  
 فليس عليه زكاة لان ثمنه  
 لم يزد على ثمنه  
 ولو كان ثمنه قد زادت  
 على ثمنه فله ان يأخذ  
 الزكاة من المثل  
 ولو كان ثمنه قد زادت  
 على ثمنه فله ان يأخذ  
 الزكاة من المثل



ليسمع به ثياب الناس بالاجرة فحال عليه الحول  
 زكي مع ماله بخلاف ما لو اشترى ما يولد له غسل به  
 ثياب الناس بها ولو تولى في جارية التجارة الخدمة  
 سقطت الزكاة وبالعكس حتى يبيعها زكي مع ماله  
 ولو اشترى لها يولي التجارة فهي لها بخلاف ما لو ورثها  
 ونواها ولو ملكها بالهبة او بالخلع او بالصلح عن ذم  
 العبد فهي كالمستعرة لا كالموروثة ولو رجب الزكاة  
 في ماله ثم استبدله بماله اخر فله ان يمسكها فيضمن  
 ويغيرها يضمن ولو اشترى بالدف يساوي خمس مائة  
 ضمن زكاة خمس مائة وكذا يضمن ما يتواين فيه ولو باع  
 عرض التجارة بعهده الحول بآله واهله ثم ابراه من ثمنه  
 واشترى مؤسس يضمن الزكاة وان كان مفعلا لا  
 يضمنها رجل له جارية للتجارة بينهما ما يبيد وبعدها  
 صارت اربع مائة بعهده الحول ثم اعورت فصار مائة  
 زكي عن مائة درهم وخمسين درهما ولو كان له جارية  
 تساوي الناقولت بعهده الحول وكذا يساوي ما يتواين  
 وتقتصمها الولادة بمائة زكي عن الد فان مات الولد  
 قيل ان زكي زكي عن تسع مائة ولو تقتصمها الولادة  
 ثلثمائة والولد حي زكي عن تسع مائة فان مات الولد

زكي

زكي عن تسع مائة ولو باع عبده تجارة بما يتبين ويثبت  
 ثابتيين وقبض البايح الثمن ولم يتبين المشتري العبد  
 حتى حال عليه الحول ثم هلك في يد البايح فهو زكي  
 الثمن والمشتري يزكي المائتين ولو اشترى عبدا للخدمة  
 وتولى ان وجهه ويحايي ببيعته فحال عليه الحول لا زكاة  
 فيه كما لو اجره وتولى كذا حال عليه الحول ولو باع  
 عبدا خدمة بالالف فحال فرة يبيع زكاهما ولو بلغ  
 بعرض التجارة فرد بعيب بعد حوله بضمالم يزكي البايح  
 العرض والعبد يزكي العرض ان رد بلا فضا ومن اجر  
 دارا بالالف عشر سنين وقبض الف ولم يسلمها حتى  
 مضت المدة فعلى المور ان يزكي السنة الاولى عن  
 تسع مائة والثانية عن ثمان مائة وهكذا في كل  
 سنة يرفع زكاة المائة وزكاة ثمان مائة من السنين  
 حتى ينتهي النصاب وليس على المستاجر السنة الاولى  
 والثانية زكاة يزكي للثالثة عن ثلاث مائة  
 وللرابعة عن اربع مائة وهكذا في كل سنة يرفع زكاة  
 المائة وزكاة السنين الماضية ولو سكن الدار ولم  
 يسلم الف فالمستاجر بمنزلة الموجد هو بمنزلة  
 المستاجر ولو سكن الدار وعجل الاجرة فزكاتها كلها على

ان يثبت انه لو وجد ثوبا  
 يبيعه لا يعتبر من ثابتيين

ان العبد انفسه ماله سكن فيجب عليه  
 رد حصته من الاجرة وذلك مائة فصار  
 المائة ويأخذ عليه تسع الزكاة من المحيط

لا ثم لم يبد اليه حكم انتقاء الاجارة  
 الامانة ولا في السنة الثانية لانه وان  
 ملك ثابتيين الامانة عدم شرطه وهو ان  
 الحول من المحيط



منه من غير ان يصدق  
منه من غير ان يصدق

الموجر ولو اجريها بحرض وقبضه ولم يسلمها حتى مضت  
المدة فحال المستاجر مامر ولا شيء على الموجر

### باب العاشر

هو من نصيبه الامام لاخذ الصدقات ياخذ من المسلم  
ربع العشر ومن الذي نصبه ومن الحزبي العشر بشرط  
نصاب يعشرها في السنة مرة كذا الحزبي الا ان  
يخل دارهم ثم يخرج فيعشره ولو في يومه ومن انكر  
الوجوب او تمام الحول او الفراغ من الدين او قال  
اديت الى ما شئت وحلف صدق واخراج البراءة  
شرط في رواية ولو ادعى الاداء بنفسه الى التقراء  
في المصر صدق وان كان في الساجمة بضمنه وان حلف  
وتصدق الذي كالمسلم لا الحزبي الا في امهات اولاده  
ويعشر قيمة الحر الذي لا تحرير ولا يعشر البضاعة  
ومالك المضاربة وكسب الماذون مطلقا ومائة اخري  
في بيته ولا ان سرقه نصاب من الرطاب

### باب الحادي عشر والخروج

وهما لا يجتمعان في ارض ولا الركاة معه اذا اجرهما ويجب  
العشر في كل خارج قصد انباته لا من الادوية  
كالعسلج والسمغ والكندر وسني بنوع الله بلا شرط

النصاب

النصاب والبقا ولا يجب في اثنين والسعف ولا ينعده  
الدين والضببي والمجنون ويجب رضنه في المستقي باله  
السني ويعتبر اكثر السنة فيما سني بخا وباله ولاء  
يقتسب مؤنثة ويجب في بزر الكتان والحصفر  
ولهو سيع القرطم قال ابو يوسف ومالك اوسق يجب  
فيه اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من اذنه ما يو  
كالدره والشعير فالوسق ستون صاعا وقال  
محمد اذا بلغ خمسة من اظلي فما يتدر به نوعه فني  
الزعفران خمسة امنا وفي القطن خمسة احمال  
فخله ثلاث مائة من العراقي فالمن رطلان به ويجب  
في العمل من ارض العشر قل او اكثر لا في المن في المظهر  
وقال ابو يوسف اذا بلغ عشرة ارقاق فالرق ثمانية  
عشر رطلا وقال محمد اذا بلغ خمسة ارقاق فالرق  
سنة وثلاثون رطلا وعشر الارض العارية على  
المستجير والمستاجر على الموجر وقال علي المستاجر  
والخزاج على المالك في الوجدين ولوباع درهما وهو بقل  
فعره على البايح فان تركه باذنه فادرك قال العشر  
على المشتري لا عشر قيمة التصيل على البايح والباقي على  
المشتري والضببي التغلبي في العشر كالرجل وان اسلم

سق



التغلبى او باع ارضه من مسلم او ذمي فيها الفطر  
مضا من اهلها وقال ابو يوسف في اسلامه وبنيه  
من مسلم مائة عشرية وقال محمد هي عشرية كما كانت  
واذا اشترى ذمي ارضا عشرية من مسلم فقبضها  
فاخذها مسلم بالشفعة او ردها الذي بالشرا فان  
فهي عشرية فان بقيت في يده الذي ذمي حرا جئة وقال  
ابو يوسف ايضا عفا عشرها وقال محمد بقيت عشرية  
وان اشترها تغلبى ايضا عفا عشرها ثم لا يتغير وان  
اشترى مسلم ارض خراج او مسلم صاحبها فقيت عفاها  
ولا شيء في دار الحنيفة فان جعلها بيتا لمسلم  
الغمران سقاء بما العشر وعلى المجوسي الخراج بكل  
حال ومولى التغلبى كولي الهاشمي في الخراج ان كان  
ذميا قال ابو يوسف المستقي من الانهر العظام خراجيه  
لا عشرية واذا حمال الامام اهل بلدة على ان يؤدوا عنها  
وعنهم الخراج ذمي خراجيه ولو اخذ بقاة الخراج والعشر  
والزكاة لم يؤخذ اخري ولو اخذ السلطان الجابر الصدقات  
جاء وان لم يؤخذ الدفع ولو اخذ السلطان مال  
رجل بغير حق فهو صاحبه عند الدفع زكاته او  
عشره وخراجه جاز وقيل الاعادة اولى

هذا الحديث يدل على ان الخراج على المولى كخروج المولى  
على مولاه وان كان المولى ذميا او مسلما او ذميا  
فلا يفرق بينه وبين مولاه في الخراج والعشر  
والزكاة بل هو كخروج المولى على مولاه  
وان كان المولى ذميا او مسلما او ذميا  
فلا يفرق بينه وبين مولاه في الخراج والعشر  
والزكاة بل هو كخروج المولى على مولاه  
وان كان المولى ذميا او مسلما او ذميا  
فلا يفرق بينه وبين مولاه في الخراج والعشر  
والزكاة بل هو كخروج المولى على مولاه

باب المعدن

**باب المعدن والركاز**

المعدن في معدن نقر من ونحوها في ارض خراج او  
عشر لا في داره وفي ارضه روايتان فان وجد كنزا  
اسلاميا كان لقطعة والا اخذ خمسة واخذ الباقي  
ان كانت الارض مباحة وفي المملوكة لصاحب  
الخطبة او لوارثته وان وجد ركازا حريا في دار  
احد لم يولد لصاحبه وفي الصحرا والجبال لو اجدته ولاه  
جنس في الغير والمملو والغير وزج وعكسه في الرمين  
ولا شيء في عين الغيرة والنفط في ارض عشر وفي ارض خراج للكر

ج

**باب المصارف**

لعوقير مثل ومسكين معدم لا بالانكس وعامل على  
الزكاة ولوها غنيا لا والمكاتب والمدين ومنقطع  
الغزاة والمهاجر في رواية وابن السبيل منتقطع عن ماله  
وسقطت المروضة فيصرف الى كل صنف واحد  
لا الى ثلاثة من كل صنف ويجوز ان يعطيه نصابا  
تأمن زكاته بالكرامية ولا يصر في ذمي وبناء  
مسجد وسعاية وقنطرة وتكنين بيت واعتناق  
والكنارات واصول الموكي وفروعه وزوجته وصرفها  
اليه باطل وعبد ومكاتبه ومديره وام ولده

وفاء دينه



ومعتق البعض كالمكاتب ويجوز لأخوته وأسرته ابنة  
 وابنه وزوج ابنته ويجوز علي من ملكه قدر نصيب  
 فأحفا من الحاجة إلا صليته لأعلي من له ملك قيمته  
 نصيبا أو أكثر ونكته لا تكتبه وبعاله في رواية ولا على  
 من له نصيب ديناً مؤجلاً على ملي مقراودينا خلا علي  
 معسر مقر وهو متاج إلا أن ولا على من ملك ثوب ثمر  
 رصاصي نصيبا ولا على كسوب قدر الكفالة ويكره  
 أن يرسل من له ثوب ثمر ومن له خمسون درهما  
 ولا يصرف إلى غلة غني صغيرا وعبده بخلاف زوجته  
 الفقيرة مطلقا ولا إلى غار غني ولا إلى بنيها شعر  
 ال علي وعباس وجعفر وعقيل وحارث وسواهم  
 ويجوز التبرعات والوقوف عليهم فإن دفعها إلى من  
 يظنه فقيرا فظهر غنيا أو غنيا شيبا أو كافرا أو اباه  
 أو ابنه لم يرهم ولا يعيد في عبده ومكاتبه ويجوز إتمام  
 البيعة وكسوته منها إذا ملكه بالتسليم إليه ويكره  
 نقلها إلى بلد آخر إلا أن يكون أخرج أو أتا ربه  
 ويجوز صرف صدقة النظر والكنارة والندوا إلى ذي  
**باب صدقة الغنم**  
 يجب علي حر مسلم بشرط ملكه مقدار نصيب فأصله

مكنه

مسكنه ودينه وثيابه وأثاثه وفروسه وسلاحه  
 وعبيده لا مقدار ما يتغنى عن قوت يومه ويوفرها  
 عن نفسه وأولاده الصغار وعبيده للخدمة ولو  
 كثر أو مديسه وام ولده لأعن المكاتب ولا يجب  
 عليه راعن زوجته وأولاده الكبار الفقراء  
 وعبد ابن وللمجارة ويجب علي الصبي والمجنون  
 إذا كانا موسرين وإذا كان العبد بين اثنين لا فطرة  
 علي واحد منهما ولا عليهما وكذا في العبيد بينهما  
 وقال علي كل ما يخصه من الرأس والاشتقاق ويجب  
 علي عبد مبيع بالخيار أو بالبيع الناسد علي البايع  
 أن تسح والاعلي المشتري لا علي من له الخيار قال أبو يوسف  
 يورديها عن نفسه وعبده حيث لم لا حيث هو ويمنه  
 تجب بكما لها علي كل من ابوين شتا زعما ولد لا يقسم  
 عليهما ولهي متاعا من ثمر أو شعير أو نصته من برئته  
 وكذا الزبيب في رواية والدقيق والسويق كالحب  
 والسماع ثمانية أرطال بالعراقي لأخمس أرطال وثلاث  
 ويجوز فيه التينة ومن أقط قيمته لأصاع منه ويجوز  
 دفع واحد إلى جماعة وبالعكس ويجب بطلوع النجر  
 لا بالليل حتى لا يجب علي مولود بعده ولا ميت قبله

يجوز أن يدفع واحد صدقة فطره على  
 ذكائه أو دفع واحد صدقة فطره لولد من الجاهل  
 بشرط وهو مطلق بالحق بل لأن فيه منة



وَلَيْسَ حَتَّى يُخْرِجَهَا قَبْلَ الْعَتَمَةِ وَبِحُجُوزَتَيْهَا مُطْلَقًا  
وَلَا تَسْقُطُ لِلْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ رَكَاةٌ أَوْ صَدَقَتِ  
النُّطْرُ وَالزُّنْدُ وَرَسَقَتْ ذَانِ أَوْ صِيَّهَا بِجَنْبِ  
مِنَ الثَّلَاثِ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ تَوَكُّفِهِ فَإِنْ تَبَرَّعَ بِهَا الْوَرِثَةُ حَانَ

## كِتَابُ الصَّوْمِ

فَرَضَ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ آدَاءً  
وَقَضَاءً وَوَجِبَ صَوْمُ الْمُنْدَرِجِ وَرَوَا الْكُفَّارَةِ وَمَا  
عَدَاهَا تَتَلَّ وَحَتَّى صَوْمُ الْعِيْدَانِ زَايِمٌ التَّشْرِيقِ  
فَلَا يُلْزَمُ النَّفْلُ بِالْشَّرْعِ فِيهَا فَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ أَيَّامٍ  
الْحَرَمَةِ أَوْ صَوْمَ لَقْدَةِ السَّنَةِ أَفْطَرَهُنَّ الْيَوْمَ  
وَقَضَاهَا وَاسْتَحَبَّ صَوْمُ يَوْمٍ مَعَ شُورٍ وَيَوْمَ عَرَفَةَ  
لِغَيْرِ الْحَاجِّ زَايِمٌ الْغُرَّةُ وَكَرِهَ صَوْمُ الرُّمَضَالِ وَيُؤَدُّ  
الشُّكْتُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ وَرَدَالَهُ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا سَبَّحَ  
وَحَدَّاهُ وَلَهُ الْأَمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ فَخُ  
النِّيَّةُ لِكُلِّ نَهْأٍ لَمْ تُرَ فِي أَوَّلِهِ وَتَمَّ نَوْيُ الصَّوْمِ ثُمَّ الْفُطْرُ  
صَحَّ صَوْمُهُ وَيَتَأَدَّى رَمَضَانَ وَالنَّذْرُ الْعَيْنُ لِمُطْلَقِهَا  
وَبِنِيَّةِ النَّفْلِ قَبْلَ الزُّوَالِ وَبِنِيَّةٍ وَاجِبٍ أَخْرَ  
لَا الْمَعِينِ وَلَا يَتَأَدَّى ذَلِكَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ لِلصَّحِيحِ الْمُقِيمِ  
وَيَتَأَدَّى التَّقْضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَالنَّذْرُ الْمَطْلُوعُ بِنِيَّةٍ

من الليل وَيَتَأَدَّى النَّفْلُ بِنِيَّةٍ قَبْلَ الزُّوَالِ لَا يَتَأَدَّى  
وَالصَّوْمُ لِلْمُسْلِمِ الْفَرِيقَيْنِ أَنْ لَمْ تَنْتَلِهِ مَشَقَّةٌ لَا الْفُطْرُ  
وَأَنْ يَزِيَّ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ يُجْتَنَبُ وَفِي النَّفْلِ رَوَايَتَانِ  
وَهُوَ وَالْمُرِيضُ فِي النِّيَّةِ بِالنَّهَارِ كَالصَّحِيحِ فِي الْأَصَحِّ  
وَلَوْ صَامَ مُقِيمٌ الْمَسَافِرُ عَنْ مَعْرِ رَمَضَانَ لِحِيلِهِ بِهِ  
مُتَّعٌ عَنْهُ لَعَنَ مَا نَوَى وَوَقْتُهُ مِنَ الْفُطْرِ الْمَضَارِقِ  
إِلَى الْمَغْرِبِ وَوَجِبَ إِذَا الصَّحَّةُ وَالْإِقَامَةُ  
وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْخِيضِ وَالنَّفَاسِ لَا الْجَنَابَةِ وَلَا بِيضِ  
أَحَدٍ عَنْ غَيْرِهِ مُطْلَقًا وَيَكُلُّ شَعْبَانُ أَنْ تَمَّ الْهَلَالُ  
وَأَنْ الْكُمَارُ شَعْبَانُ ثُمَّ صَامُوا رَمَضَانَ فَكَانَ ثَمَانِيَةً  
وَعِشْرِينَ فَإِنْ مَدَّ وَاشْعَبَانُ مِنْ رَأْيِهِ هَلَالٌ قَضَى  
يَوْمًا وَالْأَيُّومِينَ وَجِبَ عَلَى الْمُسْتَرِدِّ بِرُؤْيِيهِ إِذَا هُ  
رُدَّتْ شَهَادَتُهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ وَلَوْ أَفْطَرَهُ  
بِالْوَقْفِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَّا مَعَ النَّاسِ وَإِنْ أَنْزَلَ فِي هَلَالٍ  
الْفُطْرُ لَمْ يَغْطُرْ أَنْ أَفْطَرَ وَلَا كُفَّارَةٌ عَلَيْهِ وَيَتَّبَعُ وَمَضَى  
بَعْدَهُ أَنْ أَمْتَلَ الْمَطْلُوعُ وَفِي النَّفْلِ وَالْأَصْحَى بَعْدَ لَيْلٍ  
وَالْأَفْجَعُ يُوجِبُ الْخِيَارَ وَهُوَ السَّكْمُ وَالْأَكْتَنَابُ الشَّيْءُ  
رَوَايَةٌ وَأَذَارَاهُ قَبْلَ الزُّوَالِ فِي الصَّوْمِ وَالْفُطْرُ مَقْصُورٌ  
لِلْمُسْتَقْبَلِ وَقِيلَ لِلْمُجَنَّبِ وَهُوَ الْخَنَازِيرُ وَأَذَانُكَ فِي مَقْصُورٍ



لزوم سائر الناس في الامصار ان اتخذت المطالع وقيل  
 لا عبرة باختلاف المطالع ولا يصام يوم الشك الا بعد  
 ثلث لم يثوب فيه نظرا منه من رمضان شوي قبل الزوال  
 اجزاء وبعده لا يمكك بغيره واذا اشتبه على الاسير  
 رمضان ان صامه او صام بعده جاز وقيله لا فان وقع  
 في ايام المحرمه قضاها وان اقامه المسافر في بعض النوازل  
 او ظهرت الحائض فيه امسكا كذا اذ يبلغ الحبر  
 او اسلم الكافر فان اكل لا قضا عليه ولو نوى المسافر  
 والمريض انظر في اقام وبري ونوى الصوم قبل الزوال  
 جاز فان افطر لزما القضا لا الكفارة ومن سافر  
 بها ولا ينظر فان افطر لا كفارة عليه ويكره فطر اليوم  
 الذي يدخل مصره ومن نذر صوم شهرا فطر فيه قضا  
 ما افطر او نذر صومه نصح اياها لزمه كله لا يتدررها  
 او صوم بينه وقلان تقدم ليلا او بعد الزوال او بعد  
 ما اكل لا شيء عليه او نذر صومه اياما يقصومه وما بعده  
 او قال بعد علي صوم كذا يوم التذرع واليمين جعل له الاء  
 الاول ونياح الفطر في التطوع بعد العشاء فله وعوها  
 وليس للبيعه والزوجه التطوع بخير اذن المولى  
 والزوج فان افطراهما يفتضيان بامرها اربعد العتق

وصوم يوم الشك على سبيل احتياط في ذلك سيما ما ذكره  
 في الامصار من ان لا يصام يوم الشك الا بعد ثلث لم يثوب فيه نظرا منه من رمضان شوي قبل الزوال  
 اجزاء وبعده لا يمكك بغيره واذا اشتبه على الاسير رمضان ان صامه او صام بعده جاز وقيله لا فان وقع  
 في ايام المحرمه قضاها وان اقامه المسافر في بعض النوازل او ظهرت الحائض فيه امسكا كذا اذ يبلغ الحبر  
 او اسلم الكافر فان اكل لا قضا عليه ولو نوى المسافر والمريض انظر في اقام وبري ونوى الصوم قبل الزوال  
 جاز فان افطر لزما القضا لا الكفارة ومن سافر بها ولا ينظر فان افطر لا كفارة عليه ويكره فطر اليوم الذي يدخل مصره  
 ومن نذر صوم شهرا فطر فيه قضا ما افطر او نذر صومه نصح اياها لزمه كله لا يتدررها او صوم بينه وقلان تقدم ليلا او بعد الزوال او بعد  
 ما اكل لا شيء عليه او نذر صومه اياما يقصومه وما بعده او قال بعد علي صوم كذا يوم التذرع واليمين جعل له الاء الاول ونياح الفطر في التطوع بعد العشاء فله وعوها  
 وليس للبيعه والزوجه التطوع بخير اذن المولى والزوج فان افطراهما يفتضيان بامرها اربعد العتق

والطلاق بجه القضاء على من جامع فيها من النرج او استنسا  
 بكن في الأصح او اتي بهيمة فانزل او قبل او لمس فانزل  
 لا بالانزال من اقامته نظره نكرو ويكره القبلة اذ لم يامن  
 على نفسه ولا يجب باحتلامه او كحاله وان وجد طعمه  
 في حلقه وادهاين واحتمام وذرع في مطلقا بلا تعذر  
 كذا في عموده ملاه الغم ابو يوسف يعتبر ملاه الفجر  
 في التعذر والعود والاعاد لو جوب القضا لا التعذر  
 مطلقا ولا يجب بالاكل والشرب والجماع ناسيا ولو  
 خن فطره به ثم تقدم او افطر على ظن فاسده في الطلوع  
 والغروب قضا ما فيه بخلاف الاحتجام ويجب على  
 الموطورة نائمة او بحمونة وعلى من صب في فيه ماء  
 نائما وعلى من تفتش ن دخل الما حلقته من نير قصده  
 قبل لغنا اذا نوى القضي لصلاة التل ن دخل الماء  
 حلقته في المرة الرابعة ولو قطر في اذنه دغنا او احتقن  
 او استعط او ابتلع الحديده او الحمي او السوي والعجين  
 او الدقيق او دخل في حلقته سطر او ليج قضا لا وباب  
 ونبار او دحان او قطر في احليله دغنا او في اذنه  
 ساء وان وصل دواء من امة او جايغدا الى الماغ والجوف  
 قضا كذا لو شرعت متطوعة ثم افطرت ثم حاضت



اوم ينوون ما تم اكل و قلا ان اكل قبل الزوال كفوا ايضا  
 ابو يوسف يحكم به اذا نزع بطون الجوف خالته محمد  
 ولا يجب في نزعه لتذكره وابتلاعه اليسير من بين  
 اسنانه الا ان يكون قد راحمة او اخرجته ثم ابتلعه  
 ويكره مضغ ملك وقيل مفسدان كان مفتشا ويكره  
 ذوق الطعام غير حالة الشرا او مضغه للصغير لغير  
 الضرورة ويكره المضغ والاستنشاق والافتناس  
 والتلذذ بطيب المتبرود لا السواك الرطب ولو اخر  
 المنار ولا اتباع صيام ستة ايام من شوال بيوم الفطر  
 ولا استحباب السحور ان لم يشك طلوع الفجر ولا يكره  
 وتجميل النظر الفضل ويبيح الفطر لحرف زياده  
 المرض اذا خبر برؤيه بالصوم والتطش الشهد  
 ولا لا يجزه عن النيام في القفلة ويبيح ما افطر  
 وحرف الحمل والمرضع على الولد ويقضيان بلاه  
 فديته ولا يجب القضا على المريض والمسافر لو ما شأنا  
 فان صجرا وانا ما تم ما يجب الا يصح الا طعام كالفطرة  
 من كل يوم بتمدها ولا يجوز الصوم عنه وليمه ويبيح  
 المغني عليه ما بتمد يوم الاثما ولو استقر به قضاءه ولو  
 جن برضه وقضاءه ما مضى لا لو استقر به الجنون وقضاءه

المظنون ويجوز في القضاء بين التسابع والتفريق ولو لم  
 يقض حتى دخل رمضان اخر ما منه ثم يقضي بلا فدية ولين  
 يجب على القبح العاجز ان قدر على الصوم بعد الفدية  
 قضاه وكل فرض كموم يوم في الفدية وهي من كل يوم  
 نصف ماع من يواد ماع من ثم لو شعر **فصل**  
 يجب مع القضا الكفارة كالظمان لا البين على من جامع  
 في احدي السبلين ولو دبر امطا ودية لا نائمة بخونة  
 في نهار رمضان عامدا لا ناسيا وعلى من اكل او شرب  
 عامدا لو كان غاما او دواحي لو ابتلع اللوزة الخطرا  
 بقشرها يجب القضا والكفارة وفي الجوزة الخضرا  
 القضا وفي المسك والكافور والرغفران والقراب  
 المشوي القضا كقضا في التمسك وان مضغها وجد  
 طعمها في حلقه لزمه القضا ولم تنكروا الكفارة بتكدير  
 الفطر الا ان كثر الاول ثم افطر ويستطاع العروض حتى  
 او مرض لا بالسفر كرها ولا يجب في تعمد فطره بعد  
 تسامحه ما لم يبق فيه وكذا لو تعمد قبل الزوال ولم  
 يكن نواه او بعد نية فتعمره قبله ولو افطر دوا  
 حتى غاب في اول اليوم على ظن ان الحثي تعزيره فتضعفه  
 ثم لم تعزيره الحثي فعليه الكفارة كذا لو افطر



في أول يوم خيمتها ثم تحض فيه وليلة التدرج  
 بكل شهر في الشهر وعينها في ليلة معينة من شهر  
 رمضان حتى لو قال بإيراته في النصف الأول من رمضان  
 انت طاق ليلة التدرج لا تطلق عالم يمين رمضان  
 من السنة المستقبلة قيل هذا اذا كان الحال  
 فيها ومعهما تطلق في ليلة السابع والعشرين من  
 رمضان الأول قيل نعم اذا كان الحال عاميا

## باب الاعتكاف

فهرسنة بان يلبث في مسجد يصوم مع النية وفي اعظم  
 المساجد افضل واذا الصلاة جماعة او لنفس فيه  
 شرط واقل مثله يوم لا اكثر ولا ساعة وتعتكف  
 المرأة باذن زوجها في مسكني بيتهما ويحطل بالجماع  
 عاميا او ناسيا وبالنسبة والممس بالانزال لا اذا  
 نزل بين نظر وفكر ولا يخرج منه الحاجة شريطة كالجمعة  
 او طهيرة كالبول والغايط فان خرج ساعة يغير  
 عذر بطل وكلامه يحطل الا ان يكون اكثر النهار ولو  
 انتقل الى مسجد اخر لعذر جاز ولا بطل ولا بأس بعقد  
 البيع فيه دون احضار سلعة ويكون الصمت ولا تكلم  
 الا بخير ولا يجوز له زيارة المريض وحضور الجنائز

الا

ومعودا لما دنة للاذان ومن افسد اعتكافا  
 واجبا استأنفه ومن اوجب اعتكاف يوم لم يلزمه  
 الديلة ولا شيء في اعتكاف ليلة وفي ليلتين وثلاث  
 بحسب ما يراما وفي يومين وثلاث بحسب يلزمها متسا  
 وان لم يشترط ولو نوي النهار دون الليالي صدق  
 وفي اعتكاف شهر يلزمه بلياليه وايامه فان نوي  
 احدا لم يصدق ومن نذر اعتكاف شهر بعينه فلم  
 يعتكفه قضاء متساويا ولو نذر اعتكاف رمضان  
 فقامه ولم يعتكف بحسب قضاؤه يصوم شهر  
 غيره ولا يعتكف احد عن غيره والله اعلم

بنة

## كتاب الحج

هو فرض في العمر مرة ابو يوسف يوجب مضيقا  
 لا موسعا على كل مسلم حر بالغ عاقل صحيح قادر على الزاد  
 والراحلة ونفقة الذهاب والاياب فاضلاع الخواج  
 الاصلية والدين ونفقة عياله الى حين عوده مع  
 ان اكثر الطريق لا على المشي وحده ولا على سبعة غني  
 والوجوب رواية ولا على المنسوب ولا على الخائف من  
 السلطان ولا على الاممي وكذا يجب ان وجد قايده ولا  
 يتاخر ليلة الما وشدة الحر ولا هيجان ريح السموم



وضيق النفس والهوي البارد المضرب واخذ المكس  
 ويشترط في حج المرأة من سفر نوح او محرم بالغ عاتل  
 غير مجوسي وفاسق ولا يعتير النساء المسلمات بقتل  
 ولا ينعما زوجهما من حج الفرض اذا وجدت السبل  
 وفرايضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة  
 وواجبه الوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والسعي والحل  
 وطواف الصبر وغيره مكلي وغيره سني وآداب  
 وسواقيه ذات عرق للصراطين ودوا الحليفة  
 للمدنيين والحنفية للشاميين وقون للحججه بين يلم  
 لليمنيين ولا يسلها زلمن منها ولا يخلها الحل للمكي  
 الحرم للحج والحل للعمرة ويجوز تقديمه عليها لا  
 عكسه ويلزمه في القضاء من الميقات لا من حيث احرم  
 لو قدمه واشهره شوال وذو القعدة وعشرين ذي  
 الحجة لا كمالها وثمة ذلك تظهر لمن حلف على شيء في  
 اشهره فانه يحنت بعد العشر وحين احرم بالحج لتابل  
 بعد العشر يلزمه بالكراميه فان احرم به قبل اجاز  
 بالكراميه ولا يعمل بعد الاحرام شيئا حتى يدخله  
 وقت الحج للوطاف وسعي في رمضان لم يجوز سعي  
 يوم النحر ولا يجوز للافاقي اذا قصد مكة مطلقا ان

اي لفته الحرم

تجاوز غير محرم فان جامدتها يلزمه دم فان دخلها  
 يلزمه حج او عمرة ويلزم القارن بعد المجاوزة دم ولا  
 دمان ولو عاد بعد احرامه بحجة او عمرة فليتها وهي  
 مع العود شرط او عاد فاحرم منه او عاد بعد احرامه  
 فاضيا من عامه يسقط عنه دم لا بعد الشروع في  
 الطواف ولو عاد بعد دخول مكة فاحرم بالقرض من  
 عامه يسقط ما يلزمه بالمجاوزة مطلقا ولو اسبل  
 تحميم لزمناه لا حجه لكن رفق هذه بمنه الشروع  
 في الاخرى المحال فيتحلل لو احصر قبله يمين لا يدم  
 ومن ادى فريضة فالتصدق افضل من الحج التطوع  
**فصل** اذا اراد الاحرام توفيا وان اغتسل  
 افضل وليس ثوبين جديدين او غسيلين اراراه  
 وردا ويجزي ثوب ساتر للعمرة وتطيبه ان وجد  
 ولا يكون ان يبي عينه ولو قبل الاحرام وصلي ركعتين  
 وقال اللهم اني اريد الحج فبسرته لي وتقبله مني  
 فان نواه اجزاه ثم يلي غيبها لبيك اللهم لبيك لا  
 شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا  
 شريك لك لبيك ويجوز الزيادة لا النقص فاذا توي  
 ولي فتد احرم لا بالنية وحدها ومن اهمى عليه فاحرم



منه زينة مع ومن قلده بدنة تطوعا او نذرا او جاز  
صيده ونحوه ثم بها الحج فقد احرمت ومن بعثها ثم توبخه  
بغير شفعة او جلد لها او اشعرها او قلده شاة لا فاذا  
احرم فليستق الثوب والفسوق والجدال والطيب  
والادهان والغسل بالخطمي والسدر والحناء مطلقا  
وتنظيف الرأس والوجه ولا يقتل صيده البر ولا يشر  
اليه ولا يدك عليه ولا يكبس الخيط الا ان لا يجيد  
اروا فيسحق السراويل الا النيتق ولو التي على منكبيه  
تيا ونحوه جاز فلم يجب عليه دم ولا خنيز فان فقد  
التعليق او المحجرين فيه مطهرهما استل الكعبين ولا  
عمامة ولا قلنسوة ولا مصبوغا بورس او زعفران  
او عصفرا الا ان يكون غسلا ويغسل فان سقط  
بينه شعرون بشي ويسمى ويحجم ويستقصده  
فيحصبه مخروقة ويحتم ويك برنق كي لا يتلع شعرا  
ولا يكره شدة الهميان مطلقا ولا الاستطلاق  
بالحمل ولا القسقاط ويكثر من التلبية جهرا مخفيا  
الصلاة وكل عا شرفا او لم يطق راديا او لم يركب  
ولا اسحار ولا احرمت الصبي والعبد ثم بلغ وعق ذمبي  
لم يحز عن فرضه فان جهد الصبي احرامه قبل الوقوف

يعرفه اجزاءه عن فرضه لا العبد ويحتمل الصبي المحرم  
كالبالغ فان جن لا شيء عليه ولو احرمت باذن  
مولا ثم باعها فملك ثري ان يملكها ويطأها ولا يبرها  
ولو احرمت حرة لتفلى ثم تزوجت او عبد لتفلى بغير  
اذن نكحها فانها كالحصاة والعبد ينعله  
بعد العتق ولو احرمت مزاوجة لتفلى بملكها ثم اذن  
نكح من عامها يكون قضا عن حجتها وان لم يؤمنها ولا  
يلزمها حجة عمره منه ولو نذر ان يحج فاشيا لا يركب  
حتى يطوف الزيارة **فصل** اذا دخل مكة  
ابتدأ بالمسجد ثانيا عاير البيت كبر وكلام وابعد  
بالجهر واستقبله وكبر ورفع يديه كالاعتلاء  
واستلمه وقبله ان تمكن بلا اذى ولا اشار اليه  
ويقول لا اله الا الله والله اكبر المصرايما بك  
وتصدي بقا بكنا بك وانا بعهدك واتباعا لك  
نبيك ثم ياخذ من يمينه وقد اصمطع رداءه ثم  
يطوف الا فاني طواف القدوم وسبعة اشواط وهو  
سنة له لا واجب فيها من الحج يمينه على الباب  
ور الحطيم ثم يمشي في الثلاثة الاولى ويقول رب اغفر  
وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم ثم يمشي على



بهيئته ويكبر ويصل ولا يستلم الحجر كما أمر به ويعتق  
 به الطواف ولو عرفنا أنه بغير ظهر أو منكوسا لمادة  
 أن يمكن والأجير بالدم وإن استلم الركن اليماني فحسن  
 وقال محمد يفعل عنده كسند الحجر الأسود ثم يصلي  
 ركعتين عند النمام أو حيث تيسر من المسجد فإن  
 أقيمت وهو في الطواف أو السجدة صلى ثم أتته ويكره  
 الوصول بين الأسابيع إذا صدر من وتر ثم يعود  
 فيستلم ويخرج إلى الصفا فيصعد ويستقبل القبلة  
 ويكبر ويرفع يديه ويصل ويصلي على النبي عليه السلام  
 ويدعو ثم يخرج نحو المروة ويسعى بين المبلتين الأخضرين  
 ثم عثي إلى المروة ويصعد عليها فيجعل كالمتفلسا  
 وقد تم طوط ويطوف سبعة أشواط يبدأ بالصفا ثم  
 بالمروة وهو واجب لأركن ويقوم مكة حراما يطوف  
 بالبيت ماشيا فإذا كان يوم السابع قبل يوم التروية  
 يخطب الإمام خطبة بعد صلاة الظهر يعلم فيها الخروج  
 إلى منى والصلاة بعرفة والوقوف والأضحية وأيام  
 الخطبة في الحج السابع والتاسع والحادي عشر يوم التروية  
 وعرفة والخمرنا فاصلي فجر التروية بمكة خرج إلى  
 منى فاصلي فجر عرفة ثم توجه إلى عرفات

ويقوم لها فإذا زالت الشمس يخطب خطبة يعلمهم  
 الوقوف بعرفة والمزلة لثمة ورسم الحمار والحلق  
 والحج وطواف الزيارة والحلق والحج ويجلس  
 فيها جالساً خفيفاً ثم يصلي بهم الظهر والعصر  
 بالذان وإقامة ولا يتنفل بينهما وإن تنفل  
 يصلي بالذان والاحرام والاقامات والحجامة شرطه  
 للحج بعرفة لا بالمزلة لثمة اتفاقاً حتى لو صلى الظهر  
 وحده فحرم أو غير محرم لم ينجح بينهما ولو لحق النماز  
 الفزع بعرفات فصلي الأمام وحده الشاليتين  
 حار في الأصح ويستحب التمسك به ثم يتوجه والناس  
 منه إلى الموقف الأعظم فيقف بعرفة كلها وقت  
 لا يظن عرفة ويستحب أن يفعل على إحاطته بمرتبة  
 جبل الرحمة ويعرب الاسم أفضل ويستقبل القبلة  
 ويستسقط يد به ويثني على الله وحده ويصلي على  
 رسوله عليه السلام ويحتمل في الدعاء فيلبي ساعة  
 بعد ساعة ووقت الوقوف ما بين الزوال إلى طلوع  
 الفجر ولو راظرين فانه فيه فاته الحج فيطوف  
 ويسعى ويحلق ويتنفل ولا يصلي عليه ومن فاته  
 الحج فاحرم بحرة أو نحوه فانه يترفضها ومن أدركه



ساعة بعد الزوال دون جرة من القيل أو اختار  
بها نائما أو متغيا عليه أو جاهلا أو شهيدا فم إن  
وقوفه يوم النحر جاز فاذا غربت الشمس فاقض الإمام  
والناس معه تلي لعقبتهم إلى مزدلفة ولو أقام  
قبل الإمام وجاوز مزدلفة فعليه دم ولو عاد سقط  
في رواية ولا يسحب التزول بقرب تزج فيه صلى ظهر  
المغرب والعشا بإذان واقامة واحدة ولا يتنفل  
بينهما وإن تنفل لم يشأ الاذان ولو صلى المغرب  
في الطريق لم يجز ويعود لها ما لم يطلع النحر فاذا  
طلع النحر سقطت الإمارة فاذا طلع النحر سجد لله  
ينصلي بغسل ويكف ويدعو كلهما مؤثف إلا  
بطن يحسر وهذا التوف واجب وإذا خشي  
الحجار من الطريق أو المزدلفة ثم يقضي قبل طلوع  
الشمس إلى منى ولا يدفع قبل الإمام الأمرين أو  
ضعيف فيبتهل في رمي جمرة العقبة بن بطن  
الواحد يسمع حميات كحصى الخذف وهو بعد  
النوي ولو رمى بأيمها يمينه يكبر معن ولا يكف  
عندها من ويطلق التلبية مع أولهن لا مع الرجوع  
من عرفات وإن رماها سرية غيره جاز ولا يجوز الرمي

قبل طلوع النحر يوم النحر ثم يذبح إن أحب ثم يحلق أو  
يقصر إن لم يتعد ذوالحلق أو قبل وسن الحلق  
جميعه ووجب ربه ولا يحل بدون الريح ولو حلق  
بالنورة جاز وتدخل له كل شيء إلا النساء لا يفرغ  
من رمي جمرة العقبة ثم يأتي مكة في أيام النحر لا دا  
فرض طواف الزيارة شيئا ويسعى ويرمل إن لم  
يكن لهما ولا يحل له النساء ومن طيف به نحو اجزائه  
فإن نوي الحامل من نفسه اجزا منها ثم يعود  
إلى منى فاذا زالت الشمس من ثاني النحر رمى الجمار  
الثلاث بترتيب بالي تلي مسجد الحيف بسمع ثم  
بالأحوي كذلك ويثب عند ما يجده الله ويصل  
ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو أرا فعا  
يذكره ثم يجرة العقبة يسمع ولا يكف عنه وما  
لا يسقط الترتيب في الرمي ويفعل كركن في الثالث  
وإن لم يتعرف في الواجب ويجوز تقديمه فيه قبل  
الزوال به النحر ولا يجب دم إن لم يجهت هذه  
الليالي بني ويكره تركه كذا تتيمم الشك إلى مكة  
قبل فراغ الرمي ويتيمم منى فاذا نزل بالمحصب  
ثم دخل مكة فيطوف للمصدر سبعا بغير رمل ولا



سبحي وهو واجب على الأتقي ويأتي زمزم فمشرب  
منه ويرصب على وجهه ورأسه ويستحب أن  
يأتي الباب فيقبل العتبة ويضع صدره ووجهه على  
الملتزم ويشتبه باستار الكعبة ويدعوا الله  
تسلي تحو إليه ثم يستلم الحجر ويكبر الله تعالى فإن أمكن  
أن يدخل البيت لحسن ويقترمود عما ثم يعود إلى  
أهله والمجاورة بها مكروه ومن لم يدخلها وتوجه  
إلى عرفات سقط عنه طواف التدرج قال أبو يوسف  
يسقط طواف الصدر لا سيطان مكة بعد الفجر  
الأول والمرأة كالرجل إلا في كشف الرأس ورفع الصوت  
والركب والسعي بين الميادين الأخفضين والخلق  
وليس الخيط وتكشف وجهها وتقصر ولو كانت  
عند الأحرام اعتسلت وأحرمت وتعلت كالحاج  
غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر ولا دم عليها  
لما خبر طواف الزيارة ولو كانت عند طواف  
الزيارة فلم تتدر على طوافها لزما دبر ولو كانت  
بها طوافها ثم حجتها وسقط عنها طواف الصدر  
ولا شيء عليها والعمرة سنة لا فرض وهي الأحرام  
والطواف والسعي والخلق يجوز في جميع السنة ويكره

يوم عرفة والخروا يوم العشرين فإن فعلها فيما كان  
رفضا وتعداها ويتطع التلبية إذا شرع في  
الطواف ولا دم عليه والحاج إذا أحرم بحجة أخرى  
يوم النحر لزمته فعليه دم ولو قبل الحلق وإن قصر  
والعمرة إذا أحرم بأخرى لزمته فعليه دم لو قبله  
والحرم إذا أهل بحجة أخرى وبعمرة أخرى يوم النحر لزمته

### باب الحج عن الغير

ومن به مذكور فالحج منه جاز في الأصح فإن زال العذر  
لم يحجزة الحج عن الموصي به إذا كان من محسن إن كثرته النفقة  
والأثر حيث يبلغه ويسقط الحج عن الميت فرضا  
ومن المأمور تطوعا في الأصح ويصرف منها في أجره الجمار  
والنكاح وسئل ما يفعل الحاج في الأظفار ولا ينفق  
مئلا إذا توفي الأمانة في مكة خمسة وعشرون يوما  
الامن مال نفسه ولا قبل السفر من منزله وما فضل  
منه رده على الورثة إلا إذا قال دافع المال إليه  
استنع بما فضل منها أو قال له حج لهذا الماكيف  
شئت وإن فضل كثير يمكن الاحتجاج من منزله لا يتم  
الحج عن الميت ويضمن النفقة كلها ولو حج عن ميت  
فأتى في الطريق أو سرقته نفقته ومد نفق بعضها

نكاحه دم



نَحَجَّ عَنْهُ مِنْ مَنْزِلِهِ الْأَمْرَ وَقَالَ مَنْ حَيْثُ مَاتَ وَكَذَلِكَ  
بِنَفْسِهِ مَاتَ وَأَوْصَى بِخُرُوجِ لَعْنَةِ الْحِجَابِ مَاتَ وَأَوْصَى بِخُرُوجِ  
عَنْهُ مِنْ مَنْزِلِهِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمُتْ لَانِ فِي مَوْضِعَانِ نَحَجَّ عَنْهُ  
مِنْ أَقْرَبِهِمَا إِلَى مَكَّةَ وَلَوْ مَاتَ بَعْدَ الْوُتُوفِ بِعَرَفَةَ جَازَ  
عَنِ الْمَوْتِ وَلَوْ أَفْسَدَ الْحَجَّ بِالْجَمَاعِ قَبْلَ الْوُتُوفِ بِعَرَفَةَ  
ضَمَّنَ مَا أَتَى مِنْ مَالٍ الْمَجْعُوعِ عَنْهُ وَإِنْ قَاتَهُ الْحَجَّ يَصْنَعُ  
كَمَا يَصْنَعُ قَائِلُ الْحَجِّ ذِمَّةُ نَفْسِهِ وَنَفَقَةُ وَغَلِيهِ الْحَجَّ مِنْ  
قَائِلٍ مِنْ مَالٍ لِنَفْسِهِ وَلَوْ رَجَعَ عَنِ الطَّرِيقِ وَقَالَ ضَمَنْتُ  
لَمْ يُصَدِّقْ إِلَّا بَعْدَ رُكُوعِهِ وَكَضَمَّنَ مَا أَتَى وَلَوْ أَلْتَقَى  
شَاوِيْنِ مَالٍ لِنَفْسِهِ لَمْ يَصِرْ مُخَالَفًا وَيَتَعَ الْحَجَّ عَنِ الْمَوْتِ  
إِنْ كَانَ أَكْثَرَ النَّفَقَةِ مِنْ مَالِ الْبَيْتِ وَيَرْجِعُ بِمَا أَتَى فِي  
تَالِهِ الْمَوْتِ بِسُخْطَانَا إِنْ كَانَ لِحَالِهِ ذِمَّةً بِالنَّفَقَةِ  
وَمَنْ أَهْلُ حُجَّةٍ عَنِ الْيَوْمِ تَحْفَلُ مَا مِنْ أَيْدِي شَاوِيْنِ وَلَوْ أَمَرَ  
رَجُلَانِ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُمَا ذَاهِلُ حُجَّةٍ عَنْهُمَا فَنَحَى عَنِ الْحَاجِّ وَيُغْفَرُ  
النَّفَقَةُ وَإِنْ عَيَّنَ أَحَدَهُمَا قَبْلَ الْمَعْنَى بِحُجَّتِهِ عَنِ الْأَمْرِ  
وَلَوْ أَمَرَ بِالْحَجِّ وَآخِرُهَا الْعَمْرُ وَأَذْنَاهُ بِالْيَتَرَانِ وَأَمْرُهُ  
رَجُلَانِ يَتَارَفُ عَنْهُ بِحُجَّتِهِ عَنِ الْأَمْرِ قَدَّمَ الْأَحْصَارَ  
عَلَى الْأَمْرِ مِنْ مَالِ الْبَيْتِ وَبَعَثَ الرُّسُلَ شَاهِدًا يَحْكُمُ  
بَيْنَهُمَا وَذِمَّةُ الْيَتَرَانِ وَالْجَمَاعِيَّةُ وَالْجَمَاعُ عَنِ الْمَأْمُورِ وَيُفْتَنُ

النَّفَقَةُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْوُتُوفِ وَلَوْ أَمَرَ بِالْأَفْرَادِ فَقَرَنَ  
فَهُوَ مُخَالَفٌ وَلَوْ لَعَلَّتْ النَّفَقَةُ بَعْدَ الْفَرَاغِ عَنْهُ مِنْ  
ثَلَاثِ الْبَاقِي وَقَالَ أَبُو يُونُسَ مَنْ ثَلَاثُ جَمِيعِ الْمَالِ  
وَقَالَ مُحَمَّدٌ بِالْحَجِّ عَنْهُ وَمَنْ أَدَّى فَرْضَهُ أَفْضَلُ فَمَنْ نَحَجَّ  
عَنْ عَزِيهِ وَلَوْ حَجَّ مَنْ لَمْ يُوَدِّ فَرْضَهُ عَنْ بَيْنِهِ فَيُؤْتَى نَوَاهِ  
لَا مِنْ فَرْضِهِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ أَمْرًا أَوْ عِبَادًا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ  
وَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَوْسُ لَمْ يَلْزَمْ لِلْمُورِثَةِ نَاقَتُهُ بِرُغْوَةِ الْجَزَاءِ

### بَابُ الْقِرَانِ

هُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ وَالْأَفْرَادِ وَالْقِرَانُ قَبْلُ بِالْعَمْرَةِ  
وَالْحَجَّ مَعًا مِنَ الْمَيْتَاتِ وَيَقُولُ عَقِيبُ الْقِتْلَةِ اللَّهُمَّ إِنِّي  
أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ فَلْيَسِّرْ لِي هَاتِي وَتَقْبِلْ مَا بَيْنِي فَإِذَا دَخَلَ  
مَكَّةَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْعِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ  
يَطُوفُ بِهِ وَيَسْعِي بَيْنَهُمَا لِلتَّقْدِيمِ لَا يَكْفِي طَوَافٌ وَسَعْيٌ  
وَاحِدٌ لِمَا نَحْنُ بِذَمِّهِ الْقِرَانُ يَوْمَ الْخَوْبَةِ الرَّيِّحُ قَدَّمَ  
لِنَسْكَ الْأَدَمِ جَبْرًا فَلَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ آخِرَهَا يَوْمَ  
عَرَفَةَ وَلَوْ نَاقَتُ صَوْمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِحَبِّ الدَّمِ لَا يَصُومُ  
أَيَّامَ التَّشْرِيقِ أَوْ مَا لَبَدَهَا وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ وَإِنْ وَجَدَهُ  
قَبْلَ تِمَامِ الصَّوْمِ أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ فَعَلَيْهِ الْعَدْوِيُّ وَبَعْدَهُ  
وَلَا يَحُوزُ صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ الْعَمْرَةَ قَبْلَ الْأَحْرَامِ بِالْحَجِّ فِي هـ



التمتع وسبعة بعد فرائده بمكة قبل الرجعة ولوا ابتدا  
بالوقوف فتد زفقا العرة فيلزم الدم والدفن ويستط  
دم القران ومن احرم بالعرة يريد القران فلا فضل  
تجبل احرام الحج فان اخره حتى طاف لعمارة اشواط  
لم يجوز ويجوز ادخال افعال الحج على العرة ويكره بالعكس  
فان دخلها قبل الطواف فهو حارن وبعده يرفضها  
وعليه دم وعرة والتارن اذا فاند ياتي بالعمرة <sup>لأن</sup> ويستط دم

### باب التمتع

هو افضل من الافراد والعكس رواية فيبدا بالعرة  
من الميقات في اشهر الحج فيطوف لها ويسعى ويقطع  
التلبية مع استلام الحجر عند مشاهدته البيت  
وان لم يفي بالحرم وحلق او قصر وقد حل ثم يحرم بالحج من  
مسجد الحرام يوم التروية وقيله افضل فيعمل كالمفرد  
ويرمل ويسعى في طواف الزيارة ان لم يقدر مهابا شر  
ياتي بدم القران التمتع فان لم يجد صام كما سوي القران  
وان ساق الهدي كان افضل فان كانت به سنة  
فادها وهو ليس بسنة في الغنم والاشعار مكرره  
مطلقا ويتقدم الاحرام على التعليم وبه وسرقه صار  
محرم فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يخلل ويحرم بالحج

فإذا أحلق يوم التروية الذبح حل من الاحرامين ولا  
قران ولا تمتع لمكي ومن يلبسها بخلاف الاقاني فمن قبله  
فقد اساء وعليه دم ولا يجوز الصوم والمكي اذا احرم  
بعرة وطاف شوطا ثم احرم بحجة يرفضه ويقضيه  
وعليه دم فان مضى فيها جاز وعليه دم الجح وقال  
يرفضها وعليه دم ويقضيه ولو احرم الاقاني بها  
قبل اشهر الحج وطاف اقلها ثم اتى في اشهر الحج فاحرم  
فمؤتمتع وان طاف اكثرها قبل اشهره فليس بمؤتمتع  
كذا لو اعتمر في اشهر الحج ورجع الى اهله وعاده وحج من  
عامه وان طاف اكثرها في اشهره ولم يرجع الى اهله  
ثم حج من عامه فهو مؤتمتع ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج او  
اتخذ دارا بمكة بعد العرة او خرج الى البصرة بعد طواف  
واتخذ بها دارا فعاد وحج من عامه فهو مؤتمتع لان  
افسدها وخرج اليها واتخذ بها دارا ثم اعتمر وحج  
ولو ساق هديا او اعتمر فلم يحلق ورجع الى اهله  
وعاد وحج من عامه فهو مؤتمتع لان لم يسق هديا  
ورجع الى اهله بعد العرة ولو اعتمر في اشهر الحج وحج  
من عامه فايها افسد مضى فيه ويستط دم التمتع  
ومن ساق ثم بداه فله ذلك ويتبع الهدي ولو بداه



بعد ما حل من العروة واستمكك العديان بحم بالبح ولم يكن  
 رجح الى الملة فله ذلك وعليه دم التمتع ودم الاما له يرد سوة  
**باب الجنائيات**  
 اذا قطيبت المحرم عضو او لونا سببا يجب عليه دبروني  
 لا اقل من ذقة وهي نصف صاع من بردان شهلا او  
 اكله طيبا كثيرا بان يتلوت كل ذمة سبع دم وفي  
 الاكل صدقة بقره او غطي راسه بغطاء معصا  
 يجب دم وان لم يصبه صدقة او لم يصب غيطا ولو  
 معصرا يوما كاملا يجب دم كذا في لبس السراري  
 عند عدم الارافان لبس جميع اللباس قدم واحدا  
 وان لبس راسه بالحناء فدمان وان كان ثانيا قدم  
 وان ادهن او اكل ثلثا فيه طيب او غسل بالخطيب  
 فدم وقالا صدقة وان تاخر النكاح او تقدمه فدم  
 وقالا لادم فيها وان خلق موضع الخايم فدم ولو ربه  
 ثلاث شعرات وقالا فيه صدقة وان خلق الابطين  
 او احدهما او الصدر او العانة او الشاق فدم وان  
 خلق اكثر ابطيه صدقة لادم وان خلق اخر بغير امره  
 لا يرجع ما غرمه به على الخالق وعلى الخالق صدقة كذا  
 لو خلق راس جلال او قصا ظاهيره فان اخذ يوم المحرم

منه في يومه  
 من يومه في يومه  
 من يومه في يومه

56  
 التحليل من طيبه ثلثا او ربعا فدم ومن شارب صدقة  
 وان حلق راسه او قصر خارج الحرم فدم فان فاد اليه  
 فقصر سقط او تطيب او لبس او حلق لعذر او نسيان  
 او جعل دمع شاة او صام ثلاثة ايام او تصدق بثلاثة  
 اصوع من طعام ست مساكين و ابو يوسف اجاز  
 اباحتهم ونجد شرط تطليكه او قص كل الاظفار من  
 يمين ورجلين او خمسة من واحد دم او قص خمسة  
 من يمين ورجلين في مجلسين دمان لادم او قص  
 ثلاث اصداع فصاع ونصف لادم وفي اكل من حنة  
 او خمسة متفرقة صدقة لادم او قص او بعة من كل  
 عضو وطعام الا ان صاع دما فينقصه ما ساء ويفسد  
 الحج بالجماع قبل الوقوف ولو ناسيا او مكروها فيجب  
 الدبر والقضا وبعد ولا فعل كل واحد بدنة وستر  
 حجرها ولا يرجع عليه شيء ولو مكروها ويجب دم  
 بالجماع لو بعد الخلق كذا بدوا عيبا شهوة فامني  
 لا ينظر الى فرج امرأة لصا فامني ويجب بالجماع مرارا  
 في موضع متحد دم واحد ولو اهدى لللول ويتعد  
 لوفي مواضع لللول بدنة لو بعد الوقوف ولما  
 بعده شاة ولا يجب العرقه بين الزوجين به في



القضا حين سار قترما المصرو لاحالة الاحرام ولا في  
 مكان الجنابة وبقصد العمرته قبل طواف اربعة  
 اشواط فيجب الدم والقضا وبعدها لا عليه دم  
 لا بد منه ويجب الطهارة للطواف في الاصح فان طاف  
 للدم دم محذور ثا يجب صدقة وجنبا او حائضا دم  
 والزيارة ثم ثا دم وجنبا او حائضا بدنة وراكبا  
 من غير عذر دم ولا يجب الاعادة مادام مكة في الحرك  
 ويجب في الجنابة في الاصح ولا يخ عليه ان عادها في  
 ايام الخروا رجح الي اهلها فلا فضل ان يبعث بدنة  
 وان شاء عاد باحرام ويطوف لها ولو طاف لها اكثر  
 طافها واقله ثم ثا يتصدق لكل شوط بصدقة  
 صاع من بر ولو طاف لها في جوف الحج اعاده فان اعاده  
 عليه وحده جاز وان لم يعده فدمه ولو ترك من  
 طوافها اكثره يتي محرما ابرأحي يطوفها ولو ترك كلها  
 او طافه جنبا ثم طاف الصمد اخر ايام التشريق فعليه  
 دمان ان يرجع الي اهلها وقاتل عليه دم وان عاد طواف  
 العمدوا اكثره او ترك السعي بين الصفا والمروة  
 فدمه وان سعي بينهما على غير طهارة فلا شيء عليه ولو  
 ترك الوقوف بمزدلفة او رمي الجمار في ايامها او رمي

بالمزدلفة

يوم او حجرة العتبة يوم الخرفدم ولو ترك اقل طواف  
 الصمدوا واحد الجمار الثلاث فصدقة ولو ترك  
 حصاة او حصاتين من السبع يتصدق لكل حصاة  
 نصف صاع من بره ولو رمي من كل حجرة اربع  
 حصيات فانه يتم كل واحد مما يتي والاستقبال  
 افضل وان لم يستقبل ما شيء عليه ولو طاف لعمرته  
 تحولا لغير عذر فدمه والا فلا ولو طاف لها محذورا  
 جنبا او مكشوف العورة فدمه فان اعاده طاهرا او  
 مستورا استقط ولو طاف لها في ثوب نجس او يوم  
 الخرفدم اساء ولا شيء عليه ولو حلق القارن فدما  
**فصل** يجب الجزاء بقتله الصبيد ناسيا  
 او عامدا او ميتا او عابدا ربه لا لله عليه ولو خلا  
 في الحرم لا فيقومه يدان في موضع القتل او تربه ان  
 كان في برقيش تري بها بعديا فيذبحه وبلوغها  
 ناسي يري في الاضحية شرط او طعاما فيتصدق به  
 على كل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير  
 او يصوم ان قدر عليه صام من كل سهم يوما فان فضل  
 اقل منه اخرجه او صام يوما ولا يجب تطهير من الاهل  
 صورة فلا يجب فني الطهي والطبخ شاة وفي الاربع

ن



عناق وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بهيمة ولو  
اشترك محرمان في قتله تعلبها جزاء ان او حلالان  
في صيد الحرم تعلبها جزاء محرر وحلال قتل صيدا  
بضربة من الحرم قيمته والحلال نصفها وبضربتين  
مقتا من كل ما نقصه ثم الحرم قيمته مضروبا بغيره  
والحلال نصفها كذلك ولو بدا الحلال ضمن ما نقصه  
يوم جرحه مفرد والحلال وقارن قتلوا بغيره ضمن  
المفرد قيمتها والحلال ثلثها والقارن قيمتين وان بدا  
الحلال ثم المنزدة القارن ومات ضمن الحلال ما نقصته  
جراحته من قيمته صحيحا وثلاث قيمته وبه الجراحات  
الثلاث والمنزدة ما نقصته جراحته وبه الجرح  
الاول وقيمته وبه الجراحات والقارن ما نقصته  
الجراحتان وبه الاوليان وقيمتان وبه الجراحات  
معهم جرح صيدا غير متلف واحرم يحج تجرحه مثله ومات  
ضمن قيمته صحيحا للحرمة وقيمته وبه الاول له ولو  
حل بينهما ضمن لها قيمته وبه الثاني ولو قرن ضمن  
للتاني قيمتين وبه الاول ولو كان الاول متلفا ضمن  
قيمته صحيحا لها وقيمتين للقارن وبه الاول ويجب  
فان انتصان فهو حده او قطع عضو او تلف شعره

والقيمة بمقطع قرايمه ونصف ريشه وان كسر بيضه  
ضمن قيمته وان خرج منه ميهنا ضمن قيمة الحي حلال  
جرح صيد الحرم وبقي صيدا وجرحه اخر مثله ومات  
ضمن كل ما نقصه يوم جرحه وباق قيمته عليها ولو  
قطع الاول يده او رجله والاخر كذلك ضمن الاول قيمته  
والثاني نقصان ونصف قيمته يوم مات كذا لو كانا  
محرمين الا في تنصيف القيمة ويجب على الحلال ارساله  
اذا ادخله الحرم كذا لو احرم به الاصطيات لا ارسال  
فما في قنصر الاحرام حلال اخذ صيدا واحرم ضمن مرسله  
من يده ولو اخذ محرم ما ولو قتل احدهما صيدا الاخر  
ضمنه ويرجع الاول على القاتل مطلقا ويكتفي جزا واحد  
عن قتل صيد ورافعا الحرمه متا ولا حلال ذبح صيد  
الحرم حرم تعلبه جزاوه بـ قيمته وما الصوم ولورمي حلال  
في الحرم فاصاب في الحل تعلبه جزاوه ولا يجب  
التصدق بقيمة ما دبح من الجزاء لو سرق ولو اخرج  
من الحرم طيبة فولدت في يده ثم مات الجميع ضمن  
للجميع فان ادي جزا الام ثم ولدت فلا شيء في الاولاد ولا  
يجب الجزا في قتل عناب وحداة وذئب وحيدة وعقرب  
وقارة وكنته وخففس وكلب عقور وبرعوش



وقراءة وتعرض وعلمة وسليمانية ويتصدق بما شا  
 عن ذلّة من يدهه وقال ابو يوسف يتصدق بكف  
 من طعام وقال نبال يتصدق بكسرة خبز وفي  
 قلن او ثلاثة اطعم فقضته من طعام وفي الكثير  
 اطعم نصف صاع من برود لو التي ثيابه في الشمس  
 وقصد يوت القل فعليه جزاؤه ويتصدق عن  
 جراحة عمرة وحجب في خنزيرة ونبيل وقرد والضبع  
 والسبع الا اذا صال ولا يجازر بجمته قيمة شاة  
 ولو تزيطي في شاة بلخ ولو لها بهالابه وياكل المحرم  
 صبيد الخلال في الحل ان لم يبدل بغيره ولم يامر به  
 ويذبح المحرم الابل والبقر والغنم والبطة والاسلي  
 والدجاج ولو قتل جائدا مسروكا وظاهرا مشتاها  
 فعليه الجزاء ولو ذبح صبيدا فهو ميتة لا ياكل  
 وان اضطر الى اكل ميتة وصبيد اكلها دون  
 الصبيد وان وجد صبيدا ومال المسلم اكله دون  
 ناله فان اضطر فصاد واكل فعليه جزاؤه فان اكل  
 بدمه الجزاء من قيمة ما اكل لا يحرم اخذ ولو قطع  
 حشيش الحرم او شجرة الذي يابسته الناس ولا يملكه  
 احد فعليه قيمته يشترى بما يتصدق بالخمر او طعاما

كذلك ولا يقطع من الحرم الا الاخر ولا يري حشيش  
 ولا يحرق شي في الحرم في حرم المدينة ويهطل ببع  
 المحرم وشراوه الصبيد لا يكاح ولا يتباع الحلابن  
 صبيد الخلال في الحرم ويلام القارن دمان فيما علي  
 المعزود دم كذا في الصدقة الا في المجاوزة بغير احرام  
 ثم احرمهما فعليه دم لادمان ولو شوي حراد الحرم  
 او بين صبيده او حلب لبنه او قطع حشيشه  
 جاز بيعه بالكرامية ويجعل الثمن في الفداء ان شاء  
**باب الاحصار**  
 يحقته بالمرض كالعدو فيبعث شاة والقارن  
 شاتين فواعد من يحملها يوما بعينه يذبحها فيه ثم  
 تحلل ولو كان المحصر مأثورا يجب على الامرؤ وقت  
 بالحرم لا يوم الخروا خلق عليه بعد ذبحها ولا  
 بجريه الصوم لو اعسر ويتغني اذا تحلل ولو مشغلا  
 وعلى المحصر بالحق ان تحلل حجة وعمرة وعلى المعتسر  
 عمرة وعلى القارن حجة وعمرتان واذا زال المحصر  
 بعد بعث الهدي فان قدر على الهدي والحج لم  
 يتحلل ويحجني او الهدي وحده تحلل كذا الحج وحده  
 ولا تحقق الاحصار بمكة الا ان منع من الطواف مع الوقوف



باب الحادي عشر

وهو من الابل والبقر والغنم بحري منهما الشئ والجذع  
من الضان لا مقطوع الاذن ولا منقطع ربيعها او ثلثها  
ولا منقطع الذنب واليه ولا العروا ولا الجحفا ولا  
الرجا التي تاتي الى المنسك ويجزي الجحاف والحصى والثرلا  
والعما التي تاكل والعصيا والسكا والجريا اذا كانت  
شمنة ولو زرد ربة لم يختص الابل ولا البقر ولا تجوز  
ولم يختص ذبح البدن المنذ ور بالحرمة ويجزي عن سبعة  
بالشرط قصد لم القرينة ويتعين الحرم لانجها ما ياب  
ويجوز الاكل من دم المتعة والقران ولا ينحرهما قبل  
يوم النحر ويجوز ذبح بقية الهدايا قبله ولا يدرك  
منها ويتصدق على ساكني الحرم وغيرهم ولا يسكن  
التعريف بها ولا يملك الا البدن من دم القسك  
لا الجبر والحماية وافضل نحر الابل وذبح البقر والغنم  
ويغضه ان عرف ويتصدق بخلافها وخطامها ولا  
اجرة الجزار منها ولا يركبها الا للضرورة ولا يجلها  
وينزع ضرعها بالماء البارد لينقطع فان كانت بيضاء  
حلب ويتصدق فان اشنع به ضمنه ولو عطيت  
بدنه تطوعا سقط ضرعها وصبيغ بدنها فلا تنحر وضرة

في النحر  
في الذبح  
في القران

لها صحتها ولا ياكل منها ولا يلحم منها ويتصدق على  
الفقرا ولا واجهة او معيبة حيث يمنع جوازه اذ من منها  
وفعل بذلك ما شا

كتاب البيوع

في مباداة المال بالمال بالتراضي ويتعد باليجاب  
وقوله بلنظي الماخي وبكل لنظ يدل على معناها  
وتتقدم القبول على الايجاب وبالتعاطي مطلقا في  
الاصح واذا وجد الزم البيع فلا تخير في المجلس ولو  
اوجبه فالآخر بالخيار فيه ان شا قبل وان شا ود  
من غير تعين الصفقة لا ابدان فان قام احدهما  
قبل القبول بطل الايجاب وتكفي الاشارة في  
الاعراض ويشترط معرفة المبيع بما يبنى الجاهلية  
وقد رثن ووصفه اذا كان في الوضوء ولا يتعين  
المتد ان في العقد ولو بينا ويتعين نقد البئله  
لا الاطلاق فان اختلف النقود عين والمقصد  
ويجوز بالخال والياجل معلوم ولو اشترى شيئا بالياجل  
معلوم بشئ معلوم ومنعه البايح حتى مضى اجله  
فلما ترقى ان يوجله ثانيا مثله ويجوز بيع الحبوب  
جزائنا وكيلاهمرا بمحمولي المقدار وبيع صبرة

في البيع  
في الاجل  
في المقياس



طعام كل قنبر بكذا مجهول المجموع مبيع في فساد  
وبلث تري الخيار واجازاة في الكسر فاسد في  
الصبرتين من جنسين كذا في قطع كغم و ثوب  
مدا رعة وعشرة ادع من مائة من دأربكذا ولو  
لانت امرها جاز ولو قابل الثمن بحالة القتران  
فانقصت بخير في اخذها با بحصة والفسخ فان  
زادت رد الزائد او بحملة ثوب الارض فنقصت  
بخير في اخذها بكل الثمن او تركها وان زادت  
لم يرد او بحملتها وأجزائها فنقصت بخير في الحصة  
او التركة وان زادت اخذ كله كل ذراع بكذا  
وقسح ولو باع عدلا على انه عشرة اواب فنقص  
او زاد فسد ولو تبين لكل ثمنان فنقص صح بقدره  
وغيره وان زاد فسد ولو قال بعثك صائتين  
الصابون بكذا فقال قبلت في هذه واحدة هالم جز  
وان سمي لكل واحدة ثمنان جاز في الباي وفي جريب  
حظوة ان قبل في حصة القنطرة بمن معين جاز ان  
رضيه واو اشترى ذابة قوله في يد الباي ذما  
المشتري وفي الجارية ياخذها او يتركه ولو ولد  
الشاة المشتركة فاستملك الباي الولد قبل التبعين

سقطت حصته من الثمن ولا يخير المشتري ولو  
فذلك الواو قبله فذلك بخير في وللباي ان يمنع  
المبيع حتى يقبض الثمن لو حالا ولو قبضه المشتري بغير  
امره فله ان يسترده حتى ياخذ الثمن وللباي  
حبس المبيع ان وجد الثمن زهوا ولو علمه بعد ما  
انفق او صدقت بمده لم يرجع على المشتري ولا  
يرطلب الجياد بعد علمه والمشتري ان يمنع من  
تسليم الثمن حتى يحضر المبيع ولو باع سلعة بسلعة  
او ثمنين سلبا معا ولو ملك المبيع قبل القبض بطل  
المبيع فذلك من مال الباي ولو اردف الباي  
المشتري فعطيت ثمن مال المشتري ولو ان  
المشتري المبيع في يد الباي او احد ث فيه  
فهو قبض منه كذا الواعته في سده او مير او  
ان الجارية ام ولد له او زوجها فوليها الزوج  
ولو امر المشتري الباي ان يعمل في المبيع عملا كمنعه  
يشل القنطرة والغسل باجزاء اخره لم يصير  
قابضا ولا جرة واجبة وان كان عملا يستمره  
يصير قابضا ولو اودع المشتري بيند الباي  
او اعاره منه او اجره لم يصير قابضا ولا يجب الأجر



وَأَنْ أَوْدَعَ عِنْدَ أَحَدِي وَأَمَرَ الْبَايِعَ بِالْقَسَمِ إِلَيْهِ  
يُصِيرُ قَابِعًا كَذَا لَوْ أَمَرَ الْبَايِعَ بِأَنْ يُولِجَهُ مِنْ  
النَّسَاءِ وَلَوْ قَالَ زَيْتُ السُّلَمِ لِلْإِمَامِ كَيْلُ الطَّعَامِ  
فِي غَوَابِرِي أَوْ طَعْنُهُ أَوْ قَالَ الْقُرْصُ لِلْمُسْتَقْرَضِ زَيْنُ الدَّرَاهِمِ  
الَّتِي لِي عَلَيْكَ فِي هَذَا الْكَيْسِ فَفَعَلَ وَهُوَ غَائِبٌ لَمْ يَكُنْ  
قَبْضًا وَفِي بَيْعِ الْعَيْنِ يَكُونُ قَبْضًا وَلَوْ أَمَرَ الْبَايِعَ أَنْ  
يَكْمِلَهُ فِي غَوَابِرِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَسْتَعْرِضْهُ أَوْ فِي حَائِطِ  
بَيْتِهِ وَهُوَ غَائِبٌ فَكَالَهُ لَمْ يَصِرْ قَابِعًا بَضًا وَلَوْ أَوْدَعُ  
الْبَايِعُ الْمُبِيعَ عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ أَجَرَهُ بِغَيْرِ أَمْرِ الْمُشْتَرِي  
وَهَلَكَ فِي يَدِهِ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يُضَرَّ قِيمَتُهُ  
تَخْلَافُ مَا لَوْ أَمَرَهُ أَوْ أَوْعَدَهُ مِنْهُ **فصل**  
يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الدَّارِ بِنَاءُهَا وَمَنْ يَتَّجِعُهَا تَتَّجِعُ وَفِي الْأَرْضِ  
الشَّجَرُ لَا الزَّرْعُ إِلَّا بِالْإِسْمِ تَقَالِ أَبُو يُوسُفَ لَوْ  
أُتْلِقَ شَرَا خَلَّةٌ فَهُوَ عَلَى عِيْنِهَا لَا أَرْضُهَا وَلَوْ بَاعَ  
رَصِيدَهُ مِنْ دَارٍ فَعَلِمَ الْقَائِدَيْنِ شَرْطًا مُطْلَقًا وَلَا  
عَلِمَ الْمُشْتَرِي وَحْدَهُ وَفِي بَيْعِ الدَّارِ يَحْدُدُ دَوْلَاهَا يَدْخُلُ  
الْعُلُوُّ وَالْكُنُفُ لَا الظِّلَّةُ إِلَّا إِذَا قَالَ هُمَا فَوَيْلَا أَوْ  
رِكْلٌ حَتَّى تَكُنْ وَكَثِيرٌ وَلَوْ اشْتَرَى مَنْزِلًا أَوْ بَيْتًا أَوْ  
مَسْكَنًا فِي دَارٍ لَيْسَ لَهُ الطَّرِيقُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ

بِمُزَافَتِهِ أَوْ بِكُلِّ حَقٍّ قَلِيلٌ وَكَثِيرٌ وَلَوْ اشْتَرَى مَنْزِلًا  
فَوْقَ مَنْزِلٍ لَمْ يَدْخُلِ الْأَعْلَى إِلَّا أَنْ يَقُولَ بِكُلِّ حَقٍّ لَهْوُهُ  
أَوْ مُزَافَتُهُ أَوْ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ لَهْوُهُ أَوْ مَسَدُهُ وَلَوْ  
اشْتَرَى بَيْتًا فَوْقَ بَيْتٍ لَمْ يَدْخُلِ الْأَعْلَى وَأَنْ قَالَ  
ذَلِكَ وَلَوْ اشْتَرَى أَرْضًا بِشَجَرِهَا فَأَثَرَتْ بِكُلِّ قَبْضِهَا  
وَقِيمَتِهَا سَوَاءً فَاسْتَمْرَكَ الْبَايِعُ ثَمَرَهَا سَقَطَتْ ثَلَاثُ  
الْثَمَرِ أَرْبَعَةٌ أَوْ ثَمَرَتَيْنِ فَتَصْنَعُهُ لَا ثَلَاثَةً وَلَا يَدْخُلُ الثَّمَرَةُ  
إِلَّا بِالْإِشْتِرَاطِ وَيَجِبُ الْقَسَمُ بِطَعْنِهَا لِلْحَالِ وَلَوْ  
أَقْلَكَ الثَّمَرَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَهَلَكَتْ بِغَيْرِ شَيْءٍ وَيَجُولُ  
شُرَاغِيرُ الْمَدْرَكِ مُطْلَقًا كَالْمَدْرَكِ وَيَجِبُ قَطْعُهَا لِلْحَالِ  
إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَايِعُ بِهَوْنِهَا فَإِنْ شَرَطَ تَرْكُهَا فَسَدَ  
وَأَنْ وَقَفًا مَعْلُومًا وَلَوْ تَرْكُهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ بِرِضَا  
الْبَايِعِ طَابَ لَهُ وَبِطَرِ رِضَاهِ تَصَدَّقَ بِمَا زَادَ  
وَلَوْ أَخْرَجَتْ شَيْئًا فِي مُدَّةِ التَّرْكِ فَهُوَ لِلْبَايِعِ إِنْ كَانَ  
التَّرْكُ بِأَذْنِهِ إِنْ خَلَا بَيْنَ الثَّمَرَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَإِلَّا  
فَسَدَ الْمُبِيعُ فَإِنْ اخْتَلَطَ الْحَادِثُ بِالْمَوْجُودِ لَا يُمْكِنُ  
الْتِمِيزُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ فَسَدَ الْمُبِيعُ  
وَبَعْدُهَا لَا وَصَارَ الشَّرِكَيْنِ فِيهِ وَالتَّرْكُ فِي قَدَرِهِ  
الزِّيَادَةُ لِلْمُشْتَرِي وَبِعَيْنِهِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ طَالِ

ل



معلومة ولو اشترى الرطبة في الارض فعليه جزارها  
 فان شرط ذلك على البائع فسد البيع ولا يجوز بيع  
 ما ظهر من الرطب وبعضه معدوم في الفاليز وقيل  
 يجوز وحديثه ان يشترى اشجار البطيخ والبايجان  
 ببعض الثمن ويستاجر الارض ببعضه مدة معلومة  
 ويجوز بيع اوراق القوت ان قطعها في ساعته او من  
 يومه وان سفي اليوم فسد البيع ويجوز بيع البا قلا  
 في قشره والخط في سنبها ولو اشترى طعاما على  
 ان يوفيه في منزله في المصرجاز ولو اشترى طيرة  
 طعام فحببها جاز له بيعها وان لم ينقلها عن موضعها  
 فليس لها ضمان يتبع البيع حتى يودي كل الثمن ولو  
 اشترى بها ثياب فبرهن البائع على بيعه وعينته  
 معروفة لم يبع لدينه ولا يبع ولو غاب احد المشتريين  
 دفع الحاضرين وفتن المبيع وله حبسه ويرجع على  
 شريكه بنصفه وادامات المشتري متلفا يكون  
 البائع من جملة الخوما لا يكون الحق بمبيعه ولو اشترى  
 خلا بتم معلوم فالتوت اكثر منه قبل التفتت واشترى  
 جارية وازدادت قيمتها قبله فقتلها رجل واختار  
 مشتريها امضا البيع وتضمن القاتل لاجل الفضل

من شاته

فيها

فيها بل يتصدق به ولو ولدت المبيعة قبل القبض  
 ثم قبضها فالثمن يقسم بينهما فيرد واحد لهما ووجهه  
 مبيعا بحصته لا يرد الام بكل الثمن ويجوز الزيادة في  
 الثمن والتمن والخط من الثمن ويعلن الاستحقاق  
 بجميع ذلك ولو زاد الخمر بعد بيع النبد فتح الزيادة  
 والعقد فاسد وقالا بالعكس ويؤدي البائع اجر الكيال  
 وثالث الثمن في رواية والمشتري اجر الموراة ولو  
 اشترى بالثمن مثقال ذهب وقضه فربما نقصان ولو  
 باع عبدا منه مال فهو للبائع الا ان يشترط المشتري  
 ويجب ان يكون الثمن اكثر منه اتحاد الجنس ويتا ايضا  
 في المجلس او اكتسب مالا قبل القبض ثم مات قبله  
 فهو للمشتري لا للبائع ولو اشترى سكة فوجد في بطنها  
 لولة ان كانت اللولة في الصدف فبطلت وان لم تكن  
 فيه فالبائع ولو اشترى سكة في خيط ولقي في الماء  
 وقبض الخيط ثم دفعه الى البائع وقال احفظها  
 فابتلعها سكة اخري فالثانية للبائع ولو ابتلعت  
 المربوطة سكة اخري فما للمشتري قبضها اولا ولو  
 قال بع عبديك من فلان بالثمن وانا من خمس مائة  
 من الثمن غير الالف جاز وعليه خمس مائة وعلى

ن



المشتري الت وان لم يحل من الثمن فلا شيء عليه ولو قال  
بعثك هذه البقرة بمائة فقال اشتريتها ولف هذه  
الشاة بخمسين واقام البينة فما لم يشترى بمائة  
ولو قال بعثكها بخمسين فقال بل بمائة فهي له بالحار  
**فصل** يجوز للوكيل بالبيع لقيمة الثمن  
والا يراعه والخط منه وتأجيله وقوله حوالته  
به والاتالة والزام المشتري به قال ابو يوسف  
لو وكله بشرائه فوصف غير مري فاشتراه من غير نيته  
بعده بئده لا للوكيل ولا يجوز شرانا بامه باقل  
منه قبل النكاح وبالنوكيل جائز ولا اذا باع بذراعه  
فبشرائه بغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره  
باع نفس عبده منه بخاريه معينة ففلاكت قبل  
التبضع يرجع عليه بغيره لا بغيره ولو اشترى  
الغاس عبدا فاعنته قبل قبضه وهو لا يسمى  
للبايع ولا يرجع العبد به على المشتري ولو امر عبده  
قد اقر بالرق رجلا بشرائه فذفع الثمن وغاب  
البايع فظهر حرا يرجع على العبد به ثم لو ولي البايع  
ان ظهر به

**باب الاستبراء**

يستحب للبائع ان يستبرئ امته بحضنة او بشهر  
ويجب عليه اذا اتى بالا قبل التبضع لا اذا رتت  
ويجب على المشتري ان يستبرئ جاريتها اذا  
اشترىها او ملكها سواء كان الوطي متصورا من  
المهلك او لا بحضنة او شهر ان كانت ممن لا تحيض  
وان ارتفع حوضها وهي من تحيض بركها حتى  
يقين انها غير حامل لاحولين وما ثلثة اشهر ولا اربعة  
اشهر وعشرا ولو اشترىها من مائة المديون وقد  
خافنت يستبرئها بعد قبضها ولو اشترى مكاتب  
اختد ادمته او خالته فخافنت ثم مجزور في الرق  
فعلى الولي استبرائها ولو اشترى جاريتها في الحيض  
فظهرت او خافنت بعد البيع في يد البايع فعلى  
المشتري استبرائها ولو اقر ان حل جاريتها من فلان  
فكذبته ثم ادعى الولي فدعوا باطل ولو وطئ البايع  
امته المبيعة قبل التسليم فالثمن كامل ولا عثر عليه  
بكر اكانت او ثيبا ولا يجب العقر وتنصان البكارة  
ان كانت بكر او يدخل الاقل في الاكثر من التنصان  
والعقر ولو اشترى جاريتها مزوجا لم يدخل فيها  
فتبعضها ثم طلقها له ان يطأها بلا استبراء كذا الراي



نوجها ان مولاها نده ويطها وكذا لو تزوج جارسة  
 معتقة عند **لو اشترى جارسة**  
 حاملا من الرثا ليطها حتى تضع والحيلة في اسقاط  
 الاستبراء ان يزوج البائع او لا من يريده شراها ان لم  
 يكن له زوجة حرة ثم يبيعها منه ويطها بلا استبراء  
**فصل** يجوز الذي ان يعقده في الحنفية والخزير  
 كما يرا البياعات ويجوز السلم ان يוכל ذميا يبيعها  
 ولحرم حلالا يبيع حبيبه قال ابو يوسف يجوز بيع  
 المحوسي المحتقة من محوسي اخر ذميا ان يباع حرا  
 ثم اسما قبل قبضه فتخلت قبل الحكم بقض البيع فهو جائز  
**باب خيار الشرط**

هو يجوز للمبتاعين او لاحدها ثلاثة ايام لا اكثر منها ولو  
 مدة معلومة فان اجاز في الثلث صح ولو باع شيئا  
 وذكر الخيار فلم يوقت جاز في الأصح ولو باع على انه ان  
 لم ينتد الثمن الى اربعة ايام فلا بيع بيننا فهو فاسد  
 ولو الى ثلاثة ايام فجاز ولو باع عبدا بالخيار فقات  
 في يد المشتري قبل القبض فعليه قيمته وان كان  
 بعد الثلاثة فعليه الثمن ولو استطع خيار الأبد  
 بعد الثلاثة لا يرفع العساة وقيلما يرفع ولو شرط

خياره الى الغد فله الخيار فيه والوكيل بالشرط  
 الخيار لموكله وان ادعى البائع رضي الموكل وانكر الوكيل  
 قال لقول للوكيل بلا يمن ولو اشترى ثوبين او ثلثة  
 على ان ياخذ اربعا شأ بعثه بالخيار الى ثلثة اوثان  
 جاز وان كانت اربعة اوثان لم يجوز ولو اشترى  
 ثوبا من ثوبين بعثه بالخيار جاز فاذا اختار  
 احدهما بقي الاخر امانة ولو فعلت احدهما قبل القبض  
 تعين المالك للامانة والقيام للبيع وله ان ياخذ  
 او يردده ولو فعلك قبل البيع ولو فعلت احدهما  
 بعد القبض من تعين المالك للبيع والقيام للامانة  
 ولو فعلك شعا قبا تعين المالك اولا لبيع ولزمه  
 ثمنه ولو فعلك معا لزمه نصف الثمن كل واحد  
 بينهما ولو تعيب احدهما لزمه ثمنه والاخر امانة  
 ولو تعيبا معا فامشترى على خياره ولا يخرم من  
 عيب الاخر شيئا وخيار البائع ينضم خروج المبيع من  
 ملكه ولا يملك الثمن فان قبضه المشتري فعلمت  
 ضمنه بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع خروجه من  
 ملك البائع ولا يملكه ولا يخرج الثمن عن ملكه فان  
 قبضه فملكه ضمنه بالثمن ولو تعيب ارحمك



يجب الثمن لا القيمة ولو اختلفا فيه فالقول له عليه وقالوا  
 لنكوه ولو اشترى زوجته بالخيار بقي الذكاح فان وطئها  
 لم ان يردّها ولو اجاز من له الخيار بعينه صاحبه مع  
 ولو نسخ لا ولو اجاز في بعض المبيع لم يجز الا برضا صاحبه  
 ولو كان الخيار للشري فقبضه ثم جنى عليه البائع  
 يلزم البيع جميع الثمن وشريان لما الخيار فاجاز  
 احدهما لا يبطل الاخر ولو شرط الخيار لعينه جاز فيثبت  
 الخيار لما فان اجازاها واربط الاخر اعترى السابق  
 وان عد ملاءم خارج العقد في رواية والفسخ في  
 اخري ولو اشترى ثوبا بعهد بالخيار خير فيها فلا  
 يجوز بيعه ولو اشترى جارية بالخيار فشتته بشهوة  
 بطل خياره ولو لهما الشري او تغري فيرجعها لامن  
 شهوة او نظري ساير اعضاءها لا يسقط خياره ولو  
 فعل البائع ذلك سقط خياره ولو وطئها او قبلها او  
 لمسها بشهوة من له الخيار سقط ولومات من له الخيار  
 او مضى المدة ولم يجز لزم البيع لا الفسخ ولا الاشتغال  
 الي ورشته ومن له الخيار في العتار فطلبه عقارا  
 بشفعته فهو اجازة وكل ما يستط خيار الغيب  
 يستط خيار الشرط قال ابو يوسف لو باع الوصي

شيا من به

ملك مبيع بالخيار قبل في المدة مع لا يبي للوصي ولو  
 بلغ عشرين بالخيار في احداهما ان فصل وبين مع  
 والا فلا ولو اشترى عبدا اعلى انه خيار او كاتب فكان  
 بخلافه احده بكل الثمن او ترك ولو اشترى جارية  
 على انها مغنية وكانت بخلافها احدهما بكل الثمن ليس له ان

### باب خيار الرؤية

يشترط ان يكون له ان يره اذا رآه وان رضي قبله  
 ولا خيار للبايع فيما لم يره ويسقط الخيار بموته ولام  
 ليستط بقوله رضيت قبل الرؤية وروية الوكيل  
 بالقبض كرويته والرسول لا واذا راي بعض ماله  
 يتناوت احاده كان كروية كله الا ان يكون الباقي  
 اردي بخلاف المتفاوت واذا نظر الي وجه الصبرة  
 او وجه الامه او جس شاة اللحم او راي صرع شاة  
 القنينة او داق ما يطعم او نظر ظاهرا الثوب مطويا  
 الا ان يكون في باطنه ما يتصد به لنظره او وجه الدابة  
 وكتلها او حن الدار وان لم يشاهد البصوت سقط  
 خياره ويشترط رؤيتهما في المبيع ولو راي مئنا في  
 رجا حة فهو على خياره قال ابو يوسف يجوز شراء  
 اللؤلؤ في ضده واذ انصرف في المبيع تصرفا لا ومأ

شيا من به



أو تعيب عهده أو تعذر رد بعضه أو مات برطل  
مختاره ومن راي أحد ثوبين فاشترىهما ثم راي الآخر  
فأجاز بهما ولو اشترى مكملًا أو موزونًا راي بعضه  
فلا خيار له وإن قال المشتري كذا تغير القول  
البياع مع يمينه ولو اشترى مغيبًا في الأرض مثل  
الحجور والبصل والثوم فله الخيار إذا راي جميعه  
ورؤية بعضه لا تبطل خياره سواء كان ذلك بماء  
يكال أو بوزن ويجوز بيع الاعمي وشراؤه وله  
الخيار ويستطع ما يدل له به السلم كالجس والشم  
والدوق ووصف العتار وما يورث كخيار الشرط  
ولو راي شيئًا ثم اشتراه فان وجدته متغيرًا عن ما راه  
فله الخيار والآن **فصل** في بطلان بيع المتولي  
في غير المالك ويستلزم الإجازة عند قيام المحل  
والمعاقدان إذا كان الثمن دينًا أو عينا وبذلك  
الغموض في فتح البيع قبل الإجازة دون الذكاح قال  
أبو يوسف لو أجاز أحد المالكين خيار المشتري في خصته  
لا يلزم بهما ومن غصب عبداً ابتاعه ثم حنن فبطلت إجازة  
البيع ولو اعتقه ثم ضمنه لم يبنه ولو اعتقه المشتري  
من الغاصب ثم أجاز البيع بغيره ولو باعه ثم أجاز المولى

البيع الأول للمخز الثاني ولو اشترى مبدًا وقبضه ثم  
اشحن وقبضه لم يحن. فأجاز المصحح البيع للم  
يحل ولو قطعت يده وأخذ المشتري ر شها ثم أجاز  
البيع فالمرش للمشتري ويتصدق بما زاد على نصف  
الثلث ولو باع عبداً غيره بغير امره فجاء المشتري  
ببرده وقال بعته بخير امرأ لملك وأقام البينة  
على إقراره أو أقر المالك بذلك لم تقبل البينة ولو  
أقر البائع بذلك عند القاضي بطل البيع إن طلب  
المشتري ذلك والله تعالى أعلم بالصواب

**باب خيار العيب**

إذا وجد المشتري ببعض المبيع عيبا بعد القبض  
أو قبله فإن شاء أخذه بكل الثمن وإن شأه وياخذ  
التقصان وليس له أن يأخذ العيب ويرد المعيب  
الأمرضا البائع وإن قبض جميعه فوجه ببعضه عيبا  
لزمه الذي لا عيب فيه بخصته من الثمن ويرد المعيب  
في غير المكمل والموزون حتى لو اشترى حنطة فوجه  
فيها ترابا بيمينه ونه الناس عيبا فله ردّها كلها  
ولا يميز التراب فيرده بخصته من الثمن ولو اشترى  
مكافأ فوجه فيه رصا مما يميز الرصاص فيرده



نخصته من الثمن وكلما اوجب نقصان الثمن عند التجار  
فهو عيب كما اباى عند الباي ثم عند المشتري  
والهول في الغرأش والسرقة في الصغير العاقل وان  
فعل ذلك عند لها في الصغير او كلاهما في الكبير فهو  
عيبه وان فعل عند الباي في الصغير ثم فعل عند  
المشتري في الكبير لا وبخر والدفر والزنا وولد  
في الامه والكفر والجنون فيها وعدم الحيض والاستحاضه  
والسعال القديم ووجع الخرس القديم والدين  
والشعر والماء في العين والخرأش جنس العين وعمور  
العين وضيقهما وتقرهما الى انفسه والغشاة  
والاصبع الزايدة والناقصة والشتوق في  
اليدين والرجلين والسن السود والسايطه  
والنظر المكسور والفاصد والاسود والصفو  
في الشعر والشمط فيه والشيب والخطاب والغثي  
والشدق والبهق والخلف والعنه في الصوت  
واللثغ في الكلام وهو حذف الحرف والعنة والذخي  
وعدم الختان في الجارية والغلام ان كانا كبيرين  
والخنث في ممل النساء في القول والسنة والحبل  
في الجارية لا في البهايم واواحدة اخر عند المشتري

رجع بنقصانه او رد برضا باييه ولا يرد مع هوان النقصان  
ولا يحلف المشتري على نفي ما به العيب وان لم يدعيه  
الباي ولو اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع  
بنقصانه ويرده ان رضي باييه وان فصله لا ينه  
الصغير ثم وجد به عيبا لم يرجع به ولو خاطه او ن  
صبغه احمر رجع به ولم يكن للباي اخذه ولو اشترى  
ثوبا بخمسة وهو ليساوي عشرة فوجد به عيبا بنقصه  
خمسة رجع به درهمين ونصف ولو وجد العيب مينا  
الدم فقتل عنده فله كل الثمن او قطع لبرقة فهو مخير  
ان شاء رده واشتد او امسكه واشتد النصف وقال  
يرجع بالنقصان فيما ولو وجد العيب جانيا على عضو  
فعلى مولا الاقل من ثمنه ومن الارش ان لم يعلم المولى  
الجانية وقت البيع وان كان على مال فصا جرمها بالخيار  
ان شاء في البيع واخذ ماله من الثمن وان شاء ابطله  
واخذ مولاه ببيعته في ماله سوا علم المولى بها او لا ولو  
ظهر العيب بعد موت او عتق او تده بيرا واستيلا  
رجع بالنقصان فان اعنته على مال او قتله اخي  
او كاسبه او ابى او لبس الثوب او طعم ما فاكل كله  
لم يرجع اليه او بعضه فالود والرجوع مستعان وقال



ابو يوسف يرجع به ويردان رضي بايعة وقال  
محمد يرد مطلقا اولا السويق ليس رجوع بنقصانه  
ولم يكن المبيع اخذه ولو وجدا جدا الجدين معا  
قبل القبض يرد لها او ياخذها لا يرد المعيب  
وحده الا اذا وجدته بعد القبض ولو استحق بعضه  
لم يحن في رد ما بقي ولو ثوبا خيرا ولو وجد احد الخنثين  
او النعلين او شعراعي الباب معا يرد لها ولو باع  
نصف عبد اشتراه ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان  
ولو اشترى بيضا او بليجا او جوزا او رمثا فكسره  
فوجد به فاسدا فاقسره بجهة فالباع بالخيار  
ان شا اخذه قشره وورثته وان شارد من ثمنه  
ما بين قيمته صحتها وعيبها وان لم يكن لقشره قيمة  
رد جميع الثمن ولو اشترى بقرة فوجد بها الخراب فان  
كان مثلها لشترى للخلب فله الرد وان كان يشترى  
للحم لا يرد ولو اشترى حيوانا فذبحه فوجد امعاءه  
فاسدة فدرمة رجع بالنقصان وعليه الفري ولو  
اكل بعض امعاءه ثم علم رجع بنقصان ما اكل ويسرد  
الباقى ولو اشترى شيئا فاجره ثم وجد به عيبا له ان  
ينقض الاجارة ويرد ولو باع المبيع فرد عليه بعيب

بنقصا يرد على بايعة ولو برضا لا وقال ابو يوسف  
لو رد عليه بعيب بنقصا وقد انكر العيب يرد على  
الباع الاول ثم هذا العيب ولو رد على الوكيل بالبيع  
المبيع بعيب يحدث مثله بنقصا يرد على الموكل  
ولو بغير رضا لا ولو اختلفنا في عيب يحدث مثله  
فا لقول للبائع مع يمينه بالله لقد باعته وسلمه  
ومابى لهذا العيب ولو قبض المشتري المبيع  
وادمي عيبها لم يجبر على دفع الثمن ولكن يبرهن او  
يحلف بايعة فان قال شهودي عيب دفع ان حلف  
بايعة وان ادمي باقالم يحلف بايعة حتى يبرهن  
المشتري انه ابقى عنده فان برهن حلف بالله ما  
ابق عنده كن قط والمركب في قدر القبرض للقابض  
قال ابو يوسف لو ملئت احد المتبايعين والاخر  
وارثه فاراد الرد بعيب فانكر يحلف على التماس في  
حق نفسه لا على العلم في حق مورثه والعرض على  
البيع وتقبيل الجارية والمداواة وركوب الدابة  
لحاجته والحمل عليها واجارتها وليس الموثب وهبته  
ورهنه رضا بالعيب لا ركونها للشيء والامتحان  
والشرايم العلفه وليرد لها وقيل هذا اذا لم يمكنه



ذلك الا بالركوب فان امكنه به ون الركوب بطل  
وكذلك حمل العلف ولو يزغما او حلبها او خشاها  
فمورضا به ولو علم بالعيب عند الشراء وعند  
القبض لا يردده بالعيب كذا امساكه بعد قبضه  
وتصرفه فيه بعد علمه بالعيب واذا اثمرت الشجرة  
في يد المشتري او بنا في الارض او وطئ الجارية النوبة  
او زوجها او جني عليها واخذ ارثها او ولدت عنده  
ثم وجد العيب لا يرددها ويرجع بالتقصان وان  
استغلها ثم وجد العيب ردها وطالب له الغلظة  
ولو اشترى نخلا فاكل ثمره ثم وجد به عيبا لم يردده  
فان احترقت الثمرة ردة ولو وجد المسلم فيه ميبا  
وقد حدث اخرون قبل ما د السلم وله الابا من  
غير لزوم شيء وقال ابو يوسف يرد مثل المغوص  
ويرجع بالتسليم وقال محمد يرجع بالتقصان في  
راس المال ولو اشترى جارية فوجد بها عيبا فقال  
بعثكمما واخري معهما وانكر المشتري فالقول له مع  
يمينه ولو اشترى جارية على انها بكر فوجد بها شيئا  
واراد ان يرددها فقال البائع كانت بكرا فذهبت  
عندهك فالقول للبائع بيمينه ولو اختلفا قبل القبض

يرمى النسا فان قلن انها بكر فبي بكر ولو باع بشرط  
البرأة من كل عيب صح قال ابو يوسف لو باع عبدا  
على انه بري من شحمه فاذا له شحمان فالبائع ان  
يعين ايها شال البرأة لا للمشتري ولا يرد مشاة  
مصراته مع لبنها ولا مع صاع من تمر لثمنه وفي المرحى  
بالتقصان روايتان

### باب البيع الفاسد

اذا كان احد العوضين ميرما لم يملكه الناس كافة  
كالبيع بالمبيشة والدم بطل البيع ولم يند الملك  
فيكون المبيع امانة او كان مالا يملك بعض الناس  
كالبيع بالخنزير ففسد البيع واذا كان  
معتقدا باصله دون وصفه كان فاسدا  
فيفسخه كل من العاقلين عند بقاء العين ولو  
بعد القبض ان كان الفساد قويا وان كان  
بشرط فسخ من له الشرط ويبطل الملك عند القبض  
باذن البائع ويكون مضمونا بالقيمة فيما يتقدم  
وبالمثل ثا في الثلث فلو زادت قيمته فاستملكه بعب  
القيمة يوم القبض لا يوم الملاك واذا باع المشتري  
او وله او عتقه فله ولو اشترى عبدا فاسدا

س







كالبيع الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى  
 ونظر اليهود والحصاد والدياس وقد ورد الحاج  
 والقطان فان استقط الاجل قبل ذلك جاز وبيع النخل  
 لامع الكوارات ودود القز الامة والنقوي على  
 الجواز فيه بدونه ولا يجوز بيع بيض دودنة  
 مطلقا ويعسده بيع المراعي والشرب واجارتها  
 الا اذا احملها في وماء وبيع شعر الانسان والاستماع  
 به وبيع المبيع المنقول قبل القبض ولو غير الطعام  
 وبيع جلد الميتة قبل الذبح بخلاف بخره وبيع ملو  
 سقط او سقله وقع ولا يجبر صاحب السفل على بناءه  
 فان بناه متحاب العاو منع منه حتى يودي ما غرمه  
 وبيع زيت على ان يرنه بنظره ويطرح عنه كان  
 كل طرف خمسة ابطال وصح لو شرط ان يطرح عند  
 يوزن الطرفين فان اختلفا في الرق فالقول للمشتري  
 ويجوز بيع الدهن الجبس والاستماع به في غير الاكل  
 وبيع الكلب والعمدة والحصاة والصقر فيجب  
 ضمانها بالاتلاف وبيع البريط والتمار والطيل  
 والذئ والنرد والشطرنج فيجب ضمانها بالاتلاف  
 وبيع الطريق ولهسته لا المسيل ولا باس ببيع السرقين

ويكره

ويكره بيع العذرة والروث ويجوز الغارية وهي  
 شبة لا يبيع فيها رجلا ثرة فخره يكره دخوله  
 في بستانه فيشتريها منه يكرهها ثم يخرج عن  
 خلف الوعد والعري اخذه عوض ما يملكه ويجوز  
 بيع جزو معاروم من الثمرة وما اصابها من جايحة  
 او حياكة بعد القبض من المشتري وقبله من البائع  
 واذا اشترى من هذا الرومان ونحوه عشرة بدرهم  
 ثم عزل منه عشرة وتراضيا جاز ولو قال زن يا من  
 فهذا النخذ او الجنب وطلا بدرهم فوزته فلا خيار  
 له ويكره الخش والسرور على ثوب غيره وتلك الجلب  
 اذا اضر بالبلد وبيع الخاص له يادي في الخط ووقت  
 النذر في الجمعة والتغري بين صغير وكبير وصغير  
 احدهما دوزحم محرم من الاخر ولها في ملكه يجوز البيع  
 في التغري ايضا ويأثم وان كانا كبيرين فلا باس به  
 كذا في زوجين ويكره بيع ارا في مكة ويجوز بيع القصير  
 ممن يتخذ حمرا واذ باع مسلم حمرا وقبض المشرك عليه  
 دين كره لرب الدين اخذه منه وان كان ذميا جازه  
 ولا يجوز تملكك العين من يمينه دين خلاف  
 تملكه من عليه ولا يجوز بيع دين على اخر من غيره

الخش هو ان يربط الرجل في شدة المبيع ولا  
 رغبة له فيه لكنه يجره اغتصابا على ان يبيع في الدين  
 وهذا الذي يجره على ما اذا طلبه يملك قبضه  
 فاما اذا طلبه باق من قبضته للملاسة ان  
 يريد في ثمنه الى ان يبيع المبيع ثمنه وان لم يكن  
 له رغبة فيه فليس له في السوم على يوم غيره  
 وهو ان يتنازل الرجل في سبعة اطقان قلب  
 كل واحد منهما على ما ليس من الثمن وله بيع الا  
 العتد فصار منه تملك فاشتراه منه اما اذا  
 كان قلب البائع في ان يبايعه فغير مستقر  
 بما سأل من الثمن لئلا يبايع بالسوم فيعطل الم



او اشترى به متاعا من غيره ولو وكل  
 بشرا عبدا فقال اشتريته ومات عندي وقال  
 اشتريته لنفسك فالقول له وان اعطاه الثمن فلو قيل  
 ولو قال بيع عبدك لفلان ثم انكر امر فلان ياخذ  
 فان انكر فلان الامر لا ياخذ الا ان يعطيه المشتري  
 ويكون بيعا جديدا ولو قال لعبد اشترى لي  
 نفسك من مولائك وقال لمولاه يعني نفسي لفلان  
 فتعل فهو لامر وان لم يتل لفلان فهو حر ولو قال  
 العبد اشترى لي نفسي بالثمن ودفعها فاشتراه فان  
 تاله اشتريته لنفسه فهو حر والولي للمولى وان لم يبين  
 فهو للمشتري وتلبيد الثمن والالف للمولى ولو وكل رجلا  
 ببيع دية قتال العبريم او ضيعة فانه يدفع المال  
 اليه ثانيا ويتبع رب العبرين وان وكله بالرد بالعيب  
 فادعى الباع الرخي لم يردده حتى يحلف المشتري ولو قال  
 وكلني صاحب الجارية ببيعها وسعه ان يتاعها ويطلقها  
**باب الاقالة**  
 وهي تقع بلفظ الاقالة احد هما مستتبلا الا ما في غيرها  
 ويتوقف على التبول في المجلس وهي فسخ في حق الماتدين  
 بيع في حق ثالث حتى تجب الشفعة لو كان المبيع دارا

ونحو مثل الثمن الاول فلو شرط اكثر منه او اقل او خلا  
 جديسه او اقل فالشرط باطل وقال ابو يوسف في بيع  
 بعد القبض بيع يلزم فيه ما شرط وتلبيد نسخ الا في  
 العقار وقال محمد ان كان مثل الثمن الاول او اقل  
 فسخ بالاكثر وخلاف الجديس بيع ويمنعها هلاك المبيع  
 او بعضه بتمده لا هلاك الثمن ولو اشترى جارية  
 وقبضها ثم تتابلا واختلنا في الثمن تحالفا ويعود  
 البيع الاول ولو اشترىها فتتابلان فانت في يده  
 المشتري تطلت الاقالة كذا ان تتابلا بعد موتها  
 ولو اسلم عشرة في كرحنطة فتتابلان ثم اختلنا فالتول  
 للمسلم اليه ولو اسلم جارية في كرحنطة وقبضها ثم  
 تتابلان فانت الجارية في يد المسلم او تتابلا بعد  
 موتها فعليه قيمتها ونسخ في كل السلم وفي بعضه  
 واذا تتابلا لا يشترى براس المال شيئا حتى يقبضه  
 ولا ياخذ الاراس ماله او سلمه والله تعالى اعلم  
**باب المراجعة والتولية والوصية**  
 المراجعة مثل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول  
 بزوج والتولية كذلك بالزوج والوصية مقيدة ولا  
 يقع ذلك حتى يكون العوض مثليا او مملوكا للمشتري



والزنج مثلي معلوم ويضم اجرة القصار والصبيح  
والطراز والتفل وحمل الطعام والسمسار وسائق  
الغنم الراعي وما نفقة نفسه وجمل الباقي واجرة  
طبيب ومعلم وبيت الحفظ ويقوله تام علي بكنا  
يقوله اشتريته والمشتري الخيار الحبيبة في الحاجة بين  
الاخذ والترك والخط في التولية وقال ابو يوسف يحط  
فيما مع حصنهما مع الزنج وقال محمد لا يحط فيهما فلو فلك  
قبل الرد او استنق الفصح سنط الخيار ولو اشتري ما دون  
ثديون ثوبا بعشرة وباع من سيدة خمسة عشرة  
يبيعه ثمانية على عشرة كذا بالعكس ولو اشتري ثوبين  
صنفقة كلا خمسة لا يكره له بيع احداهما ثم اربعة خمسة  
من غير بيان ولو اشتم فيهما بعشرة فبيع احدهما ثم اربعة  
خمس مكرره ولو اشتري ثوبا بعشرة فباعه خمسة  
عشر ثم اشتراه بعشرة يبيعه ثم اربعة خمسة ولو باعه  
بعشرين ثم اشتراه بعشرة لم يبع ثم اربعة وقال يراى بعشرة  
فيهما ولو اشتري شيئا فتعيب بنفسه وثمنه معلوم فراج  
به من غير بيان جاز كذا لو وطئ الثيب بخلاف ما لو وطئ البكر  
ولو اشتري شيئا بالنسيئة وباع ببيع مائة ولم يبين  
خير المشتري فان اتلف فعلم لزم بالنسيئة وكذا

التولية ولو باع شيئا تولية ولم يعلم المشتري بمقامه  
عليه نفس البيع ولو علم في المجلس خير  
صح بيع العقار قبل قبضه لا المنقول ولو اشتري مكبلا  
او موزونا بكل ووزن وقبضه وباعه كذلك لا  
يبيعه منه ولا ياكله حتي يكيله او يزنه ان لم يكل  
البايع بعد البيع يحضره المشتري والقاضي كالموزون  
وقال كالمذروع ولو اشتري مذروعا مذارعة  
فتبعضه جاز بهجه وان لم يجد الذرع وتجاوز التصرف  
في الثمن قبل قبضته في غير الصرف ويصح التاجيل كل  
دين لا القرض **باب الربا**  
بحرم هو فضل ماله بلا عوض في كل كيل وموروث  
وعليه التدرج مع الجنس لا الطعم والتمني مع الجنس  
والفوت ولا الادخار معه ولا فرق بين الجيد والرد  
عنه اتحاد الجنس فاذا جاز التفاضل والنسأ  
او وجد احدهما او احدهما حرم النسأ وحل التفاضل  
ويعرف الكيل والوزن بالنص كالبر والشعير  
فيهما جفسان لا واحد والتمر والمخ والتفدين وما  
نصف فيه فيما يعرف فان تجاوز فاقم عرفا المماثلة في  
المجلس جاز وبعده لا كذا في الصرف وما يجوز



التفاضل فيه يجوز بخارفة وقد شرط في الصرف قبض  
 العوضين في المجلس وفي غيره من الرويات المتعينين  
 وبيع الخنفة بالحفتين والتفاحة بالتفاحتين  
 والبيضة بالبيضتين والجوزة بالجوزتين والتمرة  
 بالتمرتين والناس بالناسين باعيا نهما والشاة  
 بالشاتين والثوب المصروي بالنوبين المصرويين  
 والسيب بالسيفين والعبد بالعبدين باعيا نهما  
 مطلقا والكرباس بالتطن والرطب بالرطب او بالتمر  
 والدقيق الخول بالدقيق غير مخلو مماثلا والعنب  
 بالزبيب او بالعنب او البر الرطب او المبلول مثله او  
 الياسر واللحم المختلفة بعضها ببعض متناه ضلله  
 وحجم الشاة لحم الشاة الحية او خلاف جنسها وابن  
 البتول من النعم وخل الدقل محل العنب ونحم البطن  
 بالالبية او بالحم او الخبز بالبر او والدقيق متناه ضلله  
 يجوز بيع البر بالدقيق او السويق متساويا ولا يبيع جوز  
 القز بالابر يس وبيع الخل بالعصير ولا يبيع الزيتون  
 بالزيت والسهم بالسيرج واللبن الحليب باللبن الخفيف  
 حتى يكون الزيت والسيرج والخفيف اكثر مما في الزيتون  
 والسهم والحليب لا يتساويان فيها ولا ربا بين المولي

باعت بغير قبض  
 بغير قبض  
 بغير قبض  
 بغير قبض

باعت بغير قبض  
 بغير قبض  
 بغير قبض  
 بغير قبض

وعبده ولا بين المسلم والحر في دار الحرب ويكوه  
 كل فرض جرم منفعة والسفاح وهو فرض يستفيد  
 به من خطر الطريق ولا يابى به يقول هدية  
 المستقرين ان لا يشترطه ولا يستقر من الجوز وقال  
 ابو يوسف يستقرض وزنا لاعداء وقال غيره عدوا  
 لمؤذنا وعليه تعلل الناس به يستقرض المحر وزنا  
 في الامح ويجوز ترجيح مقدار ما لا يدخل تحت الوزن  
 في بيع اله درهم بالدرهم اذا حمل صاحبه الاخر

**باب السلم**

جائز هو ما اخذ اجل بما حل بلفظ السلم والسكن  
 ويجوز بلفظ البيع مرجلا لاحلا وبيع في كل ما  
 امكن ضبط صفته ومعرفة قدره ككيل  
 وموزون ومد روعان بين الذراع والحنفة  
 والصنعة والطول والعرض والوتر ايضا في  
 الحرير وفي كل عهدي متقارب كالجوز والبس  
 عدد او كيلا والناس والدين والاجران سمي مدينا  
 معلوما في الحيوان والطرافه وجلوده عددا  
 والخطب حرما والرطبة جرزا ويجوز فيها وفي الدقب  
 ولولو الصغار ولو وزنا ويجوز في الثمرة واللبنة

كان الامام بايضا يظن ان داره بوزن دقيق  
 في السلم



والصون والسماك الطومية في حينه والمالح لوزنا لا في  
الحجر وان عين موضعها ووضعنا وفي منوع انظر  
يجوز ولا في الجوهر والخز والواقي والمنقطع ولولم  
يتبين بعد الاجل حتى استطع ولعمري بين الاخذ  
عنده وجوده وبين الفسخ والفسخ ومنه ويجوز  
في الكيل وزنا والوزن كيلة ويجوز اسلام الحنيفة  
في الحنطة ولا يجوز اسلام في الخبز وقالا يجوز ان بين  
حزبا وزنا وعليه النكري قلا يعرج بكما ل او  
ذراع ان لم يدركه وهو قرية او نخلة ويصح في حنطة  
جرحانية لا في الحديثة ولا يجوز فيه خيار الشرط  
ولو استط قبل التفريق جاز والشروط يذكر في عتده  
سبعة جنس فبوع وقدر ومنه واجل واقله شهر  
وتسمية راس المال في المكيل والموزون والمعدود  
وتسمية مكان الايضا ان كان له حل ومثونة واخرجا  
عنده تعيينها وسلمه في موضع العتد كذا الخلاف  
في مكان الايضا ان المزيل الفيل له حل ومثونة وكلاء  
الاجود القصة ولو اختلفنا في مكان الايضا قالا لولا  
الطهوب والبرينة المطالب وقالا لا يتحانان او في  
الاجل ربحا اغا والقوله لدى الاقل وان انكر المسلم

اليه الاجل قالا لقول ربنا السلم وان انكره وبه السلم  
قال لقول السلم اليه لا الرب السلم او اختلفنا في السلم  
فيه قبل التفريق وبرهنا يقضي بعتد وقال ابو  
يوسف ثبت الفضل وقال محمد يقضي بعتدا وفي  
راس المال قبل التفريق وبرهنا اتحد الخلاف ان تصادقا  
اندين فان اتتتا على انه بين واحد فني بعتد  
او عيرون فبعته بين ويشترط قبض راس المال  
في المجلس ولا يتصرف فيه ولا في المسلم فيه قبل  
القبض ويجوز اخذ بعض راس المال وبعض السلم  
فيه ولو اسلم في كرحنطة وشعير قالا لفساد شايع ان  
لم يبين قسط كل منهما وقالا يعرج وان لم يبين واسلم  
ما بين درهم في عشرة اكرار بر ما بين دينار فكتنه  
وما بين ستة فاسلم في الدين والعتد بالحل وقالا  
في العتد جابر كذا لو اسلم كرحنطة في كرحنطة  
ورطلين ريتا وقالا في الرزق جابر ولو اشترى المسلم  
اليه كرا وامر رب السلم بقبضه فمنا لم يعرج وصح  
لو فرضنا امره بقبضه له ثم لنفسه نعمل صح  
ولو امره رب السلم ان يكييله في وعاءه نعمل وهو  
غائب لم يكن قبضا بخلاف المبيع ولو رد زيو فامن



رأس المال في غير مجلس العقد يمنع الاستئمان بتدريسا  
 مطلقا فكذا الاستئمان وما دون التمسك به  
 ولا يتنازع لازم ان جاوز وقال السيد في مجلس  
 الرد مطلقا ولو تناقلا الشئ ثم اخذ مكان رأس  
 ماله ماله اخر لم يجز ولو وجه في رأس المال رصا صا  
 او ستره او مستحقه بطل ولو بعثا بطل بتدريسه  
 ولو وجه في السلم فيه عيبا رده فان حدث عنه  
 اخرنا لمسلم اليه ان اخذه بالعيبين يودي تسليمها  
 وان ابي لا شيء عليه وقال ابو يوسف ان ابي قرب السلم  
 اخذه لا شيء له غيره وان رد مثله معيبا رجع بالسلم  
 وقال محمد ان ابي غرم بتقصان عيبه من رأس المال  
 وان تعيبه اجنبي بخياره لها ان ترضى رده وقولها  
 كالمسئلة الادلي ويجوز المراجعة والتولية في السلم فيه  
 بعد القبض كذا الحوالة والكفالة والتوكيل به  
 سواء دفع الدرام من مال الموكل او من ماله ويرجع بها  
 فان امره ان ياخذ دراهم في حنطة فاخذ ودفعها  
 اليه ولم يسلم اليه فالحنطة لرب المال تلي التوكيل  
 وله الدرام على الموكل ترضى ويصح السلم والاستصناع  
 في خبز وضشت وخبز والجوالين والمسوح والأكية

بصفة معلومة طولا وعرضا وله الخيار اذا رآه  
 وللصانع بيعه قبل ان يراه ولا يجوز السلم في الغراء  
 ولا في التبن او قارا الا اذا كان في قنات معلومة ولو  
 صالح الكفيل رب السلم برده رأس المال اليه سؤوف  
 على اجازة الاصيل كفا على اجازة شريكه اذا صالح  
 احد الشريكين المسلم اليه على حصته من رأس المال  
 ولو جاء بحنطة اريد قيمة او انقص واخذ واستوزر  
 او بعد روع التمسك درهما او قيمة لا يصح ولو وكله في  
 اسلام ماله في ذمته او في شرايه به عبدا فعين المسلم  
 اليه والعبدا وبنايه شرط يكون كمالا وغرا الامر حتى  
 يقتضيه ويدفعه اليه

## كتاب الصرف

لم يبيع بضمن الاثمان بضمن ولا بتعيين الا في اليدين  
 حتى لو استقرضا فاديا بغيره او استحق فاستبداه  
 او امسكا فاديا بالمثل جاز ولو بيع احداهما بالآخر  
 متناضلا جاز وشرط التناقض والتماثل عند الاتحاد  
 للجنس كذا الحديد والنحاس والرماس ولا يعتبر الجودة  
 والصناعة وانما يقوم بها بغير جديسها ولا يبيع خيار  
 الشرط فيه ولا الاجل فان اسقطا في المجلس صح ولو كان



بعض البذل زبوا فأنزل لم ينتس لعقد في غير المردود  
ولو كسر حلته أو أناه منه ويقوم بغير جده  
ولا يجوز التصرف في بطل والإبراء منه وهبته  
والتمس في به قبل قبضه فإن فعل وقبله الآخر  
بطل والإفلا ولو تعا فدا ولا شيء معها فاقرضا  
وتعا بضا جاز ولو نصارفا ولم يذكر العقد ينصرف  
إلى نكاح البتة ووزنه وأروج وإن كانت المتود  
مختلفة وليعضها فضل على البعض والكل في الزواج  
سواء لم يجز ولو باع ديناراً بدينار ولم يبيضا  
فاشتري بها ثوباً فسد البيع في الثوب ولو باع أناه  
فضة بذهب أو عروقت قيمتهما الكثيرين وزنه جاز ولو  
اشتري أناه فضة بذهب ثم وجد به عيباً فصالحه  
على دينار وقبضه في المجلس فهو جائز ومنعاه إن كان  
الكثير من حصته بما لا يتغايى فيه ولو اشتري أناه فضة  
بنضه ثم وجد به عيباً فحدث عنده عيباً آخر  
لم يرجع به من العيب إلا إن كان الثمن من خلاف  
جده ولو باع جارية بالدين قيمتها ألف وفي متعتها  
طوق فضة قيمته ألف ونكحه الفاتحة حصته  
الطوق ولو تفرقا قبل القبض بطل البيع في حصته

الطوق وصح في الجارية ولو اشتراها بالدين ألف نقد  
والف نسيت فالعقد من الطوق ولو كانت مطرقة  
بغصب بيعت نسيت فاسد بينهما وخمسه بالطوق  
ولو باع سيفاً حلته ملحوق بمائة ونقد خمسين  
فمحو حصتها وإن يبين أو قال من ثمنها ولو أفرقا  
إلا قبض صح في السيف دونها إن غلب بلا ضرر إلا  
بطل ولو ألقه قبل التفرق والقبض واختار  
المشتري قبضه ففازته قبل قبض القيمة لم يفسد  
العقد ولو استبدل بهذا الثمن شيئاً آخر قبل  
قبضه جاز ولو باع أناه فضة وقبض بعض الثمن وأفرقا  
صح فما قبض وأناه مشترك بينهما وإن استحق بعض  
الإناء أخذ المشتري ما بقي بقسطه أو رد ولو باع  
قطعة بقرة فاستحق بعضها أخذ ما بقي بقسطه  
بلا خيار ولو اشتري أناه فضة بنضه فوجد به عيباً  
فحدث عنده عيباً آخر لم يرجع به من العيب إلا  
إن كان الثمن من خلاف جده ولو حط أو زاد من ثمن  
الطلب الغضه بعد الإفراق ولها صحيح والعقد فاسد  
وقال أبو يوسف بالعكس وقال محمد العقد والخط  
صحيح والزيادة لا ولو استهلك حلي ذهب فبقي عليه







في التوراة وفي الكتاب المقدس  
من المصنفين

[illegible]

صورتهم وحملهم لعل يشاء تساري عشرة فولدت ولدا  
يسمى ابي حفصه ثم ماتت الام فتبع العزى بنو الام واولاد الامام  
صنعوا فلما مات الامام اعطى سبعة دنانير وبنو الام وبنو العزى  
المؤمنين اثنى عشر الف درهم وبنو ثمانية دنانير وبنو ثمانية  
افان كان المؤمن عشرون زواجا اثنى عشر الف درهم عشرون  
الف درهم عشرون وفي ابي بن ثمانية الف درهم عشرون  
بعضهم باقية واولاد الام اثنى عشر الف درهم عشرون

21

دیکھو

صورة الرحمن من اس خال السلم رجل اعتمره دالم  
 ذكر حنظلة ولم يكن معه رأسه له الخيل من ان يتفقد  
 ذلك واسم المال كما سلم اليه في الخيل من ان يتفقد  
 نأفاسه واسم المار به قبل الاقتراب من السلم واليه  
 واسم الخيل في الخيل من ان يتفقد واسم العتد من ان  
 تسلمه واسم الخيل في الخيل من ان يتفقد واسم العتد من ان  
 عقد السلم واليه من ان يتفقد واسم العتد من ان  
 لانه يصعد المستوفيا من ان يتفقد واسم العتد من ان  
 بالولفون يتمم الصرف الدرهم والحق واليه من ان  
 بالدرهم ولم يكن معه الدرهم والحق واليه من ان  
 الدرهم الذي في الخيل من ان يتفقد واسم العتد من ان  
 لعله الدرهم في الخيل من ان يتفقد واسم العتد من ان  
 العوضين وصورة الرحمن بالسلم فيه رجل اعتمره  
 منه واسم السلم من ان يتفقد واسم العتد من ان  
 وان سلمه الرحمن من ان يتفقد واسم العتد من ان  
 من ان يتفقد واسم العتد من ان  
 من ان يتفقد واسم العتد من ان  
 من ان يتفقد واسم العتد من ان



ابو يوسف لو ارى هذا الرضا بما تقاضا دقوا عليه من الدين  
 فقال احد الفقهاء لا دين لنا عليه وانكر الاخر وهو باطل  
 لا يصح في حصة المنكر قال ابو يوسف لو رهن  
 ثمانين عند مسلم ثوبا ثم عاد فبيعه بمثل المرهق  
 بالدين لا يبيعه رهنا ببيع المرقا وما ذل للمعاينة  
 ولو بيع رهنا على انه وثلاثة ارهنا لهذا والراهن  
 ميت صح فيكون رهنا بغيرها فان كان بالخيار بطل  
 ولو رهن ثلث فضة وزنه عشرة وقيمتها ثمانية  
 بعشرة فذلك هو رهنا وثلاثة يضمن قيمته ذهب  
 فيكون رهنا مكانه ولو تساوى ما تكسرنا تقست  
 قيمته يضمن قيمته ذهب فيكون رهنا مكانه ويؤكد  
 المكسور بالظمان وقال محمد الراهن بالخيار بين  
 فكه بالدين او جعله به ولو كانت القيمة اثني عشر  
 وانته من بالكسر سدسا فله به فان قيمته ذهبا  
 مكانه وقال ابو يوسف يضمنه قيمة خمسة  
 اسداسه ذهبا ويكون مع سدس القلب رهنا  
 وقال محمد ان نتممه بالكسر سدسا او اقل اجبر  
 على الذكاة او زاد اثنى عشر به او جعله بالدين ولو  
 كان وزنه اثنا عشر ديناراً وقيمتها ثلثة عشر

بعشرة فانكسر نكسركه بالدين او تضمنه  
 خمسة اسداسه فضة ويجعلها مع سدسه رهنا  
 وقال ابو يوسف يعزومه عشرة اجزاء من ثلثة عشر  
 جزءاً وقال محمد يعتبر النقصان فان لم يزد على  
 دينار اجبر على الفكاك وان زاد افككه او يجعل  
 خمسة اسداسه رهنا **فصل** المرهق  
 ان يطالب الراهن بدينه ويخمس به ويمسك  
 الرهن مطلقا لو بقي من الدين ويومر المرهق بحضور  
 الراهن باداء دينه او لا وان كان الرهن في يد المرهق  
 لا يمكنه من البيع للايذاء والمراحم بالرهن وقيمته  
 ان يبيع مطلقا ويحفظه بنفسه وزوجته وولده  
 وخادمه الذي في بيته فان حفظه بغيرهم او اورد  
 فمن وان تفرق فيه صار غاصبا ولا يفتقع الراهن به  
 ولا يوجروا ان فعله خرج من الرهن ولا يعود اليه ادا  
 فان استعاره الراهن او غصبه فان ملكه فذلك بغير  
 شيء وله ان يسترده ويعود الضمان وسقي كرم الرهن  
 وخراجه واجرة راعيه ونفقته على الراهن واجرة  
 بيت حفظه وخافضه وده وايته وعلاجه على المرهق  
 وكلما وجب على المرهق اذا فعله الراهن بغير امر

اي لو كان يبيع في بيته او الراسل او  
 بعد وقائه او كان له غيره في بيته  
 تقسمون في بيته ان يسكن معه سواك  
 في نفقته ولو كذا في القضاوي والراهن  
 العلم هذا الكبير من انك ادم هذا الذي  
 اخرج نفسه سائقة او مشا امرة



الحاكم فهو مستطوع وبأمره يرجع به على المرتين وكذلك  
 ما وجب على الراهن فان فضل به فبالخصص ولو  
 وضعا عند عدل جاز وليس لاحد لها اخذه  
 فان هلك من المرتين واذا وكل الراهن المرتين  
 او العدة او غيرهما بالبيع عند الحلوك جازت ولو  
 شرط الوكالة في الغرض لم ينمؤك يحول ولا يموت  
 ولا يموت المرتين فان مات الوكيل بطلت فيما  
 على بيعة وان مات الراهن فله المرتين ان يبيع بخير  
 خضرة ورثة الراهن ولو وصيته ان يبيعه بخير  
 اذن المرتين للوفاء فان لم يكن له وصي نصيب له  
 وصي بيعة ولو باع الراهن بغير اذن المرفق  
 يوفى على اجازته او وثا الدين وان اعتقه  
 ينفذ ويطالب بالدين ان كان حائلا والا اخذت  
 قيمته فجعلت رهننا مكانه اذا ان استملكه  
 وان كان موعرا استسعى في الاقل من قيمته ومن  
 الدين وبأخذه المرتين قضا من دينه فان فضل  
 من الدين شي اخذه من الراهن ويرجع العبد  
 بالسعاية على الراهن ولو استملكه الاجنبي  
 فالمرتين حصه ويضمنه القيمة وتكون رهننا

وان

وان كان امدة فحلت فادعاه الراهن فوضعت  
 فهو كعتقها ولا يسعي في جميع الدين ولا يرجع به  
 على الراهن ولا يسعي الولد وان كان موعلا يسعي  
 في قيمتها وتكون رهننا اذا حل اخذ بها من دينه  
 ولا يسعي في بقيته وان كان الراهن موعلا لا يسعي  
 المحتق وتلا ام الولد فان ولدت ثم ادعاه وهو  
 موعر يقسم الدين على قيمتها يوم الراهن فليسعي فيه  
 وقيمته يوم الدعوي فاذا صاب الام سعت فيه  
 بالغائما بلغ ولا يرجع به على المولي وما صاب الولد  
 سعي في الاقل منه ومن قيمته ويرجع به على الراهن  
 وان دبرها خرجت من الرهن وهي بمنزلة التي  
 ادعي ولها قبل الرضع **فصل** وجناية  
 الراهن على نفس الراهن والمرتين واولاده  
 وارخطا وعلى مالهما بعد مطلقا والافعية على  
 المرتين وجناية الرهن المشغول على مثله يسقط  
 بقسطه من الدين وجناية الفارغ على المشغول  
 لكن الحائلي حصية المشغول منه وجناية المشغول  
 على الفارغ له وكذا جناية الفارغ على مثله وجناية  
 الراهن على الرهن مفعولة والمرتين عليه يستط من

فصل الخطا في اذاعات غير حسب القصاص  
 عليه بركة في حق المبيع في المصلحة في حق الراهن  
 من المالك

مما رآه رجل راى بغيره بانيك وادعاه  
 في كل واحد منهما ان يوفى على اذاعات غير حسب القصاص  
 في حق الراهن فان الراهن يملكه يسعي ما رآه  
 من ماله ولا يضمنه العبد قبل الجناية  
 ولا جناية هذا النصف والذممة الفارغ  
 وهو الذي لا دين فيه في حق ماله من العبد  
 المستول وادعاه المشغول منه بالدين بطلت  
 وجناية الجاني حصية المشغول منه وجناية المشغول  
 على الفارغ له وكذا جناية الفارغ على مثله وجناية  
 الراهن على الرهن مفعولة والمرتين عليه يستط من



دينه بتدريها ولو قتل الرهن رجلا خطا وتيمته والدين  
سوانتداه النمن قصورهن علي حاله ولا يرجع به علي  
الراهن وان تداه الراهن او دفعه بطل الرهن والدين  
وان كانت قيمته اكثر من الذين ندي الراهن الفضل  
والرهن المضمون ان شأنا وكذا لو استهلكه فلا يستغرق  
قيمته فان ادي المرتين الدين الذي لزم العبد كان  
رهنا علي حاله وان ادي الراهن بطل دين المرتين علي  
الراهن وخرج العبد من الرهن ولو ابيا من الاداء بيع  
الغنياء فباخذ صاحب المال قدر ماله ويبطل بتدريه  
من الدين وما بقي من النمن لو في بدل الدين وما فضل  
للولي ولو رهن عبدا قيمته الف بالف فنقص الجباية  
فقتله رجلا وغرم ماله اخذها المرتين ولا يرجع علي  
الراهن بشي ولو قتله عبدا قيمته مائة فدفن به  
افتكه الراهن بجميع الدين لا خيار للراهن بين فكه  
بالالف وتركه بالدين ولو باع المرتين بامر البائع  
بمائة اخذها ورجع عليه بفتح مائة ولو ائق عبدا  
مرهون فجل بالدين ثم عاده يحبس رهنا لا سدا  
للمرتين ولو مات الرهن فاستحق وضمنه الراهن نقد  
مات بالدين وان وضمنه المرتين رجع علي الراهن بالقيمة

والدين جميعا واذا باع العبد واعطي النمن الموقض  
ثم استحق ضمن الراهن القيمة او المرتين النمن واذا  
امر العبد ببيعه عند الحلول فامتنع منه والراهن  
غايب اجبر علي بيعه وكذلك المدي عليه اذا وكل  
بالخصومة ثم غاب فامتنع الزكيل منها اجبر عليها  
ولو رهن عسيرا قيمته عشرة عشرة فحترق فخلل  
وقيمته عشرة فهو رهن ولو رهن عشرة عشرة  
لتساوي عشرة عشرة فاست تدبج جلد لها وقيمته  
درهم فهو رهن بدينه ولو نقص الرهن بعيب نقص  
من الدين بتدريه ولو قال رجل ان جيتك بحقك  
الي كذا ولا تفعل بك بدينك او بيع بدينك ففوس  
رهن ولو استعار ثوبا ليرهنه صح فان عين قد را  
او جدينا او بلدا فخالق ضمن المعين المستعير او  
المرتين وان رانت وتسلك عند المرتين صار مستوفيا  
ووجب مثله للمعير علي المستعير ولو ارضته المعير  
لا يمتنع لمرتين ان يفتني دينه ولو هلك بعد النكاح  
او قبل الارهاق فلا ضمان ولو اعمار احد المتنا وضمن  
شمالا لثمان ليرهنه بدينه جاز كما اذا كفل  
احدهما من الثمان بامرهم وقالا لا يجوز فخرسا



والأب أن يرضى بدين عليه عياله ولده ولو جاء به  
 الزاهر برهن آخر قيمته سوا قبيل المرتض صار  
 رهنا فان ملكه في يده قبل رد الأول فهو حاشية  
 فان تملكه للأول عنده فملك بالدين والله اعلم

## كتاب الحسر

للموضع التصرف قولاً لا فعلاً بصغر ورق وهون  
 فلا يقع تصرف صبي بلا إذن وليه ووصي ويصح  
 بأذنها ولا تصرف عبداً بلا إذن سيده ولا تصرف  
 المجنون المغلوب بحال ذنن عقده منهم وهو يحفظه كغير  
 الولي أو يفسخه وإن اتلف شيئا من ذنن ولا ينقضه  
 إقرار الصبي والمجنون ولا يقع طلاقهما ولا عتاقهما  
 وينتد إقرار العبد في حقه لا في حق سيده ويصح  
 طلاقه ويلزم إقراره بحال يملك العتق ويجيء وقوده  
 لزومه في الحال ولو باع صبي مجنون بلغ فأجازه جاز  
 ولا يجوز على الفاسق المصلح لماله مطلقاً ولا على الحسر  
 القاتل البالغ للشقة والتهذيب وتصرفه جائز  
 وإن خلا من مصلحة وينتد عتقه ويستسمي العبد  
 ويجوز نكاحه وتسمية المهر ويحل الفضل عن ماله  
 الثلث ويخرج زكاته وينفق على إنكاحه وزوجته وذري

في البيع والشراء  
 كذا في المتن  
 كذا في المتن  
 كذا في المتن

في البيع والشراء  
 كذا في المتن  
 كذا في المتن

أرحامه ولا يمنع من فرض الحج ومن عروة واحدة وينفق  
 عليه في الطريق ثقة ومنذر وصاياه في الترتيب  
 بين الثلث فإذا بلغ غير رشيد لم يدفع إليه ماله  
 حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك  
 شذ تصرفه ويدفع إليه ماله إن بلغ المدة وإن لم  
 يونس رشده وقالا يمنع أبداً حتى يونس رشده وقلاه  
 يصح تصرفه فيه ويبلغ الغلام باحتلام وإحيال  
 وإتراك والأفهر تمام ثمانية عشر سنة والجارسية  
 عشرين واحتلام رجبل والأفهر تمام سبعة عشر سنة  
 وقالا خمسة عشر سنة فيها وقور راية وإذا ادعى  
 المراهق من ماله البلوغ صدق ولا يجوز على المدينون بل  
 يجبر أبداً اليومي ويتقي عنه لحاشد دينه ونقده  
 ويبيع أحد التدينين بالأخر استحساناً ولا يباع شيئاً  
 من ماله إلا بعد موته وقالا يجوز عليه لطلب الغرماء  
 فيمنع من التصرف ويبيع ماله لا مستأجداً ويقسم  
 بالحصص ولو كانت الدينون خالة وأجله يدفع  
 الجميع إلى الحالة فإذا خلت الأجله حاصوهم فيما  
 فيه ضلوه ولو أقر مجبور لزمه بعهده قضاء الدين  
 ولو طلق امرأته أو أقر بحد فسد وينفق على المفلس

الدين على تصدير ماله  
 كذا في المتن  
 كذا في المتن



وعلى اولاده وزوجته وذوي ارحامه وان لم يعرف  
 للمعسر مال فيقول لامل في عياله بطلب الغرم  
 في كل دين الترمه بعينه كما ظهر والكفالة اولهم  
 بعد مال كمن المبيع وتبدل القرض وفيما سوي ذلك  
 كعرض المتلفات وادش الجنایات بالبيضة حتى يظهر  
 انلاسه او يفي شهرين او ثلاثة او ما يراه الحاكم  
 في الصحيح والعمر ما قدرته من غير ان يمنعوه من المرق  
 والسفر والتقسام فاضل كسبه بالحصص قاله  
 اذا نلسه الحاكم حال بينه وبينهم اي ان يثبت له  
 مال ومن انفس وينده متاع لرجل اشتراه منه فهو  
 اسوة الغرماء فيه وكوا يشترى مغلس عبدا فاعنته  
 في حالة الحبس ندم ولا يسي في قيمته للمبايع  
 ولا يرجع بها على المشتري ونحو التطيب الجاهل  
 والميتي الما جن والد كاري المغلس

## كتاب المادون

لاذن نك الحجر واستطاع الحق فلا تنوت ولا ينقص  
 حتى لو شئ له مائة او ثلثا كان مادونا مطلقا في  
 الكل كذا لو اذن له ان يسل في الحداة فهاذن في  
 جميع الحرف ولو اذن له بشراء شي بعينه كسرا ثياب

للكسوة وطعام للاكل وفائدة للركوب لم يكن مادونا  
 ولو دفع الي عبده حمارا او رابية فقال استق وبيع  
 او اتل عليه بالاجرة او قال انا جائع اورد اس الثور  
 فتداذنت لك او اذنت لك شرا صار مادونا  
 مطلقا كذا لو راي عبده يبيع ويشترى فسكت  
 ويوكل المادون بهما ذيراهن وذرتهن وليستاجر  
 وفيضارب ويوخر نفسه ويقر بهدين وغصب  
 وود يبعه بامهر وجناية وكفالة ولا يتزوج ولا  
 يزوج امة ولا يحسبها كذا المضارب وشريك  
 العنان ولا يكاتب على ماله ولا يقرض ولا يهيب  
 ويعدي طما ما يسرا ويهيب من يطمعه ولا  
 يحط من الثمن بعيب ودينه متعلق برئته ساع  
 به ان نلته سيده وتسم ثمنه بالحصص وما  
 بقي طول به بعد مقتده وكسرت في الحجر عليه  
 ظهوره على شوقه ولو اخبر به فتدالة الخبير  
 او العمد بشرط وثبتت الحزموت سيده  
 وبيعه ولا دين عليه وجنونه وكافه بدار  
 الحرب مؤتدا او بابا قه واستيلاؤه بالاعما  
 والتمه بغيره فمن المولي قيمته العرما ولو اقتر



بعد حجرة ما في يده مع ولا يملك سيده ما في  
يده وتالا ما في يده المولي ويغديه او يبيعه  
ولو اقراوا لتزوم بعد حجرة وليس في يده شيء  
يبيع سيده ولا يدفعه بل يطالب بعد عتقه  
ولا يصح اتوا به لاصوله وفروعه وروجه وصح  
اتوا به في مرضه وسدده دين الصحة والمعروف  
ولهو في شفعة الاحاب كالحر كفا من المولي ان  
كان مديونا وتا يبيع ببيعه من سيده الابتل  
القيمة وخيرا بين الفسخ ورفع الغبن وان  
باع سيده بمثل قيمته او اقل صح ان كان عليه  
دين وبطل الثمن لو سلم قبل قبضه ولد حبس  
المبيع بالثمن وان اعتق المولي الماد وقت المديون  
صح وضمن الأقل من قيمته ومن الدين لغرمائه  
وطالب ما بقي بعد عتقه ولم يبيع اعماله عبدا  
ما دونه ولهو المختار ولو حججوا على ما دونه المديون  
فعبده محجور بحجره فان لم يكن مديونا فعبده  
ما دون وقالا محجور بكل حال ولو باعه سيده  
وغيبه المشتري بعد قبضه ضمن الغرماء البايع  
او المشتري قيمته او اجاروا البايع واخذوا الثمن

٨٦  
فان رد عليه لعيب رجع بغيره وحق الغرماء في  
العبد فان باعه سيده واعلم بالدين فلفرما  
رد المبيع وان كان الدين نوجلا في الاظهر فان غاب  
المولي فالمشتري ليس بختم لهم وان باعه الثاني  
بالغبن وعلية الف فحيلة واخرى موجلة يقتضي  
الحيل ويوخر الموجل الي وقته ومن قدم مصرا  
وقال انا عبدا ربيد فاشترى وبيع كله في  
من التجارة ١٢١ لا يباع حتى يحضر سيده  
فان حضر وانما دونه بيع في الدين ولا فلاح  
ولو اذن ولي الصبي او العتوه الذي يعقل  
البيع والشر وهو فيها كالغبد الماذون ولو  
اشترى الماذون عبدا بالخيار فذهب له الثمن  
ثم رده بحكم الخيار صح ولو اشتراه تازوا ذات  
قيمه عنده لسنه فله الاقالة فيه ولو اشتراه  
فوجب له الثمن فليس له الاقالة فيه **فصل**  
عبد بين اثنين اذنا له في التجارة فاذا نه احدهما  
ثانية واجتني ما يده ثم بيع العبد بما يده او مات  
وتوكلنا الثلث للدين والباقي للاجني وقالا  
البيع له وان اذن احد موليه فحقه مديونه



قِيلَ لِلْأَزْنِ أَدْرِينَهُ وَلَا تَبِيعْ تَصِيدُكَ بِهِ  
 وَالْمَرْمَى الْحَقُّ مِنَ الْمَوْلَى يُولَدُ وَمَوْلَاهُ بِنْدُ  
 وَقَوْلُهُ لِمَا ذُكِرَ لَهَا ابْنِي وَلَهُ مَكْنٌ خَيْرٌ وَلِ  
 لَسِبَ عَمَلًا يَثْبُتُ لِسَبِّهِ مِنْهُ وَقَوْلُهُ أَيْاهُ  
 يَفْضَنُ قِيَمَتَهُ لِلْعَرْمَاءِ كَمَا كَانَ جَنَائِدًا لَهَا ن  
 أَتْلَافٌ وَلَوْ أَنَّ الْمَاذُونَ بِأَفْضَلِ صَحْرَةٍ أَوْ  
 أَمَةٍ بِأَصْبَحَ لَا يَلْزِمُهُ الْحَالُ أَوْ أَقْرَبَهُ الْمَكَاتِبُ  
 فَجَزَزَهُ فَالْضَّحَى لَمَّا خَرَّ وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ  
 يَلْزِمُهُ الْحَالُ وَوَأَقْرَبُ نَهْدَانِ دَفِي بِهِ قِيلَ الْجَزْ  
 كَلَوْ جَنِي أَوْ أَقْرَبَ بِنَايَةَ أَهْضَمَ مِنْهُ فَارْتَبَعَ تَقْصَاصُ  
 وَبَدَعَ أَوْ بِنْدُ يَكِي فِي الْخَطِّ وَلَوْ جَنِي جَنَائِدَاتِ  
 فَاعْتَمَدَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا عَرْمٌ قِيَمَتُهُ لَا يَزَادُ عَلَى عَشْرَةِ  
 أَلْفِ أَلْعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ وَلَوْ أَعْتَمَدَ وَلَهُ مَكْنٌ بِرِ  
 أَوَامٍ وَلِإِلَاجِ زَكَاةٍ يَفْضَنُ لِلْعَرْمَاءِ شَيْئًا وَأَنْ كَانَ  
 الْمَاذُونَ أَمَةً فَاسْتَدَانَتْ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَتِهَا ثُمَّ رَجَعَتْ  
 لَمْ تَبْدُلْ الْأَذْنَ وَتَفْضَنُ قِيَمَتَهَا وَلَوْ وَلَدَتْ مِنْ  
 غَيْرِ مَوْلَاهَا أَوْ تَفْضَنُ قِيَمَتَهَا فَارْتَبَعَ وَعَقَرَهَا  
 وَوَلَدَهَا مَصْرُونَ فِي دِينِهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا دِينَ  
 فَمَوْلَاهَا فَخَارِجٌ عَنْ تَجَارَتِهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دِينَ

يُعَدُّ ذَلِكَ فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ دَفَعَتْ  
 لَهَا شَيْءٌ كَانَ فِي دِينِهَا مَادَامَ فِي يَدِهَا شَرَاءٌ  
 كَانَ الدِّينُ سَابِقًا لِاحْتِقَارِ لَوْ كُنْتُ الْمَاذُونَ  
 الْمَدْيُونُونَ رَجُلًا خَطَا دَفَعَهُ الْمَوْلَى أَوْ فَرَادَهُ ثُمَّ  
 اتَّبَعُوهُ الْعَرْمَاءُ فَبَاعُوا فِي دِينِهِمْ فَإِنْ بَاعُوهُ  
 قَبْلَ خُضُورِ وَلِيِّ الْجَنَائِدَةِ بَطُلَ حَقُّهُ أَنْ يَبَاعَ  
 الْقَاضِي وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ هَذَا عَبْدِي مَادُونٌ فِي  
 التَّجَارَةِ فَبَاعُوهُ وَلَوْ مَدَّ دِيُونُهُمْ ثُمَّ اسْتَحَقَّ  
 فَلِلْعَرْمَاءِ أَنْ يَفْضَنُوا الْأَذْنَ أَقَلَّ مِنْ قِيَمَتِهِ فِي  
 التَّجَارَةِ وَمَنْ الدِّينُ وَأَنْ تَالَهُ هَذَا ابْنِي فَدَفَعْتُ  
 أَذْنَهُ لِي فِي التَّجَارَةِ فَبَاعُوهُ ثُمَّ ثَبَّتَ أَنَّهُ ابْنُ  
 غَيْرِهِ عَرْمٌ الدِّيُونُ بِالْعَدَةِ مَا بَانَتْ وَشَهَادَةُ الضَّرَامِ  
 عَلَى مِثْلِهِ الْمَاذُونَ حَبَائِزُهُ وَأَنْ كَانَ مَرَّةً مِثْلًا  
 وَلَوْ سَكَتَ الْعَبْدُ عَنِ بَيْعِهِ انْتَرَأَ بِالرَّقِّ أَوْ سَكَتَ  
 الشُّفِيعُ عَنِ الطَّلَبِ قَدْ عَلِمَ بِالْبَيْعِ أَوْ سَكَتَتْ  
 الْبُكَرَاءُ إِذَا بَلَغَتْهَا تَوَجَّعَ الْوَلِيُّ أَوْ سَكَتَ السَّابِقُ إِذَا قَبِضَ  
 التَّمَنِّي الْمَشْرُوعِي الْمُبِيعُ بِحَضْرَتِهِ فَهُوَ ضَامٌ لِلْحَاكِمِ وَالْوَلِيِّ  
 أَنْ يَأْذَنَ لِلْيَتِيمِ فِي التَّجَارَةِ وَلَا يَكُونُ لِلْوَلِيِّ تَكْلِفُهُ دِينَ  
**كَاتِبُ الْأَقْبَرَارِ**



في كل واحد من هذه النسخ  
 في كل واحد من هذه النسخ

ثم اخبر عن ثبوت حق الخير على نفسه اذا اقر حذر  
 بالغ عما قل على لزمه مطلقا وبين الجهول وان امتنع  
 اجبر على بيانه واقرار السكون جائز ولو شرط الخيار بطل  
 الشرط ولو اقر بشي فسر به باله قيمة عرفا وحلف ان  
 عود من باكثر ولو اقر بغيره من الدار فهو سديد من اقراره  
 بالبيان قال ابو يوسف لو اقر بعبدة يجب قيمة عبدة  
 وسطا ما شاء ولو اقر بما لم يرجع اليه لم يصدق  
 في اقل من درهم او مال عظيم لم يصدق في اقل من  
 مايي درهم والعشرة رواية او باسوال عطا  
 فثلاثة نصاب او بدرهم فثلاثة او بدرهم كثيرة  
 فعشرة وقال نصاب او بابل كثيرة خمسة وعشرون  
 او بشيئة كثيرة فاربعمائة وخمسة عشرة خمسة  
 اقترنة ولو قال له علي لنت درهم او عشرة اثنان  
 بين ما شاء ولو اقر بعشرة ودرهم فاحدي عشر  
 درهم او بمائة ونيف لزمه مائة والعقل ثلثي  
 النيف او بتقريب من المال فاكثرون خمس ما ينفق  
 والقول له في الرماية كذا بالان الا قليلا او بكذا  
 درهم او بدرهم او بكذا كذا فاحدي عشر او بكذا  
 وكذا احد وعشرون ولو قلت بالواو ويزاد مائة

ولورج

ولورج زيد الف او مائة ودرهم كانت دراهم  
 او بمائة وثوب او بمائة وثوبان لزمه الشيا ب  
 وفتر المائة او مائة وثلاثة اثنان كانت اثنان  
 ولو قال علي او قبلي اقرار بدين او عندي او في  
 بيتي او صندوقي او في كيسي امانة ولو قال له في  
 مالي اقرار ومن مالي عبدة ولو قال لي عليك الف  
 ذاك اتزنها او استقرها ايا جلي بها او قضيتك  
 او اجلتك بها او اديتك من يتبضها اقرارا بها وان  
 لم يذكرها الكناية فليس اقرارا بها ولو اقر بدين  
 من رجل فكذب في التاجيل كان حالا ويستخلف المتر  
 له على الاجل وتعدد الشهود والشاهدين العدلين  
 لازم للمالين والزمان بالاكتران تناوتا قوله علي او  
 على الحدار لازم كذا بقوله غصينا الناذ كذا  
 عشرة او بقوله علي في علمي او في ما اعلم واقرار الوارث  
 على مورثه يمين مع جمل الباقين يلزم كله لا  
 نصيبه ولو اقر بتر في قوصرة او بخصب ثوب  
 في ثمنه يل اثنان في ثوب لزمه او بداه في اصطلح  
 لزمته خامسة قال ابو يوسف لو قال ثوب في  
 عشرة لزمه ثوب واحد لا احد عشر ثوبا وخمسة



في خمسة بمعنى مع لزمته عشرة ولزمته خمسة  
 ان اراد الحساب لخمسة وعشرون او قال علي من  
 درهم الي عشرة ففي تسعة وثلاث عشرة او قال من  
 داري ما بين هذا الحايط الي هذا الحايط له ما بينهما  
 نقط او بخاتم لزمه الحلة والنصر او بسيف فالسيف  
 والجند والحابل او بحلة فالعبدان والكسوة او بحل  
 جارية او شاه صح او احمل فان بين سببا كالوصية  
 والارث صح وان ابهم لا ولو قال لك علي لك وكذا به  
 القوله ثم صدقه في مجلسه فلا شيء له ولو قال  
 لي الف ودينار عنده فلات فاحدتهما ثم ادعاها  
 فلات ففي لفلان ولو قال غصبت بكرة او شاة او  
 ثوبا لزمه اخذها بعينه او قيمته ان كان مشتملا  
 والقوله له مع يمينه ولو قال غصبت ثوبا او  
 دراهم وجا بمعيب او بمرجة فالقوله له قال  
 البر بوس لا يلزم شي بقوله دلج الي الف او ستة لي  
 الف فلم اقترض متصلا ولو اشترى جارية فوله  
 واستحققت اخذ ولدها معها ولو اقترها لغيرها  
**فصل** اذا استثنى الاكثر والاقول متصلا  
 باقراره صح ولزم الباقي فان استثنى الكل بطل الاستثناء

ولو قال ان شاء الله متصلا بطل الاقرار ولو كتب  
 لي اخر الصك فكله باطل واعاداه الي ما يليه ولا يصح  
 الرجوع عن الاقرار الا في الحدود ولو قال له علي عشرة  
 الاثنية الادوية الرمة ثمانية ويصح استثناء  
 الدراهم والدنانير من الحكي والودني او بالعكس  
 ما غيرهما ولو قال له علي مائة درهم الادوية الا قنير  
 حنطة لزمه المائة الاقيمة ذلك ولو قال له علي كبر  
 حنطة وكبر شعير الا كبر حنطة وقنير شعير لزمهما  
 فلا استثناء باطل واجازاه في القنير ولا يصح استثناء  
 ثوب وشاة من الدراهم والدنانير ولو قال  
 له علي عشرة دراهم الا ثوبا لزمه عشرة وبطل  
 الاستثناء ولو قال له علي الف لابل خمس مائة لزمه  
 الف ولو قال الف لابل مائة دينار او دينار لا  
 بل ودرهم او قنير حنطة لابل شعير لزمها كذا كل  
 ما اختلف نوعه من الحكي والودني وفي النوع  
 الواحد يلزمه افضلها كقوله قنير حنطة جهدة  
 لابل ودية يلزمه الجيدة ولو قال له الف لابل  
 الفان لزمه الفان لثلاثة كذا لو قال له درهم  
 لابل درهمان ولو قال لهذا العبد لزمه وسلم اليه

ان كان سله الكون متصلا او غير متصلا غلط  
 ما لو اقر له درهمين او درهمين او درهمين  
 وفضة ثمانية لزمه وان كان سله الكون متصلا غلط



ثم قال لا بل لعرو وهو لزيد خاصة وفي العصب يفتن  
 لعرو يمتعه مطلقا ولو قال اوصي ابني بالثلث لزيد  
 بل لعرو بل ليكرهنا الثلث لزيد لا للاخرين بخلاف  
 سبيلة الوارث والذين قالوا ان اخذت منك العنا  
 ود يعة فقال بل غصبتهما في عصب ولو قال  
 اخطيتنيما فقال بل غصبتهما في ذبيحة ولو قال  
 كنت لك ذبيحة الى زوجة فقال بل حاطة في زوجة  
 ولا يصح استئنا البنا من الدارقان قال بنا لزيد  
 الدارقان العوصة لفلان فقال ولو قال له علي  
 الف من ثمن عبيد لم يقبضه فان عبيده سلم وتسلم ولا  
 فعليه الف ولا يصح في عدم القبض وقصدناه  
 ان وصل او من ثمن خمر او خمر بلنا وتكليه الف  
 او من ثمن عبيد فقال بل جارية صح ولو قال كنت علي  
 الف فقال ليس لي عليك شي ثم قال في مجلسه بل لي  
 عليك الف فلا شيء له ولو اقر له بالف بن ثمن متاع  
 وفي زبوف فقال بل هي حياء مع ارضه الجياد لا الزبوف  
 ولو اقر له بزبوف فقال بل هي حياء مع لزمه الزبوف  
 ولو قال الف لك فقال بل لفلان صح في لفلان  
 ولو قال هذا العبد لك ابتعته منك فله حيا

ميرفتنا مع حي تقبل البيعة على ابتياعه ولو اقر بالث  
 من قرض ولهم زبوف او زبوجها وستره او رصاص لم  
 يصدق مطلقا فاجياد لازم وصداقه ان وصل  
 بخلاف العصب والوديعة ولو ادعا التركة ديشا  
 واخر وديعة وصداقه الوارث فيما بيعت ما لها  
 وقالوا الوديعة راحة ولو ترك عبدا قيمته الف  
 يدعي امتاقا واخر دينا مستغرقا قال ابن ابي  
 والعبد يسعي واستطاه واطلقاه ولو راس  
 اشكنته داوي ثم اخذتها او وضعت ثوبي عنده  
 ثم اخذته فقال بل هي لي قال قول للقر وقال المتراه  
 وعلي هذا الاجارة والعارية ولو تواضعا سيرا  
 على البيع ثم اطلقا واختلفنا في البنا والابن قال قول  
 لمدي الجواز وايطاله فلم يفتنا على الصحة ولو ن  
 تواضعا سرا بالف وتعاقدنا جمرنا بالبين سمعة فالتمن  
 لها وتالا لحي ولو ادعي حبي في يد رجل انه ابن اخر  
 وامه ام ولد له فصدقه وادعاهما ذوا ليه  
 فماله وجعلنا القول للمبي ولو ادعت انومية ولد  
 فلان اسد برة او كاتيه فصدقتها فلان وكذا لها  
 فواليد قال قول لذي اليد اما ولو اقرت بهتاج

صورته اسبق حالات في سكره شربا  
 ان يتبايعا بكمية لشيء عا فله الباق ثم قال اما ان  
 في مجلس اخر يفتك بالف وقاله لاخر قلت  
 اختلفنا فقال اخذوا بيدينا على تلك الواضحة  
 وقال استانفناه فالبيع جائز والنوله قول  
 من يدعي جوازه وقال ابو يوسف ومحمد هو  
 فاصدا فم يصادقا انها عرضا من تلك  
 الواضحة اما ان العا ضعة تنكح باثانها  
 وكان الحكم له فلم يندصب خالاه لما انما  
 اختلفنا في الفساد والجواز والخطا لزيد  
 لمدي الجواز



لرجل قاتل فصدقه بما الرجل اخذ فصدقه فليس  
 عليه ثم لها وليس له الميراث بينهما ولو قال لا خير  
 ماتت اختك زوجتي واقفا الميراث ميراثها يعني  
 وبيعتك فالمال كله للاخ وتاخي ليقابل الا ان يترك  
 الزوجية لا يترضا بصومين ولو قال لهذا المال  
 فيه وهذا اخي ميراث فقال انا ابنه ذوتك  
 بقم بينهما لا كله القوله قال ابو يوسف لو قاله لصدقه  
 الف ضاربة زيد بل عمرو فادعي كل منهما اثثة  
 دفعها اليه مضا ربة بالانصف ثم دفع الف الف  
 ونصف الزوج لزيد ويضمة لعمرو الف لا يكل بينهما  
 الف ولو اتي المضارب بالثمن الف الف دفع وقال  
 ربة المال كلها اصل قال لقول المضارب لا ربة المال  
 ولو اقرحوني باخذ مال مسلم قبل اسلامه او بائنان  
 حرم جده او اقر مسلم باخذ مال حربي في الحرب او  
 بقطع يده معتقه قبل التحق فكأنه يوه في الاستفاد  
 يضمنه الكل او اقر احد الشريكين في دار بيت فحين  
 لاخر قدر عشرة ادرع والمعارمية ثم اقساه وتبع  
 البيت في نصيب شريكه فلم يقر له سهمان من احد عشر  
 من نصيب المقر لا سهم من عشرة قال ابو يوسف

لو ترك ثلاث بنين وثلاثة انا درهم فادعيت فصدقه  
 الاكبر في الكل والاوسط في الاغني والاصغر في الثلث  
 يدفع الاكبر الثلث والاصغر ثلثها والاوسط خمسة  
 اسداسها كلها قال ابو يوسف لو اقر اكر اخوين  
 ليخركة زيد في دارهما والاصغر لعمرو يعطي لزيد  
 ربع سهم والاصغر لا خمسة قال ابو يوسف لو اقر  
 بعصب من هاتين هاتين فادعياه واستحلناه وارادنا  
 ان يقسماه بينهما بالصلح فهو باطل قال ابو يوسف  
 لو اقر لثلاث بل او دعنيه فلان فهو الاول فلا يضمن  
 ان سلمه اليه بقضا قال ابو يوسف لو اقر لثلاث  
 والآخر لا يكون للاول **فصل** اذا اقر  
 الصحيح للوارث وللأجنبي جاز وان استغفر المالك  
 ولم جامة اشركوا فيه ومن دونه من في حياته لا يراه  
 غيره واذا اقر المريضة للوارث يدين او وديعه او  
 قسقه دينة منه بطل الا ان يصدقه الباقون ولو  
 اقر للمريض يدين قدم دين الصحة وتسلم السبب  
 من اقرار المريض فليس لها سرا بان فصل شيء صرفا  
 فيما اقر به ولو اقر مريض بدينه دينة من الاجنبي في  
 الصحة صح ولو اقرت مريضة بدين من هاتين ماتت



وفي شكوكه او عند عدم بيع ولو اقر بموت غلام هـ  
 ممكن منه مجهول وصده له حق وشارك او اجني ثمر  
 ادعي بنوته حتى يطل الاقرار او لا جنبية ثم تزوجها  
 بعده صح بخلاف بعد الهبة والوصية ولو طلقها  
 ثلاثا ثم اقرها به يبرأ كان لها الاول منه ومن ميراثها  
 ولو اقر لوارث مع اجني فثقتا دبا الشركة لا يصح في  
 الاجني قال ابو يوسف لو قال مريض ان هذه  
 الالف لتطه فكذا به الورثة تصدقوا من بعده  
 بالثلاث لا كلاما لو ارثه قال ابو يوسف لو اقرت  
 مريضة بمجهول انها امة فصدقت وكذا ما زوجها  
 صح مع قيام النكاح ثم اتت لنصف حول بولي هـ  
 فهو حقيق وخالفه محمد ويصح اقرار المريض بالخالفين  
 والولد والروجة والمولي واقرارها بغيرها  
 بالولد حتى يصدها الزوج او يشهد بالولادة  
 قاله لا يصح اقراره باخ وتم ويرث لعدم وارث  
 او اقر بعد موت ابيه باخ شاكه في الارث ولم يثبت  
 نسبه او اقر احمد ابني باخ لاب وكذا به الآخر يدخ  
 ونصف نصيبه لثلاثة او باحت اب فلها ثلثه  
 لخمسة او اقر احد الابنين والبنتين باخ لاب هـ

وكذا بهما الاخران يقسم نصيب المقرين اخصا لارباعا  
 ولو ترك ابنين ودينارا فاحد لها ان اباه قبض هـ  
 تصقه فنصته للاخر لا خيه ولو اقر لابنه النصرا في  
 او وهبه او ارصى اليه فاسلم بعد موته بطل كذا  
 لو كان عبدا فاعتق ولو قال لاحق لي قبله ابراه  
 من الدين والوديعة او له بري فالي عليه امسا  
 من الدين لامن الامانات او لميس لي معه شي ابرا  
 من الامانات لامن الدين او انما بري من هذه هـ  
 الدار اقرار بان لا حق له فيها ولو قري على الآخر  
 كتاب اقرار وقيل له تشهد فليك ذاوي براسه  
 اي نعم فان عرف انه اقرار جاز لاني المعتقل هـ  
 لسانه ولامن صحت يهما او بايما الاخرس يجوز  
 نكاحه وطلاقه وعناقه وبهجه وشراؤه هـ  
 ويقتصر له ومنه ولا يحد له ولا منته هـ

## **كتاب الاجارة**

هي بيع منفعة معلومة باجر معلوم وتما صح ثنا  
 صح اجرة ومنفعة العين في الاجارة ليس كالعين  
 للتجارة حتى تنفخ بالعدر وتعلم المنفعة ببيان  
 المدة كالسكنى والزراعة ويصح بمدة معلومة



ليمنه كانت ولم يزد في الاوقات ثلث سنين واذا  
زيدت اجرة الوقت وكان فيها التقاس تقسح او  
بالتمية كالاستيجار ثلثي صبع الثوب وخياطته  
او بالاشارة كالاستيجار ثلثي ثقل هذا الطعام الي  
موضع كذا والاجرة لا تملك بالعتد بل بالتجمل  
او بشرطه او بالاستيفاء او بالتكليف فان  
غصب منه سقط الاجر قال ابو يوسف الاجرة  
اذا كانت دراهم وصارته بدنانير ولم يكن شرط  
التجمل ولم تنتقض المدة لم تجز ويطلب رب الدار  
والارض الاجر كل يوم والجماله كل مرحلة والدمار  
والخياط بعد السراخ من عمله والخباز بعد اخذ  
الخبز من المتورد فان اخرجته فاحترق له الاجر ولا ضمان  
والطباخ بعد الغرف والليان بعد الاتامه وتلا  
بتشرجه وحنار ابيير بعد فراغها وجواز حفرها  
ان يبين عمقها ووسعها ولو عمل في ملكه المتأجير  
وقوع من عمله يستحق الاجرة وان فلكه بعهده ذلك  
نحو بناء ينعم زبير بنهار وثوب يحرق وان لم  
يكن في ملكه فلا يستحقه حتى يسلم اليه عمله  
ويجس الغنم للاجر من عمله اثر كالصباغ والتما

فان جسد

فان جسد تلف فلا ضمان ولا اجر وضمانه غير  
معمول ولا اجرا ومعمولا ويعطيه الاجر والغنم  
على قولها ولا يجسد له من الاثر لعمله كالجمال  
والملاح ولا يستعمل غيره ان شرط عمله بنفسه  
وان اطلق له ان يستاجر من يعمل له ولو استاجر  
ليجي بعينه فذهب فوجد بعضهم قد مات وجاء  
عن بقي فله اجرة بحسبه ولا اجرة الذهب لحامل  
الكتاب للجواب او لحامل الطعام ان رده لموت ولو  
كان لتبليغ الكتاب فوجده ميتا قد فقه الي ورثة  
الميت فله الاجرة لو كان غائبا قد فقه الي رجل  
يسلم اليه ولو استاجر الغائبة او سئنه يعمل  
طعاما من موضع كذا الي فالفنا فذهب ولم يجده طعا  
فله اجرة الذهب خاليا عن العمل هو الصحيح  
ويصح اجارة الدور والحوانيت السكنى بالبيان ما  
يعمل فيها وله ان يعمل كل شي الا الحداد والدمار  
والطحان والاراضي للزراعة ان يبين ما يزرع  
فيها او قال ازرع ما شئت ويدخل فيها الشرب والطر  
وان لم يسم فزرع فله المسمى وان اخضاها قبل الزرع فميت  
المجارة ولو زرعها وقد شرط حنطة فمن الغنم

ما

ين







بالشروط لا بخيار الشرط ويجب اجرا المثل في الفاسدة  
لا يتجا وزيد المسمى كذا بالجملة كالمبيع وبالمشاع  
الامين الشريك والخلقا جوازها وبعدم الحدود  
في الطريق للمرور ولو استاجر دارا شهرا بدينار  
فتكثرت شهرين لزمه اجر شهر ولو استاجرها كل  
شهر بكذا صح في شهر لان يعين شهرا معلومة  
فان تكن ساعة من الثاني صح فيه وفي ظاهرها رواية  
بني الخيار في الليلة الاولى ويومها ولو استاجرها  
سنة صح وان لم يسم اجر كل شهر واستمارة المدة وقت  
العقد فان كان حين همل يعتبر الاهلة والا فبالايام  
فان حدث بالمستاجر عيب سقط الخيار وان رضي به  
الخيار وان زال العيب سقط الخيار وان رضي به  
لزمه الاجر واصلاح الدار والخرانيت وميراثها  
وتطهيرها على المالك ولا يجبر عليه والمستاجر  
تركها ولو استاجر دارا ومضت المدة ثم قال  
ما سلمتها الي فقال بل سلمتها قال لقول المستاجر  
والبيينة للاجر وان اتفقا على التسليم واختلفنا في  
منع الانتفاع كمرض العبد او اباقة او انقطاع ما الروح  
ونحوه فان كان موجودا فالقول له عليه والا لمشكره

يقول قول المستاجر

فان اتفقا على حده وانه واختلفنا في مدة فالتقول  
للمستاجر ولو استاجر قصعة او قدرة فو قعت  
من يده فانكسرت لا يضمن في رواية كس استاجر  
ثوبا للمبس وخزق من لبسه ولو اخذ الوجر  
مفتاح الما جور لا يستيننا الاجر فيبقى معلقا شهرا  
لم يستط حصته كذا اذا اخذ الماجر مشط  
الحايك زعمنا الاستيفاء به فيبقى بطلا شهرا ولو  
استاجر في محل خمر او لعصير العنب  
للمخر او عاره ليبيعها فيها او ليخذل فيها بيت مزار  
او بيعة او كنيسة مكروه وقال فاسد في محل  
الخمر ولو استاجر رجلا لبيع له كذا او ليشترى  
لم يجز وان عين مدة جاز ولا يصح لاستيفاء التماس  
والفناء والشرح والملاهي واللعب وعسب  
القبس والادان والقامة والحج والامانة وتعليم  
القران والفتوى على جوارها لتعليم القران والامانة  
ويصح لتعليم النحو واللغة والهجاء والخط وتجاوز  
استجار الخطير باجرة معلومة وبطعامها وكسو  
ولا يمنع زوجها من وطئها فان حبست او مرضت  
فحوت وعليها اصلاح طعام الصبي فان يلبس شاة

تبا

ارضته صح



فلا أجر لها ولا يجوز استيجار امراته للخبز والطبخ وظا  
ولا رضاع ولده منها فإذا انقضت عدتها جاز  
وتقدم على الأجنبية إلا أن تطلب زيادة على  
أجرة ولبن النساء غير مستقوم فلا يجوز بيعه ولا  
يضمن لا تلافه قال أبو يوسف لو أجرت المكاتب  
نفسها أو أمها ظييراً ثم عجزت فردت قال جارة  
مخالها ويجوز أخذ أجره الحمام والحمام وحمل الميت  
وه منه لا غسله ولو دفع غزلاً ليعسجه بنصفه  
لم يحجز ولو تعد الثمن وأجله صار سلباً ولو وحفنه  
نفسه غير ذلك يضمنه الغزله ويعطيه الثوب أو  
يأخذه ويعطيه الأجر وفي النقصان يعطيه بحسابه  
ولو قال زده غزلاً من عندك فتألم زدت وأنكر  
صاحبه فالقول له وعلي الحايك البينة ولو استاجر  
ليحمل طعامه يتغيز منه أو ليحمل طعاماً بينهما أو  
ليحمله اليوم هذه الخمسة الأقفرة بدرهم أو لينقل  
له طعاماً معلوماً اليوم بدرهم أو ليحيط له ثوبه  
اليوم بدرهم لم يحجز ولو استاجر أرضاً على أن يكرها  
فيزعمها أو يسقيها ويزرعها جاز وإن شرط أن  
يشترها ويكرها أنما رها أو يسرقها ويزرعها

بزراعة أرض أخرى لم يحجز ولو اشتري شيئاً واستاجر  
البائع لخطته لم يحجز واغسله أو ذبحه جاز وضع  
تزدية الآخر يزد به العمل في الدار والداية فلو قال  
أن سكنت عطاراً فيه درهم أو حداً درهمين جاز  
كذا لو قال أن حملت حنطة فيه درهم أو شعيراً  
فيه صفة ولو قال أن خطته فارسيًا فيه درهم  
أو رومياً فيه درهمين أو اليوم فيه درهم أو عدداً فيه صنفه  
جاز وشرطه اليوم صحيح فيجب بالحياطة عدداً أجر  
مثله لا يتجاوز المسرى وأجازها ولو استأجرها مئة  
اليوم بدينار والي القارسية بدرهمين جاز كذا  
لو أجر عبداً لعدلين الشهرين شهرين أربعة وشهرين  
خمسة ولو قال امرئك أن تخطه ثوباً قال قيمته  
فالقول للمالك نعم يمينه ويعطى الحياطة أو يأخذه  
ويعطيه الأجر ولو خالت الصباغ في الثوب وحسبفه  
يأخذ قيمته ثوباً برون أو يأخذه ويعطيه أجر  
المثل لا يتجاوز المسرى وفي السواحل أجر ولو قال  
للخياط أن كان يكتنيتي قميصاً فاقطعه وقطعه  
ولم يكتنه ضمن ثمة الثوب ولو قال له أن يكتنيتي قال  
نعم فتأله اقطعه فاقطعه ولم يكتنه لم يضمن ولو أدهي

فأخذه  
والثا دسمة مفعول بينه وبين الكوة  
خسة عشر ميلاً من شرح السيد



العمل بالاجرة فالقول للمالك منع يمينه وقال ابو يوسف  
 الاصمعي ان كان حريفاً وقال محمد له الاجرة ان صدته  
 الفرق ولا يصح سكتي بسكتي ولا ركوباً بركوب ويجوز  
 للام ان تاجر ابنها لا للمنفقة قال ابو يوسف  
 يجوز للام ان تاجر ابنها وهو في عماله عنه ومن اجر  
 ابنه او عبده ثم يبلغ الابن وعق العبد فلها الخيار  
 ومن اجر عبده ابنه او عقاره ثم يبلغ الابن لم يكن له  
 ضمة وليس للمستأجر ان يوجر ما استأجره باكثر  
 الا ان يزيد فيه من قبله شيئاً ولا يكره له وليس  
 له ان يواجر قبل ويجوز المجارة المتعاقبة الى  
 وقت في المستقبل **فصل** الاجير المشترك  
 من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجرة حتى يعمل كالشباع  
 والقصار والمتاع في يده امانة فلا يضمن بالهلاك  
 وما تلف بعمله كتحريق الثوب من دقه وزلق الحال  
 وانقطاع جبل ليشده به الحمل ولو غرقت الشئنة  
 من مدها يضمن غير بني آدم ولو كثر الحال في شئ  
 في الطريق قال مالك بالخيار ان شاء ضمته قيمته في مكان  
 حمله ولا اجراء في موقع انكسر ولا اجر بحسابه واذا  
 عثرت دابته تسقط الحمولة وتفسد من عثرته ولا

ليس للمستأجر ان يوجر

يضمن

يضمن حجام لوزاغ او فصاد ان لم يتعدى الموضع المعتاد  
 ويضمن الاستئجار والمصانع بضرهما حريفاً فوقه  
 ثلاث ضرورات فوطب الا ان يودن لهما كذا الراعي  
 المشترك بضره دابة نفعي منها او سقيها فغرقت  
 او سقتها فتناطحت او وطيت بعضها بعضاً الا اذا  
 ضاعت اراكها سبع او سرق بغير صنعه وقاله  
 يضمن الخبيث ذلك ولا يصدق الا بيمينته ولو دفع شاة  
 لحاف عليها الموت خالصة ضمنها حالة الذبح قوم يرفعون  
 دوابهم بالنوبة فذهب منها قبل يفرم الراعي  
 وقيل لا وهو المختار ولو ساق الدابة وعليها المتاع  
 وضاحجه فهلكا لم يضمن ولا ضمن ان لم يكن صاحبه عليها  
 ولو عطبت الدابة المستأجرة او العبد من غير تغدر  
 لم يضمن ويجوز الاستصناع فيما حيرت به العادة  
 كالخنف والقلنسوة والواقي والاعية اذا ذكر قدراً  
 معلوماً ولكل منهما الخيار بعد الفراغ اذا رآه  
 من دونه ان شاء اخذه او تركه ولو كان لا جبر  
 المشترك اجير الخاص فذلك في يده فالضمان على  
 الاول ان لم يتعد ولو استأجر رجلاً ليجري خائمه  
 فغرق من الحجرة شيء لا يضمن الحارس ومن البوابك

ان يملك واحد منهم معين في يده  
 ويجوز ان يملك على المبادلة او لا  
 ويجوز ان يملك على المبادلة او لا  
 ويجوز ان يملك على المبادلة او لا



الشيخ

يفضن كذا يرضن حارس الحمام ولو قال  
صاحب المتاع للحمال امسكه حتي اعطيك الاجر فترق  
بينه المتاع لا يرضن كذا اذا قال صاحبه للسهمار  
امسكه حتي اعطيك الاجر فترق منه الثمن ولو دفع  
شحننا الي رجل ليحل له غلانا او دفع السكين اليه  
ليحل له نصيبا فضايع المصحف والسكين لا يرضن ولو  
دفع اليه شحننا بعلاقه ليحل في المصحف او سينا  
يخفنه ليصنعه باجر فترق منه لا يرضن الا الغلاف  
والجفن والاجير الخاص من يحل لواحد دون غيره ويستحق  
الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يحل كن استوجر شيئا  
للخدمة او لرعي الغنم ولا يرضن ما تلفت في يده او يعمل  
الا اذا خالف او تعدي ولا يسافر بعد استاجره للخدمة  
بلا شرط ولا ياخذ المستاجر من عبده محجورا فانه  
يعمله ولا يرضن فاصب العبد ما اكل من اجرة ولو وجد  
ربه اخذه وجمع قبض العبد اجره ولو اقعده خياط  
او صباغ في خانوته من يطبخ عليه العمل بالنصب صح  
**فصل** يرضن بالعيوب وخراب الدار وانتفاع  
بالضبيعة والرحا ويموت احد المتعاقدين ان  
معهما لنفسه وان عتدها لغيره لا كالوكيل والوصي

بعض العبد اقرب  
موجب

والمترلي في الوقت ولومات احد الموجهين والمستاجر  
بقي الاجارة في حصه الحمي وتفسخ بخيار الشرط والرواية  
وبالعذر كن استاجر رجلا ليتلح فرسه فسكن الوجع  
او يطبخ له طعام الوليمة فاختلفت منه او طابوتا ليحجر  
فيه فذهب ماله او افس صاحبه لزمته ديون وليس  
له غيرها فسخها التاجي وباعها في الدين او استاجر فاته  
للمسفر تركه ان تركه ان المكاري والرضخ والغللا  
في الاجرة ليس بعذر ولو استاجر فادنا ليحيط معه فافس  
وترك العمل فهو عذر وان اراد ان يحل غيرها فليس بعذر  
كذا اذا باع الموجه عبده واذا انفسخت بحسب الاجر بحسب  
ولاذا بيعت العين المستاجرة فليس استاجر منه وفي  
الافح لا يفسخ ولا لشري اخره بغير المدة ولو لم ينقضه حتي  
تنت المدة ثم البيع

## كتاب الشفعة

هي تلك الشفعة جبرائي المشتري عما قام عليه ويجب  
للمنايط في المبيع ثم في حقه كالشرب والطريق ثم الجارة  
الملاصق ولو دميها فان سلمها الاول ففي الثاني فان سلم  
فللثالث واذا كان لها شفعاء ويقسم على عدد الروس  
لا السهام فان طلب احد الشفعة استحقها كلها فان

والمترلي



طلبها بعد ذلك شفيع مثله اخذها الثاني كالمسا  
وتجب بعد البيع الصحيح الخالي عن خيار البايع او بعد  
ستوط الخيار والشفيع في الفاسد ويستقر بالشهاد  
ويمكن بالاخذ اذا سلمها الى المشتري او حكم بها حاكم  
وتجب في العقار لا يقسم ولو يبرأ فان اشترى ما يباع  
فقام البايع فالشفيع ياخذ نصف المشتري او يبدع  
سوا كان من جانبه اولا ولا تجب في العروض والسفن  
والبناء والتخل لو بيع دون الارض واذا ملك العقار بعوض  
فهو مال وجبت لاني دار يتزوج عليها او يخالف بها  
او يستأجرها او يصلاح بها عن دم عهده او لعنق  
عليها او زوجها علي دار علي ان ترد اليه النكاح وقال  
تجب في حصه الالف ولو صالح عنها بانكار أو سكوت  
او اقرارا وعليها مطلقا وجبت بالارث والوصية  
والهبة الا بعوض مشروط ولا الجارية تقسم ولا يرد  
المشتري بشرط او بروية او عيب بدخا بعد التسليم  
فان رده بالعيب يهد القبح غير قضاء او تنالا  
وجبت ولو استقني ذراعا ثما يديه استنعت  
وان ابتاع سهما بين ثم ابتاع الباقي يتيتمها غلبت  
في الاول او بين ثم عرضه عنه بثوب ثبتت بالثمن لا

نفق  
هو

بالثوب

بالثوب قال ابو يوسف لا يكره الخيلة لا سقاط الشفعة  
وانما بطل عقد المشتري بوجه من الوجوه لم يبطل حق  
الشفيع وان اشترى دارا فاسدا وقبضها وهو  
فيها بطل حق البايع ويجب الشفعة فيها وان باع  
المشتري الدار ثم علم الشفيع فان شأنا اخذها بالبيع له  
الاول او بالثاني وان شأنا فسخ العقد الثاني واخذ  
بالاول وان وهبها وسلم ثم جاء الشفيع وهما حاضران  
فقبضه بالشفعة **فصل** واذا علم الشفيع  
بالبيع شهد في مجلس عمله على الطلب ثم علي البايع ان  
كان المبيع في يده او علي المشتري او عند العقار  
فمضى قدر من الاشهاد ولم يشهد بطلت شفيعته  
وان قال في مجلس عمله الحمد لله او الله اكبر او قال  
من اشتراها اربكم بأمها فهو علي شفيعته وان اشغل  
بعمل اخر او سكنت بطلت ولو عطف صاحبه فثمنه او  
لحق المشتري فسلم عليه قبل الطلب بطلت في رواية  
ولو قال طلبت الشفعة واطلبها صحت ولو قال  
الشفعة لي بطلت وتاخير الخصومة بعد الاشهاد  
لا يستطها وقدمه الفتوي وقال ابو يوسف لا سقط  
بترك الحاكم مع التذرة وقال محمد لا سقط ان تركها



ثم ائمن غير مذر وان كان بين الشئ وبين الطلب  
 حائل فهو على شفعته وان طال واذا ادعى الشئ  
 وطلب الشفعة سال القاضي المشتري فان امتنع  
 بملكه الذي يشنع به والا اقام البينة فان عجز  
 استحلف المشتري ما يعلم به فان نكل او برهن الشئ  
 يسال المشتري عن الشراء فان انكره طوّل الشئ  
 بالبينة فان عجز استحلف المشتري ما ابلغ او ما  
 يستحق عليه هذه الشفعة فان نكل قضى بها ولا  
 يلزم احضار الثمن الا بعد القضاء بها وانما كان البيع  
 في راء البائع لم يسع البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ  
 البيع بحضرته ويقضي بها والعهد على من يتبطل الثمن  
 مطلقا لا على المشتري ويرد الشئ بخيار الزوجة  
 والعيب مع شرط المشتري للبراءة ولو اشترى بغيره  
 كان خفيا للشئ لا بالتسليم الى الموكل قال ابو يوسف  
 لو قال المشتري لو كيل الشئ ثم سلم منك يوجب القضاء  
 حتى يحضر فيحلف ولو باع او وهب ثم غاب فادعى الشئ  
 على الخاضع فانكر لا يكون خفيا ولو ترك الاشهاد مع التدرج  
 او صالح من شفعته على عرض او باع ما يشنع به قبل  
 القضاء او ساءم المشتري او استأجر منه او اخذ

ي

مزارعة او معاملة مع علمه بالشرا او سلم الشفعة بعد  
 البيع وهو جاهل به او بها او كان البيع فاسدا او  
 مات قبل القضاء بطلت ولم يورث وان مات المشتري  
 لم تبطل ولا شفعته لو كيل البائع ولا لمن ضمن المالك  
 بخلاف وكيل المشتري ولو باع المريض من وارثه  
 دارا بمثل القيمة او اكثر فالبيع والشفعة باطلان  
 او باطل ولا مال له غيرها فلا شفعة له ولو باعها من  
 اجنبي بمثل القيمة فشفعة الوارث باطلة او  
 باطل فلا شفعة له في الاربع واذا اخبرنا ببطل  
 بالف او ان المشتري ثلاث وسلم ثم علم انه غيره او  
 ان البيع باطل او بكيال او يوزون قيمته الت او  
 اكثر لم تبطل او بما روي في ثلث قيمتها الف او يورث  
 قيمته الف بطلت ولو باطل لم تبطل كذا لو اخبر  
 ببيع بعض الدار وسلم ثم علم انه باع الكل لم تبطل  
 بخلاف ما لو اخبر ببيع الجميع وسلم ثم علم انه باع البعض  
 والعكس رواية في المسائل قال ابو يوسف  
 اذا قال الشئ اخذ نصف الدار بالشفعة  
 لا يكون تسليم الكل والصغير والكبير في الشفعة  
 سوا وسيط الباب والوصي والوكيل شفعه الصبي



فان لم يطلبوها بطلت ولا يطلبها اذا بلغ وضع ه  
تسليم شفعة ولو بيعت بثمن ليس بقبلي  
صحيح ولو اشتراها لاتبته الصغير واللاب ان ياخذها  
بالشفعة ولو باع المادون المديون دارا ومولا  
الشفيع اخذها بها كذا لو باعها المولي وعسده  
الشفيع ولا يجوز ان ياخذ احدي دارين بالشفعة  
او بيعتا في مصرين بصفقة واحدة او اشترى اثنين  
بصفقة واحدة لا ياخذ حصه احدها بالشفعة  
بل يخير بين اخذ الكل وتركه ولو باع من اثنين جاز ولو  
اشترى جماعة دارا بصفقة فبالشفيع ان ياخذ  
حصه احدهم فان طلب نصيب احدهم لم يتطل في  
الباقى ولو اشترى واحد من جماعة اخذ الجميع او تركه  
ولو اشترى دارين بصفقة واحدة ولهما شفيع  
واحد فليس له ان ياخذ احدهما دون الآخر  
**فصل** وبنا المشتري واخاذه مسجد  
فا طع الحق البايح في الغش والشفيع الاخذ بالقيمة في  
الاول واذا بنا او غرس ثم ذهني بها اخذه الشفيع بالثمن  
وقيمتها او كلته فلهما الخيار له بين الاخذ به ترك  
او الترك ولو بني الشفيع او غرس ثم استحق رجوع بالثمن

لا يقبها واذا اصاب المبيع افه ساءة فاشفيع  
بالخيار بين الاخذ بجميع الثمن او الترك كذا في العرصه  
بين اخذها بالحصه او الترك ان نقضها المشتري  
ولا ياخذ النقص ولا ياخذ الشفيع ثم الخلف مع الارض  
وان حدث عند المشتري اخذه الشفيع بثمنه فان  
جده المشتري فالشفيع بالخيار ان شا اخذه بجميع  
الثمن وان شأ تركه ولا يسقط شيء من الثمن وان كان  
في الارض زرع اخذها به بقللا كان او مستحصدا  
ان حصده المشتري سقطت حصته ويرد البصير  
قال ابو يوسف لو انهم علمو فبيع السنل فلا شفعة  
لصاحب العلوق قال ابو يوسف لو انهم العلوق السنل  
قبل الاخذ بالشفعة ذني لسا فل لا لما قال  
ابو يوسف لو قال المشتري اشترى البنا والارض  
في صفقتين وقال الشفيع في صفقة فالقول  
للشفيع فان برهنا ولا تاريخ يربح بينة المشتري  
والشفيع ولو بيعت الي جنبها دار فطلب الشفيع  
بالجوار وانكر المدي عليه ان الدار ليس ملكه فلا  
شفعة له ان لم يثبت الملكية بالبينة ولو اخذنا  
في الثمن او في قيمة العروس التي اشترى به العقار



فالتقول للمشتري فان برهنا ربح بينة الشئيع لا  
المشتري ولو ادعى البايح ثمننا اقل من المشتري قبل  
تدبر الثمن اخذ الشئيع بما قال البايح وبعده بما  
قال المشتري وان حط البايح من الثمن سقط عن  
الشئيع ولو جميعا لا وان زاد المشتري من الثمن  
لم يكن الشئيع وان كان الثمن عوضا او عتارا  
اخذ بالقيمة او مكيلا او موزونا فيما مثل او موزنا  
فان شا تبصر الي انقضائه والا اخذ بثل ثمن حال  
او خيرا او خيرا او لها دميان فيما مثل فيما  
وبالقيمة فيه او الشئيع من ثمن القيمة فيما

## كتاب الشركة

وهي على نوعين املاك وعقود فاذا ورثا عينا او  
اشترياها او نعيها او استرليا عليها او اختلط  
مالها او خالطها بحيث يعسر التمييز كانت شركة  
ملك ويجوز لكل منهما بيع حصته من شريكه وغيره  
بخير اذنه الا في الخلط والاختلاف ولا يتصرف في نصيب  
صاحبه الا باذنه واداعدها بالايجاب والقبول  
فيما يقبل الوكالة منها وضة او عيانا صحت كانت  
شركة عقود عتانا ونفع المنا وضة بين الحرين

البالغين القائلين المسلمين او الذين بين ما مع اختلاف  
الذين ولا بد من لفظ المنا وضة او بيان جميع مقتضاها  
ويستفاد على الوكالة والكفالة حتى يدخل في الشركة  
كل ما يشتر به احدهما الا طعام اهله وكسوة قصده  
ويطالب البايح بالثمن ايها شيا في حالة البقا والافراق  
ولا يرجع على صاحبه حتى يوردي اكثر من النصف  
ويضمن كل منهما مالزم الاخر بدلا عما يبيع فيه الشركة  
ثم يرجع على صاحبه ما يوردي اكثر من النصف ولو اقر  
المفارض على شريكه مع ولو كفل اجنبيا بمالك باذنه  
فهي لازمة لشريكه كذا ان عصب عينا فذلك لان  
اقر لالاب يدعي ولا اذا اشترى جارية لنفسه من  
المال باذن واذا اشركه احدهما ما يبيع فيه الشركة  
بارث ونحوه بطلت وصارت عتانا واذا كان احدهما  
تجارة او صناعة او ضمان دون شريكه لم يبيع ولو  
فاوض منقذ توقنت فان قيل ففي باطلة وتلاصارت  
عتانا قال ابو يوسف لو ادعى ثمننا وضة على اخو فانكر  
ببرهن ثم ادعى ذوا اليد ملكية عين يمينه لم يقبل  
قال ابو يوسف لو استحق عتارا بيمينه فبرهن  
ذوا اليد على غيره بناء فيه فانكر لم تقبل بل يحلف



على الثبات وحده وتصح المناوضة والعنان  
 بالتدوين وباختلافهما كدوام من واحد ودنا شير  
 من آخر وبغير خلط وتبرهما ان جري به التعامل  
 وبالنكوس النافذة لا بد من ولا بما له غايب ولا بالكيل  
 والوزن والمعدود المتقارب قبل الخلط قال  
 ابو يوسف وبعدم الخلط يكون شوكه ملك لا يعتد حتى  
 اذا باع فالربح والوضيعة بينهما على قدر ما لهما ولا  
 يصح بالعروض الا ببيع النصف عند تساوي القيمتين  
 بالنصف وينتخذ العنان على الوكالة دون الكفالة  
 وتصح مع اختلاف المدين بالكرهية وقمع المرافعة والرجعي  
 والمبدع الماذون ولو شرط فضل الربح مع تساوي  
 المال او بالعكس صح او التفاضل في الوضعية والمال  
 سواء او التساوي في الربح والوضعية مع تفاضله  
 المال بطل الشرط فالربح بينهما على ما شرط والوضعية  
 على قدر راس المال ولو شرط العمل بينهما ولا حد لها  
 فضل الربح او العمل على احدهما مع الفضل جاز لتساوي  
 في المال او لا وان شرط الفضل لن لا يعمل بطل الشرط  
 ولا يستحق الربح الا بالماله او عمل ولو باع احدهما فاجل  
 شريكه فهو باطل واجاز في نصيبه وبيع في الكل اذا

قال اعمل برأيتك ولو فذلك الما لان واحد لهما  
 قبل الشري بطلت وان اشري ماله فذلك مال  
 الاخر كان المشتري مشتركا ويرجع حصته ولا  
 يجوز بشرط تسمية دراهم من الربح لاحدهما فيبيع  
 كل من شريكي النوعين ويودع ويضارب ويوكل  
 ويبرهن ويترهن ويكون امينا ويتقبل ما يئمه عليه  
 من ضياع المال مع يمينه ولكل واحد الفسخ مادام  
 المال عبئا والا فلا واما علم الفسخ لا يتصرف وماله  
 يعلم فاشركة راقية وينتخذ شركة الصنايع وهي  
 ان يشترك الصانعان على ان يتناحلا بالاعمال  
 والكسب بينهما جاز ويصح مع اختلاف الصناعة  
 كذا التفاضل في الربح مع تساوي العمل ويلزمهما  
 ما يتقبله احدهما فيطالب كل منهما بالعمل ويطلب  
 بالآخر ويضمن ما جنت يدا احدهما وان مر من  
 احدهما او سافر فاعمل الآخر فهو بينهما على ما شرط  
 وان دفع العمل الي احدهما والآخر جاز  
 قال ابو يوسف لو اقر احد الثمارين ايرها فبقى  
 الثوب وانكر الاخرين فالاقرار بينهما لا عليه  
 وينتخذ شركة الوجوه وتعي ان يشترك الرجلان



عليه مال علي ان يشتري بوجوهها ويبيعها ويضمن  
الوكالة فان شرطنا صفة المشتري او مثالا  
فالنزع كذلك وبطل شرط الفضل ولا تنفع الشركة  
في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد قال  
ابو يوسف لو امان احداهما فيه فاستحق اجر مثله  
ما يتجاوز لنصف قيمة الحاصل لا بالغا ما بلغ فان  
اخذاه وخطاه ثم باعاه فالتن بينهما علي قدر ما  
لكل واحد منهما فيه فان لم يعرف المقدار صده و كل  
واحد منهما الي النصف ولو كان لاحدهما بخل  
والاخر راوية والكسب المعامل لم يبيع فعليه اجر  
مثل البغل او الراوية ولو اعطاه دابة يواجرها  
والاجر بينهما فهو فاسده والاجر لصاحبها والآخر  
اجر مثله ولو اعطاه ليكتسب ثمنها والنزع بينهما  
فدماجرها اجر مثله ونزع ما باع له والنزع في الشركة  
الفاسدة علي قدر المال والامانات احدهما او ارتد  
وحكم بالخاتمة بطلت وايضا احدهما ان يودي زكاة  
مال الاخر الا باذنه فان اذن قاضي بعد اذنه فصر  
منا من مطلقا وقال ان علم ومن اشترى شيئا فقال  
له اشركي فيه فقال اشركتك صح بعد التيقن لا قبله

ويضمن نصفه الثمن وان لم يعلم الثمن فله الخيار ولو نه  
اشترى بعهدا فاشركا فيه اخر فله النصف بقياسا  
والثلث استحسانا ولو اشركه احدنا في تصديبه  
وتصديب صاحبه واجاز فله النصف ولو اشترى  
عهدا فقال له اشركني فقال اشركتك ثم لقيه اخر  
فقال له كذلك فان اعلم به بمشاركته الاول فله  
الربح والا فله النصف ولو اشترى

### كتاب المضاربة

هي شركة بمال من جاريه وعمل من جانب وباللتصرف  
وكل وبالنزع شريك وبالفساد اجير وبالحلقات  
غناصب وباشتراط الربح له مستعرض وباعترافه  
لرب المال مستبضع وانما تنفع مما تنفع به الشركة  
ولو قال بيع هذا العرض فاعمل في ثمنه او اتبض مالي  
بي فلان واعمل به صح لا بالدين الذي عليك ولو  
قال خذ هذا المال مضاربة او مسامكة او  
منا بضة او خذنه واعمل به علي شرط كذا صح وان لم  
يسم المضاربة ويشترط شيوخ الربح بينهما فلو شرط  
لاحدهما دراهم مائة فسدت فيكون الربح لرب  
المال والمضارب اجر مثله وكل شرط يوجب جمالة



الرجح لغيره ولا يضمن فيما صنع من يده وان كانت  
فاسدة قال ابو يوسف اذا فسدت فللمضارب  
اجرمه لا يراى على المشروط ان ربح والا فلا اجر له  
وخالفه محمد فيهما ويدفع المال الى المضارب ويبيع  
بثمنه ولسيئة ويشترى ويوكل ولا يبرأ ويضع  
ويودع ويرهن ويوكلن ويوجر ويستاجر ولا يزوج  
عبدا او امة ولا يضارب الا باذن او بتفويض ولا ي  
يقرض ولا يهب ولا يتصدق الا بتخصيص وان  
حضرها ببلدة او سلعة او عام لم يحجز ذلك  
ولا يشترى من يعتق نكاحا فان فعل من ولاه  
من يعتق عليه وان كان فيه ربح وان لم يكن فاشترى  
فازدادت قيمته عتق نفسه وسعي العبد في قيمة  
نصيب ربه المال مع رجل الف بالنصف فاشترى  
به امة قيمتها الف فولدت ولدا يساوي الف نادما  
موسى فبلغت قيمته الف وخمسمائة سخي لرب المال  
في الف وربعه او عتقه فان قبض الف ضمن المدي  
نصف قيمتها ولو اشترى بالف المضاربة عروضا  
واقترض مائة فحلفا لله ببيعها مائة نكاحا  
وحصة المائة له ولا على الف ولو قصر عما نهي

عنه فاجاز لم يبيع ولو ادعى التفسير والمضارب المطلق  
قال قول المضارب لا لرب المال ولو باع من رب المال  
ما اشتراه به جاز ولو دفع المال اليه مضاربة  
او بضاعة فهي باقية بحالها لا انفسخت ولو دفع المال  
الى غيره مضاربة بغير اذن فالاول ضامن ان ربح الثاني  
لا بالعقل ولا بالدفع وقيل يخير في تضمين ايهما شاء  
ولو دفع اليه المال وقال ما رزق الله بيثنا نصيبين  
واذن لهما ان يضارب بالثلث فنصف الربح لرب المال  
والسدس للاول والثالث للثاني او قال فله نصيبه  
فمضارب بالنصف فلا شيء للاول او بالثلثون من  
الارل للثاني قد سدس الربح او ما رزقك الله اخذ  
الثاني الثلث فاقسم الارل ورب المال ما بقي وان  
شرط المالك ثلثه ولعبد ثلثه علي ان يعمل معه  
ولنفسه ثلثه جاز قال ابو يوسف يجوز لرب المال  
ان يزيد في الربح بقدر القسمة كالعكس قال  
ابو يوسف لو مضارب من استأجره حولا بالنصف  
والربح لرب المال فله الاجر المشروط له شرط  
المضاربة ولو ادعى المضاربة والآخر البضاعة  
قال قول لرب المال ولو اختلفا في ما شرط لهما الربح



فَالْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَالِ وَالْيَمِينَةُ لِلْمُضَارِبِ وَلَوْ اخْتَلَفَا  
فِي رَأْسِ الْمَالِ قَالَ الْمُضَارِبُ دَفَعْتُ إِلَى الْفَاعِلِ وَرَجَعْتُ  
إِلَيْهِ فِي يَدِهِ الْفَاعِلُ وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ دَفَعْتُ إِلَيْكَ  
الْفَيْضَ نَالِقَوْلِ الْمُضَارِبِ **فَقَالَ** تَوَلَّى بَيْنَهُمَا  
الْمُضَارِبُ مِنَ الْمَالِ وَهُوَ فِي مَصْرِهِ أَوْ مِصْرِهِ اخْتَلَفَ  
فِيهِ دَارَانِ لَا فِي الْفَاسِدَةِ نَأَن سَافِرًا وَلَوْ يَوْمًا لِيَعْمَلَ  
فِيهِ أَنْتَقَى مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ يَحْتَمِلُ مَا لَا  
يُدْرِي مِنْهُ فِي الْفَادَةِ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ تَجَاوَزَ ضَمِنَ فَلَوْ  
سَافَرَهُ لَمْ يَمَالِ وَمَالِ الْمُضَارِبَةِ أَوْ خَطَطَهُ بِأَذْنِ أَوْ  
بِمَا لَزِمَ لِرَجُلَيْنِ أَنْتَقَى بِالْحَصَةِ وَإِذَا قَدِمَ رَدَّمَا  
فَضَلَّ مِنْ كَسْوَةٍ وَطَعَامٍ إِلَى الْمَالِ فَإِذَا بَاعَ مُرَابِحَةً  
أَحْتَسِبَ أَجْرَ الْحُلِّ رَأَى أَنْتَقَى عَلَى التَّاعِ لَا عَلَى نَفْسِهِ  
مَعَ رَجُلٍ أَلْفَ بِالنِّصْفِ فَاشْتَرَى بِهِ بَرًّا وَتَابَهُ  
بِالْفَيْنِ وَاشْتَرَى بِمَا عَمِلَ فَمَضَى قَبْلَ السَّعْدِ  
فَإِنَّهُ يَغْدُمُ رَبُّ الْمَالِ الْفَاعِلَ خَمْسَ مِائَةٍ وَالْمُضَارِبُ  
خَمْسَ مِائَةٍ وَرَأَى الْمَالِ الْفَاعِلَ خَمْسَ مِائَةٍ عَلَى  
الْفَيْنِ وَرَبَّ الْعَهْدِ لِلْمُضَارِبِ وَثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ لِلْمُضَارِبَةِ  
مَعَ رَجُلٍ أَلْفَ بِالنِّصْفِ فَاشْتَرَى بِمَا عَمِلَ فَمَضَى مِنْ  
رَبِّ الْمَالِ أَلْفَ وَمَا يَتَّبِعُ بَاعَهُ رَبُّ الْمَالِ مُرَابِحَةً

بِالْ

بِالْفِ وَمِائَةٍ وَأَنْ اشْتَرَى رَبُّ الْمَالِ خَمْسَ مِائَةٍ فَبَاعَهُ  
مِنْ الْمُضَارِبِ أَلْفَ بِأَرْبَعَةِ أَرْبَاعَةٍ خَمْسَ مِائَةٍ  
مَعَ رَجُلٍ أَلْفَ بِالنِّصْفِ فَاشْتَرَى بِمَا عَمِلَ فَمَضَى الْفَاعِلُ  
فَقَتَلَ رَجُلًا خَطَا ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدَّاءِ عَلَى الْمَالِكِ  
وَرَبْعَهُ عَلَى الْمُضَارِبَةِ وَالْعَهْدُ يَحْتَمِلُ الْمَالِكُ ثَلَاثَةَ  
أَيَّامٍ وَالْمُضَارِبُ يَوْمًا مَعَ رَجُلٍ أَلْفَ فَاشْتَرَى بِمَا  
عَمِلَ وَلَقِيَكَ الشَّيْءَ قَبْلَ السَّعْدِ دَفَعَ إِلَيْهِ رَبُّ الْمَالِ  
الْفَاعِلَ الْخَرِي ثُمَّ وَثَّقَ وَيَكُونُ رَأْسُ الْمَالِ جَمِيعًا مَا وَقَعَ إِلَيْهِ  
ثُمَّ يَتَّقِيَانِ الرِّيحَ بَعْدَ وَلَوْ اشْتَرَى عِبْدًا فِيهِ رِيحٌ  
مِلْكُهُ حَصَّتُهُ وَيَعْتَقُ بَعَثَتُهُ وَلَوْ اشْتَرَى عِبْدًا مِنْ  
قِيَمَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلُ مَالِ الْمُضَارِبَةِ نَاعَتْهُمَا أَوْ  
أَحَدُهُمَا ذُو بَاطِلٍ وَإِنْ اعْتَقَ رَجُلٌ مِنَ الْمَالِ سَاعَتًا  
وَضَمِنَ حَصَّةَ الْمُضَارِبِ مِنْهَا مَوْسَرًا كَانَ أَوْ مَعْرًا  
وَإِنْ اعْتَقَ مِائَتًا فَبَاعَهُ بِأَوَّلٍ وَالثَّانِي كَعْبَتِهِ  
مُشْتَرَكَةً وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا بِمَا تَقَرَّرَ أَوْ حَمَلًا بِمَا لَهُ  
وَقَدْ قَبِلَ لَهُ أَعْمَلُ بِرَأْيِكَ فَهُوَ مُشْتَطِرٌ وَلَوْ حَبِصَهَا  
فَهُوَ شَرِيكٌ بِمَا زَادَ الْعَصِيبُ فِيهِ **فَقَالَ** وَيَبْطُلُ  
بِمَوْتِ رَبِّ الْمَالِ وَيُرَدُّ بِهِ وَلِحَاقَهُ بِهِ أَرْبَابُ الْحَرْبِ وَبِمَوْتِ  
الْمُضَارِبِ دُونَ رَدِّهِ وَلَا يَنْعَزِلُ بِعِزِّهِ نَالِمٌ يَعْلَمُ



وإذا علم فإن جالس رأس المال لم يتصرف فيه ولا جعله  
من جنسه فاستنع من التصرف وإذا مات المضارب  
فلم يوجد مال المضارب بدين تركته فهو دين عليه  
وإذا افترقا وفي المال ديون ورع أجبر على الاقتضا  
وإن لم يكن فيه ربح وكل رب المال في اقتضاها وما  
تعلق فهو من الربح فإن زاد فلا ضمان على المضارب  
ولو اقتضا الربح قبل الفسخ لم يملك المال أو بعضه  
يراد الربح حتى يستوفي المالك ماله فإن فضل شيء  
اكتسماه ولو فسخت ثم جدد المالك لم يملكه لم يتراد  
وعجز للاب والجدان يدفع مال الصغار مضاربة

## كتاب الوكالة

صح التوكيل وهو إقامة الغير مقام نفسه في التصرف  
بكل ما يعنده بتقسيمه وشرطها أن يكون الموكل  
مالكا للعقل والعقل والعقل والعقل والعقل والعقل  
للعقل ولو صبيا أو عبدا محجورا فلا يتعلق بهما  
الحقوق وضع بالخصومة برضا الخصم إن كان الموكل  
مريضنا أو غائبا مدة السفر أو مريضا وبإياديه  
الحقوق واستينابها الماني حمد وفرد إن غاب الموكل  
وباشايتها والوكيل بالخصومة وكيل بالتبضع والعكس

والتوكيل بها لواقع على موكله في مجلس الحكم جاز والتوكيل  
بقبض العين لا يكون وكيل بالخصومة والتوكيل بهما  
الدين وكيل بقبضه وإذا قبضته صار أمانة في  
يده فالقول له مع يمينه في نقلك المال وفي تسليمه  
إلي من أمره الوكيل بالتسليم إليه ولا ينفرد أحد  
الوكيلين بقبض الدين فلا يبرأ الغريم حتى أوصل  
إليهما أو إلى الوكيل وينفرد في خصومة وطلاق  
وعتاق بلا بدل ورد ودعوى وقضا دين ومن ادعى  
أنه وكيل بقبض الدين وحده فله المديون أمره  
بتسليم إليه فإن حضر رب الدين وكذبه أمر  
بإياديه ثانيا ويرجع على الوكيل إن كان باقيا  
وإن كان هالكا لا يرجع إلا أن يشترط الرجوع وقت  
التسليم ولو كذبه المديون أو سكت رجع عليه  
وفي الوديعة لا يسلمها وإن حذقه ولو ادعى أن  
المودع مات وتركها ميراثا له وحده فله دفع إليه  
ولو أنكر الغريم الوكالة رافق بالدين فليس للوكيل  
أن يحلفه بأنه ما يعلم أن الطالب وكلني بتسليم  
فيه ولودك بقبض الدين فادعي الغريم إن رتب  
المال أخذه دفع المال إليه وأبوع رب المال



وَلَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّهَا قَامَ الْغَرِيمُ الْبَيْتَةُ أَنَّهُ أَخَذَهُ يُقْبَلُ  
وَيُتْبَرُ الْغَرِيمُ وَقَالَ يَتَوَقَّفُ حَتَّى يَجْعَلَ رَأْيَ كَفْلٍ عَنْ  
رَجُلٍ مَالٍ فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِتَقْيُضِهِ مِنَ الْغَرِيمِ  
لَمْ يَكُنْ وَكَيْلًا وَخَطَرًا فِيهَا يَضِيفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى  
نَفْسِهِ لَا إِلَى مَوَكَّلِهِ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْعَمَلِ عَنْ قَرَارٍ  
يَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ أَنْ يَكُنْ مَجْبُورًا كَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَتَقْيُضِهِ  
وَقَبْضِ الثَّمَنِ وَالرَّجُوعِ عِنْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ وَالْحَصُونَةِ  
فِي الْبَيْعِ وَالذِّكْرِ يَتَبَيَّنُ الْوَكِيلُ حَتَّى لَا يَحْتَقِقَ قَرِيبُ الْوَكِيلِ  
إِشْرَائِهِ فِي مَا يَضِيفُهُ إِلَى الْمَوَكَّلِ كَالْمُخَاجِ وَالْخَلْعِ  
وَالصِّلَحِ عَنْ دَمٍ عَمِيدٍ أَوْ عَنْ انْكَارٍ وَالْعَقْدِ عَلَى مَالٍ  
وَالْكِتَابَةِ وَالْهَبَةِ وَالْمَصَدَقَةِ وَالْإِعَارَةِ وَالْإِيْذَاجِ  
وَالرَّهْنِ وَالْإِقْرَاضِ وَالشَّرَكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْمَوَكَّلِ  
وَلَا يَطَالِبُ الْوَكِيلُ بِهَا وَلَا يَشْتَرِي مَعَ الْوَكِيلِ عَنِ الثَّمَنِ وَإِنْ  
دَفَعَ إِلَيْهِ مَعَ وَلَا يَطَالِبُ الْوَكِيلُ ثَانِيًا **فصل**  
وَلَوْ وَكَّلَ رَجُلًا بِشَرَاءِ شَيْءٍ ذَكَرَ جَنْسَهُ وَنَوْعَهُ أَوْ جَنْسَهُ  
وَمَبْلَغَ ثَمَنِهِ إِلَّا أَنْ يَفْرَضَهُ إِيَّاهُ وَإِنْ عَيَّنَ لَهُ مَبْلَغًا  
لِشْتَرِيهِ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ وَإِنْ اشْتَرَاهُ  
مَخْلَافَ جَنْسِ الثَّمَنِ الَّذِي سَمَّاهُ أَوْ بَغَيْرِ الْمَقْدَرِ أَوْ بَغَيْرِ غَيْرِهِ  
فَالشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ إِلَّا أَنْ يُشْرِيَ الْمَوَكَّلُ أَوْ يَشْتَرِيَهُ بِمَالِهِ وَإِنْ

أَشْتَرِيَ مَا عَيْنَهُ وَدَفَعَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ وَتَقْيُضُهُ رَجَعَ بِهِ  
عَلَى الْمَوَكَّلِ وَلَهُ حَبْسُهُ لَا سَتِيغًا يَدُهُ فَإِنْ هَدَكَ قَبْلَهُ  
فَنَ الْمَوَكَّلِ وَإِنْ لَدَكَ بَعْدَهُ تَقْيُضُهُ كَالْمَبِيعِ لَا كَالرَّهْنِ  
وَالْعَصَبِ وَإِذَا اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ تَقْوِي فِي يَدِهِ رَدَّهُ بِهِ وَإِنْ  
سَلَّمَهُ إِلَى الْمَوَكَّلِ فَبِأَذْنِهِ وَلَوْ رَدَّ الْمُشْتَرِيَ الْمَبِيعَ عَلَى الْوَكِيلِ  
لَعَيْبٍ بِبَيْتِهِ أَوْ نَكُولٍ رَدَّهُ عَلَى الْأَمْرِ وَكَذَا بِإِقْرَارِهِمَا  
لَا يَحْدُثُ قَالَ أَبُو يُونُسَ لَوْ بَاعَهُ فَرَدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ  
تَقْيُضُهُ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهُ وَلَوْ وَكَّلَهُ بِعَيْبٍ  
فَرَأَى قَادِي الْبَايَعِ رَضِيَ الْمُشْتَرِيَ لَمْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِ  
حَتَّى يَخْلُفَ الْمُشْتَرِيَ وَلَوْ وَكَّلَهُ بِتَقْيُضِهِ فَبِأَقَامَ  
ذُو الْيَدِ الْبَيْتَةَ أَنَّهُ بَاعَهُ أَيْاهُ يَتَوَقَّفُ حَتَّى يَخْضُرَ  
وَلَوْ وَكَّلَهُ بِتَقْلِ عِبْدِهِ وَزَوْجَتِهِ فَبِأَقَامَا الْبَيْتَةَ  
عَلَى الْعَقْدِ وَالْإِبَانَةِ لَا يَقْضِي بِشَيْءٍ وَيَبِيعُ بِالصَّرْفِ  
وَالسَّلَمِ وَيَحْتَسِبُ مَفَارِقَةَ الْوَكِيلِ قَبْلَ التَّقْيُضِ  
فِيهِمَا دُونَ الْمَوَكَّلِ وَلَوْ وَكَّلَهُ بِشَرَاءِ عَشْرَةِ أَرْطَالٍ  
لَحِمٍ بِدَرَاهِمٍ فَاشْتَرَى بِهِ عَشْرِينَ مِنْ ذَلِكَ اللَّحْمِ فَالْأَرْطَالُ  
لِلْمَوَكَّلِ عَشْرَةٌ بِنِصْفِ دَرَاهِمٍ وَالزَّمَانُ الْعَشْرِينَ وَلَوْ  
وَكَّلَهُ بِشَرَاءِ أَمَةٍ فَاشْتَرَى غَيْرَهَا أَوْ شَلًا فَهُوَ نَافِدٌ عَلَى  
الْمَوَكَّلِ أَوْ بِشَرَاءِ عِبْدَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا وَلَمْ يَسْمُ ثَمَنًا فَاشْتَرَى



أحدهما جازا أو بالف وقبضهما سوا فاشترى أحدهما  
بنصفه فهو غير لازم وقال يلزم إذا أراد ما يتخاين  
فيه وقد بقي ما يشترى بمثله الآخر أو يبيع في  
السوق فباعه في البيت صح ولو خالف فهو لنفسه  
فإن سلمه إلى الموكل فهو بيع جديد ولو خالفنا إلى  
خير يثبت ولو وكل لشراء هذا العبد أو يبيعه  
بالف فاشترى معه أو باع آخر بالزمن فتمها سرا  
فقد غيرنا فقد على الموكل أو يشراء عبده بالف فاشاء  
يبيعه وقال أخذته كنت بالت فتال بل أخذته  
لنفسك فالتول للأمور وقال المأمور ولو قال الأمر  
اشتريته بحسن مائة وقال المأمور بالف قال قلت  
للمأمور وإن لم يده فله الأمر ولو وكل لشراء هذا ولم  
يسم ثمننا فتال المأمور اشتريته وصده ته بايعة وقال  
الأمر بنصفه تحالفا أو يشراء هذا بدين له عليه فاشترى  
صح ولو غير عين نند على المأمور على الأمر وإن قبضه  
الأمر فهو له أو يشراء بنفس الأمر من سيده بالف ودفع  
فتال لسيده اشتريه لنفسه فباعه على بعدا عتق  
وولاية لسيده وإن قال اشتريته فالعبد المشتري  
والالف لسيده وعلى المشتري الف مثله ولو قال

اشترى نفسك من مولاك وقال المولى يعني نفسي لفلان  
فنفعل فهو للأمر وإن لم يتل الملان عتق ولو وكل  
بشراء شي معين فاشتراه بمكيل أو موزون في الدنة  
يثبت على الوكيل ولو قال يعني هذا الملان فباعه  
ثم انكر الأمر أخذه فلان إلا أن يتول لم امر به وإن  
سلمه المشتري فيكون بيعا بالتعاطي والعهد عليه  
ولو أمر بشراء ثوب فهو يبيع أو يربح أو يبيع سمي ثمننا  
أولا أو يشراء عبدا أو دار صح أن سمي ثمننا وله يشترط  
تسمية البلاء في شراء الدار أو يشراء ثوب أو دابة لا  
وإن سمي ثمننا أو شراء طعام يفتح على البرود حقيقة أو  
بشراء لحم فهو ما يباع في السوق غالبا دون النادر  
أو يشراء راس فهو على الشوا دون التي **فصل**  
الوكيل بالبيع والشرا كما يستعمل مع من يرد شهادته  
له وهو أصوله وفروعه وزوجه وعبد ومكاتبه  
وأجازا بمثل القية إلا في العبد والمكاتب والوكيل  
بالبيع جاز مطلقا ولو بالنبية وقيداه بمن المثل  
ولو وكل باجارة دارنا جازها ولو بعروض جاز  
وخصاه بالنقد أو بأسيجار أرض بكيالي أو وزي  
بغير عينه جاز وخصاه بالاثان وبيع بعض الخارج



او باستيجارها فاخذها من اربعة لم يحجز ولو ضمن  
التمن عن المبتاع بطل ضمانه ولو اخذ بالتمن كفيلا  
جاز ولو اخذ وهنا به فضاء في يده لم يضمن ولو  
ابراه من التمن او اجاله او اخذه به عوضا او مالح  
منه على شيء جاز والوكيل بالشر لا يجوز ان يشتري  
الا بالتدوين ويجوز له ان يعتد بمثل القيمة وزيادة  
يتغابن الناس في مثلها كنصف درهم في عشرة في  
العروض ودرهم في الحيوان ودرهمين في العقار ولو  
امره بالبيع القاسد فباع صحيحا ينفقه لا يتوقف  
على المجازة او بالبيع بخيار شهر فاشترط ثلثة ايام  
فهو جائز ولو شرطه فازدادت القيمة فاجازا وسكت  
حتى مضت فالبيع لازم وقال ابو يوسف يلزمه  
بالسكوت وقال محمد لا يلزمه بهما او يعتق عبده  
فاعتق نفسه فهو صحيح وقال كله او بنصفه فاعتق  
كله فهو باطل وقال صحيح او بتزويج امرأة تزوجه  
يعين فاحسن في المهر او بغير كنوء فهو جائز ولو  
بدته لا الكبيرة وان عين المرأة والمهر فزاده يتوقف  
على اجازته فان علم به بعد الدخول فله الخيار فان  
فارق فلها مهر المثل او نفقة الحرة فزوجه نفقا

بعد ردها ولحاقها وسببها فهو جائز او بالصلح عن  
دم العمد فصلاح على اقل من الدية فهو صحيح او عن  
موضحة خطأ وما يحد ث منها خمس مائة فبرئت فله  
نصف عشرها ويرد الباقي وقال الكلبي ولو وكله  
ببيع عبده فباع نفسه صح وفي المراءى يوقف على ما  
يشتري الباقي ولو وكله ببيع عبده غدا فله بعه  
غدا وبعده ولو باع بنفسه فقال امرئك بنفسه  
وقال المأمور اطلعت قال لقول الامر وفي المضارب  
للمضارب ولو دفع الي رجل عشرة ينفقها على أهله  
فانفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة  
ولو دفع الي رجل مالا ليدفعه الى اخر فقال دفعته  
اليه وانكر الامر والمأمور له بالقول للوكيل **فصل**  
ولا يملك الوكيل التوكيل الا باذن او تفويض ولو عتد  
الثاني بحضرة الاول صح او بغيره تحضرته فاجازه صح  
ولا يملك الوكيل عزل مالم يتعلق بها حق الغير ويشترط  
علمه في ابطال تصرفه والعزل يثبت باخبار اثنين  
او واحد عدل ونالا بواحد مطلقا كالرسالة وينعزل  
باخبار المولى بمناينة عبده ان جاءه رسول بذلك او صح  
نفسه ويحل ثبوت احد لهما وجوبه مطبقا لا شهادا



ولا حول ولا قوت لا يبطل بجنونه مطلقا وتبطل بلحاقه  
الموكل بعد رده بدار الحرب وتالا ان حكم به وانما  
الحق بطل تصرفه قال ابو يوسف ان عاد الوكيل مسلما  
لم يعد وكالته كذا الموكل في ظاهر الرواية وحالته  
محمد فيها وانما وكل المكاتب فيجزا والمأذون فيجز  
عليه والشريكان فافترقا بطلت علم ارم يعلم او  
تصرف الموكل فيما وكل به بطلت ولو وكله محضوه  
بطلب الخصم لا ينعزل الا محض من وكاله

### كتاب الكفالة

هي ضم ذممة الى ذممة في المطالبة لا في الدين حتى لو  
ليست من الاصيل بالكفالة ولا تصح الا من يملك  
التبرع ويصح بالنفس لا ان كان الطالب غائبا  
فيمن احضار المكفول به وينعقد اذا قال  
تكتلت بنفسه وبما عني عن البدن وتبرؤ وشايح  
وبضمنته وبعلي وابي وانا زعيم به وقبيل به لا باانا  
ضامن لمعروفه فان شرط تسليمه في وقت بعينه  
احضره فيه ان طلبه ولا حبسه الحاكم فان غاب  
امهله مدة لها به وايا به فان مضت ولم يحضره  
حبسه وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به فان

سلمه في مكان يتدبر على حالته يري فان شرط تسليمه  
في مجلس القاضي سلمه في السوق يري وكذا في محضر  
غير المسمي لا في يديه فان صاحبه على شيء ليبريد لم  
يصح ويري الكفيل بموته وموت المكفول به لا الطالب  
ويري بدفعه اليه الا برا وان لم يتل اذا دفعته  
اليك فانما يري وير الكفيل بيرة الاصيل لا  
بالعكس وان تاخر عن الاصيل تاخر عن الكفيل لا  
بالعكس وتير الكفيل بالابرا وان لم يتل وان  
ولعبه او تصدق به عليه لم يصح الا بقوله ويرج  
به على الاصيل وكذا لو ورثه ولو ورثه الاصيل  
او وصيه له لا يرجع به ولو قال ان لم او افي به عدا  
فانا ضامن الالف التي عليه فلم اواف به او مات المطلق  
ضمن المالك ومن ادعى على اخرماية دينار فقال رجل  
ان لم اواف به عند الغلبة المائة ولو قال كذبت  
بنفس زبيد فان لم اواف به عدا فانما كفيل بنفس  
عمرو او بما لك على عمرو فعلى الف مطلقا في صحبة  
ولا يجبر على الكفالة بالنفس في حده وفوقه ولا  
يحبس فيها حي يشهد شاهدان مستوران او  
عدل ولو ادعى تدفعا على غيره فبرهن بكفارة براه



فجاءه الى حين التركة ويؤخذ الكفيل بنفسه مولا  
وقال ابو يوسف يؤخذ بنفس العبد دون مولا  
وقال محمد يؤخذ بنفسها ولو كفل بكفيل لنفسهما  
كفيلان **فصل** ويصح بالمال معلوما كان  
او مجهولا انما كان ديننا صحيحا تكفلت عنه بالهبة  
وبالكس عليه وبما يدركك في هذا البيع وما بيعت  
فلانا فتكفي وما داب لك عليه فعلي وما عصبك  
فلان فطالب الكفيل او المملوكون ولا يمنع الكفيل  
من التصرف لقوته وقوت عياله بالمعروف  
فان شرط براءة الاصيل انعتدت حوالة كما اذا  
شرط في الحوالة مطالبة المحيل كانت كفاية ويصح  
تعليق الكفاية بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كان  
استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء كان قدم زيدا وهو  
مكنول عنه او ليتعذر له كان غاب عن المصلا لا يجرد  
الشرط كعيب الرنح ونجس المطر ويصح الى وقت  
بجهول كالحصاد وغيره ولا رجع تعليق البراءة  
بهما بالشرط في رواية ولو تكفل بمالكينه فقامت  
البيعة بالثمنها والا فالترك الكفيل عليهما  
يعترف به فان اعترف المكنول منه باكثر لزمه

دون كفيله فان كفل بامر رجح ما ادعي عليه وان  
كفل بغير امره لم يرجع ولو قال لغير خليفه اقص  
فلانا العا ولم يستل عني فادعي لم يرجع بها علي الامر  
واذا طرب الكفيل بالمال طالب الاصيل وليس  
للكفيل مطالبة الاصيل قبل الاداء منه بل يقول  
اد المال الي الطالب ولا يتولى اذ الي ولو قال  
الطالب الكفيل تريت الي من المال رجع الكفيل  
علي الاصيل وبما يركا لا يرجع قال ابو يوسف  
لو قال يريت فهو كفل الاول لا الثاني قال  
لو يري الميت فزده وارثه فانه يرد ولو مات  
الكفيل بالدين الرجل خلى الدين فيماله ولو ارثه  
علي الاصيل الى اجله وكذا ان مات المكنول عنه والكفيل  
حي فان مات الطالب فهو علي الكفيل والاصيل كما كان  
فان تجل الرجل يمت الكفيل فادي وارثه يرجع به  
وقت الاجل لا الحال ولا يصح الكفاية الا بتبطل  
المكنول له في مجلس العتد الا في قول المروزي لو ارثه  
تكنل عني بمالي فتكنل بدمع غيبة الحرير ولا يصح  
من الميت المناس ولا من الماذون المدينون عن مولا  
بذنه فان اعنته في الرض ومات سعي العبد للموت



ثم اذا عتق فالكفالة نافذة وانما عتق  
 المولى ذبيحة بالدرك وبالثلث بالبيع وتصح بالميتان  
 المضمونة بنفسها كالقبوض على سوم الشرا او بيعه  
 فاسد او يضرب لاجل رابطة معينة شتاجرة  
 ذبيحة بغير عيضا ولا بخدمه عباده استوجر للخدمة  
 ولا يورثون واما امانة ومالك الكتابه والعهدة وعن  
 ما في يده الاجر المشترك ولو اصاب المطاوب الكفيل  
 قبل ان يعطي الكفيل الطالب لا يسترد منه وما ربح  
 الكفيل له ونائب رده على المطلوب لو شيا يتعين  
 كالكيل وغيره بخلاف المتقدم ولو امر الاصيل  
 الكفيل ان يورث عليه خيرا فتعل فالشرا الكفيل  
 والبيع على الاصيل ومن ضمن من اخرجه او ربحه  
 او ضمن نوايبه وقسمته صح ولو ضمن المضارب ضمن ما  
 باع او رجلا باع عبدا صنفه واحدة فمن اخذها  
 حصه صاحبها من الثمن لم تصح ومن قال اخر ضمنت  
 لك عن ثلاث مائة الى شهر فقال للاخر لهي حالة فالقول  
 الدخان ومن اشترى امة وكفل له رجل بالدرك  
 فاستحقت لم يأخذ المشتري الثمن من الكفيل حتى يعقبي  
 له بالثمن على البايح وهما الدرك في بيع الدار نسلم

**فصل** واذا كان دين على اثنين فكلا فلا فدا  
 اداه احدهما لم يرجع على شريكه فان زاد على النصف  
 يرجع بالزيادة وان صالح احدهما ربه الدين عن الف  
 على نصفه برياً وان كفلا عن رجل وكفل كل عن صاحبه  
 فادى رجع بنصفه على شريكه او بالكل على الاصيل  
 وان ابراه الطالب احدهما اخذ للاخر بأكمله ولو كانت  
 عبديه كتابه واحدة وكفل كل عن صاحبه فادى  
 احدهما رجع بنصفه ولو حر احدهما اخذ اياها  
 بخصته من لم يعتقه وان اخذ المعتق رجع على  
 صاحبه وان اخذ الاخر لا ومن ضمن من عبده مالا  
 فأت العبد بري الكفيل وان لم يمت يؤخذ به  
 بعد عتقه فخر حال وان لم يسمه ولو ادى رقبة  
 العبد فتكفل به رجل فأت العبد يري الكفيل  
 فان قام المدعي البيعة ان العبد كان له ضمن الكفيل  
 له قيمته ولو كفل عبدا عن سيده بأمره فعق  
 فاداه او كفل سيده عنه الى اجل فهو مؤجل عليه  
 حال على الاصيل وان كان ثلثا فهو مؤجل عليها  
 استحسانا حال قياشا ولو ادى الكفيل زبوا  
 او عروضا عن الف الجهاد المضمومة رجع على الاصيل



بما ضمن لا بما ادي ولو كثر بخمسة دنانير فصالحه  
على الثلثة فغرضه وعن الاصيل وان قال انت  
بريقتي فعنه خاصة ورجع الطالب على الاصيل  
بدينارين وبطالب بالثلاثة ايها شاة والكنيل  
يرجع بثلاثة

## كتاب الخوالة

لعي ثقل الدين من ذمته الى ذمته وتصح في الدين كاه  
في الدين برضا الخيل والختال له والختال يمكنه  
في الخيل بالتبوك من الدين ولم يرجع الختال له  
في الخيل الا بالسوي وهو ان يحدد الخوالة ويحدد زلا  
يضمنه له فليكنه اربوت منلسا وقالا وجه ثالث ان  
حكم بافلاسه في حياته ولو ادي الختال عليه دينه  
لخيل او ورثه او وهبه له او تصدق عليه او اداه  
دنانيرا وعروضا بدل الدراهم رجع الختال على الخيل  
به ويصح بلفظ الكفالة والضمان بشرط براءة الاصيل  
واذا قبلها بغير امر المطلب فليختال مطالبا له  
واذا ادي المال يرجع به على المطلب والختال  
ان يصار في الخال عليه بما عليه اذا دفع اليه  
البذل قبل ان يفترقا واذا مات الخيل قد يونا

قبل

هذا هو المختار في الخوالة  
فان كان الدين على الخيل  
فلا يضمن الخوالة له  
فان كان الدين على الختال  
فلا يضمن الخيل له  
فان كان الدين على الختال  
فلا يضمن الخيل له

قبل اداء الختال عليه فالمال بينه وبين الغرماء  
بالخصص لا ينفرد به الختال ولو احال البايح  
غرمياله على المشتري بالثمن ثم رد المبيع بعيب لم  
تتطل الخوالة واذا طالب الختال عليه الخيل  
فتال انما احلت بدين ليديك لم يتطل ويضمن  
الخيل مثل الدين او الخيل الختال بمال الخوالة  
فتال انما احلتني بدين ليديك تالمثل للخيل ولو  
احال بماله عنده زيد وذبيحة جازان هلكك بطلت

## كتاب الصلح

لصود منه يرفع النزاع ويجوز مع الاقرار والكوت  
والا اقرار فان وقع من مال بمال باقرارا اعتبر بيعا  
فثبت فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار المروي  
والشرط وان استحق فيه بعض المصالح عنه او كله  
رجع المدي عليه تحصة ذلك من العوض او كله وان  
استحق المصالح عليه او بعضه رجع لكل المصالح منه  
او ببعضه وان وقع من مال بمسئعة اجازة فليشترط  
التوقيت ويبتل بوث أحدهما وان وقع من سكوت  
او انكار كان معاوضة في حق المدي ولا تنكح اليدين  
وقطع الخصومة في حق المنكر وان صالح بهما عن فار



لم يثبت فيها شفعة أو صلاح عليها وجبت وإن استحق  
فيها كل المصالح عليه رجع المديعي بالخصومة ورده  
العوض وبعضه رد حصته كذا ان استحق كل  
المصالح منه أو بعضها وإن صالح عن دار باقرار علي  
عبد فاستحق أخذ المديعي الدار وبعضه أخذ حصته  
وإن كان عن انكار رجع في دعواه وإن صالح عنها  
بانكار علي حارية فتبعضها المديعي ووطئها وولدت  
ثم استحت أخذ صاحبها منه العقر وقيمة الولد  
ورجع في دعواه فإن قامت له بينة ففي له بالدار  
وبقيمة الولد علي المديعي عليه وإن لم يعم له بينة فلا  
شيء علي المديعي عليه غير الرجوع في الدعوي وإن استحق  
بعضها رجع نكصته في الدعوي وهلاك بدل المصالح  
قبل التسليم كاستحقاقه وإن دعي شيئا فصالح به عن  
أقار أو انكار علي عوض ثم وجد به عيبا يسيرا ثم المصالح  
وإن كان فاحشا رده وبطل وإن جني علي العوض فأخذ  
أرشه ثم وجد به عيبا قد رجع في دعواه نكصته  
وإن ادعي عليه فانكر فصالحه علي أنه ان حلف بركه فهو  
باطل وكذا لو صالحا علي أن يحلف المديعي ويبيع المصالح  
من مجهول ولا يصح الا علي معلوم ولو استحق بعض دار

صالح عن بعضها مجهولا لم يرد شيئا من العرض ولو ادعي  
دارا فصالح علي بعض منها جزء معلوم جاز ان ابراه  
عن دعواه في الباقي قال ابو يوسف لو ادعي شاة  
فصالح علي مؤفها يحزه للحال جاز قال ابو يوسف  
لو قال انت الحكم بيننا عدا او حين تسلم لم تحبس  
**فصل** ولا يصح تعلينه كان جائز  
فقد صالحتك علي كذا ويصح من دعوي المالك  
والمنفعة والحناية عهدا وخطا بخلاف الحد ولو صالح  
عن عهد علي عديين العبد بن فاذا احدهما حر فله  
العبد فقط وقال ابو يوسف يضيف اليه قيمة الحر  
لو كان عبدا وقال محمد يضيف تمام الدية نقدا  
ولو قضي ارمالح عن شجة فوات فالدية واجبة في مال  
الحاي ولو قتل مدبر حر ارمالح سواه ولي القتيل علي  
عبد بغير قضا او علي قيمته بغير ضمان قتل آخر  
فولي الثاني اختيار ان يرجع علي ولي الاول بالنصف  
كما قالوا وإن شاء علي المولي ينصفه القيمة ليرجع له علي  
المولي ولو نصيب عبدا فوات فصالح سواه علي اكثر من  
قيمتهم فهو جائز ولو امتنع مؤسر عبدا اشتركا فصالحه  
الثلاثة علي اكثر من نصف قيمته لم يجز ولو ادعي نكاحا



فجحدت ثم صالحته علي مال لتركه عوي جاز وكان  
في معنى الخلع او ادعت بهي نكاحه فصالحها جاز به  
وقيل لم يجز او عبودية رجل فصالحه جاز وكان في  
معنى العتق علي مال والتماي في علي عبده بن علي ان  
ياخذ هذا غلقه هذا شهرا وذاك غلقه ذلك شهرا  
فهو باطل وهو في ركوب دابة وغلقها او غلقها  
دائمين او ركوبها اصطلاحا جازا جبراً ومعناه  
في غلقه دابة واجازاه في الباقي جبراً ولو اسلم عشرة  
في كرم احد مطلقا في زيادة نصف كراخر الى اجله لم  
ينفع رعيته رد ثلث العشرة والاتصال ذلك الكرو  
وتالا لا يرد شيئا ولو وجد بطعام لشراة غيباً  
وصالحه علي ان يزيده طعاماً من غير الجنس المصيب  
الي اجل فهو باطل مطلقاً وتالا ان لم يستد العتق في  
المجلس قال ابو يوسف لو صالح علي شركتي داره او  
زراعة او لبس او ركوب شهرا او خدمة عبده ففاته  
محل المنفعة او مات المدي عليه او المدي جاز الضلع  
الا في اللبس والركوب وقاله محمد بطل في الكل قال  
ابو يوسف لو صالحه علي خدمة عبده وسله ثم استأجر  
منه جاز قال ابو يوسف لا يبيع الرده بعيب حادث

قبل القبض بعد صلحه من ابرائه من كل عيب  
واذا صلح من دين بهضه صح ولم يكن معاوضة بل  
استينافاً لهضته اسقاطاً للباقي كن صالح عن الف  
علي خمس مائة او عن الف جواد خمس مائة زيوف  
او عن حالة بمثلها مؤجلة لامن درهم بدناير من  
مؤجلة ولا من الف مؤجلة لخمس مائة حالة ولا من  
الف سود لخمس مائة بوض ولو قال ادالي هذا خمس  
مائة علي انك بري من الباقي فيبر ان نزل في غدا  
والاعادت الالف عليه ولم يبر المطلقا ولو قال  
صالحتك عن الالف علي خمس مائة تؤديها غدا او  
انت بري من الباقي فان لم تؤديها نال الالف عليك  
فان فعل بري من الالف ولو قال ان لم تقطني اليوم  
خمس مائة ظلالك عليك فلم يعمل ظلالك بخالها  
ولو قال احط لك خمس مائة الساعة علي ان تقطني  
خمس مائة الي شهر فان فعل بري من الخمس مائة واساه  
فالالف نكته الا ان يشترط ذلك ولو صالحه علي انه  
متي ادي خمس مائة فهو بري من الباقي فاني قابا  
الطالب فله ذلك وما يبر سوا ذكره لفظ الصلح او لا  
قال ابو يوسف لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير



فصالحه علي مائة درهم وعشرة دراهم علي ان ينقده  
حمسين ويوجد الباقي فنقدها قبل التفريق جاز ولو  
وكل في الصلح عن دم عده او دين ببعضه وصالح لم  
يلزم الوكيل ما صالح عليه الا ان يضمنه ولو تبرع به  
عنه فصالح بماله وضمنه او قال علي الف وسلمها او علي  
التي هذه او هذه الالف صح ولزمه تسليمها وان  
قال علي الف فوكت علي اجازة المدعي عليه والصلح  
عن الغصوب المثالي المستهدك علي الف فوكت لا يجوز  
وان كان الغصوب قتيلا يجوز ولو صالح المحبوس في  
السجن لعملة سرقة وغرها لا يجوز ان كان حبسه  
الوالي وان كان حبسه القاضي يجوز **فصل**  
ولو شارك احد الشريكين من نصيبه علي ثوب فان  
شا شريكه اتبع المدينون به نصف وان شا اخذ نصف  
الثوب الا ان يضمن له ربع الدين ولو استوفى احدهما  
نصف نصيبه شركة الاخر فله ثم يرجع الباقي  
ولو استوفى بنصيبه سلعة ضمنه الاخر ربع الدين  
قال ابو يوسف لو اقرق احد هما علي المدينون ثوبا  
فتقا صام لم يرجع شريكه حصته ولو صالح احده  
الشريكين في سلم من نصيبه علي راس المال لم يجوز

ولو صالح الورثة احدى فاحرجوه من التركة وهي  
عقار او عروض مال جاز قليلا كان او كثيرا وان  
كانت فضة فاعطوه ذهباً او بالعكس جاز مطلقاً  
وان اشتملت علي النقود وغيرها دفناً لم يرد  
زادوه علي نصيبه من ذلك الشئ وان كان فيها  
دينون فاحرجوه منها علي ان يكون الدين لهم لم يجوز  
فان شرطوا ان يبرا الغرماء من نصيبه جاز ولو كان  
علي الميت دين تحيط بطل الصلح والعقبة ولو  
ادعي عليه الف فقتله اقرق بها علي ان اعطيك مائة  
درهم لم يجوز ولو قال لا اترك حتي تحط علي او يحضره  
نسل جاز قال ابو يوسف لو ادعي عليه ودية او  
عارية او مضاربة او اجارة فقال ردتهما او اهلك  
ثم صالحه علي مال فهو باطل ولو غصبه ثوباً فاستهدكه  
فصالحه علي مائة وهو لا يساويها جاز وقال لا يجوز  
الامانة يتعاضبان فيه واذا وجد المشتري بالمانة عيباً  
فجحدته واصطلحها علي ان تحط كل منهما عشرة دراهم  
وياخذها اجني جاز حط المشتري وهو رضا بالعين  
والاجني ان شا اخذها بالثمن الا عشرة دراهم وان شا  
تركة ولا يجوز حط البايع وان اصطالحها علي ان يرد البايع



عليه عشرة دراهم جاز وان صالحه علي ان يرد عليه  
وينار جاز ان اعطاه في المجلس وان صالحه ليحط من  
التمن او يزيد ه شيئا اخر فان كان المبيع حال يجوز رده  
او يطالبه بارش القيب وهو مما يجوز التفاضل بينه  
وبين الثمن جاز ولو باعه او وهبه وهو من الربويات  
لم يجوز ان كان حال يجوز الصلح فيه ولو صالح ثم زال  
العيب كتبها من العين وجعل اجارية رجع بما حط او  
رد الزيادة ولو قتل الماذون وجعلها نسلح عن  
نفسه علي مال لم يجوز ولو كان القاتل عبده جاز ولو  
صالح الشاهد ماله علي ان لا يشهد عليه او اراد ان  
يرجع الزاني او السارق فصالحوه علي ماله فهو باطل  
فلا تقبل شهادته في هذا وان في غيره الا ان يتوب ويرد  
المال في جميع ذلك

### كتاب الهبة

هي تملكك العين بلا عوض وتنعقد بالايجاب والقبول  
فيتم بالقبض فان قبضت في مجلس غير اذن جاز لا بعد  
الاقرار بخلاف ما لوقاله وهبت لك فاذهب واقبضه  
ولم يكل الاخر قبضت فذهب وقبض جاز وان كانت  
في يد المودع او الغائب او المستقيم يملكها بمجرد

الاصل ان القبض متى تجان ناهجا  
مناب الاخر واذا اختلفا باب المضمون عن غير  
المضمون والايوب غير المضمون عن المضمون

الهبة ولم يقبض الي تحدد يد القبض كذا لو وهب العبد  
من العرق او ابراه منه وان كانت العين في يد البايح  
او الممنون فلا يهد من تحدد يد القبض ويتعهد بوضعت  
وتخللت واعطيت واظمتك هذا الطعام وجعلت  
لك واعمرتك وجعلتك علي هذه الدابة اذا نوي الهبة  
ولو دفع رجلا ثوبا فقال الهبة فنعل في هبة ولو  
دفع دراهم فقال انقلها فنعل في فرض ويجوز هبة المشاع  
فيما لا يقسم لافها يقسم الابدن القسمة ولو دفع عشرة  
دراهم فقال خمسة هبة لك وخمسة ودعته  
مستدك فاستدكك القابض منها خمسة وتلكت  
الهبة الباقية من سبعة ونصنا وان ضلكت  
العشرة من خمسة الموهوبة ولو دفع عشرة دراهم فقال  
ثلاثة منها لك وسبعة سلمها الي فلان تملكك الدراهم  
من الثلاثة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت  
لم يقض كسبرهم في دار فان ذهب دقيقا في حفلة او دفعا  
في موسم او سنا في لبن لم يجوز ان استخرجها وسلمها وان  
ذهب دارا فيها مشاع او ارضا فيها زرع او ثرا وزرع  
دون الخلل والارض لم يجوز ان يرفع الخلل والارض وسلمها  
جاز ولا يجوز هبة حمل الجارية او الغنم وناني درهمي من

ان الهبة الموهوبة مضمومة على التابض  
لانها هبة فاسدة والقبض ان استلمكها  
نصبتا من الهبة ونصبتا من الهبة في هبة  
هذه الهبة والقبض المضمون في هبة  
نصبتا من الهبة في هبة نصبتا في هبة  
يقض سبعة دراهم

لان وصية المشاع جائزة ولا يقض  
المبيع في الوصية والهبة جيبا ايضا  
امانة في يده



الذين وما عليها من الصوف فان حلب وجوز بامر وتبضه  
جازا استحقا نا وبنير امره يضمنه وان وهبه ديناله  
على اخر وامره بمقبضه جاز ولو وهب اثنان دارا  
لواحد صح لا عكسه ولو وهب لاحد لثلاث ولا اخر  
الثالث لم يصح ولا هبة الاب والرعي مال الصغير  
بشرط موض متا دي قيته وكذا المكاتب والمأذون  
واذا وتبضه ابوه ملكه بالعقد او اجنبي بضمه ابوه  
ويقبض الولي عن اليتيم وان كان في جرامه او اجرا اجنبي  
جاز قبضها عنه ولو قبض بنفسه جاز ومن وهبت  
لعبد غيره يعتبر قبوله وقبضه وان لك لمولاه وان  
كان مغبرا مقبض مولا قالت ابو يوسف لو وهب  
لابنه وبنته يقسم بينهما بضعتين لا كالميراث ولا يطل  
بالشرط الفاصل ولو وهب جارية الاحلها صح الحبة  
لا الاستئنا ولو وهبه او تصدق عليه بدار علي ان  
يرد عليه شيئا منها او يعومنه او وهب جارية علي ان  
يردها عليه او يعتقها او يستولدها جاز وبطل الشرط  
ولا يجوز تعليق الحبة بالشرط لقوله ان جاءه فمولاك  
ارانت بري او اديت نصفه ذلك نصفه او يري من  
الباقى ويصح لهبة العروس منها بالاشارة ان كانت

في هبة العبد  
 لو وهب العبد  
 لغيره بغير  
 موافقة مولاه  
 لم يصح  
 ولو وهب  
 له بغير موافقة  
 مولاه لم يصح  
 ولو وهب  
 له بغير موافقة  
 مولاه لم يصح

بكر

بكر بالغة راضية ولو منع امراته عن زيارة ابنها حي  
تتبع مهرها منه فعلت لم صح الحبة ولو قالت  
لزوجها المريض ان ميت من مهرتك هذا لغيري منه قته  
فديتك وات في حل منه قات من مهرته ذلك فمولا بطل  
والمر على الزوج وعلى هذا ان كان المال على الاجنبي ولو  
قال لامراته اي يري من مهرتك حي العبد لك شيئا فامراته  
وايضا الزوج ان يبت لها شيئا والمر على الزوج في رواية  
فمن يجوز الرجوع بالكراهية في هبة  
الاجنبي بمراحمها او بحكم الحاكم فان صلحت بند الحكم  
لم يصح ويصح الرجوع بالهرمية والزوجية فلو وهبت  
فمن رجع وبعكسه لا المأذون وضنه وخروجها من ميراث  
الرهوب له ويجوز شاهد المعا قدين ويجوز زيادة  
متصلة كالعرس والبنا والسن لا النفقة ولا سرج  
بالقيمة في زيادة متصلة ولو وهب لعبد اخي فله  
الرجوع كما لو وهب لاخي وهو عبد قال ابو يوسف  
لو وهب لمكاتب فجز فله الرجوع كما لو امتق وظا لغه  
تحمده ولو وهب عبد فكلم اليه ثم اراد الرجوع فيه  
واختلفنا فقال المولود له كان صغيرا فكبر عندي ه  
ومن وانكر المواهب فالقول له الموهر ب له ولو ادعي

الرجوع مثل ان يبيع جارية لرجل فولدت  
 عنده للمواهب ان يرجع في الجارية دون  
 وله لها وكذا في جميع الحيوانات والاشجار  
 بين البنايين

تتبع بالان الزيادة المتصلة لا تنفع  
 اي النقصان لا يمنع الرجوع في الهبة



الواهب الرجوع في الهبة فادعي الموهوب له فابتنع الرجوع  
 قال قول الواهب الا اذا قال الموهوب له بخيت في  
 الارض الموهوبة او عوتت قال قول الموهوب له الا ان  
 يعلم انه لا يمتني في تلك المدة ولو وهب دارا فباع  
 نصفها سقا يعارجع في الباقي وان ولدت الموهوبة  
 فله الرجوع فيها دون ولدها فان استحدثت الهبة  
 رجع بالعوض او بقيته ان كان لها كافي رواية وان  
 استحق نصفها رجع بنصفه وان استحق نصف العوض  
 لم يرجع من الهبة الا ان يرد الباقي وان عوضه عن  
 نصفها فله الرجوع في الباقي واذا تلف الموهوب  
 او استحق ومن الموهوب له لم يرجع على الواهب  
 مما ضمن ولو ضمن بالموهوب له او نذر التصديق به  
 فله الرجوع قال ابو يوسف لو وهب عبده المديون  
 من رب الدين فستطد يئنه ثم رجع فيه يهود الدين  
 ولو قال خذ هذا بهلا من هبتك او في متا بعتا او  
 عوضا او عوضه اجني متبرعا فبعت فله الرجوع  
 قليلا كان او كثيرا من جلسته او غيره ما لم يكن منها  
 والعبه شرط للعوض هبة ابتداء في شرط التنازل  
 في العوضين بيع ابتداء فيرد بالعون وخيارا لروية

ويؤخذ

ويؤخذ بالشفعة **فصل** ويجوز العربي  
 للعهر في حياته ولو رثته من بعده ولو ان جعل  
 داره له عمره فادامات يرد عليه الرقي وهو ان  
 يقول ان ماتت قبلك فموتك ولو قال داري لك  
 سكني او هبة سكني او سكني هبة او عربي سكني او  
 سكني عربي فهي يارثة ولو قال هذه الدار او اشاة  
 مبيعة فله ذراعتها ولبنها ولو قال عربي سكني او هبة  
 لسكني فلهة وصدة تسكنها فصدقة ولو قال  
 جميع مالي او ما املكه لفلان كان هبة او ما يوجب  
 الي او يعرف به كان اقرارا والهبة للمعتبر صدقة  
 والغني هبة مؤي شرط القبض لا الصدقة ولا يقع  
 في مباح ولا يرجع فيها بعد القبض ولا في الهبة للغير  
 ويجوز الصدقة على فقيرين لا على غنيين ولو نذر ان  
 يتصدق بماله فيتصدق بما يجب فيه الزكاة او يملكه  
 يتصدق بالجميع ويملكه فتمر الشقة الي ان يكتب  
 ما لا يتم صدق مثله لا يتصدق الثلث ولا بالجميع

في الفصلين

**كتاب الوقف**  
 له وجه من العين والتمتع في ينفعها على يد من عرف

فرق بين المال  
 والمالك

فله به ما به ويجوز الوقف على  
 مباح الطهرين والخلفاء القوي



بوقت وحبست وسبكت ونصدة قت وان لم يذكر نوبة  
 وبالنسبة لغيره كان مت فعده وقت قال الله يزول  
 بالرضا وقال ابو يوسف بالقرن وقال محمد اذا سله  
 الي دلي فان زال لم يصح ملكا للموقوف عليه ولو بقي  
 ستاية او خانا او دبا او مستمرة يزول على اختلاف  
 قولهم وقال محمد يزول بالاستعمال ما دامت له قال  
 ابو يوسف يجوز ان يجعل المنفعة والولاية لنفسه  
 وخالفه محمد قال ابو يوسف لا يتم الوقت حتى يجعل  
 اخيه جهة لا يستطيع اهدا وقال محمد يجوز ويكره  
 بعد ما للشراء وان لم يسمه ولو وقت بعد لم على المنفعة  
 ثم بعد لم على النقصان ويكون الحق للاعتناء ثم للشراء  
 ومن بين مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه  
 بطريقته ويأذن بالصلاة فيه فاذا ملك فيه واحد زال  
 ملكه لا يتزله جعلت مسجدا قال ابو يوسف لو حارب  
 ما حمله واستغني عنه لم يعد ملكا وخالفه محمد ولو  
 وقت حوضا في محلة حارب واستغني اعمل المحلة عنه  
 يعود ملكا مريض جعل داره مسجدا ومات لم يخرج من الثلث  
 ولم تجز الورثة سائر كل مبرأ او يجوز بيع مسجد عتيق  
 حارب لا يعرف بانيه للاستئانة بثمنه في بناء المسجد

زرة

الجديد ومن جعل مسجدا تحته سداب او فوقه بيت وجعل  
 بابا الى الطريق وعزله او اتخذ وسط داره مسجدا او  
 اذن للناس بالدخول فيه له بيعة ويورث منه  
 ولو جعل في بين الطريق مسجدا جاز كعكسه ويجوز  
 وقت العقار لا وقت كل بين معينه فملوكة قابضة  
 للمثل منبذة باقية مع العقار كالات الحرف والبقر  
 وعبيده الا كره قال ابو يوسف لا يجوز وقت ما يتعارف  
 كالصاخب والكب والناس والتهدوم والتدوير والجنات  
 والكراع والسلاح وخالفه محمد ولا يجوز وقت المشاع  
 ولو مسجدا قال ابو يوسف يجوز ويقسم بطلب الشريك  
 ومن وقت دارا على سكي ولده عمرها ساكنها فان استنع  
 او افتقر اجر الحاكم وعمرها ثم رد لها اليه ويستدان ارتناع  
 الوقت بعمارة مطلقة ويصرف ما انهدم من الوقت  
 في عمارة فان استغني عيسى الحاجة فان تعذر اعادة  
 العين بيع في العمارة ولا يقسم بين مستحق الوقت  
**فصل** يتبع شرط الراتق في اجارته فان اقله  
 قيل يطلت وقيل يقيد لسنة ويختار المفتوي ان يوجر  
 الضياع ثلاث سنين وعمرها سنة ولا يوجر الا بالمثل  
 ولا يفتقر ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس



للموت عليه ان يوجر الا بائناية او بباينة فان مات  
 وقد عتده لم يفسخ ولا يعاد ولا يرهق وان اتلفت منافعه  
 او غصب عتاره عتار وجوب الثمن ويجوز الشهادة  
 بالشهرة لا بباينة ولو وقت في الحاج والغزاة وطلبة العلم  
 يدخل فيه الغني والفقير ولو كان مصرف الغلة إلى  
 الحاج والزكاة وطلبة العلم لا يصرف إلى الغني كتاب  
 الصدقات الواجبة بخلاف مال الراعي بذلك ماله اليم  
 ولو اشتغل المتعلم بعمل آخر لئلا ينهار حتى يبره من  
 جملة طلبه العلم فلا يستحق من الوقت الكتابة لغيره  
 بالاجرة وان كتب النسخة لنفسه ولا يتعلم يستحق منه  
 وكذا لو لم يشتغل وهو فقير ويبره من جملة طلبه العلم  
 وان خرج من الدار في مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فلا  
 يستحق كذا لو خرج ما دون ذلك إلى بعض القرى وأقام  
 خمسة عشر يوما وان اقام اقل من ذلك ولم يكن منه بد  
 لطلب الثوت ونحوه فانه يستحق وان كان له منه بد  
 كالخروج للتنزه لا ولو وقت ضيعة في حخته ثم مات  
 فادعى انسان ان الضيعة له فاقول الورثة بذلك لم يطل  
 الوقت ويضمنون له قيمة الضيعة من تركه الميت وان  
 انكر الورثة فلا يبين عليهم ولا يجوز اعادة الوقت ورضنه

ولا سكان فيه ولو سكن عليه اجر مثل هذه الدار  
 سواء كانت مكرمة للاستعمال او لا فهو المختار

## كتاب الغصب

لعرازلة اليد المحقة باثبات اليد المبطله فلا يتقدم  
 وهل الدائبة غصب وان ردها سالمة فلا اجر للجلوس  
 على البساط حتى ينتقله فان نقص جلوسه ضمن النقصا  
 وراعيان في العقار ان هلك في يده وان نقص بسكنائه  
 او زراعته ضمن النقصان كما في النقلي وان استعمله  
 بصدق بالغلة كما لو تصرف في الوديعه ويجب  
 على الغاصب رد عين المصوب في مكان غصبه فان  
 هلك ضمن مثله ان كان مثليا والا بقيمته يوم غصبه  
 وان نقص ضمن النقصان وان انتطح المثل في جوبها يوم  
 القضا وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم  
 الانتطاع وغير المثل يجب يوم الغصب ولو ادعى هلاكه  
 حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية اظهرها ثم  
 تقضي عليه بالبدل فان رده ناقضا يقوم ناقضا سالما  
 فمن ضمن ما يجزى فيها يجوز التقاض وان كان سالما يجوز  
 كالحطه بضميه ما اوانا فضة او ذهب كسرهما  
 ان شأنا احدهما لا غير وياخذ بثلثها والا فلا يقوم بخلاف



جنته ولم يسل بأفراقهما قبل القبض وأما عيب  
المغصوب فتقضي بالقيمة ملكه والقول في القيمة  
للمغاصب مع قيمته والقيمة للمالك فان ظلم وقيمته  
الكثرة قد ضمنه بقول المالك أو بيمينه أو بتكول  
القاصب فالمالك يضيض الضمان أو يأخذ المغصوب  
ويرد العوض قال أبو يوسف لو برهن كل منهما على هلاكه  
عند الآخر فيمينه المالك أولى لا يمينه القاصب ولو  
غصب دراهم أو دنانير فالمالك يأخذها منه حيث  
وجدته ولا يأخذ قيمتها وإن اختلف السعور ولو غصب  
عينا فلقية في بلد آخر فالمالك يأخذ العين إن كانت  
قيمته سوا في ذلك المكان في مكان الغصب وإن كانت  
قيمته أقل أخذ البينة على سعر مكان الغصب وفي المثلي  
إذا كان سعرة أقل في هذا المكان أخذ مثله أو به  
قيمته حيث غصب وإذا تغيرت العين بفعل القاصب  
حتى زال اسمها وعظم منها ثمنها ملكه ولا ينفع بها حتى  
يؤدي البعده والقياس الحل وهو رواية كما لو ذبح شاة  
فطبخها أو شراها أو طبخ حنطة أو زرعها أو خبز دقيقا  
أو جعل الصنرا شاة أو الحديد سيفا أو بني ثيابا  
أو بني في الأجر واللين والجص أو عصورا أو عينا أو

غزل قطنا أو نسج فزلا ولو غصب ثيابا فصاعدا شاة أو  
ضرب دنانير أو دراهم فهي للمالك وقالوا بملكها الغا  
وعليه المثل ولو ذبح شاة غزيره أو قطع عضوا من ثيابها  
فإن شاة المالك أخذها وضمنه نقصانها أو سلمها  
وضمنه قيمتها ولو قطع يدا العايلة أو رجلها فعليه قيمتها  
فهي له ولو قطع عين شاة ضمن نقصانها وفي عين البقرة  
والبعير والعايلة ربع قيمتها وإن أحرقت ثوبا فابطل  
غامة منافعها يضمن قيمته وإن كان يسيرا ضمن نقصانها  
وإن بني في أرض أو غرس فيها قلعها وسلمها فإن به  
نقصت به للمالك أن يضمن قيمة غرسه أو يبنائها  
مملوفا ويكون له ويضمن المسلم قيمة ما أتلف من  
خمر ذمي أو خنزيره ولو كانا لمسلم لا ولو غصب من  
مسلم خمر الخلل أو جلد مبيته فذبح ثلثي الكه أخذها  
وردمها أو الدباغ وإن أتلها ضمن الخلل فقط وقالوا  
يضمن قيمة الجلد طاهرا وإن كان عصيرا فخر واخلل  
ضمنه وإن كان عبا فترتيب أو لبنا فريب فالمالك  
يأخذه أو مثله أو مثله للمغاصب قال أبو يوسف  
لو شق رقبة خمر مسلم ما إذا اقتتل لم يضمن ولو كسر معزفا  
أو بربطا فخرها الغير لم يضمن والسواد في الصبيغ



تقصان وقيل هو اختلاف زمان ولو صبغة احمر ولث  
سويته بسمن فان شا اخذها ورد ما زاد الصبغ  
والسمن فبها او ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق  
وتسلما ولو صبغ يصبغ الغير ضمنه والثوب له  
ولو نقص الثوب اخذ مالكة ولا شيء عليه قال  
ابو يوسف لو ابق المغصوب نرد على المالك فادي  
الجمل لم يرجع على الغاصب ولو قطع يده فالمالك  
يفضنه ان سلم اليه وتلايمسكه وياخذ النقصان  
ولو غصب جارية صغيرة فكبرت وازدادت قيمتها  
او دابة فزادت مطلقا اخذها المالك بغير شيء وكذا  
كلما يزداد بالنفقة كالهواشي والزروع والجردان  
كانت ذابئة فحزرت ضمن نقصانها ولو اطم المالك  
ناقصه منه لم يعلمه يبرأ عن النقص ولا يضمن  
زوايد المغصوب مطلقا الا بالتمتع اربا لمع احد  
الطلب ولا المنافع استوفائها او عطلها ولا الزيادة  
المتصلة بالبيع والتسليم ويضمن ما نقصت الجارية  
بالولادة الا ان ينجي الولد ولو جعلت ثوبا فمات  
في ثوبها فعليه قيمتها يوم العلوق وتالا نقصان  
الجمل في الاصح ولا ضمان في الحرة ولو غصب فسيلا

ما زاد في المغصوب  
فهو قدر

زوايد المغصوب لا يضمن

الاصح

فخره

فخره فغير فعليه قيمته ولو قطع الثوب المغصوب  
فما طه فعليه قيمته لا ان يحطه ولو غصب ام ولد او  
مديرة فمات ضمن قيمتها لا ام الولد ولو غصبه تجوز  
مثله فمات في يده ضمن ولو غصب صبيًا حرا وغاب  
عن يده يحبس الغاصب حتى يحكي به او يعلم انه مات ولو  
غصب دارا يقال المغصوب منه لم يرد داري فعليه  
قيمة داره من الاجرة في كل شهر فضي الشهر ولم يرد لها  
فعليه المائة وما يجب الجزية المبروطة على الحربي المستامن  
بعد مضي سنة **فصل** ومن حل دابة  
نقصت او قتل عبيده فغرب او فتح قنصا فطار  
الصيده لم يضمن ولو شق رق سم فساله ضمنه ونسب  
القران والصناعة في المغصوب نقص فيضمن ما قيمته  
عالمها وجاهلا وخروج النخلة غير نقص ومن حال  
بين رجل واملاكه فملك لم يضمن ولو قال غصبت  
لهذه الجبنة ثم قال الظهري لم يقبل ولو قال غصبت  
لهذه البقرة وادي رادها يتسلم ولو قال هذه الدابة  
او الثوب هي المغصوبة وقال المالك غيرها فالقول  
لغاصب مع يمينه ولو غصب حنطة فزرعها فعليه  
بثلاثها والزروع له ويتصدق بالفضل بعه المروسة

لان المروسة فاعلمه وطهرها

فتح باليمين

فخرج المروسة



وأرخص أرضاً عشوية أو خراجية فزرعها فالخارج  
 للغاصب والعشر والخراج عليه وأن نقصت ضمن  
 بالعشر والخراج على المالك مطلقاً وقالوا العشر على  
 الغاصب بكل حال والخراج على المالك إن كان الضمان  
 أكثر من الخراج وإن كان أقل فعلى الغاصب وإن زرعا  
 كرافاً خرجت ثلاثة أكراراً ونقصتها الزراعة ضمن  
 المتضمن وياخذ رأس مالها ويتصدق بالفصل  
 وخراجها على مالها وقال محمد إن كان المتضمن أقل  
 من الخراج فهو على الغاصب وإن لم تنقصها الزراعة  
 فهو على الزارع ولو غصب النافذة اشتري بها جارية  
 فباعها بالعين ثم اشتري بها جارية فباعها بثلاثة  
 آلاف يتصدق بجميع الربح ولو اشتري بها جارية ثمانية  
 النين فوهبها أو كان طعاماً فأكلم يتصدق بشيء ولو  
 باع المخصوص مع زيادة المفصلة فذلك في يد المشتري  
 فالمالك يضمن الغاصب قيمة الأصل يوم الغصب وقيمة  
 الزيادة يوم التسليم ولو أودع المخصوص فضاع فذلك  
 إن يضمن أربها شيئاً وإن ضمن المودع رجع به على الغاصب  
 وإن ضمنه لم يرجع على المودع ولو غصب طعاماً فضعفه  
 حتى صار مستهلكاً فباعه حلالاً حلالاً والله أعلم

والمشترى على قولي

## كتاب الودعة

يعيها يوضع عند الأمين وأمانة في يده فلا يضمن بالغلل  
 وكذا لو سرقه بغير مال المودع ولو دبح أن يحفظها  
 بنفسه وعياله فإن حفظها بغيره لم ضمن إلا أن يخاف  
 الحرق أو الغرق فسلمها إلى جاره أو فلان آخر ولو نهاه  
 عن التسليم إلى واحد منهم ولا يملك منه لم يعتبر  
 أو امره بالحفظ في بيت من دياره فحفظ في بيت آخر  
 منها مسأله لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار ولو تارك  
 احتفظها في هذه اليد أو الكيس أو الصندوق  
 فحفظها في غيره لم يضمن ولو خلطها بغيرها حتى لا يتميز  
 ضمنها وقالوا يشارك ولو اختلط بلا فعله اشترك ولو  
 اتفق بعضهم فرد مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع أو رفع  
 بعضها فأنقص مثله الباقي ضمنه يتدبرنا أنفق  
 لا كله ولو طلب زهبا فخبسها فادرا على تسليمها أو  
 محمد بها ضمن ولو تعدى فيها ثم أزاله رآه الضمان  
 بخلاف المستعير والمستاجر ولو اعترف بده جحوده  
 أياها فادعي هلاكها لم يصدق فإن ادعي هلاكها قبل  
 المحو وحلف القاضى المودع بالله ما تعلم أنها هلكت  
 قبله فإن حلف لزم المودع ضمانها وإن نكل برئ من



ضمانا كذا مسئلة الغاربية ولو ادعى هلاكها او ه  
جدها فالقول له مع يمينه في قيمتها وصحتها ه  
وقدرها فان ادعى هلاكها بعد البيعة لم يبرأ  
من ضمانها فان جدها في قبضة المودع لم يضمن ه  
ولو تصرف فيها فخرج يتصدق به وله ان يسافر  
بها عند عدم الزبي والخوف وتالا ان لم يكن لها حمل  
ومؤنة ولو ادعاه مكيلا او موزونا وقاب واحد  
وطلب الاخر نصيبه فدفع اليه ضمن ومن اودع  
عند رجلين مما يقسم فالتساه وحفظ كل نصته ولو  
دفع احدهما الى الاخر ضمن بخلاف ما لا يقسم بحفظ  
احدهما باذن الاخر ولو اودع المودع عند اخر فملك  
عنده ضمن الاول وحده وتالا يضمنان ولو اتلف  
الصبي والعبد الوديعة ضمن العبد وحده وتالا  
يضمنان للحال ولو دفع العبد المحجور المودع الوديعة  
الى مثله فملكته فللمالك ان يضمن الاول بعد العتق ه  
فقط وقال ابو يوسف يضمنان في الحال وقال محمد  
بعد عتقها ولو دفع الثاني الى ثالث مثلها فملكته  
ضمن الاول بعد العتق والثاني للحال ولا ضمان علي  
الثالث وقال ابو يوسف ضمن الثاني في الحال وقال

يوحنا العتيق صح

ضمن ايهما شأ

محمد ضمن الاول بعد العتق وبخبر بين تضييع الثاني  
والثالث في الحال ولو قال المودع جأ رسولك فدفعها  
اليه وكذبه المالك فضمنها ولا يرجع به على الرسول  
ان صدق في كونه رسولا ولم يثبت شرط عليه الرجوع  
وان كذبه ودفع اليه وشرط عليه الرجوع يرجع به  
على الرسول ولو اودع شيئا فحجده المودع فاودعه  
المودع شيئا فله ان يأخذه يؤدعه ان كان من  
جنس حقه في يده رجل الف ادعى رجلان كل يقول  
بهي ورد يعني ننكل لهما مالا انت لهما وعليه الف  
اخرى بينهما واذا مات المودع ولم يعرف الوديعة فهي  
دين ويكون صاحبا كاحد الغرماء وان خلط الوديعتين  
فان كانت تخير لم يضمن راما يضمن مثلها كيتليتين كاتنا  
او زينتين وتالا ان كانت دراهم او دنانير اتسما  
فان كانت حنطة وشعير او نحوه ذاتنا على البيع ه  
اتسما الثمن فلصاحب الحنطة ثمنها مخلوطة بالشعير  
ولصاحب الشعير ثمنه غير مخلوطة بالحنطة ومن وضع  
شايه في الحمام ولم يبدل الحمامي احفظها ودخل الحمام ه  
فركت شايه يضمن الشامي دون الحمامي وان قال  
له احفظها يضمن الحمامي دون الشامي وان نام

ها

مسألة



الحامي فسرق الثياب لم يضمن ان ناهي قاعدا وان ناهي  
 مستظفا ضمن وحكم الخان والخاني حكم الحمام والحامي  
**كتاب العارية**  
 هي تملك المنفعة بلا عوض ولا يكون الا فيما ينتفع به  
 مع بقاء عينه فاذا اعار مكيلا او موزونا كان قرضا  
 وتصح باعترتك واظمتك ارضي وتحتك ثوبي وحديثك  
 علي دابتي واخذت منك عهدي وداري لك سكي عداوي  
 لك عمري سكي ويرجع المعير شيئا وهي امانة فلو  
 هلكت بلا تعي لم يضمن والا ضمن قيمتها وقت التعدي  
 فان تجاوز بالدابة ما شرط ضمن ولو عاود الي ذلك  
 المكان لم يبرأ او حملها في موضع اخر ضمن وان اختلفا  
 في الحل او السمانة او الوقت فالقول المعير مع عينه  
 ومن نقر في شيء من ملك غيره ثم ادعى الاذن ضمن الا  
 ان يقيم البينة او تكل المالك وان قال اعزني دابتي  
 ننفقت فقال بل غصبتها ولم يركبها لم يضمن والا ضمن  
 وقال احبركها فالقول للمالك ويجوز المستعير ان يعير  
 ناهي يختلف بالاستعمال ولا يجوز ولا يبرهن كالوديعة  
 فان اجرها ضمن ويتصدق بالفضل ولو اعار ارضا  
 للمينا او الفرس صح وله ان يرجع ويكلف قلعها

المستعير اذا اعار مكيلا او موزونا كان قرضا

ولا يضمن

ولا يضمن ان لم يؤقت وان وقت ورجع قبله ضمن ما  
 نقص بالقلع او ليزرعها لا يرجع حتى يحصده وقت  
 او لا ويكتب المستعير اطمعني لا اعارني ومؤنة الرد  
 علي المستعير والمودع والموجر والغاصب والمرتمن  
 واذا رد المستعير الدابة الي صاحبها او الجهد  
 الي دار المالك برئ بخلاف الغصوب والوديعة واذا  
 رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة او من  
 في عياله او مع عبده رب الدابة او اجيره او من في عياله  
 برئ بخلاف الاجنبي

**كتاب اللقيط**  
 تدب القنطرة ورجب ان خاف ضياعه وهو خسر  
 وليس لغير الملتقط اخذه منه ونفقته هي بيمه المالك  
 كادته وجانيته فان انفق الملتقط فهو متبرع الا  
 ان ياذن له اذنا في بشرط الرجوع او يصدق اللقيط  
 اذا بلغ او من ادعى انه ثبث نسبه منه وان ادماه  
 اثنان وذكر احدها علامة فيه او سبق فهو اولى فان  
 ادعياه متماثلت بينهما وان ادماه بعد موته وقد  
 ترك ماله يصدق ولا يعتبر قول القايث ويرجى بالا  
 والحرية واذا وجد في مصر اهل الاسلام او قريبة

بوتلرد

الغنم بالغرم

سلام



فانما لها زمني ثبت نسبه منه وهو مسلم او في قرية  
 اهل الذمة او بيعه او كنيسة والواجب ذمي فيؤدي  
 وان كان مسلما لها فثنا وذهنيا هناك فاعبر المكان  
 او الواجد والاسلام روايات فان ادعاه عيه ثبت  
 منه فهو حر ولا تقبل دعوي عبودية الا ببينة وان  
 ادعته امرأة وصدة بها الزوج فثبت منها وان  
 وجد معه مال فهو له ولا يزوجه الواجد ولا يتم في  
 في ماله ويتبعض عنه المصبة وليس له في صناعة ولا  
 يواجره في الاصح ولو قتل اللقيط عما يقتضيه ولو  
 شهد اللقيط بالزنا تقبل شهادته

## كتاب اللفظ

والهي في الحل والحرم سواء وامانه في يده ان اخذ ليود  
 على صاحبها واشهد على ذلك وان لم يشهد فضاعت  
 ضمانا وكذا ان حلف ما اخذتها الا بيمينها والملتقط  
 ان يعرضها بعناصها ووكايتها وعددها ووزنها  
 مدة تخلف على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك  
 هو الصحيح وان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها  
 اياها وان كانت عشرة فصاعدا فحولا رواية ولا يستنع  
 بها ان كان غنيا بل يمسقها على الصغير فان جاعها

فامضاها

فامضاها والاضمن الملتقط ويرجع به على الفتي  
 او الفتي ان شاء فان كانت قايمة اخذها منه وان  
 اتلفت العبد ما التتطه قبل التعريف بيع او افدي  
 او بعه طرلي به الحال لا يوجر الى عتقه ويجوز  
 ان يتصدق بها الفتي على اهله الفتي كاسبه وقوله  
 وزوجته ومن ادعاه لا يده فع اليه لا ببينة فان  
 وصنها فله دفعها اليه ولا يجبر وان دفعها لغير  
 بينة فجا آخره اقام البينة ضمن الاول او الملتقط  
 لم يرجع على الاول وان كانت حيوانا عرفها حتى يذلل  
 على ظنه فعلاكمها كالشاة وغيرها فان اتفق عليها  
 لغير اذن الحاكم فهو متبرع وباذنه دين على مالكمها  
 فاذا حضر مالكمها منعها منه لياخذ النفقة وان  
 هلك قبل تسليمها اليه فلا يخذها منه وان  
 كان لها متعة اجرها الحاكم وينفق عليها ولا يامرها  
 ان كان اصلح وحفظ تنها وان كان لا اتفاق مدة  
 قصيرة اصلح اذن بالنفقة ان لم يستغرقها  
 قيمتها وفي الغلام اجره الحاكم للنفقة

## كتاب الخنثى

لهم من له فرج وذكر فان باله من الذكر فغلام ومن العرج



فانني ومنهما فالحكم للأبوين وان استويا فشكل ولا  
عبرة بالكثرة فان بلغ وخرجت له حية او جامع فرجل  
فان ظهر له ثديا رلين او حاض او جبل او امكن وطيه  
فامراة وان لم تظهر علامة او تعارضت فشكل فيقف  
بين صف الرجال والنساء فان سئل من اعداد اومع  
الرجال اعداد من بينه وشماله وخلته ويملي بفساع  
وتجنب ليس الجبر والحقلي ولا يغلو به غير محكوم ولا  
يسافر اسده وميتاع له امة تحتها فان لم يكن له مال  
فن تيرت المال ثم يباع ويبدل يزوج امرأة تحتها فان  
كان رجلا في امراته وان كان امرأة فنظوها مباح  
وان مات غسلته وتكفن كالمرأة ولو ورث مع ابن  
فدواني وقالا له نصف ميراث ذكرواني واختلفا  
في التخرج قال ابو يوسف المال بينهما على تسعة  
اسهم للابن اربعة والخمسة ثلاثة وقال محمد علي  
انني عشرهما للابن تسعة والخمسة خمسة

### كتاب المفقود

هو ما ريب لم يدر موضعه وحياته وموته وينصب  
القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقوقه وينفق على  
من يجب نفقته في حضوره بغير قضاء ويبيع منه ما

مخاف فعلاكه سوي العتار ولا يفترق بينه وبين  
زوجته وحكم بموته بعد تسعين سنة في الاظهر  
من يوم ولد الاربعة سنين من يوم فقده وتعد امراته  
بعدة الوفاة فان تزوجت بعد مضي المدة وعاد زوجها  
ثلاثين تنع كاحد بعد خول الثاني وقسمت تركته وورث  
منه حينئذ لا قبله ولا يرث من مات حال فقده ولو  
كان مع المفقود وارث يحجب به لم يسط شيئا فان  
انقص به يعطى اقل النصيبين ويوقت الباقي كالرجل  
ولو مات وله بنتان وابن ابن ابوه مفقود وطلب  
البنتان فخير ما دفع اليهما النصف ويوقت الباقي حتى  
يتبين والله اعلم

### كتاب الابن

اخذه احب ان قدر عليه ومن رده مدة سفر فصاعدا  
واشهد عليه انه اخذه ليورده فجعله اربعون درهما  
وفيما د ولها فحايه وان لم يشترط الجعل فان كانت  
قيمة اقل من اربعين نقص منها درهم وان ابى من المراد  
فلا شيء عليه ولا له جعل وحكمه في النفقة والضياع  
بعد الاشهاد كاللحقة ولو رده اليها المصرفات  
المالك وهو مورثه قبل قبضه فله الجعل فلو كان



رهنا فاجعل علي المرتين ولا جعل في الحرة المال والذابة  
والمدبر وام الولد كالقن بخلاف المدكاتب

### كتاب احيا الموات

يحيا أرض تعذر زرعها لا ينتطع الماعنه او غلبته عليه  
ونحوه من ما يمنع الزراعة غير مملوكة لمسلم ولا ذمي  
وبعيدة من العاصم لا يسع فيه الصوت من اقصى القاصم  
اذا احيا مسلم او ذمي ملكها ان اذن له الامام وبغير  
اذنه لم يملكه ومن حفر أرضا واعلمها ثلاث سنين  
دفعته الي غيره ولا يزول الملك عن مالكه بالخزاب  
وللامام ان يقطع من الموات ما استغنى عنه واذا  
انقطع شرب الارض جاز اجارتها فان جاز الماء وقت  
الحاجة وجب الاجر وان جاز ما يكتفي لبعضها فليس باجر  
ان ينتقض المجارة او يودي الاجر بحسابه ومن حفر  
بئر في موات فله حزمها اربعون ذراعا من كل  
جانب ويمنع غيره من الحفر في حزمها وما عدل عنه  
النورات او الدجلة ولم يحل عوده اليه فهو موات  
وان احتل لا والنهر في ملك الغير لا حزم له الا  
بعمينة فليس لصاحب النهر دحوله ملكه لا عملا احد  
الا في بطن النهر فثالا له حرم بقدر القاء الطين

ما عدل النهر

ونحوه

ونحوه وقيل بقنا بالاتفاق وفي رواية بتهدر  
نصف عرض النهر من جانبيه وفي اخرى بصله

### فصل ويجوز قسمة المابين الشركاء

ودعوي الشرب بغير ارض ويورث ويومي بمنفعته  
ولا يباع ولا يوهب ولا يتصدق به ولو ملا أرضه  
مئة فترت ارض جاره او غرقت لم يضمن ويشرك  
الناس في ما الادوية والنهر العظام لسقي الاراضي  
والتوضا والشرب والكري منها لخصر الي ارضه ان لم  
يوضر بالعامنة ونصب الارحية في الشنة لا في نهر  
الخاص بالثرية والبيير والحوض ولا في نهر المشترك  
بين القوم وليس لاحد ان يسوق منه نهر الي ارض  
له اخري ولا يقصب رخي ولا دالمة ولا يتخذ جسرا  
الا بترخيصهم واذا اختصموا في الشرب فعلي قدر  
اراضيهم لا بالايامر واذا كان النهر بين اربعين او  
اليون في ملك رجل جاز له منع غيره من سقي الارض  
والزرع والشجر من سقي الدوا وشرب بني ادم والترو  
وغسل الثياب فان لم يجد غيره ومنعه وهو يخاف  
المطش تانله بالسلاح وفي المحوز بغير سلاح وكري  
الاسنار والمظالم الغير مملوكة من نهر المال وكري

ان كان الملك معاد او لا يلزمه

ضا

اذا اشرف على الطلاك يجوز له ان ينفذ  
بالسيف حتى يسد وينفذ الطلاك عن نفسه



فهو المشترك من الشركاء دون اهل الشفعة ويجبر من  
 يمنع منهم على كريبه وموتة الكري اذا جاوز ارض رجل  
 مرفوعة وتلا لاكري كله على كلهم والكل لا النار مشترك  
 بينهم ولا يجوز بيع ما في يده الا ما احوزه بالا والي  
 ولا تلاك في ارضه لانما احوزه بالاعدال

### كتاب المزارعة

فهي عقد على الزرع بهمض الخارج وهي باطلة وتلا  
 جائزة وعليه القوي ويصح بشرط سلاحيته الارض  
 للزراعة واهلية العا قدين وبيان المدة وجنس  
 البذر وتبين هو عليه وتصيب من لا يدر له والتخليه  
 بين الارض والعامل والشركة في الخارج على الشيوع  
 حتى تغسد با شراط فتزاد معلومة لاحدهما ويرفع  
 البذر واقسام الباقي وباشراط ما في المأذونات  
 والسواقي فان كانت الارض والبذر لواحد والخل  
 والبقر اخر او تكون الارض لواحد والباقي اخر او  
 يكون العمل لواحد والباقي اخر جازت فان كانت  
 الارض والبقر لواحد والبذر والخل اخر او كان  
 البذر واحدهما والباقي اخر او كان البذر والبقر  
 لواحد والباقي اخر فسدت فتكون الخارج لصاحب

هذا اذا لم يهمل الارض للكل والا  
 ملك الكل ويعطونه

توزع المزارعة في الميراث

البذر

البذر والجرا مثل اخر عن عمله وارسته لا يزد على  
 المهي وان صحت فالخارج على الشرط فان لم يخرج شيء  
 فلا شيء للعامل واذا امتنع صاحب البذر من العمل  
 لم يجبر عليه او الاخر اجبر الا ان يكون له الارض  
 ولزمه دين لا وثا له الامن ثمنها وسواء على العامل  
 كحفر ضرر او اصلاح مستاة او لم يعمل فان شيعت  
 لم يرجع على رب الارض مما اتفق فيها وان زرعا  
 ولم يستحصده لم يجرى حق يستحصده ولو شرط له  
 الثمن لرب الارض ببد شرط الحب نصين جاز او  
 سكتا عنه كان لرب البذر وقيل بينهما وان شرط ان  
 ياخذوا عشرة ويرفع منه حظ السلطان معيناً وما  
 بقي بينهما جاز وان لم يعين فسد والعشر فيها على رب  
 الارض ما كان البذر منه او من العامل لا عليها ولو  
 كان البذر لرب الارض فبذر بغير امر المزارع فسد  
 والخارج لرب الارض وكذا لو كان البذر من المزارع  
 وبعض البذر للمزارع ولورد فح البذر على ان  
 يزرعها ببذره والخارج بينهما ولم يتل له العمل  
 برايك فشارك اخر فخرج البذر على ان يجلد والخارج  
 بينهما ومنان جاز ونصف الخارج للشريك ونصفه

وتثبت



بين الاول ورب الارض نصفان وعلى الاول لرب الارض  
اجرا نصف ارضه وان اخذها ليزرعها ببيده والخارج  
بينهما فدفعا الى اخر ليزرعها ببذر الاول والخارج  
بينهما جاز ونصف الخارج للآخر ونصفه لرب  
الارض فلاتي لصاحب البذر ولو قال له فمناجب  
الارض ما رزقك الله بيننا نصفان ولم يتل عمل براك  
فدفعا وبه راعيا الى اخر بالنصف فنصف الخارج  
للاخر ونصف بين الاول ورب الارض نصفان وكذا  
لو كان البذر من الاخر ولو دفع اليه ارضا ليزرعها  
ببذره ويقره ومعه رجل اخر فالخارج بينهم اثلاثا  
فسدت فان زرع فلرب الارض الثلث ولرب البذر  
ثلاثان وعليه اجر المثل للعامل الاخر وكذا يتصدق فان  
بني ولو كان البذر لرب الارض جاز وله الثلث والعاملين  
الثلثان ولو شرط رب الارض والبذر منه الثلث  
للعامل والثلث لغيره المادون للمديون بغير عمل فثلثه  
لربه وقال للعامل ولو شرط على العامل ان يكرها او  
يحبها او يبيع سناتها فسدت واذا مات احد هما  
بطلت ولو مات المزارع بعد الاستحصاد ولم يوجد  
الزرع ولا يدري ما فعل ففان حصته رب الارض في مال

المزارع وكذلك ان مات العامل بعينه ما طلع الثريد او لم  
يتبغ ولم يوجد في الاشجار واذا انقضت المدة قبل  
الادراك كان على المزارع اجر مثل ارضه حتى يدركه  
ونقصه الزرع عليها بتدرج حقهما كاجر الحصاد  
والرفع والدياس والتدريفة فان شرطاه على العامل  
فسدت قال ابو يوسف لو شرط اجر الحصاد على العا  
مل **فصل** ولو شرط المصنف بالعل في شهر  
كنا والثلث في كذا فالاول صحيح وقالوا لو اختلفا  
فقال العامل شرط لي زيادة عشرة اقفة على نصف  
الخارج وانكرها رب الارض وذلك قبل العمل والقرل  
له وقال للعامل ولو دفع الى رجلين ارضا ببذرها  
وسمي احدهما ثلث الخارج وللآخر خمسين درهما  
فسد في الكل وقال في حق من شرط له درهم خاصة  
وكذا لو شرطوا ان الخارج بينهم اثلاثا ولرب الارض  
على احدهما بعينه مائة درهم ارض بين رجلين دفعا  
احدهما الى صاحبه مزارعة على ان يزرعها ببيده  
ويقره او يبيده والدافع والخارج نصفان فالمزارعة  
قاسدة الا اذا شرط ان ثلثي الخارج للمزارع والثلث  
للدافع والبذر من قبل المزارع وان شرط ان يكون



البدر منها والخارج نصفان جازت ولو دفع الأرض  
 على أنه أن زرعها بغير كراب فللعامل ربح الخارج  
 وبكراب ثلثه وإن كرت وعني فنصفه جازت على  
 ما يشترطا ولو اتفقا على جواز الزراعة واختلفا في  
 مقدار المشروط واليدور من رب الأرض وأقاما  
 البينة قبل الزراعة فالبينة للمزارع وإن لم يفر  
 لاحدهما بينة تخالفا وترادا بينهما البين المزارع  
 وبعد الزراعة والنبات القول لرب الأرض مع يمينه  
 والبينة للمزارع وإن كان البذر من العامل فالقول  
 له والبينة للآخر بعد الزراعة وتبليها بخالفتان ويبدأ  
 بيمين رب الأرض قال أبو يوسف لو تزوج علي أن تزرع  
 هي أرضه بالنصف بتدريها صح النكاح وفسدت  
 المزارعة بجعل مهرها نصف أجر الأرض ور بعد أن طلقها  
 قبل الدخول وقال محمد لها مهر المثل لا يزداد على أجر مثل  
 الأرض والمتعة في طلاق قبله قال أبو يوسف ولو كان  
 هو العامل في أرضها بهذرها بجعل مهرها نصف أجر  
 عمله لا مهر المثل ولو تزوجها علي أن تزرع هي بهذرها  
 أرضها وجب مهر المثل بالاجماع ولو دفع أرضه إلى رجل  
 ليغرس فيها أشجارا علي أن يكون الأرض والشجر بينهما

نصفين لم يجز فإن فعل فالشجر لرب الأرض وعليه قيمة  
 الشجر وأجر ما عمل ولو كان دورا القزمين واحد وورق  
 الثوت والعمل من آخر أو كان العمل منهما علي أن يكون  
 القزمينهما نصفان أو الثلاثا لا يجوز والقزم صاحب  
 البدر وعليه قيمة الأوراق وأجر مثل العمل للآخر  
 وإذا كان الدرة والعمل من واحد وهو بينهما نصفان  
 جاز ولو دفع البقرة أو الدجاجة بالعلم ليكون  
 الحادث بينهما نصفان لا يجوز والحادث كله لصاحب  
 البقرة والدجاجة وعليه ثمن البنت وأجر المثل وعلى هذا العمل

### كتاب المساقاة

هي معاملة دفع الأشجار إلى من يعمل قضا علي أن الثمر بينهما  
 وهي باطلة وقالا جائزة إذا ذكر مدة معلومة وجزأ  
 من الثمرة مشاعا ويجوز في الشجر والكرم والوطاب  
 وأصول الباذنجان وإذا دفع اليه بخلاف ما يريد بالعمل  
 جازت وإن انتهت لا كالمزارعة وإذا فسدت فللعامل  
 أجر مثله وتبطل بالموت وتفسخ بالعذر كما للمزارعة  
 بأن يكون العامل سارقا أو مريضا لا يتدبر على العمل  
 أو ارتكب الدين على المالك ولو شرط التطاف  
 والجدا على العامل فسدت والخنف والسقي على العامل

ما غرس من الدجاجة في السقي



ولا تعتد بغيره الا بعد ان يثبت على الختان

عند حفرة صبيين او عبيدين او كافرين ثم تالعا  
 وشهدا عند الشاقي جاز وان اعتد بحفرة نارين  
 او سكرانين جاز اذا عرفنا امر الدكاح ولو تزوج  
 مسلم ذمية عند ذميين صح وتقبل شهدا من غيرهما  
 عليه ولو تزوج ذمي ذمية بخير شهود صح ومن اورد  
 ان يزوج صغيرة فزوجها عند رجل والاب حاضر  
 جاز ولا لا ولو بعث جماعة الي والد البنت الخطبة  
 فقال الوالد زوجتها له لم يصح في رواية الا ان يكون  
 الزوج حاضرا ولو قال تزوجتها بغير شهود وانكرت  
 فرق بينهما ولما بنيت المهر قبل الدخول وكلمه  
 بعده وان ادعت وانكر لم يفرق وان جمعا النكاح  
 فاثبت البينة جاز ولا يكون طلاقا ومن ارسل  
 اليها كتابا مشهودا عليه ومضونه نكاحها ولم تعلم  
 بما فيه فبطل لم يجز **فصل** يحرم دكاح الام  
 والحرة مطلقا والبنت ولومن الزنا وبنت الوالد  
 وان سفلت والاخت مطلقا والحالة والعمة مطلقا  
 وبنت الاخ والاخت وان سفلت وام امراته بالعتد  
 المصحح دخل بها او لا وبنت امراته وان سفلت  
 وان دخل بها ولا يشترط فيها الحجر وامرأة ابيه دخل

لا يحرم على والد الحرة ولا على ابنتها الدخول  
 والامانة لا تارة فبطلت بينهما كذا في زوجهما  
 والله اعلم

وان لم يشترط

### كتاب النكاح

هو عقد يرد على ملك المتعة قصدا وليس حال  
 الاعتدال ويحب في التوقان ويكره لحون الجور  
 وادخل من التحلي للوفاء لا لعكسه ويتعد باليجاب  
 والقبول بالمتطلي المارفي او احدهما كقوله تزوجت  
 وقول الآخر زوجت او قبلت وقوله زوجني وقول  
 الآخر زوجت ولو قال تزوجني وقال الآخر زوجت  
 لم يعتد ولو قال جيتك خاطبا فقال زوجت  
 نفسي منك المعتد ولو قالت المباشرة ردت نفسي  
 اليك فقال الزوج قبلت المعتد لا باخذت وتعد يعتد  
 باليجاب دون القبول لو وليا او وكيلان الجانبين  
 ويصح بلفظ النكاح والتزويج والتكليف والمصدق والبيع  
 والشراء والهبة والمعاط اذا قال الآخر قبلت لا بالاياحة  
 والتحليل والامارة والحجارة والتمتع والشركة والكتابة  
 والولن ويتعد بنكاح المسلم ولو كانتا بشاهدين  
 مسلمين خرين بالغين عاقلين او رجل وامرأتين او  
 فاسقين او محمدين في تذف او ابني العاقدين فان  
 عتد بغير شهود او بشاهد واحد لم يجز وان

ولا يعتد بغيره الا بعد ان يثبت على الختان

ولا يعتد بغيره الا بعد ان يثبت على الختان

ولا يعتد بغيره الا بعد ان يثبت على الختان



بها أولا واجهاده ذنبه وبني اولاده وبنت موطوءة  
 ابية التي ولدت من بعد ان تزوج امها بزواج آخر  
 وقيل لا يحرم وهو المختار ومن زنا بامرأة او نظرا الي  
 فرجها او قبلها اولسها بشهوة او مسته بها حرم  
 عليه امها وابنتها ولو من رفداع وعلى ولده وان  
 سئل وتلي ابيه وان ملكا ولو من رفداع لا على اخ الزاني  
 ولا اختها عليه وبنت المصاهرة بالزنا وبالمس  
 والنظر الي الفرج بشهوة بخلاف ما لو وطئ صغيرة  
 لا تشتمى ولا يجمع بين الاختين نكاحا ووطئا ملك  
 يمين فلو تزوج اخت امته الموطوءة لم يطأ واحدة  
 منها حتى يخرجها عن ملكه ولا بين المرأة وهما او  
 خالهما او بنت اختها او اخيها ولا بين امرأتين لو كانت  
 احداهما رجلا لم يجوز له ان يتزوج الاخرى بخلاف بين  
 المرأة وامرأة ابنتها وبين المرأة وبنت زوج كان لها  
 ويحرم على الحر اكثر من اربع وعلى العبد اكثر من ثنتين  
 ويحرم اخت المعتدة من باين فبعدتها كما للرجعي ولو  
 سكر اجتماعها بعد الخلوة والطلاق وتحرم معتقة غيره  
 والجبلي من السبي ومن الزنا حتى تضع ويحرم اخت ام  
 الولد المعتدة اذا اعتقت وثانها وطلها بخلاف نكاح

الاربع في مدة ام الولد وتحرم الجوسية سطلقا والوثنية  
 حتى لو تجست الزوجة الكتابية بطل النكاح لا ان  
 تهودت النصرانية او بالعمس ويبطل نكاح المتعة  
 والوقت لا التوقيت ولا شرط الحنار ويصدق  
 المحرم من معتدته بانتضا لها منع انكارها لتزويجه  
 باختها ولو ادعي نكاح امرأة فادعت نكاح اختها  
 الغايبية وبرهانها فهي زوجته وثانها يتوقف على حصول  
 الغايبية قال ابو يوسف اختان ادعتا نكاحه  
 وبرهنت كل على تسبها وهو جاهل به فرق بينه  
 وبينهما وقسم بينهما نصف المهر بينهما وفي رواية  
 عنه لا يجب شيئا وقال محمد يجب مهر كامل بينهما  
 ويجوز تزويج الكتابية والقصابية والمحرمة ولو محرما  
 ولا مئة مثلية او كتابية ولو مع طرد الحرية والحرية  
 على ثلثة لا عكسه ولو في مدة الحرية فان جمع بينهما في  
 عتده صح نكاح الحرية خاصة ولا يجوز ان يتزوج  
 امته حتى يعتقها زنا المرأة عتقها حتى تعتقه  
 ولا يجوز ان يتزوج ام ولده الجبلي منه حتى تضع  
 ويجوز ان يتزوج امرأة وقد تزوج اخوة او ابوه  
 او ابنته امها او اختها او ابنتها ولو وطئ جاريتها



ثم زوجها فله وطئها قبل الاستبراء وكذا لو تزوجها  
 وقد راها نكحي ومن خطب امرأة فلم تكن اليه فلا  
 بأس بغيره ان يجتنبها فان ركنك يكره وله وطئ امرأه  
 ادعت عليه نكاحها وقتنا يفتكاحها ببينة ولم  
 يكن تزوجها **فصل** وينعتد بعجالة  
 النساء لو زوجت نفسها وهي حرة عاقلة بالغة  
 او وكلت بغيرها او وكلت به جاز من غير قولي ولا جبا  
 على الصغار ولا الديكارة حتى لا يجبر بكرا بالغة قولي  
 النكاح وان استاذنها الوالي فتكنت او ضحكك  
 او نكحت او مع السكوت او زوجها فبلغها الخبر  
 فتكنت فهو اذن ولو زوجها الوالي فبلغها الخبر  
 فقالت لا يريد الزوج فهو رد في الاصح فان استاذنها  
 غير الوالي فلا بد من القول كالثيب وسكوت الصغيرة  
 ليس باذن في تزويجها غير الاب والجد فلها الخيار  
 اذا بلغت ومن زالت بكارتها بوثبة او حيضة او  
 جواحد او تحنيس اوزنا فزوجها كما لبكر لا كالثيب  
 والقول لها ان اختلفنا في السكوت لا قوله ولو  
 تزوج امرأة على انها بكر فوجدها ثيبا فالمرور واجب  
 بكامله ولو زوج امرأة وليها من رجل بين امرها

فردت ثم قال لها وليها ان اقواما خطبوك فتاك  
 انا راضية بما تسعل فتزوجها الولي من الاول  
 لم يجز وما يجوز نكاح المرأة الثايبية ما لم يذكر  
 الوكيل او الوالي اسمها واسم ابها وجدها وان كان  
 اليهود يعرفونها وهي ثايبية تذكر والزوج  
 اسمها لا غير جاز النكاح ولا يستخلف في النكاح  
 والني والرجعة والدق والها والولاد قال ابو يوسف  
 لو اختلفنا في نكاح ابنته فشهد ابناؤه وهي كبيرة  
 يرد ويتولي العصبة المسلم الحر البائع العاقل  
 ولو ناسقا والكا فرتي مثله بتزويج الصغير  
 والصغيرة التي يحامع مثلها بعد بلوغها خيار  
 الفسخ بقضا وبطل سكوتهما ان كانت بكرا لا  
 بسكوتها ما لم يرخص بالقول لخيار العتيق فان زوجها  
 الاب والجد فلا خيار لهما بعد بلوغها وان نه  
 زوجها الحاكم او الام فليس لهما الخيار والفتوي  
 على ان لهما الخيار والاب والجد تزويجها بغير  
 قاض في المهر وبغير كفوف حتى لو زوج الاب ابنته  
 امه اوزاد في مهره او بنته عبرا او نقص من مهرها  
 جاز وكذا الجد منه عدم الاب وما يجوز للاب



تزوج بعد الصغير من أمته ويجوز لولي الصغير  
تزوج أحدهما من الآخر وإن لم ينكح من نفسه  
ولو كمل موكلته من نفسه إذا وكلته أن يزوجه  
من نفسه وإذا وكلته أن يزوجه ممن شا تزوجه  
من نفسه جاز في رواية ولو قال أبو الصغيرة لأب  
الصغير زوجت ابنتي قال أبو الصغير قبلت يقع  
النكاح للأب وهو الصحيح إلا أن يقول أبو الصغير  
قبلت ابنتي أو يقول أبو الصغيرة زوجت ابنتي من  
ابنتك أو لأوليها في درجة يستل كل واحد  
بالعند ثان زوجها كل واحد رجلا مما أولاية  
الأول فسواء بحجب الأقرب الأبعد كالأب والأم  
الزوج بحسب الأقرب مسافة الغرض في الأصح الحاكم  
ولا يبطل بغيره ولاية الجنون والجنونة للأب لأن  
للأب ويعود ولاية الأب لجنون الولد بعد البلوغ  
والتأخي والجد أولى من الأخ والعمة بالتزوج أسوأ  
وإن لم يكن عصبته فالولاية للأم ثم للأخت وأب وأم  
ثم لأب ثم لولد الأم ثم لذوي الأرحام ثم بعد هؤلاء  
الحكام ولاية لولي حتى الوصاية في النكاح **فصل**  
ولو تمهل الولي عن تزويج الصغيرة أو خطبها كنوف

يجوز للوكيل المطلق أن تزوج

الصحيح

والأصح هذا في الملب

فأمنع الولي زوجها الثاني فإن زوجت نفسها  
من كنوف مهر المثل أمر ما لقا في الأجازة فإن إلى حكم  
بعزله وأخرجه من الولاية وأجاز النكاح ولا يستأ  
رأى نكحت غير كنوف ترق الولي عند الثاني ولا يكون  
طلاقاً إن كان قبل الدخول وإن تنصت مهرها  
فلا وليان يفرق أو يسم مهرها ورضا أحد الأوليا  
كالكامل إذا كانوا في الدرجة سواء قبض المهر والجمهور  
رضاً لا السكوت وإذا عدم الأوليا بزواج الصغيرة  
فالولاية للتأخي إذا شرط السلطان تزويج الصغير  
في مهادنة التأخي ولو زوج الصغير ولم ياذن له  
السلطان بذلك ثم أذن له بالنكاح وأجاز جاز  
والكفاءة تعتبر نسباً وحرية وأسلاماً والأبوان  
فيهما كالأبأ وديانة ومالاً وهو ملك المهر والمنقحة  
وحرقة فتريش أكفا والعرب أكناف لم يقتصد  
الكفاءة على الدين ومن انتسب إلى قوم فزوجوه وكان  
كأباً فصيح ولو تزوجه على أنها حرة وكانت أمة  
تدأ لها بحرية أو يبطله وولده حراً القيمة يوم  
الخصومة ويرجع بها من غيره فإن كانت غريمه من  
نفسها رجع به عليها إذا اعتنت وعلى الزوج عقرها



لمراها ولا يرجع به ولو تزوج العبد امرأة غيره رجل  
على انها حرة فالولد عبد لآخر بالقيمة وولد العبد من  
الحر حرة ولا ينسب له اقربا من الرق والوكيل مولا العبد  
بالنكاح الابيئة وينسب في الامنة **فصل**  
صح النكاح بلا تسمية المهر واقله عشرة دراهم  
ساد ومنها فان سمي دونها فلها عشرة اشهر المثل او اكثر  
فلها ما سمي بدخوله او بموته فان طلقتها قبل الدخول  
والخلوة ينصف الا ان يحقوقي فتترك او يعفو  
الذي بيده عدة النكاح وهو الزوج الا بالحرارة  
ولو لم يسما وتناهى بحب مهر المثل بالعتد لا بالدخول  
وجب المتعة ان طلقتها قبل الدخول وهي دية وختار  
وملحفة ولا تزداد على مهر المثل ولا ينقص من خمسة  
دراهم ولو فرضه بعد العتد لا ينصفه ان طلقتها  
قبله ولو سمي وخطبته من المهر صح او زادها بعد  
العتد لزمته ويستقط بالطلاق قبل الدخول  
حتى لو تزوجها على وصيفة وقبضت وازدادت  
متصلة ثم طلقتها فاعتقه قبل رفا لنصف حكم او  
ترافعا ينسب في نصفه ولو اعتمتها ينسب في كله لانه  
نصفه ولو تزوجت بنتها ما اساويا المهر ثم طلقها

قبل الدخول تصورهن بالمتعة ولو تزوجها على حكمه  
او حكمها لا تزداد على مهر المثل وحكمه لا ينقص منه الا  
برضاها ولو اختلفنا في المهر ولا يمينه تخالفا فيميدا  
بيمين الزوج واثباتها نكل لزمه دعوى صاحبه ولو مات  
الزوجان واختلف ورثتهما في تسمية المهر فالتول  
من انكر التسمية ولا يتضي بشيء قال يعقبي مهر المثل  
ولو كان المسمى اخذ من تركته وان لم يكن مسمى فلا  
شيء لورثتهما وان مات احداهما فلوارثها المهر والاب  
ان يتبع مهر بنته البكر الصغيرة لا الشيب وان  
لم يتركها وكذا الحمد عنه عدمه لا الوكيل الا بامر لها  
امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها لم  
ادرث الصغيرة وطلبت المهر من الزوج فان كانت  
الام وصية لم يكن لها ان تطلب بالمهر من الزوج  
وان لم تكن وصية كان لها ان تاخذه من الزوج  
ثم انه يرجع به على الام رجل زوج ابنته الصغيرة له  
فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها من  
الزوج فقال دفعت اليها بياك حاله مشترك وصده قد  
الاب لا يصح اقراره بالاب عليها ولها ان تاخذ المهر من الزوج  
ولا يرجع به على الاب ولو قاله الاب اخذ صدق ابنتي



ولهم ما بدوا الزوج يطلب تسليم المرأة يوموا الزوج  
 بتسليم القصدافي الى الاب ولم يجب مهر لان الصغير  
 الفقير على الاب ان لم يضمن فان ضمن فأت اخذته من  
 تركته نيرجع الورثة في نفيب الصغير ولو تزوج  
 امرأتين في عقد علي مهر فلها مهر شلها ولو تزوج  
 امرأتين في عقد بالث احداهما لا عمل له ذكاتها صح  
 في اخلاك ولها الالف وقال اجصتها من مهر شلها  
 ولو اتا لسنروا السكني حيث شأت فلم يؤد مهرها  
 فان دخل بها والمهر عاجل فلها منع نفسها ولا يخرج  
 معه حتى تاخذ مهرها خلافا لما وان كان بعينه  
 فجلا وبه منه مؤجلا الى حين وقت التطلاق او  
 الموت فلها منع نفسها لاستيفاد المجل وان كان كله  
 مؤجلا فلها ان يدخل بها ولها المصنوع بعده الدخول  
 برضاها حتى يوفيهما فاذا وافاها تندها حيث يشا  
 فويل لا يساقرها الى غير بلدها ان اوتاهها الرجل  
**فصل** ولو تزوج ثل احد العبدین فلها  
 الاونج لو وافق مهرها والا الا وكس وان كان مهرها  
 بينهما فلها مهر المثل وان طلقها قبل الدخول فلها  
 نصفه الا وكس ما كاله ولو تزوجها على وصيت ابيض

بغير عينه صح فلها خمسون دينار الا ان عطيها وصيها  
 يساوي ذلك وقالها الاوسط ولو تزوجها على بيت  
 وخادم فلها الاوسط وقية كل واحد اربعون  
 دينار او قال علي قد والرخس والغلا في التومن والبلاذ  
 وفي البادية خادم وبيت شعروير والمهر بالعيب  
 القاحش لا باليسير ولو قبضت المهر وبعيت له البنا  
 ثم طلقها قبله لم يرجع بنصف ما قبضت ولو قبضت  
 النصف وبعيت الالف وبعيت العرض للمهر قبل  
 القبض او بعده فطلت قبل الوطي لم يرجع فلها ثلثي  
 ولو نكحها بالث على ان يخرجها او على ان لا يخرج فلها  
 او على الثان قائم بها او على الغين ان اخرجها فان اوتي  
 قائم فلها الالف والا فمهر المثل او على اقل من مهر المثل  
 علي ان يطاق امرأتها خري فان اوتي زالا فلها مهر  
 المثل ولو نكحها على هذا العبد ارذائه او على الف او  
 الغين فالمهر ما شابه مهر المثل وقالهوا لا تمل او على  
 فوس ارحماؤه ثوب يجب الوسط او قيمته الا مهر المثل  
 او على خمر او خنزير او على هذا الخمل فاذا عوخر او على هذا  
 العبد فاذا عوخر يجب مهر المثل وقاله ابو يوسف  
 يجب قيمة الحر لو كان عبدا او يجب مثل الخنزير او قول



محمد مع أبي جنيته في الحمر ربيع أبي يوسف في الحمر  
ولو امر العبد من واحد من الحر والمهر العبد ان  
تأوي عشرة دراهم لأمه قيمة الحر والعبد ان  
ان نقص عن مهر المثل ولو تزوج على هذا الحمر او  
المهنة وكان خلا او ذكوة فلها مهر المثل في رواية  
والمشار اليه في الأصح او على هذا الثياب العشرة  
وكانت تسعة ففي المهر لا يتم العشرة ولا يتم ان  
نقصت عن مهر المثل او على ثوب موصوف في الذمة  
فان بقيتة تجبر على القبول او على عبد فاكسب مالا  
قبل القبض فطاعها قبل الدخول فاكسب مالا  
وتاكسبها مع العبد او على دار على ان يدفع اليه  
الغافا اصاب منها مهر المثل كان مهرًا ولو الف كان  
سبعًا والشفعة لا تثبت فيها وان شلها ناسخها  
ثم طلقها قبل الدخول ردت نصف الدار وان  
نقصت في يدها ياخذ النصف او يضمها قيمة يوم  
شلها ولو ثبت في الدار فله نصف قيمتها يوم شلها  
ولو اردت العبد في يده عندها لا ياخذ نصفه  
او على عبد او ناسخة او غل فولدت او انزلت عندها  
ثم طلقها قبل الدخول فله نصف القيمة يوم التسليم

او على من ثم طلقها قبل الدخول يجب نصفها الا  
للشفعة ايضا او على تعليم القرآن او خدمتها سنة  
وهو حر يجب مهر المثل لا المشر وطور لو اعتنتها على ان  
يتزوجها يجب مهر المثل لا اعتنتها صداقتها ويجب  
مهر المثل في الشغار وفي النكاح الفاسد بالوطي  
لا بالعقد ولم يزد على المسمى ويثبت النسب به  
والعدة وتعتبر بمهر العاتية لا السر ولو ابان بدخول  
بها ثم تزوجها في العدة ثم ابانها قبل الدخول فلها  
كمال المهر وستائف العدة لانصفه ولا اتمامها  
ولو ازاله عدتها بدفع وطلقها قبل الدخول فعليه  
نصفه لأكله ولو تزوج المرأة وتزوج ابنته بنتها  
فزنت امرأة كل واحد الى الآخر فعلى الواطي الاول  
جميع مهر الموطوءة ونصف مهر امراته ولا شيء  
على الواطي الاخير وان وطئامعًا فلا شيء على واحد  
منهما ولو زفت عليه غير امراته فوطئها لزمه  
مهر مثلها ولا يرجع على الزايف ولو وطئ جارية  
ابنه او جارية مكا تبه مرارًا فعليه مهر واحد  
وان وطئ الابن جارية ابنه او جارية امراته  
مرارًا فعليه لغل وطئ مهر وان وطئ احد الشريكين

ينزح الرجل وحن مكرامه خفف



الجارية المشتركة ميراثا فعليه لكل وطي نصف مهر  
**فصل** قال ابو يوسف لو كان ثلثا في  
 عقد فدخل بواحدة وطلق احداهن ثلثا والاخر  
 واحدة ومات مجمل لا قضى له حول بالمهر وللثنتين  
 مهر وربع بينهما لا مهر وثلث بينهما ولو تكح واحدة  
 وثنتين وثلثا في عقد ومات مجمل لا قبل الدخول  
 قسمت التركة ثلثا بين واحدة وعشرين فاخذ الواحدة سبعة  
 واربعا في مقسوم على العريقتين نصفين وثلثا للثنتين  
 ثمانية وثلثا تسعة او امرأة واخيه في عقد  
 ومات مجمل لا قبل الدخول فللام نصبت المهر والميراث  
 والمختلن النصف وتساوي بينهما اثلاثا ومن بعث  
 الى امراته متاعا او دراهم لم يشترى بها متاعا ثم  
 اختلفا فقالت هو له دية وقال هو من المهر  
 فالقول له في غير المهرية للاكل ومن بعث الى امراته  
 متاعا وبعث ابنة المرأة الى الزوج متاعا ايضا ثم قال  
 الزوج هو معة ان قال القول قول الزوج مع معة فان  
 خلفان كان المتاع قايما كان لها ان تزده وترجع على  
 الزوج بما بقي من المهر وان كانها كاردت على الزوج  
 بمثلها ان كان مثليا ومن زوج ابنته وسلمها الى زوج

اوراهم

نكهار ثم قال كانت لهما زعارية قال قولك قوله وقيل لا  
 يقبل قوله ان كان من الاعاث والكرام ومن خطب  
 ابنة رجل فخطب يرضى بزوجها اياه الا ان يدفع اليه  
 دراهم مسماة وقرسا وقبلا فدفن الخطيب اليه ذلك  
 وتزوجها كان المزوج ان يسترد عين الدراهم قايما  
 او لها الكا وكذا ما بعث اليه هدية ان كان قايما  
 ولو كان المزوج غير الاب والجد فله ان يسترد الدرا  
 ايضا لانه رشوة ويجب المهر بالخلوة الصحيحة بان  
 كانا في بيت مغلق الباب عارف زوجته ليس  
 معهما صبي يجتلي او جارية او احد هما ولم توجد الموانع  
 كرفض مانع وحيف واحرام الحج وعمرة وموم ومضان  
 لا الحب والنوم ويعتبر مهر المثل بنساء عشيرة ابها  
 ان وجد من مائتها والافاقا اجانب ويعتبر التساوي  
 في الحسن والمال والعقل والدين والبلد والعصر  
 والمكارة **فصل** ولا يجوز نكاح العبد  
 والامة والمكاتب والمديون وام الزانية الا باذن المولي  
 ونكاحهم يتوقف على الاجازة بلا ادنه كنكاح الغنوي  
 ولهوان ينعقد النكاح على الرجل او المرأة اجنبية حضرة  
 اليهود وقيل الاخر العتد في المجلس اعتدوا نوكا

الرشوة تسرد حاله وفرا

ما يعبر فيه وبكى



فان اجاز جاز والافلا وان كانا صغيرين كانت الاجازة  
الي وليهما او قال تزوجت فلانة او بالعكس يحضر طهر  
فلم يقبل العتد اخر فيه لم يعتد بالذكاح اصلا  
وقال ابو يوسف يعتد موقفا ولو تزوج بلا اذنه  
فقال له طلقها او فارها فليس باجازة وان قال  
طلقها رجعيها فهي باجازة ولو تزوج العبد حرة بلا  
اذن مولاه ودخل بها فعليه مهر مثلها اذا اعتق  
واذا اذن صار المهر دينيا في رقبته فيباع فيه ويبقي  
المدبر والمكاتب ولم يبع فيه والاذن بالذكاح حثيثا  
الفاستد كالصحيح فلوا امر عبده بتزويجه فتزوج  
فاستد او دخل بها يبيع في مهرها وقال ابو حنيفة بعد  
العتق والمأمور بذكاح امراته كالف بامرأتين لا بامنة  
ويجوز للمولي اجبارا العبد على الشكاح كالمأمة دون  
المكاتب والمكاتبه ولو تزوج امته من عبده اخير  
مهر جاز ومهرها وقيل يجب حقا الشرع ثم يستط  
ولو زوجها منه غير شهودا ولو تزوج امته ليس على  
المولي ان يبواها من ذلك الزوج فحده ويطلق الزوج  
ان طهرها ولو اعتنت امه او مكاتبته حبرته ولو  
زوجها شرا ولو علمت بعد زمان ولو تزوج عبده المأثور

نكاح المأثور

للمدبر

المديون او امرأة صح وهي اسوة الغرماء في مهرها  
ويستط المهر يقتل السيد امته قبل الوطى لا يقتل  
الحرة نفسها قبله ولو نكحت بلا اذن تعتقت بعبده  
الذكاح فلا خيار ولو وطى قبله فالمرأة والامها فان ملكها  
من لا يملك وطئها فجاز صح وكذا لو اشترىها هو او  
انثى ولو تزوج العبد امرأة بلا اذن ثم طلق فلا شتر  
اذن له فخره وعليه اجازة بالمرأة الحرة ولو زوج بنته  
مكاتبته ثم مات المولى مع الذكاح الا اذا مجز فرد ولو تزوج  
لمة ابنه مع الذكاح ان لم يطاها الابن كالعكس ولو نالت  
حرة لسيد زوجها اعتقه عني بالف فتعلق فسيد الذكاح  
والوطاها فان لم تنكح بالف لم يفسد والولا له ولو قال  
سولي المأمة اشترى منها مني فقال الاخرى زوجتنيها  
لم يجز له ان يطاها بالتزويج ولا يملك المهر ولو قال  
لغيره امتق امته على الف على ان تزوجنيها فتعلق  
وابت وقح ولا شيء على الامر وان قال عني قمت الف  
على قيمتها ومهر مثلها فاصاب المهر بطل رعا مذهب  
القوية على الامر **فصل** اذا كلفت بالمرأة عيب  
كالبرق او القون او الجذام او البرص او الجنون فلا خيار  
للزوج وان كان العيب بالزوج فلا خيار لها ويرجل

نكاح المخلو لا بالملك



القول للزوج في الابطاح

العنين والخنثي والخنثي حولا لا المحبوب نان وصل والا  
 فرق بينهما بطلبها فهي تطلبتة باينة لا نسخ والفرقة  
 بتفريق الحاكم وتالا بقولها ولو خلاهما فلها المهر وسواء  
 كان يصل الي غيرها او لا وان وصل اليها مرة سقط خيارها  
 فان انكوت الوصل بعد الحول نظر اليها النساء فان قلن  
 هي بكر خبرت وان كانت ثيبا من المصل فالقول له وان  
 قال لم اجامعها خبرت فان اختارته بطلت خبثا وكذا  
 ان زوجته وهي تعلم انه عنين او علقته بعد الزكاح  
 ورضيت ويحسب عليه من السنة شهر رمضان  
 واياها الحيف فلا يجعل مكانا اخرى وان مرض احدهما  
 في السنة اكثر من نصف شهر بوجله مفقدا مرضه  
 وعليه الفتوى واذا كان زوج الامه عينا فالحياة  
 المولى لا لها **فصل** في ايه النكاح بين الناس  
 والجن وصح النكاح الكتاب ولو بين اليهود والنصارى ولو تزوج  
 كافرا لا شهودا وفي عدة كافر وذا في دينهم جائز ثم اسما اقرا  
 عليها ولو كانت محرمة فرق بينهما ولا يتكح من بعد احد اولا  
 فقيمة المعتدة من مسلم ولو تزوج الذي على غير مهر او على  
 ميثقة وهو جائز عندهم فلا مهر لها فان تزوجها على غير  
 خنزير يعينها ثم اسما او احدها يسأل القيس لوطها وبغير

التي بينهما

اعيانها لها القيمة في الخنزير والمثل في الخنزيرة قال  
 ابو يوسف من المثل فيها وقال محمد القيمة بينهما ولو اسلمت  
 عرسا لاسلام على الزوج فان اسلم والا فرق بينهما واباؤه  
 طلاق باين المصح لا اباؤها او اسلم وهي مجوسية تعرض  
 عليها فابت فرق بغير طلاق ولها المهر ان دخل ولا فلا ولو  
 اسلم زوج الكتابية بقي تكا حرمها ولو ارتد احد لهما  
 وقعت العرق بغير طلاق فان دخل بها وهو المرتد وكل  
 مهرها والا النصف وهي قبل الدخول فلا مهر ولا نفقة  
 ولو ارتد لمتعا والسلم معا بيني تكا حرمها واذا اسلمت في دار  
 الحرب او اسلم وتحت مجوسية بابت منه بانتضاء  
 ثلاث حيض ولو جمع الكافرين خمس او اثنين وهو  
 جائز عندهم لا ينفق بينهما لم يترافعا اليها وان  
 رفعت احدها من واحد لهما لا ينفق ولو اسلم وتحت اختان  
 فان تزوجهما في عدة فرق بينهما لا يختار واحدة منهما  
 وفي عند يمين فيمنه وبين الثانية ولو اسلم وتحت  
 خمس ارام وبنت ينفق بينه وبين الكل ان تزوج من جملة  
 فان كان على التعاقب او الاربع ثم الخامسة بقي الزكاح  
 في الاربع لا غير او واحدة ثم اربع باين تكا حرمها لا غير وكل  
 من فرق بينه وبينها فعليها العدة ولها النفقة



والسكنى لا يختار اربعاً من الخمس تلك ابو يوسف يعزق  
 بين مسلم تحت نصرانية اذا تجسسا كالوثودا ولو  
 اشلت وزوجها صبي رظم اني ينظر مثله وترفق  
 بابا يته ولو كان مجزئاً لرض على ابويه صبيته فمالة  
 تحت مسلم ارتد ابوها لم تبين ولو لحق بها بانت ولومات  
 احد فحامل او مرتد اثم ارتد الاخر ولحق بها لم تبين  
 ولو كانا زنا ري فنجسا بانت وللمعتوقة الباطنة  
 كالاصبيته ولو غفلت صبيته الاسلام ووصفت  
 فحنت فارتد ابوها لا ترتد ولو بلغت مائة او  
 نصرانية ولم تصف ديناً بانت ولو غفلت الاسلام  
 قبل البلوغ ولم تصفه لم تبين ولو وصفت المجوسية  
 بانت **فصل** وعلى الزوج ان يعد له بين سنائه  
 في القتم صحيحاً او مريضاً والقيس واليكرو الجديده والقند  
 والمسلية والكتابية سوا حتى لا يقيم عند بكر الجديده  
 سيما والقيس ثلثاً وللخوة ضعف الأمة وليا فروعها  
 ولا يستحب ان يتزوج ولها ان تزوج ان ولها قهرها الاخر  
 ومن له امرأة حرة نطا ليمته بالقسم لها عليه يوم وليلة  
 من اربعة وللازمة من سبعة وقيل ليس ذلك بواجب ولا  
 يعزله عن زوجته الا باذنها فان كانتا مائة ثلاثين لمولاهما

نيلب نيلب

لها

لها ويعزله عن امته بغير اذنها ويترجي ان دعي الى وليمة  
 مسلم او ذمي له ان يجيب وان لم ياكل وان كان مثله لم يرس  
 له ان يضره ولو منقورا اليه ولا يحل لمن حضرها ان  
 يعطي منها الا خروالا لاختدان يصنعه عليها ثم ياكله وقيل  
 يحل ذلك ولو كانت للختان فاهدي اليه الناس وليس  
 للولدة مطلقاً وقيل للوالدان عين له ما يعمل له من  
 ثياب ويغفرها وقيل للوالد ما اهدي من اقرباء الاب  
 ومعارفه وللام ما اهدى من اقرباء الام ومعارفها ولا  
 بأس بنهار العرس وليس بنسبه والنهبة ما يكون  
 بغير طيبة نفس العدة ويجوز اخذ النثار من حذر  
 غيره ان لم يفتح للنثار والعقبة سنة من ثلثها

**كتاب الرضاع**

هو من الرضيع من ثدي الاممية مدة ثلاثين شهراً  
 لا سنان ولا ثلث سنين ويتعلق التحريم عطلته الخمس  
 رضعات ويجرم منه ما يجرم من النسب الام احنة  
 واخت ابنه واخت اخيه من الرضاع كالنسب واذا  
 ارضعت صبيته حرمت على اصول زوجها واصولها  
 وفروعها واخوتها واخواتها واذا ارضعت صبيتان  
 من امرأة كانا اخوين وان اجتمعا على لبن شاة فلا رضاع

بعد حضور لا ينفرد المطور

تفضيل الحيف

العقبة

في الامم



ولا يعتبر اللبن اذا غلبه ماء اود واولين شاة وان  
 امتزج بلبن امرأة اخرى الحريم ما يمل باغلبها  
 وان امتزج بالطعام لم يتعلق الحريم وان غلب اللبن وحريم  
 بلبن الميتة والبكر والولائية لبلبن الرمل ولا بالاحتقان  
 فاذا اوجر صبي لوسيط بلبن الميتة تعلق به الحريم ولو  
 كانت ذات لبن فطلعت وانقصت عدتها فتزوجت اخر  
 فجلت وارعتت فحكمه من الاول حتى تملك وقال ابو يوسف  
 من الثاني ان لم يملك وقال محمد بنهما ولو ارضعت امرأة  
 الكبيرة الصغيرة حرمتان لم يدخل بالكبيرة فلا يهر لها  
 وتتصدق مهر الصغيرة ورجع به على الكبيرة ان تعدت  
 الفساد ولو ارضعتها اجنبية على التتابع حرمات  
 ولا ضمان بينهما ولا اختص الثانية به ولو تزوج كبيرة وثلاث  
 رضيعات فارضعت من الكبيرة واحدة بعد واحدة  
 اوارضعت واحدة ثم اليكيتين حرمين جميعا وان ارضعت  
 ثنتين معا ثم الثالثة حرمت الكبيرة والثنتين والحريم  
 الثالثة وان تزوج صغيرتين وكبيرتين تارضعت  
 كبيرتان صغيرتين صغيرتين باتت الكبيرتان والصغيرة  
 الاولى ولو تزوج حبيبة ثم منها لا يبع نكاح العدة فان  
 ارضعت ام العدة الصغيرة لا حرم الصغيرة على الزوج

لبن ميتة لا يهر لها ولا يهر لها  
 لبن ميتة لا يهر لها ولا يهر لها  
 لبن ميتة لا يهر لها ولا يهر لها

قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن

قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن

قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن

قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن

ولو تات هذا رضيعتي ثم اضررت بالخطا وحدث فيه  
 ولو قال لامرأته قبل الدخول هي اخي من الرضاع يفسخ  
 النكاح ولا مهران ضد قته وان كذبته فتعتد به  
 الدخول اما المهر والسفقة والسكنى ولا يثبت الرضاع  
 الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لا الغضا وحدهن  
 والتقرين في الرضا مع الثاني

**كتاب الطلاق**

له رفع اليد الثابت شرعا بالنكاح واذا وقع طلقة  
 في طهر او جامعها فيه وتركها حتى تنقضي عدتها فهو  
 لحسن الطلاق واذا وقع ثنتين او ثلاثا في طهر او  
 سنة واحدة في طهر واذا وقع ثلاثا في طهر واحدة او في سنة  
 واحدة فيه فهو بدعة واذا قال للدخول بها انت  
 طالق ثلاثا لبدن انعمت على الاطهار فان نوى ثلاثا  
 في طهر واحد يقع للحال وتم السنة في العدد المدخول  
 بها ونهرها وتختص في الوقت المدخول بها بان يطلقها  
 في طهر خال عن الجماع في السنة وصح طلاق غير المدخول  
 بها في الحيض من غير كراهة وان كانت مختبئة لصغير او كبر  
 طلقتها للشدة واحدة للحال سابعه الوطئ بشهر وتطلق  
 للحال ثلاثا للسنة بفصل بين كل تطليقتين بشهر

قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن

قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن  
 قوله وان غلب اللبن



لا طلقة واحدة ولو قال كلما ولدت ولما افانت طالق  
 للسنة فانت بثلاثة في بطن واحدة وتنع واحدة بعد  
 نفاها واخرى في بطنين وقال كحديث واحد عقيب  
 الاول وتنفق بعد ثلثا وثالث ويتع ثمانية ان تزوجها  
 ولو قال انت طالق طلاق العدة او العدة او الاسلام  
 او احسن الطلاق او بعد له خبرني وان قال لها انت  
 طالق تطليقة حسنة او جميلة او سنية او عالة وتعت  
 رجعية الحال ولو قال انت طالق تطليقة حسنة برفها  
 في دخولك لدا ارطلت الحال ونسبها لم تطلق حتى تدخلها  
 ولو قال لها اخذ ابردها بشهوة انت طالق ثلاثا للسنة  
 وتعت على الاطهار رباعا وقالا وتعت على الاقواء وان طلق  
 المدخول بها ثلاثا السنة وهي من خمسين ثم راجعها وقع  
 عليها اخرى وقالا لا حتى تحيض وتطهر وان راجعها بالجماع  
 لم يتع بذلك طلاق واذا قال انت طالق وقع الحال سواء  
 للعدة او لا وهي حائض او لا واذا كانت حائضا وقع  
 بدعيا ويستحب ان يراجعها فاذا حاضت وقطرت  
 ان شاططتا وان شامسكها **فصل** ويتع  
 طلاق كل زوج بما تكل بالغ ولو مكرها وسكران وهما زلا به  
 واخرس بالشارته وسبق لسانه وعيها لا طلاق البهي

هذا الحديث يدل على ان الطلاق لا يقع الا بالعلم والاختيار  
 وانما يقع بالعلم والاختيار وانما يقع بالعلم والاختيار  
 وانما يقع بالعلم والاختيار وانما يقع بالعلم والاختيار  
 وانما يقع بالعلم والاختيار وانما يقع بالعلم والاختيار

والخبر

واللحنون والتاميم والسيد في المرأة بعدة واعتباره  
 بالنساء بالرجال وطلاق الحرة ثلاث والامة عنتان  
 ولو لعنته الطلاق بالعبودية مثاله انك تطلق كما لو قال  
 لها قولي ان طالق مثالت ذلك ولو تعجبا بالطلاق يتع في  
 رواية ان نوي ومن شكك في الطلاق لم يتع حتى يتيقن  
 فلو قال انت طالق واحدة او لا لم تطلق ومن حلف ان  
 يفعل شيئا فانت قبل ان يفعله طلقت عنده الموت وان  
 ماتت قبله لم تطلق ولو قال انت طالق واحدة او لا  
 لم تطلق ولو قال انت طالق ان لم تمسي السبا او لم تحولي  
 فهذا الحجة فيها ونحوه طلقت ساعة وكلم ولو قال  
 اول امرأة اتزوجها طالق وتزوج امرأتين معاً لم يخري  
 لم تطلق واحدة بينهما وان كانت احدهما لا تحل له  
 فكاحدهما طلقت الاخرى ولو قال له فخره انت طالق  
 انت طالق انت طالق او لو قال لها انت طالق طالق  
 خالق او كور بالواو او بالناء او بهم او قال لها انت طالق  
 واحدة وواحدة واحدة طلقت ثلثا وان قال  
 عنت بالثمانية والثالثة الا ليجد في بيانة ولو قال  
 انت طالق من واحدة الي اثنين او ما بين واحدة الي  
 اثنين او من واحدة الي ثلاث او ما بينهما وقع في الاولى

فهم الاجابة

مورد كسلف طلق بالطلاق ان يجع شلاد لم يترك  
 كج قبل موت يقع الطلاق قبله



واحدة وفي الثانية ثنتان وثلاثان في الاولى ثلثة  
 في الثانية ولو قال انت طالق ثنتين في ثنتين يقع  
 ثنتان ثلاث وان نوي الحساب ولو قال واحدة  
 في ثنتين وقع واحدة وان اراد واحدة ثنتين  
 ثلاث ولو قال انت طالق من هنا الى الشام واحدة  
 رجعية ما بينة وبمكة وفي مكة وفي الدار تخير وفي  
 دخول مكة تعليق كما في دخول الدار ولو قال انت طالق  
 لعكة اريد بالاهام والشيابة والوسطى يقع ثلاث  
 ومن ملك امراته او ستة صلها او ملكته او شتمها  
 منه وقعت النقرة جنة حتى لو طلق لم يقع بخلاف  
 ما لو اشترى ابن زوجه ابية او اشترى المكاتبة زوجة  
 مولاه او تزوج الرجل بمكاتبة ابية ثم ورثها ولو ملك  
 امراته بعد ما طلقها طلقين فلا يطأها بمكة اليمن  
 قال ابو يوسف لو اشترته ثم اعتنته فطلقها في العدة  
 او خرجت مسلمة ثم خرج بعدها وطلقها لم يقع بهما  
 ولا ملك الحكمان النقرة على الزوجين **فصل**  
 ولا يحتاج صريح الى نية كانت طالق ومطلقة وطلقتك  
 يقع واحدة رجعية وان نوي الاكثر او الابانة او لم ينو  
 شيئا ولو قال انت الطالق او طالق الطلاق او طالق طلاقا

بغير نية او بغير قصد  
 او بغير علم او بغير  
 قصد او بغير علم  
 او بغير قصد او بغير علم

بغير نية او بغير قصد

ولو قال يا زكية فوقع الطلاق بان  
 لم ينو الطلاق لان لفظة فوقع  
 كناية عن نية الطلاق

يقع ولعدة رجعية بلانية وان نوي ثلاثا ثلاثا  
 ويحتاج كناية الى نية او دلالة الحال كاعندي واستعري  
 رجك وانت واحدة فيقع واحدة رجعية وكما ين  
 وبنته وبنته وحرام وحيلك علي غاريك والحقي  
 بالملك وحلية وبرية ووهبتك لاهلك وترحكت  
 وفارقتك واشرك برك واختاري وانت حرة وتقضي  
 واستعري وخمري وخمري واخبرني واخبرني واذهب  
 وقومي واستغني لارواح فيقع واحدة باينة ويصح نية  
 الثلاث في الثنتين وان لم يكن له نية فيقع بها حال  
 مذاكرة الطلاق فصلا ما بينة وان لم يكونا في مذاكرة  
 وكما في غضب او خصومة وقع بكل لفظ لا يقصد به  
 السب ولا يقع بما يقصد به السب الا بالنية ولو  
 قال في حال الغضب اعندي او امرك بيدك او اختاري  
 فاختارت نفسها في المجلس وقال لم اردت بد الطلاق  
 لم يفسد قضا وتصدق باقي الكتابات ولو قال  
 اعندي ثلاث مررات وقال نويت بالاولي طلاقا  
 وبالاخرين جيمنا صدق قضا وان لم يكن له نية  
 وقع ثلاثا ولو قال انت حرة ونوي به الطلاق تطلق  
 ولو قال لامته انت طالق ونوي به العتق لم يعتق



وَلَوْ قَالَ بَارَكَ اللهُ فِيكَ أَوْ اسْقَيْتُكَ اَطْعَمْتَنِي وَنَوِي  
 بِهِ الطَّلَاقَ لَمْ يَتَّع وَلَوْ قَالَ فَسَحَتِ الزَّكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ  
 وَلَوْ كَبِهَ الطَّلَاقَ يَتَّعُ كَذَا لَوْ قَالَ اَنَا بَرِيءٌ مِنْكَ لَكَ حُكْمٌ وَلَوْ  
 قَالَ اَنَا بَرِيءٌ مِنْ طَلَاكَ لَمْ يَتَّعْ وَإِنْ نَوِيَ كَذَا لَوْ قَالَ لَا طَاحَةَ  
 لِي فِيكَ أَوْ مَا أَرِيدُكَ وَلَوْ قَالَ لَمْ يَتَّعْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ عَمَلٌ  
 يَتَّعُ أَنْ نَوِيَ وَلَوْ قَالَ لَسْتُ بِإِسْرَافِي أَوْ لَسْتُ بِرُوحِكَ هـ  
 طَلَقْتُ أَنْ نَوِيَ طَلَاقًا وَلَوْ قَالَ ائْتِمْنَاكَ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ  
 قَالَتْ نَوِي وَلَوْ قَالَ هَذِهِ اخِي مِنَ النَّسَبِ أَوْ مِنْ  
 الرِّضَاعِ أَوْ هَذِهِ أُمِّي أَوْ بَنِي وَمِثْلُهَا يُرَدُّ لَمْ تَطْلُقْ  
 لَهَا نَسَبٌ مَعْرُوفٌ حَرَمٌ عَلَيْهِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ  
 قَالَ غَلَطْتُ أَوْ مَرَحْتُ بَعْدَهُ قَدْ اسْتَحْسَبْنَا وَلَوْ  
 قَالَ أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ وَنَوِيَ بِهِ الطَّلَاقَ يَتَّعُ وَاحِدَةً  
 شَتْنَانٍ وَلَوْ قَالَ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا فَالْحَلَالُ عَلَى حَرَامِهِ  
 وَفَعَلْتُ لَكَ طَلَقْتُ أَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَةٌ وَالْأَنثَى وَلَوْ  
 قَالَ أَنْتَ طَالِ وَنَوِيَ بِهِ الطَّلَاقَ يَتَّعُ وَلَوْ قَالَ  
 يَا طَالِ بِكسر اللام وَقَعَ وَإِنْ نَوِيَ الصَّرْحَ رَحَى هـ  
 الصَّرْحُ وَالْبَيِّنُ وَالْبَيِّنُ رَحَى الصَّرْحُ لَا الْبَيِّنُ إِلَّا  
 إِذَا كَانَ مَعْلُوقًا لَوْ قَالَ لِعَتْدَتِهِ الرَّجْعِيَّةُ جَعَلْتُهَا  
 بَيِّنًا أَوْ ثَلَاثًا صَارَتْ كَذَلِكَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَصِيرُ

نَبِي الطَّلَاقَ بِالرَّحْمِ

بَيِّنًا

بَيِّنًا وَلَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا أَوْ بَيِّنًا أَوْ طَالِقًا أَوْ  
 إِلَيْهَا لَزِمَ وَلَوْ طَلَّقَهَا بِحَبْلِ الْعَمَانِ وَلَوْ كَانَ بَيِّنًا لَا  
 يَلْزِمُ شَيْءٌ لِأَحَدٍ التَّدْفِيقُ وَلَوْ قَالَ لَأَحْبَبْتُ أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ  
 ذَكَاحِكَ فَتَرَوُجَهَا لَمْ تَطْلُقْ كَذَا لَوْ قَالَ فِي ذَكَاحِكَ  
 وَلَوْ قَالَ لَمْ تَرَ أَنَّهُ أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي أَوْ مَعَ مَوْتِكَ  
 لَمْ يَتَّعْ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثِينَ مَعَ مَوْتِي مَوْلَاكَ هـ  
 فَاعْتَدَتْ بِمَلَكَ الرَّجْعَةِ وَلَوْ عَلِمَتْ بِمَجِي النِّهَةِ وَالْمَوْلَى  
 اعْتَدَتْ بِالْعَمَلِ يَلْزِمُهَا قَالَهُ ابْنُ يُونُسَ لَوْ عَلِمَتْ بِمَا  
 يَمُوتُ مِنْهَا وَلَوْ أَخُوهُ فَوَرَّاهَا تَطْلُقُ قَالَهُ ابْنُ يُونُسَ  
 لَوْ اشْتَرَتْ حُرَّةً رُوحَهَا فَاعْتَدَتْ بِمَلَكَهَا وَلَوْ فِي  
 الْبَيْتِ تَطْلُقُ كَذَا لَوْ خَرَجَتْ إِلَيْهَا مَسْلُومَةٌ ثُمَّ خَرَجَ رُوحَهَا  
 فَطَلَّقَهَا **فصل** وَلَوْ قَالَ لَأَحْبَبْتُ أَنْتَ يَوْمَهُ  
 أَنْتَ رَجَاءٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَتَرَوُجَهَا لَيْسَ طَلَقَتْ وَلَوْ  
 قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ تَطْلُقُ تَتَّعُ عَلَيْكَ غَدًا طَلَقْتَ غَدًا  
 وَتَطْلُقُ لَا يَتَّعُ عَلَيْكَ لَمْ يَغْدَا تَجْزِيهِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ  
 غَدًا وَقَعَ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ فِي غَدِهِ وَنَوِيَ آخِرَهُ صَدَقَ تَعْنَى  
 وَقَالَ دِيَانَةُ وَالْيَوْمُ وَغَدًا وَقَعَتْ وَاحِدَةً أَوْ غَدًا وَالْيَوْمُ  
 وَقَعَ ثَلَاثَانِ أَوْ وَاحِدَةً أَوْ لَيْلًا فِي نَهَارِكَ وَلَيْلًا أَوْ نَهَارَكَ  
 فِي لَيْلِكَ وَقَعَ ثَلَاثَانِ أَوْ غَدًا وَبَعْدَهُ غَدًا وَلَا نِيَّةَ لَهُ يَتَّعُ وَاحِدَةً



في الغد فدراس الشهر واليوم يقع اخرى عند راس الشهر  
او كل يوم ولا نية له وقع واحدة ثلاث في ثلاثة ايام  
او امس و قد تزوج اليوم لم تطلق ولو كان تزوجها من  
قبل طلعت الان او الى شهر لم تطلق حتى يمضي وان  
صامت يوما طلعت يغروب الشمس ولو قال في وسط  
الليلة طالق اول هذه اليوم واخره فهي واحدة  
ولو قال اخر هذا اليوم واوله طلعت ثنتين ولو قال  
طلعتك اخر تطلقات ثلاث وانت طالق اخره  
تطلقات واحدة ولو قال لغيره لعل امرائك لا  
طالق فقال لا طلعت امرائه ولو قال نعم لم تطلق  
كما لو قال لعل امرائك غير طالق فقال لا تطلق وان  
قال نعم تطلق ولو قيل هذه امرائك فقال لا طلعت  
هذه ولو قيل لعل لك امرأة غير هذه فقال كل امرأة  
لي طالق تطلق هذه ولو وصنه بضرب من الزيادة  
والشدة يقع باينها جميعا في المدخول بها كقولك انت  
طالق باين او اشده او اخشعه او طلاق الشيطان او  
البيعة او كالحبل او مثل راس البقرة او جهة الخردل  
وملا البيت او ملا هذا الكوز ان ينوي الثلاث  
او بالطول والعرض يقع باينها جميعا او باضا فته الى

هذا هو الصحيح في الطلاق  
بما ذكره في كتابنا من  
الكتابين المذكورين  
في كتابنا من  
الكتابين المذكورين

لو قيل هذه امرائك قال لا  
طلق

بكلية

الجملة او ما يذوب عنها كانت ورقتك او وجهك  
او روجك او جسده او فرجك او الى جزء شايخ  
كنصفك او ثلثك لا فيما لا يذوب كيدك او رجليك  
او وبرك ولو قال انت طالق نصف تطلقه او ثلثها  
وتعت واحدة كاملة او واحدة ونصفا قبل الدخول  
وقع شتان ما واحدة ولو قال ثلاث انفصاف تطلقته  
يتبع شتان ولو قال انت طالق احد عشر تطلقته او  
اثنتين وعشرين يتبع شتان ولو قال ان حصتها حيضة  
او امرئ او امرأتين طالتان فهو على حيضته او ولد  
يكون من احد لهما وان اختلفا في وجود الشرط فانزل  
له والبيعت لهما وان كان لا يعلم الا منها كالحيض فانزل  
لها ولو تعلق طلاقها وطلاق صهرها بحيضها فبالت  
حيض طلعت وحدها ولا تطلق بربوثة دم حتى  
يتم ثلاثة ايام فيحكم به من حين رآته ولو قال ان  
حيضت حيضته لم تطلق حتى تظهر **فصل**  
ولو قال فلانة بنت فلان طالق وسمي امرائه ونسبها  
وقال عتبت لجنبية لم يصدق وضاو لن قال هذه  
التي عتبتها امرائي ايضا وصدفته طلعت ايضا ولا  
يصدق عليا طاله الطلاق عن المعرفة الا ان تصدقه

الاول بمكتبه وادامه ولا يسلطون منكم  
ووقع الاخذة في خبره  
القول قوله



او تقوم اليه بمقتضى كفاية الثانية قبل الطلاق ولو ذكر اسم امرأته ونسبها الي غيرها او الي غيره بلفظها لم تطلق ولو قال يا زبيب فاجابته عمره فقالت طالق بها زوجها طلعت عمره ولو قال تزيت زبيب طلعتنا ولو قال يا عمره فقالت زبيب لبيك فقالت انت عمره فقالت ثم فقالت انت اذا طالق لم تطلق واذا اشار الى امرأة فقالت انت طالق وهي امرأته طلعت والا فلا ولو قال لها ان كنت تخبيني او تبخضيني فانت طالق فقالت احبك او اغضبك طلعت وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت ولو قال لها ان كنت تخبيني بقلبك فانت طالق فقالت احبك وهي كاذبة طلعت ولو قال لمرأته واجنبية احدا كما طالق ونري الاجنبية ه صدق ومع غيبته ولو قال لها رجايط لم يصدق ولو لمرأته احدا كما طالق فلهذا وقع على احدهما نكاح ان يعينها ولا يمكن التفرع فان وطئ احدهما تعين ه الاخرى للطلاق بخلاف ما لو وطئ احديهما فالتفتين فان مات قبل البيان رآه قوله فلهما مهره نصف بينهما نصفان لكل واحدة ثلاثة ارباع صدقاتهما والميراث بينهما نصفان ولو طلق امرأته ثلاثا من نكاحها يجهلها

ثم اني

ثم اني ثم شئني لما واحدة لا يحل له وطئها حتى يبين بلفظ بالله ما طلعت هذه ثلاثا ولو قال لنكاحها هذه طالق او هذه وهذه طلعت الاخيرة ويختار في الاربعين ه وكذا العبد تحت نكاحه قال لراقي طالق تطلق امرأة واحدة ويجهلها كقولها احدا كن طالق **فصل** في تحليل الطلاق باسم وجوده بخبره وبامر كاي لا محالة كجاء الغد وبامر قد يكون جازا كقول الدار ولا يقع حتى يرجع ولا يبرأ امرأته قبل وجوده والنا الشرط ان رآها واذا ما ونسيها وكل ذلك اذا رآها اذا ما مثل ان وعندها مثل مني فاذا وجد الشرط اخلت اليه ويتبع الا في كل ما يتكرر يتكرر الشرط حتى يتبع الثلاثة فلو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق تطلق في كل ه وقوله الي ثلاث تطلق فان تزوجها بعد زوج آخر ووجد الشرط يتبع بخلاف ما لو دخلت على نفس الزوج حتى لو قال كلما تزوجتك او امرأة تزوجها فهي طالق ه طلعت انهما اذا تزوجها واي امرأة كانت وان كان بعد زوج آخر ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق تزوجها طلعت اي امرأة كانت فان تزوجها مرة اخرى لم تطلق ولو قال اي امرأة تزوجها فهي طالق

ظ



يتبع على واحدة الا اذا اتى غيرها وزوال الملك بعد  
 اليمن لا يبطل ما حتى لو قال لامرأته ان دخلت الدار  
 فانت طالق فطلعتا وانقضت عتقتهما ثم تزوجها  
 ودخلت الدار طلعت وان رجع الشرط في ملكه  
 اخلت اليمن ووقع الطلاق فان رجع في غير ملكه  
 اخلت اليمن ولم ينفع شيء بان دخلت الدار بعد انقضائها  
 عتقتهما ثم تزوجها ودخلت الدار والتعليق يبطل  
 بالتخييزها حتى لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق  
 ثلاثا فطلعتا ثلاثا تزوجت غيره لم تزوجها فدخلت  
 الدار لم تطلق ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق  
 بآتين واجابتهما قبل دخولهما ثم دخلت الدار في العدة  
 تطلق والزواج الثاني يهدم ما دون الثلاث حتى  
 لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ولو  
 اختلفا في وجوده فالقول له الا اذا برهنت ولو قال  
 كلما تزوجتها فطالق فتزوجها في يوم ثلاثا ودخل في  
 كل مرة طلعت ثنتين وعليهن مهرين ونصف ولم  
 تبين بثلاث تطليقات وثلاثة مهرين فمهور  
 ونصف ولو قال كلما تزوجتها فطالق بآتين فزوجها  
 ثلاث مرات في يوم واحد ودخل بها في كل مرة بآتين

بثلاث

بثلاث تطليقات وعليه خمسة مهرين ونصف  
 لا اربعة ونصف ولو قال كلما ضربتك فانت طالق  
 ضربها بيدي طلعت ثنتين وبكف واحدة فواحدة  
 ولو قال كلما طلقتك فانت طالق فطلعتا واحدة  
 تنع طلعتين ولو قال كل امرأة لي بخاري فطالقت  
 فلا تافق وتزوج امرأة بخاري طلعت ثلاثا وان تزوج  
 في غير بخاري فالحصين انها لا تطلق ولو قال ان لم اطلقك  
 فانت طالق طلقت في اخر اجزائها وكره لو قال  
 اذا لم اطلقك وقالا طلقت حين سكت كما لو قال مني  
 لم اطلقك ولو قال مني لم اطلقك واحدة فانت  
 طالق ثلاثا بالوصل وقع واحدة لا ثلاث ولو قال  
 انت طالق قبل قدوم فلان بشهر وقع مقتصر الا  
 مستند او قبل موت فلان لشهر فانت بتمامه فهو  
 مستند لا مقتصر او قبل موتي او موتك فهو مستند  
 ولا ادب وقالا لغوا واخر ما املكه او اترجوها خرو  
 وطالق فالجزاة وقع على اخرها مستندا او اطولها  
 غيرها طالق لان ينفع على الباقية حال موت الباخرى  
 مستندا ولو قال انت طالق ان دخلت الدار  
 لا قبل فلانة طالق تجز في حق العارية وتعلق



في حق الاولى وات طالق ثلاثا لابل هذه طلعت  
 كل واحدة ثلاثا ولو قال لابل هذه طالق طلعت  
 الاخيرة واحدة ولو قال ان دخلت هذه الدار لابل  
 هذه الدار فأت طالق تعلق به دخول الاخيرة ولو  
 قال ان طالق لابل هذه ان دخلت الدار طلعت  
 الاولى لئلا يسلط طلاق العاصية ولو قال انت طالق  
 واحدة لابل ثلاثا ان دخلت الدار طلعت واحدة  
 وتعلق الباقي ولو قال ان دخلت الدار ان كلمت  
 فلانا فامراته طالق يشترط الكلام اولا ولو قال  
 ان دخلت هذه الدار فامراته طالق ان كلمت فلانا  
 يشترط الدخول اولا ولو قال ان دخلت دار فلان  
 وهو يدخل في دارك فأت طالق فدخلت داره  
 وهو يدخل خارجا طلعت ولو قال انا وولي مخطوبة  
 انت طالق في قيامك وقعودك لم تطلق حتى يتعلاها  
 وان كانت قاعدة قامت ثم قامت اوبا لعكس  
 طلعت ولو قال ان ولدت غلاما فأت طالق واحدة  
 وان ولدت انثى تولد بها ولم يبدد المولود طلعت واحدة  
 في المصفاة ثنتين في التثنية وانقضت العدة ولو قال  
 اذا ولدت ولدا فأت طالق ثنتين ثم قال ان كان الذي

ثنتين

تلاوته

تلاوته غلاما فأت طالق واحدة تولد غلاما طلعت  
 ثلاثا وان قال ان كان الذي يبطنك غلاما طلعت  
 واحدة ولو قال ان كلمت اباعمر و ابابو سيف فأت  
 طالق ثلاثا فطلعت واحدة وانقضت عدتها وكلمت  
 اباعمر ثم تزوجها فكلمت ابابو سيف طلعت ثلاثا مع  
 الاولى ولو قال ان دخلت الدار فأت هذه الدار فأت  
 طالق لم تطلق حتى يدخلها كذا الوقتم الجواز وان  
 قال بعدة وهذه طلعت بدخول احد لهما ولو كانت  
 في الدار فقال ان دخلت فأت طالق فو علي دخول  
 مستقبل ولو كانت خارجة فقال ان خرجت ولو  
 كانت قائمة فقال ان فأت فأت طالق فان تعدت  
 في الحال والاطلعت ولو قال ان دخلت الدار فأت  
 طالق فأتك ولحق به الحرب فدخلت الدار  
 لم تطلق قال ابو يوسف لو قال ان جامعك فأت  
 طالق ثلاثا فهو علي الجماع في النرج فأتك فأتك  
 ليس سامة فليس كما مهر المثل ثانيا كذا لو قال  
 سامة ان جامعك فأت حرة وان اخرجك ثم اوجبه  
 لزمه مهر المثل ولو قال انك اشبعك من الجماع فأت  
 طالق فجامعها ولم يبارقها حتى ينزل منها المني لم تطلق



وَإِنْ ارَادَ أَنْ يَجْمَعَ امْرَأَتَهُ فَلَمْ تَطَاوَعَهُ فَقَالَ لَهَا أَنْ لَمْ  
 تَدْخُلِ الْبَيْتَ مَعِيَ نَأْتِ طَالِقٌ فَدَخَلَتْ بَعْدَ مَا سَكَتَ  
 شَهْوَتَهُ طَلَّقَتْ وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بَوَاحِدَةٍ وَآخَرِي هـ  
 بِثَنَتَيْنِ نَأْتِ مَا يَحْكُمُ بَوَاحِدَةٍ زَيْدٌ شَهِدَ تَمَامَ بَطْلَانِ  
 أَحَدَاهُنَّ مُعَيَّنَةٌ مَعَ نَسَائِبِهَا **فصل** وإذا هـ  
 طَلَّقَ قَبْلَ الدَّخُولِ ثَلَاثًا وَتَعَنَّنَ أَنْ تَرْقُ بَأْتِ بِالْأَرْبَعِ  
 وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَطَلَّقَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ هـ  
 وَطَالِقٌ فَدَخَلَتْ الدَّارَ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً وَقَالَ ثَلَاثًا كَمَا  
 لَوَ أَخْرَا الشَّرْطَ وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ إِنْ  
 فَخَلَّتِ الدَّارَ فَإِلَّا فِي شَجَرَةٍ وَابْيَاقِي لَغَوَّانِ تَمَمَ الشَّرْطُ  
 نَأْتِ ابْنِي مُعَلَّقَةً وَابْنِي شَجَرَةٍ وَبَطْلَانِ الثَّلَاثَةِ  
 وَقَالَ يَتَعَلَّقُ الْكَلْبُ بِالشَّرْطِ وَإِنْ تَمَّ فِي الدَّخُولِ لَهَا هـ  
 نَأْتِ ابْنِي مُعَلَّقَةً وَابْيَاقِي شَجَرَةٍ وَآخَرُ الثَّلَاثَةِ مُعَلَّقَةٌ  
 وَابْيَاقِي شَجَرَةٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَتَعَلَّقُ الْكَلْبُ بِهِ وَلَوْ قَالَ  
 لَغَوَّانِ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً أَوْ بَطْلَانِ  
 وَاحِدَةً أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدَةً بَأْتِ يَوْاحِدَةً أَوْ بَيْنَهُمَا وَاحِدَةً  
 أَوْ بَعْدَهُ وَاحِدَةً أَوْ مَعَ وَاحِدَةٍ أَوْ مَعَهُمَا وَتَعَنَّنَ أَنْ لَوْ  
 قَالَ لَاجْنِبِيَّةٍ أَنْ تَرْوِجَكَ فَإِنَّ طَالِقًا وَطَالِقًا هـ  
 وَطَالِقًا أَوْ يَتَمَّ فَتَرْوِجُهَا وَتَعَنَّنَ وَاحِدَةً وَقَالَ الثَّلَاثُ

كَمَا لَوْ قَدِمَ الْحِزْنَ فَلَمَّا مَهَرَ الثَّلَاثُ أَنْ دَخَلَ بِهَا وَلَوْ قَالَ لَهَا  
 أَنْ تَرْوِجَكَ فَإِنَّ طَالِقًا قَبْلَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ ثُمَّ تَرْوِجُهَا  
 بَعْدَهُ لَمْ تَطْلُقْ وَلَوْ عُلِقَ طَلَّقَ لَاجْنِبِيَّةٍ بِدُخُولِ  
 الدَّارِ أَوْ قَالَ كُلِّ امْرَأَةٍ بِطَالِقٍ ثُمَّ تَرْوِجُهَا وَدَخَلَتْ  
 الدَّارَ لَمْ تَطْلُقْ وَلَوْ قَالَ مَنْ نَكَحْتُمَا فَهِيَ طَالِقٌ صَحَّ أَنْ هـ  
 حَصَمَهَا أَوْ عَمَّ وَلَوْ قَالَ كُلِّ امْرَأَةٍ أَنْ تَرْوِجَهَا فَهِيَ طَالِقٌ هـ  
 وَتَوَيَّ بَعْضُ النِّسَاءِ صَحَّتْ نَيْتُهُ دِيَانَةُ قَضَائِهِ وَقِيلَ  
 صَحَّتْ نَيْتُهُ قَضَائِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِمَا طَالِقٌ  
 صَحَّ النِّكَاحُ وَلَا يَتَعَنَّ الطَّلَاقُ وَلَوْ قَالَ أَنْ تَرْوِجَتْ فَلَانَهُ  
 فَهِيَ طَالِقٌ فَتَرْوِجُهَا بَغَاتٍ يُولَدُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ يَوْمَ  
 تَرْوِجُهَا فَضَوَائِدُهُ وَعَلَيْهِ مَهْرٌ وَاحِدٌ وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ  
 أَنْ تَرْوِجَتْ عَلَيْكَ امْرَأَةٌ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَرْوِجُ فِي عَدَّتِهَا مِنْ  
 طَلَاقٍ بَابَيْنِ لَمْ تَطْلُقْ وَإِنْ قَالَتْ لَمْ تَرْوِجَتْ فَقَالَ كُلُّ  
 امْرَأَةٍ أَنْ تَرْوِجَهَا طَالِقٌ أَوْ كُلِّ امْرَأَةٍ لِي فِيهِ طَالِقٌ طَلَّقْتُ الَّتِي  
 طَلَّقْتُهُ فِي الْقَضَاءِ قَبْلَ أَنْ كُنْتُ فِي نَيْتِهِ سَوَاءٌ لَمْ تَطْلُقْ  
 هَذِهِ وَهِيَ الصَّحِيحُ وَلَوْ قَالَ امْرَأَتُهُ طَالِقٌ أَنْ تَرْوِجْتَ النِّسَاءَ  
 فَتَرْوِجَ امْرَأَةً طَلَّقْتَ وَلَوْ قَالَ أَنْ تَرْوِجَتْ بِمَا فَضَوَائِدُ  
 الثَّلَاثِ وَلَوْ قَالَ نَسَاءُ الْعَمَلِ الدُّنْيَا طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ هـ  
 امْرَأَتُهُ وَفِي رِوَايَةٍ ١٧ أَنْ يَنْوِي وَلَوْ قَالَ أَنْ تَرْوِجَتْ







ما دون الثلاث ولو أمرها بالباين والرجعي فعكست  
 وقع ما أمر به وكذا لو أمر بغيره ولو قال خذي طلاقك  
 فقال أخذت لا يقع ولو قال أنت الثلاث ونوي الطلاق  
 لا يقع بخلاف ما لو قال أنت بثلاث واستمرني بثلاث  
 ونوي الطلاق فإنه يقع ولو قال ان كنت إمراة فثلاث  
 طلاق ولم يصف اليها لم تطلق ولو قال اكتب منك  
 الطلاق فقلت نعم فلم يكتب لم تطلق ولو قال طلاقك  
 الله تطلق وان لم يفكها ولو قال لعبد اعطتك الله  
 ولو قال طلاقك علي واجب او لازم او ثابت او خلاصك  
 علي تطلق بخلاف ما لو قال لعبد عتقتك علي واجب  
 او لازم فإنه لا يعتق ولو قال أنت طالق ان شئت فقلت  
 شئت ان شئت فقلت شئت او قال شئت ان كان الامر  
 كذا الامر مستقبلا لم تطلق فان كان الامر في طلق  
 أنت طالق ان شئت بتقديره بالمجلس ولو قال ان  
 شئتما فانتما طالقان لا تطلق شئتما وحدهما ما لم  
 تشا طلاق مما جئتما أنت طالق عتقا ان شئت ثبت  
 الخيار في لزومه لا في المجلس قال ابو يوسف لو قال  
 انك طالق ثلاثا الا ان تسامني واحدة فثلاثا

في قوله لو قال ان كنت إمراة فثلاث طلاق  
 لو قال ان كنت إمراة فثلاث طلاق  
 لو قال ان كنت إمراة فثلاث طلاق  
 لو قال ان كنت إمراة فثلاث طلاق  
 لو قال ان كنت إمراة فثلاث طلاق

تنع

تنع واحدة وحالفه محمد ولو قال أنت طالق اذا  
 شئت او اذا ما ارمي او مسالم بتقديره ولا يبطل  
 بردها ولا تطلق الا واحدة وفيما كلما شئت تطلق  
 واحدة بعد واحدة الي ثلاث ولا يتخير بالمجلس  
 ولا يؤقعا بكلمة واحدة ولو طلقت بعد زوج آخر  
 لا يقع وفي حيث شئت وابن عثرت لم تطلق حتي قضا  
 في مجلسها وفي كيف شئت تنع واحدة رجعية فان شات  
 بائنة او ثلاثا ونواه وقع وقالا لا يقع شيء الا بمشيتها  
 في المجلس وفيكم شئت وما شئت تطلق ما شات فيه  
 ويبطل بردها أنت طالق ان شأ فلان يتخير  
 بمجلسه وايقاعه ولو علق اليمين ارا الطلاق او  
 العتاق بمشيئة الله تعالى او بارادته او بحجته  
 او برضاة او بحكمه بالباين او الناكثرة أنت طالق ان  
 شاء الله او بمشيئة الله وفي مشيئة الله بطلت كذا لو  
 قلت ما من لا يعلم مشيئة من العباد مثل الملائكة والجن  
 ولو قال أنت طالق لمشيئة الله او لارادته او في علم  
 الله او كيف شاء الله طلقت للحال ولو قدم المشيئة  
 يسأل قوله ان شاء الله أنت طالق يقع ولو قال أنت  
 طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله يقع ثلاثا كذا لو قال



انت طالق ثلاثا واحدة ان شاء الله ولو قال انت  
 طالق ثلاثا الاثنتين يقع واحدة والا واحدة يقع  
 ثنتان وعشرا الا تسعا وقع واحدة والا ثمانية وقع  
 ثنتان والاسبعا وقع ثلاث ولو قال انت طالق لا قليل  
 ولا كثير يقع ثلاث ولو قال لا كثير ولا قليل يقع واحدة  
 ولو قال انت طالق اكثر التطلاق ذي ثلاث ولو قال  
 كثير الطلاق يقع ثنتان ولو قال انت طالق كل  
 تطليقة وقع ثلاث وكل التطليكات يقع واحدة ولو  
 قال انت طالق ان دخلت امار فماتت قبل قوله  
 ان دخلت الدار لم تطلق كذا قيل قوله ثلاثا ولو قال  
 انت طالق باعمره لماتت قبل قوله باعمره طلقت  
 ولو قال انت طالق وهو يردها يقول ثلاثا قبل ان يقول  
 ثلاثا المسك غيره فماتت يقع واحدة ولو قال انت طالق  
 ان شاء الله فماتت قبل الاستئصال يقع كذا قيل قوله للستة  
 بخلاف قبل قوله تطليقة حسنة **فصل** من طلق  
 امرأته في مرض موته رجعي او باينا في عدها ورثت ويبرأ  
 لا وان باينا بامر لها واختلعت منها واختارت نفسها  
 بتقويضه لم ترث وفي طلقني رجعيه فطلقها او باينا  
 ورثت ولو اقر المريض بالتصاير عدها من طلاقها في الصحة

لو قال انت طالق ثلاثا  
 يقع واحدة او اثنتين  
 او ثنتان او عشرا  
 او تسعا او ثمانية  
 او سبعة او ستة  
 او خمسة او اربعة  
 او ثلثة او اثنان  
 او واحد

لو قال انت طالق  
 يقع واحدة او اثنتين  
 او ثنتان او عشرا  
 او تسعا او ثمانية  
 او سبعة او ستة  
 او خمسة او اربعة  
 او ثلثة او اثنان  
 او واحد

لو قال انت طالق  
 يقع واحدة او اثنتين  
 او ثنتان او عشرا  
 او تسعا او ثمانية  
 او سبعة او ستة  
 او خمسة او اربعة  
 او ثلثة او اثنان  
 او واحد

لو قال انت طالق  
 يقع واحدة او اثنتين  
 او ثنتان او عشرا  
 او تسعا او ثمانية  
 او سبعة او ستة  
 او خمسة او اربعة  
 او ثلثة او اثنان  
 او واحد

نفسه فماتت فماتت ولو اوصى لها الاقل منها ومن غيرها  
 وحكما بصحتها ومن بارز رجلا او تم لم يمتل يقود او  
 وهم فابايتها ورثت ان ماتت او قبل ولو اوصى وقت  
 في صفة القتال لا في الفلوج والزمن والمسلول الذي  
 تطاول كالصبيح والطلق كالمريض فان طلق عند صا  
 ومات من ايامه ورثت ولو علق خلاقتها بفعل اجنبي  
 فوجد في مرضه لم يرث او بامر سماوي نجى الشهر فوجد  
 في مرضه ومات لم ترث ولو كان التعليق في مرضه او  
 بفعل نفسه فوجد الشرط في مرضه ورثت فان كان  
 التعليق في صحته او بفعلها ولا بغيرها منه كالصلاة  
 وكلام الابوين ففعلته في المرض ورثت ولو صح فمات  
 او بالحقا قاربت فماتت لم ترث وان طاعت  
 ابن الزوج او لامن او ابى مريضا ورثت وان الى جهة  
 وبان كسبه في مرضه لامر يمينه ارتدت او قبلت ابنته او  
 اختارت نفسها بايلوع وماتت في العدة قريشا والعمنة  
 والحجب لا ولو قال لموطوءة طلقا انفسكما ثلاثا وطلقت  
 كل نفسيهما ثم طرقتا طلقتا بتطليق الاولى ورثت الاخيرة  
 فقط ولو بماتت بمرض لم يقع عليها ورثت وان طلقها  
 مع علم برثا ولو قال صحيحا هذا كما طالق ثلاثا وبين في مرضه

لو قال انت طالق  
 يقع واحدة او اثنتين  
 او ثنتان او عشرا  
 او تسعا او ثمانية  
 او سبعة او ستة  
 او خمسة او اربعة  
 او ثلثة او اثنان  
 او واحد

لو قال انت طالق  
 يقع واحدة او اثنتين  
 او ثنتان او عشرا  
 او تسعا او ثمانية  
 او سبعة او ستة  
 او خمسة او اربعة  
 او ثلثة او اثنان  
 او واحد



وربما يخلف قولها ولو كان له ثالث لها نصف له  
ولما نصف الا اقامات المعينة قبله ولو ولدت  
احدهما قبل موته وبينا ان قل من حولين منه طلق يثبت  
نفيه ولم يكن بيانا

### كتاب الرجعة

فولستامة القايم في العدة ونصح ان لم تطلق ثلاثا  
ولم ترض وثبتت بالنكاح كراجعتك وزاجرت امراي  
وما يوجب حرمه المصاهرة كمالو ببلته بشهوة في  
روايته ويستحب الماشهاد عليه بالواجب بلا مهر ولا  
عوض وتصح من السفور بها حتى يشهد ولو ادعى الرجعة  
في العدة بعد ان نكحها فان صدقته فهي رجعة وخلا  
فالنكاح قولها يعزوين ولو قال راجعتك فاجابته مضت  
عدي فلا رجعة وان قالت قد انتفت عدي قبل ذلك  
فهي رجعة وان قالت قد انتفت عدي فقال راجعتك  
قبله لم يصدمي وكان نكاحا وان قال كنت راجعتك  
امس فان كان في العدة صدق ولا فلا ولو قال اذا جاء  
غدا فزعم راجعتك فهو باطل ولو قال زوج الامه كنت  
راجعتك فيها فصدق قد نكحها وكذبته فالفول قولها  
وقال المولى ولو قال له الامه انتفت عدي وكذبها

فالنكاح

فالنكاح قولها مع الخلق واذا انتطع له في الثالثة  
عشرة ايام انتطعت الرجعة بدون الغسل واذا انتطع  
لا قل لم ينقطع الا بالغسل او بمضي وقت صلاة او بالنكاح  
من الصلاة ولا بالنكاح وحده ولو كساية تنقطع وان لم  
تغسل ولو اعتسنت ونسيت عضوا فصاعدا لم ينقطع  
ولو اقل منه انتطعت قال ابو يوسف لو تركت المضمضة  
والاستنشاق في غسلها لم تنقطع قال ابو يوسف لو طلق  
الطلاق بجماعها فلبس فيه فهو رجعة لم يوثق على المأوى  
قال ابو يوسف لو كان المعلق بعد ثلاث تطلقات وكنت  
على ذلك يجب عليه العتد ولو ذات حل او ولد وتال  
لم اطاه راجح وان خلاهما وتال لم اجمعهما ثم طلقها لاه  
فان راجعهما ثم ولدت بعدها اقل من عشرين حوت نكحت  
الرجعة ولو ادعى له قول وكذبته فلا رجعة ولو قال  
ان ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت من بطن اخر  
فهي رجعة كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلاثا في  
يطون فبالولد الثاني المالك رجعة والمطلقة تتوب  
والمتحجب ان لا يدخل عليها الا باعلام والطلاق الرجعي  
لا يحرم الوطى ويكف مبينة في العدة وبسبب المبالغة  
بالثلاث والخبرة رب الشفتين لوامه حتى تنكح زوجا غيره



فكذا صححها ويدخلها ثم تبين منه ان مروت منها وتخل  
 بالتقاء الختانين ووطي المراهق والحفي ونحو حالة الحيض  
 والنفاس والاحرام والصوم لا يوطي المولي ولا يستحق  
 المحبوب فان كانت صغيرة فانضاها الزوج الثاني  
 لا تحل وان ادعت المرأة الدخول او عدم الدخول فانزل  
 لها مع مبيها وكوة شرط التحليل فان حلت للاول وقال  
 ابو يوسف لا يصح النكاح ولا تحل للاول وقال محمد صح  
 النكاح ولا يحل للاول ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث  
 واذا اطلقتها ثلاثا فادعت انتضاء البعده منه ومن  
 المحلل منع احتمال المدة وتخلبه فانه يصح ما جاز نكاحها  
**كتاب الأيلاء**  
 لعرا حلف على ترك قربانها اربعة اشهر او اكثر كثر له والله  
 ما اتركك اربعة اشهر او قال لا اتركك فان وطي في المدة  
 كفر وسقط الأيلاء ولا يات بتطليعه عند خفي المدة  
 ولم يتوكت بتعريف الحاكم فان قيد بمينه بالمدة سقطت  
 وان ابداه عام الأيلاء ولو نكحها ثانيا ثلثا ومضت  
 المدة تارك بلا في است با خيرتين فان نكحها بعد الزوج  
 الاول سطلق وبطل الأيلاء ولو وطئها كفر عن مينه وايلاء  
 الذي بالله منعته ولا ايلاء في ما دون اربعة اشهر

والله

والله لا اتركك شهرين وشهرين بعد عدة من الشهرين  
 فهو ايلاء ولو مكث يومين قال والله لا اتركك شهرين  
 بعد الشهرين الاولين او قال لا اتركك سنة الا يوما  
 ليس بمولي للحال الى ان يغربها وبني بعده اربعة اشهر  
 فصاعدا ولا فلا ولو قال لا يرايه والله لا اتركك  
 سنة فصاعدا اربعة اشهر فبات ثم تزوجها ثم مضت  
 اربعة اشهر فبات ايضا فان تزوجها ثلثا لا يتبع شيء  
 ولو قال لها ان اتركك فارت طالق ثلاثا فان تركها  
 طلقت ثلاثا ولو لم يترها طلقت واحدة ولو قال  
 ان اتركك فارت على حرام ينزوي الميمن فهو ايلاء في نكاحها  
 وتالا اذا قربها ولو قال لا يرايه ان مكث معك فارت  
 طالق وتامنية له فهو ايلاء وان نوي النكاح فهو على النكاح  
 مضاجعة ولا يكون ايلاءا والبعث والحرفيه سواء  
 واقل منه في الحرية اربعة اشهر وفي الامه شهران وانما  
 قال والله لا اتركك في اربعة اشهر او لا اجامعك او لا  
 ايا صنعك او لا اطاولك او لا اعتك من جانبك فهو مولي  
 ويصح على الرجعة المباشرة ولو حلف بالطلاق او  
 عتاق او حج او صدقة او صوم كان مولى ولو حلف بعق  
 عبده ثم باعه سقط الايلاء فان عاد اليه ملكه عاد الايلاء

ل



مستقيلا قال ابو يوسف لو حلت بصلاة لم يكن موليا  
 ولو قال ان تزنيك كل عبيد ساءلكه حر او نكاح والله لا  
 اتزنيك حتى اعتق هذا او اطلق هذه يكون موليا وان  
 الى منها ثم طلقها رجعا او بائنا فلا يلا باق فان مضت  
 او بعة اشهر وهي في الحدة وتبع بالايلاء طلقة ولو قال  
 لا اقربك حتى اصوم شعبان وهو في رجب فهو مولى  
 وقال ابو يوسف فهو مولى ان فات صومه وكان محصا  
 فهو مولى في الحال ويستطير بمومه ولو كور اليمين في  
 مجلس واحد ثلاثا بغير نية او للتشديد بدون التكرار  
 لم يتعد الايلاء ولو قال اقربكما ايلاهما استحسانا  
 والقياس اذا قرب احد هما يكون موليا من الآخر كقول  
 لزوجته وامته والله لا اقربكما الا يكون موليا من زوجته  
 حتى يقرب الامته ولو قال لا اقرب احدكما فهو مولى ولم  
 يمين احدها حتى يمضي اربعة اشهر فيتع في الطلاق على  
 واحدة ويكون موليا من الاخرى ولو قال والله لا اقرب  
 واحدة منكما فهو مولى منهما والقياس من احدهما ولو  
 قال لعتائيه الاربع ما اقرب احدكن فهو مولى من  
 واحدة او لا اقربكن فهو مولى عليهن على الرابعة بعد  
 وطئ الثلاثة ولو ابي من اجنبية او طاهر منها ثم تزوجها

فليس

فليس يني فان قترها حنت وان حلت لا يدخل الكوفة  
 وامراته تصالح لم يكن موليا وكما ايلا من امته وام ولده  
 فان قترها كثر وان قال لزوجته امته والله لا اقربك  
 حتى اشتريك او حتى اشتريك لنفسي لم يكن موليا وان  
 قال حتى اشتريك لنفسي واقد منك او حتى امسكك  
 فهو مولى واذا كان احدهما مريضا او هو محبوبا او  
 هي صغيرة او رتقا او بينهما منسا فة اربعة اشهر  
 مثله في المدة فيت اليها واستر القدر يستط  
 الايلاء فان تد رعي الجماع فيها لزمه النية ولو كان  
 محرما بين ايلايه وانما الحج اربعة اشهر فنيه بالجماع  
 لا بالتول قال ابو يوسف لو ابي مريضا فلم يف باللسان  
 حتى انقضت ثم صحت فبانت ثم مع ثم مرض فتر وجرسا  
 ثم فانه باللسان مع واعتبر النية في انت حرام فان  
 اراد الكذب او الظهار صدق او الطلاق كان بائنا او  
 التحريم او خلاص منه كان موليا وصر فدا المتأخرون الي  
 الطلاق من غير نية

### كتاب الخلع

هو الفصل من الخلع اذا اشاق الزوجان وعافا الا  
 يتماخدا ودالله فلا باس ان تنفدي نفسها بماله بخالفها



عليه فإذا انفردت نطفة واحدة بالفرج وان نوي ثلاثا  
 نثالة ولزمها المال وطابت له ان كانت ناشرة ويكره  
 ان كان ناشرا او اخذا لفرجها اعطاهما النكاح الخلع  
 خمسة مائة عتقك بارادتك يا يمينك فلو تزوجت  
 طلقني بنفسك على الف درهم وصح شرط الخيا لهما له  
 ويلحق بها صريح الطلاق ولو طلقها على مال فقبلت لزمها  
 وبانت وان بطل العوض في الطلاق كان رجوعيا او في  
 الخلع كان باينا ولا شيء له ولو قالت اختلعت فقال  
 طلقت فالطلاق باين ولا يبرأ من المهر ويجوز الخلع بما  
 يهر به فان خالعا على خير اخترت فطلعت واحدة ولا  
 شيء له فان طلقها عليه فرجعية مجانا وان قالت  
 خالعي على ما في يدي ولا شيء في يديها فلا شيء له وان تالت  
 قالت على ما في يدي من ماله ردت عليه مهرها وان تالت  
 من درهم لزمها ثلاثة دراهم فان كان في يديها اقل من  
 فان خالعا على حكمه او حكمها او حكم اجنبي فان ترا حنيا  
 حكم احدهم ولا عليها تدوم مهرها الا ينقص منه الا برضاها  
 ولا يزداد عليه الا برضاها وان اختلعت بشرة خلعها العام  
 ردت مهرها غير وكفا على ان يزوج امرأه فمهر عند  
 ولو قال اخلي بنفسك ولم يسم مالا ثلث خلعت هـ

واجازاه وقع الخلع بغير شيء وان قالت خلعت نفسي  
 بالف او اقل او اكثر فان اجازاه جاز فان قالت طلقني ثلاثا  
 بالف فطلقها واحدة فعليها ثلث الف او قالت ثلاثا  
 على الف فلا شيء عليها وهي رجعية وتالا باينة وعليها  
 ثلث الف او طلقني بنفسك ثلاثا بالف او على الف  
 وطلعت واحدة لم ينع شيء او طلقني واحدة بالف هـ  
 فطلقها ثلاثا فوقع بغير شيء فالزمنها الثلث ولو اجابها  
 بانت طلاق ثلاثا بالف او عليها فهو متوفى على قبولها  
 او قال انت طالق وعليك الف فلي طالق بغير شيء واوتناه  
 على قبولها ولو قال طلقك اسم بالف فلم تبلي ثلث  
 قبلت صدرن بخلاف البيع ولو خلع او طلق بمال فرجع قبل  
 قبولها او كانت غائبة وبلغها فقبلت او قال اذا جاء  
 عند فطلقها بالف وقبلت في مجلسها صح خلاف لو بدات  
 وقالت ذلك اذا جاء عند فطلقني بالف ورجعت صح هـ  
 وفي اذا جاء عند فطلقني بنفسك ورجع لا ولو خلع على عبده  
 ان لها انما يري يمين فحانه لم تبرأ وعليها ان تاتي به او  
 بتيممه ولو طلقها على عمة ممين فقبلت وقع الطلاق فلا  
 يلزم قيمته فان اختلعت الصغير فمهرها فانها تبين هـ  
 والمهر لازم على الزوج ولو طلقها على مهرها فالطلاق رجعي



وان خلع صغيرته مما لها لم يلزم عليها فان ضمن المالك  
 ثمنه ووقع الخلع وان اختلفت الامة بمن اراد ان سيدها  
 يهرها او مال اخر او طلقها ذلك فالطلاق باين في الكل  
 وعليها المال اذا اعتدت واذا اختلفت باذن سيدها  
 لزمها ذلك وبيعت فيه وان خلع امته برقبته وزوجها  
 عندها او مده برا ومكاتب صح ولو حولا ولو اختلفت وفي  
 مريضة علي مال اعتبر من الثلث لمن جميعه والخلع  
 كالمباراة فيستطآن كل حق لكل واحد علي الآخر ما  
 يتخلق من نكاح حتى لو خالعهما او باراهما بمال معلوم  
 كان للزوج ما سميت له فلم يبق لاحد مما قبل صاحبه  
 دعوي في المهر متوفضا كان او غير متوفض قبل الدخول  
 بهما او بعده ولو اشترط فيه عدم النفقة والسكنى خاصا  
 السكنى لا النفقة ولو تالت وهبت سبك حتى تحل تبلي  
 ثم قال الزوج طلقك ثلاثا لا تطلق الا واحدة فهو الصحيح  
 ولو اختلفت علي مهرها وعلي ان تمسك ولا لها اي وقت  
 الادراك يجبر علي مساك الوالد فان لم تمسكه فبذلها اجر المثل  
**كتاب الظهار**  
 هو شبه النكحة بحرمه علي الثابت بالنسب او  
 الرضا فنه حرم عليه وطهرا ودوامه حتى يكثر ولها

منه قبله وتطالبه عند الحاكم بالكفارة والوطي  
 ومجبره الحاكم عليها فان وطئها قبله استغفر ربه  
 فخط وعودة عزمه علي وطئها الا مساك وذلك  
 بات علي كظن ابي ويطهرا فخطها وفرجها كظنهما  
 وراسك ووجهك ورقبتك ونصفك وشلتك  
 كانت ولو قال انت علي مثل ابي فان نوي الحرامه  
 صدق او الظهار كان ظهرا او الطلاق فباينا وان  
 لم ينوشيا فليس ظهرا واثبت حرام كظن ابي بنية  
 الطلاق او لا يلا فظهار وقالا ما نوي وانتم علي  
 كظن ابي فهو مظاهر منين وعليه لكل واحدة كفارة  
 الا كفارة واحدة انت علي كظن ابي في كل يوم تعدد  
 الظهار ولو ظاهرا حرما او سحاما او هو سحر  
 وجدد شطحه فويان ولو ظاهرا حرما طلقها ثلاثا  
 ثم رادت اليه عماد الظهار ولو ظاهرا حرما مات بطل  
 الظهار وسقطت الكفارة ولو بشرهما بام مرسوم  
 او بشرهما لم يكن مظاهرا او بام امراته او بشرهما مظاهرا  
 ان دخل بها ولو تزوج امراته بعين امرها وظاهر امرها  
 ثم امارت النكاح لم يكن مظاهرا وكذا ان وقتد بعد  
 منيته وما ظهارا بالفساخ لو قال انت علي



كظنهم اي لم يكن مظاهرا كذا لو قالت المرأة لزوجها انت  
 علي نظري اي لم يكن مظاهرا كذا لو قالت المرأة لزوجها  
 ولاظهار من امته ولا من الذمي والعبد فيه كالحشر  
 فكفارته فيه بالصوم ولو اعتق عنه مولا او اطعم لم يجز  
 ولو ظاهر منها امرارا الزمه الظهار لكل مرة كفارة ولو  
 نوي الاول فواحدة وكفارته فيه عتق رقبة  
 سليمة كاملة الرق قبل المسيس ويجزي الكافر والمسلم  
 والمكاتب الذي لم يؤد شيئا والذكر والانثي والصغير  
 والكبير والاعم والخطوع احدي اليمين او احدي  
 الرجلين من خلاف والحفي والمحبوب ومعتق الاذنين  
 ولا يجوز المدبر دام الولد والمكاتب الذي ادب شيئا  
 ومنقطع اليمين او ايماميهما او الرجلين والمجنون المطبق  
 والاعمى ولو قال ان اشتريت فلانا فهو حرقا عزاءه ينوي  
 الكفارة لم يجز عنها ولو اشترى فريسه او يايا لشرا  
 المكفارة او حرر نصف عبده من كفارته ثم حرر باقية  
 عنها صح ان لم يتحلل بينهما وقاع واجازاه مطلقا وان  
 حرر نصف عبده مشترك ومن باقية لا وان لم يجدها  
 يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا  
 الايام الخمسة فان وطئها ذريها ليلتها معها او نهارا ناسيا

استأنف

استأنف الصوم وان افطر فيهما مطلقا استقبل وان قدر  
 علي الاعتناق في خلال الصوم بطل وجب العتق فان لم  
 يستطع الصوم اطعم ستين مسكينا كالنطرة او قيمته  
 فان غداهم وعشاهم صح وكذا عداين وعساين او غدا  
 وسحورا ولا يجز الوطئ قبل الاطعام وان اطعم واحدا  
 ستين يوما صح ولو في يوم لا الا من يومه ولا يستأنف  
 بوطئها في خلال الاطعام ولو اطعم ستين مسكينا كل  
 مسكين صاعا عن طهارين صح عن واحد لا عنهما ولو  
 اطعم عن طهارين او افطار صح عنهما ولو اعتق رقبتين عن  
 طهارين ولم يعز مع عنهما وكذا ان صار ربيعة اشهر  
 او اطعم مائة وعشرين مسكينا عن طهارين ولو اعتق  
 عنهما ربيعة او صام شهرين صح عن واحد وعن طهار  
 وقيل لا ولو امر غيره ان يطعم عنه من طهارين ففعل  
 صح ونفع الا باحق في الكفارات والندية دون العبد  
 والعشر

### كتاب اللعان

بحشادات تؤكد بالايان فلا يعكس مقرنة باللعن  
 قارعة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها  
 فلا قذف زوجته بالزنا ولما من فعل الشهادة وهي

قات



من يجد قاذبها او يفي نسب الولد وطالبته فهو حبيب  
 القذف وجب اللعان فان امتنع حبس حتى يلائم او  
 يكذب نفسه فوجد فان لاعن وجب عليها اللعان  
 فان امتنعت حبست حتى تلائم او تقصد قذفه فيستط  
 ولا تجد فان لم يكن من اصل الشهادة كالعبد او  
 الكافر او المحدث في قذف حد وان كانت من لا حد  
 قاذبها كالممة او الكافرة او المحدث في قذف  
 او الصغيرة او المجنونة وهو الحد فلا حد ولا لعان  
 ولو شهد عليها بالزنا مع ثلاثة تقبل وروايتان  
 وبه تدين الزوج شهاده في رواية فيقول اربع مرات  
 اشهد بالله اني لمن القماد فبين فماريتك يمين الزنا  
 وفي الخامسة لعنة الله عليهما ان كان من الكاذبين  
 فماريتك به من الزنا يشير اليهما في جميع ذلك  
 وتقول هي اربع اشهد بالله اني لمن الكاذبين فماريتك  
 به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليهما ان كان  
 من القماد فبين فماريتك به من الزنا فان كان القذف  
 بولد يشير اليه في كل المتعاند فيقول فماريتك به  
 من نبي ولدها هذا وتقول هي فماريتك به من نبي ولده  
 فهذا ونبي القاصي نسبه والحقه بامه فلا يحجر فاذا

اللعان يفرق بينهما الحاكم فتكون تطليقة بائنه لا تحر يسير  
 مؤبدا واذا الكذب نفسه فجد لقذف جاز نكاحها وكذا  
 ان تذف غيرها فجد اوزنت فجدت ولا لعان بتذف  
 المحرس ونبي الحمل وقال ان انت بعد اقل من ستة اشهر  
 طعن ولو قال ليس بابني وانكر الولد ولم يتد بها بالزنا  
 لا لعان بينهما ولو قال زنيته فهذا الحمل منه تلاعنا  
 وبقيت الحمل ولا يدعي ولد الزوجة ابلا للعان فلو  
 نكاه وهما من لا لعان بينهما لزومه وان اقرب ولد ثم نكاه  
 او باحل فشهدت العاقلة بالولادة ثم نكاه لاعن وان  
 نكاه ثم اقر حقة وبقيت النسب فها فان قد نكاه  
 ثم بائت منه فلا حد ولا لعان كما اذا انت امرأت  
 بولد فقال لم تلد به وان قال زنيته قبل ان تزوجه  
 لاعن وان قال يا زانية فقال زنيته بك فلا حد ولا  
 لعان وان قال بل انت حدت ولا لعان ولو قال  
 يا زانية بدت الزانية فان طلبتها حد الام وسقط  
 اللعان وان طلبته الزوجة لاعن وسقط ولو قال  
 انت طالق ثلاثا يا زانية فعليه الحد دون اللعان  
 ولو قال يا زانية انت طالق ثلاثا يلزمه حد وولد  
 لعان ولو نكح الولد عقيب الولادة احوال في قوله التمسية

قوله اوزنت فجدت صورته ان تزني  
 وتلقه بعد الطلاق بعد اللعان ثم تسير  
 وتسقط في ذلك رجل لم يمسها  
 من ابينا بيج



والإجماع أنه الولادة صح ولا من أو بعده لا من وثبت نسبه  
والنكاح يوم أو بسبعة روايتان وقائمة الناس  
ولو غائبا وثبت الولادة فله نفقة على الاختلاف فان  
تدعى بعد حولين فنفاه ثبت نسبه ولا من ولو تني أول  
القوة مبنى واقربا لثاني حقه وان عكس لا من وثبت  
نسبهما فيهما ولو ماتت بذمة المنقضية عن ولد فادعاه  
نسبه لم يثبت ولو ولدت بعينه الامان وفي معتدته  
الى تسعين لزمه الولد وان لم تكن معتدته لزمه الولد  
الى ما بينه وبين ستة اشهر ولو هنالك براد الحرة هـ  
فثبتت فهو اعتراف بالقبول ولو هنالك بولد لامة فسكت  
لم يكن اعترافا

## كتاب العدة

هي أربعين يوما للمرأة التي أسلمت في دار الحرب وباتت  
بثلاث حيض ولا التي هاجرت حربية اليها باسلام  
او ذمة ولا التي سبقت ولا الذمية التي طلقت لزوجها  
نفي ولا يمارجى نصف المهر والعدة عدة الحرة  
للطلاق الرجعي والباين او العسخ ثلاث حيض ثلاثة  
اطهار وللامنة حيضتان وثلاثة اشهر للحرة هـ  
ولايسة وهي التي اتي عليها ثلاثون سنة لم تحف

وللامنة الائمة شهر ونصف لثلاثة اشهر وثلاث حيض  
للطلقة الممتدة طهرها وهي التي لم تبلغ حد الاياس لاه  
ثلاثة اشهر بعد تسعة ان لم يظهرها قبل ولو بت  
اربعة اشهر وعشرا ولو قبل الدخول بها وللامنة نصف  
المعتدرة الحامل مطلقا بالوضع حتى لو مات صغير عن  
امراته الحامل فعدها وضعة لا الشهر ولو لم يثبت هـ  
النسب بمنزلة النكاح نكاحا فاسمها والموطوءة  
بشبهة ثلاث حيض في الفرقة والموت لعدة الوفاة  
فيه واذا اعتدت بالشهور ثم رأت الدم استأنفها  
بالحيض او ايسر بمرحاضتين في الشهر ومن هـ  
طلق امراته باينا في صحته ثم ماتت في عدتها فعليه عدة  
الطلاق وان طلقتها في مرض موته رجعتا او باينا وماتت  
في عدتها فعليه عدة الوفاة لا بالاقراء ولو اعتدت في  
عدة الرجعي تعدد كالخرة لا في البائن والموت ولو اعتدت  
ام الولها وماتت مولاها تعدد بثلاث حيض لا بواحدة  
او ماتت زوجها ومولاها ولا تعرف اي قبل ولا الذي  
بينهما من الاجل فعدها عدة الوفاة وقالا يجمع بين  
العدتين ولو حرمت ام الولاه بالمصاهرة ثم مات  
المولي فعليه عدة الوفاة ولو زوجها المولي ثم مات



لا تجب العدة فان طلقها الزوج وانقضت عدتها ثم  
 مات الزوج فعليها مدة الرقاة ولا تعد للامة اذا انقضت  
 اومات سلاها قالا المدبرة اذا مات مولها ولا تعد  
 بحيف مطلقته عليه ويجب عدة اخرى بوطي المعتدة  
 بشبهة وتدل لعلنا فان انقضت الاولى انقضت الثانية  
 ومبدا العدة في الطلاق والموت عقيبها وسنقضي معنى  
 المدة وان لم يعلم بها في النكاح الحاسم بعد التفريق  
 او اعزم على ترك وطئها لمن آخر الوطاة وان قالت  
 حضت عدتي زكيتها الزوج فالتول مع الحلف  
 واذا اقرت الحرة بانقضت بها بالحيف فاقبل المدة  
 شهران وقالا تسعة وثلاثون يوما ذلك ساعان وفي  
 الامة فاقبلها اربعون يوما وفي رواية خمسة وثلاثون  
 يوما احد وعشرون يوما ولو علمن طلاقها بالولادة لا  
 يصعدتها في اقل من خمسة وثلاثين يوما والمائة وواحدة  
 وقال ابو يوسف بعد في خمسة وستين يوما وقال  
 محمد بعد نقض في اربعة وخمسين يوما ولو لم يعتد به  
 وطلتها قبل الوطئ وجب مهر ~~كامل~~ تام لا يصغه وعدة  
 مستقلة ولو جامع مطلقته ثلاثا ما كره في العدة وهو  
 منكر بطلاقها تستقبل العدة وان كان مترا بطلاقها لا

وثلاثون صح

تستقبل

تستقبل وتعدا المعتدة البث والموت من نكاح صحيح  
 ولوامة لام ولده تترك الطيب والزينة والكحل والدهن  
 الا لعذر والحنا وليس المعصفر والمزعفر فان كانت  
 بالعدة مسلمة ولا تخطب المعتدة ولا باس بالتعريض  
 ولا يخرج المطلقة الرجعية والمبسوثة اصل لا يخرج  
 المتوفي عنها ظارا او بعين القيل وتبيت في منزلها  
 او الامة والكتابية تخرج الا ان يمنها الزوج لحسين  
 ما يشاء وكذا الصغيرة الا في الرجعي فيستأذن  
 الزوج وتعتد في بيت وحيث فيه ان لم تحت فلي  
 نفسها وماله فان اخرجها الورثة من نصيبهم وضأ  
 عليها نصيبها انتقلت ولو مات في السفر في مصر  
 او اباها وبينهما وبين ممرها بمقصد لها اقل من ثلاثة  
 ايام رجعت اليه ولو ثلاثة فصاعدا رجعت ارمضت  
 كان معها محرم او لا ولو في ممر فعليها ان تعتد فيه  
 فتخرج محرم وعقورة المحبوس بوجوب العدة لا خلوة  
 المريعن المدة والث والصغير والرتقا او كان معها ثالث  
 فيها والخلوة في النكاح الحاسم لا بوجوب العدة ولا  
 كمال المهر **فصل** واقل مدة الحمل ستة اشهر  
 واكثره سنتان لا اربع ويثبت لسبب ولده معتدة

المعتدة بالتحريم الوضائع  
 ووضائع التحريم في مثل هـ



الرجعي ان ولدت لاكثر من سنتين ما لم تقترض في العدة  
 وكانت رجعه في العدة ما لا في اقل منها والميتة  
 لا اقل منها والا لا الا ان يلعن عيه وتنقض عدتها قبل  
 الولادة بستة اشهر وتزدنقتهما والراهنه لا تل من  
 تسعة اشهر والا لا والصغيرة لا قل من عشرة اشهر  
 وعشر والا لا والقدرة بمضيها لا قل من ستة اشهر  
 والا لا والمتوفي عنها ما بين الوفاة وبين سنتين  
 وان جات به بعد اربعة اشهر وعشر بستم اشهر ثبت  
 النسب ان لم تقربا بعد العدة واذا جات به لاكثر من  
 سنتين وقد تزوجت بعد مضي اربعة اشهر وعشر  
 فالنكاح جائز ولم يثبت النسب من الميت ولو اشتراها  
 بعد ما طلقها فجاءت به لا قل من ستة اشهر ثبت  
 اشتراها لزمه والا لا وان طلقها سنتين فجاءت به لا قل  
 من سنتين لزمه ولو طلق امرأته بعد الدخول والخلو  
 فولدت لا قل من ستة اشهر ثبت النسب والا فلا ولو  
 اقترت المطلقة الائمة بانتضايها العدة بالشهور او  
 لم تقترض ولدت لسنتين من يوم الخراق بوقت النسب  
 ولو اقترت المطلقة المتدة طهرها بالاقتضاء ثم ولدت  
 لا قل من ستة اشهر ثبت اقترت ثبت النسب والا فلا

ولو اقترت المراهنة بانتضايها بالشهور ثم ولدت  
 لا قل من ستة اشهر ثبت اقترت ثبت النسب والا فلا  
 وقال ابو يوسف ان كانت ميتة ثبتت الي سنتين  
 وان كانت رجعية ثبتت الي سبعة وعشرين شهرا والا  
 فلا والمعتدة ان حوت ولادتها ثبتت بشهادة  
 رجلين او رجل وامرأتين او رجل طاهر او اقرار به او  
 تصديق الورثة والمنكحة لستة اشهر فصاعدا  
 ان اعترف بان محمد فبشهادة امرأة علي الولادة فان  
 ولدت ثم اختلفا وقالت نكحتني مدة ستة اشهر  
 وادعي الاقل فالتول لها ومهر ابنه ولو طلق طلقها  
 بولادتها وشهدت امرأة علي الولادة لم تطلق وان  
 كان اقربا خيل طلعت بلائها دة ولو اجبرت المرأة  
 بموت زوجها فاعتدت وتزوجت وانت بولد فجاءه  
 الاول فموله مطلقا ولثاني في رواية وقال  
 ابو يوسف الاول ان انت به لا قل من ستة اشهر  
 من حين العدة وقال محمد للثاني ان كان ابنتها الثامنة  
 بالوطي الي الولادة اقل من سنتين ولو ولدت في النكاح  
 القاسم لستة اشهر ثبت النسب وتعتبر المدة  
 من وقت النكاح وقال محمد من وقت الدخول الي ستة



اشهر وعليه الغوري ولورنا بامراة فجلت منه  
ثم تزوجها الثاني فولدت بعد النكاح ستة اشهر  
فصاعداً يثبت النسب منه ويرث وان ولدت  
لاقل من ستة اشهر لا يثبت النسب منه ولو قبلت  
الامة ابن سيد لها الشهرة فاعترفها مولدا فولدت  
لم يلزم السيد الا اذا اولدت لاقل من ستة اشهر  
منه حرمت على سيدها ومن قال كتمته ان كان في  
بطنك ولدا فهو عني شهيدت امراة بالولادة ففي امر  
زاده ومن قال لفلان هو ابني ومات قتالت امراة انا  
امراته وهو ابنه يرثانه فان جهلت حريتها فقال  
وارثه انت امرؤ اداني فلا ميراث لها والله اعلم

### كتاب النفقات

جب للمرأة ولو معتدة الطلاق الرجعي والباين  
سنة او كتابية النفقة والكسوة والسكنى بمليم  
نفسها في منزل زوجها بغير مالها وحادثها  
الاختين ولو ما نعه نفسها للمهر او معتدة او كبيرة  
لا تزني لاشرة وصغيرة لا توطي وبحبوسة بدين  
ومعصوبة وحاجة مع ميراث الزوج ومريضة في غير منزله  
وتجب الكبيرة في مال الصغير ولا نفقة لغيره عن

النفقة وتومر بالاستدانة عليه ثار استدانت قبل  
فرض النكاح فيلم يلزم عليه واذا قضي نفقة الاعسار شر  
اليسر خا صنته ثم اربا العكس نفقة المعسر والقول للزوج  
في انكار اليسار والبينة للمرأة ولو اخبره عدلان انه  
موسر يتقبل وان لم يتلفظا للشهادة وان قال سمعنا  
انه موسر لا يتقبل ويغرض لها الكسوة في الصيف فريض  
ومتعنة وملحفة علي ما يحتمل مثله وعلي الموسر بفرض  
احود من ذلك درع نساي برمي وخمار برسيم وملحفة كان  
وفي الشا يفرض مع ذلك جبة وسراويل وان كان  
موسرا فلها مع ذلك جبة خيز وخاف وفراش نثار  
عليه ان طلبت وقيمس كرباس وازار في الصيف وفي  
الشتا قيمس وازار وجمية ولا تجب نفقة نساء صفت  
الا بالامانة او الرضا او بالادان للاستدانة وبموت  
احدهما سقطت القضية ولو حبل نفقة سنة ثم مات  
لم يحز الاسترجاع بحسابه رانما انت الحانة بولد لا كمر  
من سنتين ولم تغزبا نفقا بعد ثما وقد استوفت  
النفقة تزد عليه نفقة ستة اشهر ولم يثبت نسبه  
وفرض لزوجته المأرب وزاده الصغير والدته  
في مال له عنده من يقرية وبالزوجة ويوحانه كغليل



لها وان لم يكن له مال فاقلمت البهينة على الزوجية ٥  
ليفرض لها النفقة لم يفرض والغتوي على الفرض ولو كفل  
عنده بالانفاق كل شهر يوفيه نفقة شهر واحد لا كل  
شهر مادام الزكاح ولو طلبت من زوجها كفيلا للنفقة  
لم يجبر القاضي به وقيل يومئذ نفقة شهر وهو المختار  
ولو ابرأت من نفقة الماضي والمستقبل يركي من ٥  
الماضية ولم يبرأ من المستقبل ولا نفقة شهر ولو كانت  
الكسوة أو سرقته أو حرقت قبل المدة ليس لها الخبز كذلك  
في النفقة بخلاف نفقة المحارم فإنه يفرض باخري وإن  
بقيت الكسوة بعد مضي المدة لا يفرض باخري الا اذا ٥  
استعملت ولم يلبس معها كسوة اخري ولو لبس الطاهر  
بعد المدة يتقضي لها باخري ولو نكحها لسام قبل المدة  
لا يتقضي لها باخري وإن لم تطلب المراه النفقة في العدة  
حتى تنقض عدتها او ماتت سقطت ولو ماتت تحت  
المطلقة من نفقة عدتها فإن كانت عدتها بالشهر  
جاز وإن كانت عدتها بغيره لم يجوز ولا نفقة للموتى  
عنها زوجها ولا المعتدة من نكاح فاسد ولا لم الولد  
اذا اعتنت ولا اذا ارتدت المعتدة الا اذا اسلمت  
في العدة تجب النفقة بخلاف ما لو ارتدت المنكوجة

١٦٨  
واستولت من بيت الزوج ثم اسلمت فانه لا يجب النفقة  
ولا اذا مكنت ابن زوجها من نفسها ولم تستنط لو  
تمكنته بهذا الطلاق واذا تزوج عيها حرة باذن  
تعلقت النفقة برقيته او حرامته فان يواها موافقا  
ممنلا وجيته والا فلا وان يواها بهذا الطلاق لا  
وتسكن المرأة في دار مفردة لا يساركتها احد من ٥  
انفله الا باختيارها وبحوزة من اعلمها من الدخول  
عليها لا بين النظر والكلام وقيل لا يمنعها من الخروج  
الى الوالدين ودخولها اليها كل جمعة وغيرها كل سنة  
ويجوز فيها الغلا والرخس والصيرف والشسا  
وهي على المعسر اليقين والادم وما لا بد منه كل يوم  
وتجب على الاب وجده ٥ لولده الصغير مع مخالفة ٥  
الدين كالزوجة ولا يجب على الام رضاعه وان لم تكن  
شريفة الا ان تتعير وارضاع الصغير على من عليه ٥  
نفقته فان لم يكن فعلي بيت المال وتجيب على الوالد  
وحده لا صولاه الصغير مع مخالفة الدين وصح بيع عرض  
ابنه لا عقاره لنفقته فاذا كان ماله في يدها لم يرد  
يضمنانها قدار في بيت اجني فانفق عليها بغير  
اذن الحاكم ضمن وتجيب لكل ذي رحم محرر من فقير



مع صغرا وانوثة او زمانة او اعمى على قدر الميراث  
ولدمغير خال وابن عمه موسى ان فنفته على الحال  
والديرات لابن العم ومن له ابن موسى واب معسر  
فنفته على الابن ولو كان له اب وابن ابن فعلى الاب  
ولو جده وابن ابن فعلى الجد السادس والباقي على  
ابن الابن ولو كان له ابن وبنت فنفته عليها  
نصفان ولو كان له بنت واخ موسى فنفته  
على بنته خاصة ولو كان له بنت وابن ابن موسى  
فنفته على بنته ولو كان له ابن ابن وابن اخ موسى  
فنفته على ابن ابنه ولو كان له اخ واخ لاب واحد  
فالنفقة عليها بقدر ميراثها الثلاثا ولو كان له  
اخت وعم فالنفقة عليها نصفان والزمن المعسر بنت  
فقيرة وثلاثة اخوة متقم قين فنفته وتنفقها على  
الاخ من الابوين ولو كان مكان البنت ابن زمن فنفته  
الاب على الاخ من الابوين واخيه من ام ونفقة الابن على  
عمه من الابوين خاصة وتجب للمملوكه فان ابي في كسبه  
والا امر بهوجه ولو زمانا اجبر على نفقته ويومر ما لك  
العمية بعلتها وما لا بد منه فان ابي قيل له ان الله  
وانفق عليها ولا يجبرني بهما الا في رواية وينفق الاب

على ابنته الزمن وبنته البالغة الثلثين والام الثلث  
ولا يجبر على العبد نفقة ولده من حرة كان او من امة  
ولا على الصغير النفقة زوجته ولده الصغير والام  
الفقيرة والاب العاجز قال ابو يوسف لا تجب على النفي  
لهي رحم محرم الا ان يتكف نصا با محرم الصدة لان  
يقتل عن نفسه وعياله او من كسبه كل يوم قال  
ابو يوسف لو كان الاب معسرا والام موسرة يومر  
الام بالنفقة تكون ديناً على الاب والله اعلم

### كتاب الحضانة

تقدم الام على الاب في الحضانة ان طابت فلا يخير  
الولاء لما قلتم امها ثم اهل الاب ثم الأخت لأبوين  
ثم لام ثم لاب ثم الخالة كذلك ثم العمة كذلك  
ولسنت حق الحضانة اذا تزوجت باجنبي الاجدة  
اذا كان زوجها الجدة وكذا كل من كان زوجها ذاهم  
محرم من الصغير ويعود حتما بالطلاق واذا استغني  
الغلام عن الخدمة قيل بسبع سنين او تسع اجبر الاب  
على اخذها وتكث الجارية عند الام والجدة هي تحيض  
وعنده غيرها حتى تستحي والولاء عند الذمية حتى يحان  
ان يولد الذكر ولا حق للامة وام الولد فيها قبل العتق



وإذا لم يكن له امرأة فاختصم فيه الرءال تدمم أقرنه  
تخصمها ولا يخرج الأب بولده قبل الاستغناء ولا الأم  
من المهر إلا إلى وطنها الذي تزوجها فيه إلا دار الحرب  
وإن تزوجها في رستاق فيه ترضى لها أن تخرج به من  
قرية إلى أخرى بغير العدة إذا كانت قريبة منها ما لم  
ينقطع عن أبه إذا اراد أن ينظر إليه في كل يوم وإن  
خالها على سركه حصانها فاعطها بالملح والمباشرة  
المعتدة تسحق أجور الرضاع في رواية بأن وجد  
الأبث من برضعه باقل من ذلك فله أن يستاجر  
و يكون الولد عند الأم ولا يجب عليها أن تكلم في بيت  
الأم فإن رضيت بمثل ما تأخذ الأجنبية ففي حق به  
وإذا اعتنت الرقيقة فهي في الحسنة كالحرة وأعمال  
الدمية بينهما كاهل الإسلام وأحق للمرته في الولد  
**كتاب العتق**  
ولهي قرينة منه وبه إليه دفع من حر مكلف لملوكه  
بالأصريح كانت حرة أو عتق أو يا عتق أو يا حرة إن يكون  
علما أو محررا أو حرة أو أعتقته نواه أو لا أو وجهك  
أو راسك لا يدرك ورجلك أو لأمته فرجك حر عتق  
بغير شية أو أنت حرة اليوم من هذا العمل وبالكفاية

كقوله فملكك لي عليك أو لا سبيل لي عليك أو لارق لي  
عليك أو خرجت من ملكي أو ما أنت إلا حر عتق إن  
نوي أو قد وهبت لك نفسك أو بعت لك نفسك  
عتق مطلقا بلا سلطان لي عليك مطلقا ولو  
قال لأمته أنت طالق لم يعتق وإن نوي ولو قال  
أنت لله لم يعتق ولو قال عبدي أو حملي حر عتق  
ولو قال لهذا ابني أو ابني عتق كذا إن قاله لا يولد  
مثله لمثله ولو قال لهذا خالي أو عمي أو أخي أو ابن  
أخي أو مولاي أو مولاتي عتق بخلاف يا ابني أو يا أخي  
ولو قال لأمته لهذا ابني أو أخي عتقت إن نوي ولو  
قال لعمه أنت مثل الحرة أو ما أنت إلا مثل الحر لم يعتق  
ولو قال راسك راس حرة بك بدن حرة بالصفة  
لم يعتق وبغيرها عتق ومن ملك ذى رحم محرم عتق  
عليه ولم يخلص لولده ومن حر لوجه الله أو للعشير  
أو للشيطان عتق ويبيع عتق المكره والمكران ولو  
حر حاملا عتقا وإن حرره عتق فقط والولد يتبع الأم  
في الملك والحرية والرق والتمه بغير الاستيلاء  
والكفاية وولد الأمة من سيده لها حر ولو ولدت  
الحكامة بنتا وهي جات بينك أخرى فاعتق الوسيط



قال استلحق حرة تبعا ولو قال ان استعريت بمها فهو حر  
 قال شترى نصف عبدا فباعه ثم اشترى النصف  
 الاخر عتق لهذا النصف ولو قال ان ملكك لا يعتق ما  
 لم يجز اكل في ملكه ولو قال اول عبدا استعريت  
 فهو حر فاشترى عبدا عتق وان اشترى بعد من ثم عبدا  
 لم يعتقوا ولو قال اول عبدا استعريت وخدمه فهو حر  
 عتق الثالث وان قال ساخر عبدا استعريته فهو حر  
 فاشترى عبدا ثم عتق ما مات عتق الاخر يوم اشتراه  
 وقال يوم مات ويعتق من الثالث ولو قال كل عبدا  
 اشترى بكذا فهو حر فبشره الا انه يفترق عتقه  
 الاول فان بشره معا عتقوا ولو اعنى الحزبي  
 عبده الحزبي في دار الحرب ثم سلم او صار ذوقيا او هو  
 عنده فالتعنى باطل ما لم يعمل عنه ولو حررهما اليسا  
 مسلمين لا ولا له ولو دخل المستامن عبدا مسلما الي  
 دار الحرب فهو معتق بغيره لا وكذا لو اسلم ثم فباعه  
 من مسلم او حزبي او اعنته على مال فبطل عتقه ولو  
 عتقه باذنه مع وصار ما ذونا واذا اخبره بجبر على  
 القول ولو قال ان ادبت الي الغافاة حوت مصر على  
 المجلس حتى لو باعه ثم اشتراه لم يجبر على القبول او على

ان يخدمه سنة فان ماتت الخدمة موت المولى  
 فعلى العبد قيمة نفسه لا قيمة خدمته وكذا ان مات  
 العبد او على قدر من الخمر ثم اسلم احد لهما فعليه قيمة  
 نفسه لا قيمة الخمر **فصل** في الاعتاق بحزبي  
 معتق البعض يسعي في بينة قيمته وهو كالمكاتب وقال  
 كالحرا المديون واذا اعتق احدا الشريكين نصيبه وهو  
 مؤسر وللآخران يعتق او يضمن او يستسعي وقال له  
 الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولو شهد كل  
 منهما على الاخر بالعتق فالتبني يسعي في نصيب كل منهما  
 مطلقا والولا لهما وقال ان كانا معسرين معي لهما والا  
 فلا او احدهما مؤسرا والاخر معسرا سبي للمؤسر لا للمعسر  
 وشهادتهما على الشريك الحاضر يعتق الغائب نصيبه  
 مردودة واذا اشترى ابن احد لهما فنصيب الاخر غير  
 مهزون على الاب مطلقا وكذا اورثاه وللشريك الحق  
 والسعاية ونشأ في الشرائع اليسار واستسعا مع  
 الاعسار ولو اشترى الاجنبي ثم الاب وهو مؤسر ضمنه  
 الاجنبي واستسعي وقال بضمنه لا يبر وان اشترى نصف  
 ابنة وهو مؤسر فلا ضمان للبائع ولو كان بين اثنين  
 فاشترى الاب فنصيبا احدهما ضمن نصيب الاخر ولو دبره

منها اذا اعتق اول بعض عبدين  
 ذلك البعض يسعي في بينة قيمته  
 له ولو شهد الاجنبي حقيقة وقال ابو يوسف  
 ومحمد يسعي بملكه

هو ندم امراته لهما عتق وهو ابن وجها ثم ماتت المرأة  
 وترك زوجا ولها هذا السيد من الشريكين الزوج  
 والاخ فعتق نصيب الزوج لانه ابنة وسواها  
 اذ كانا اشترى ابن لهما فلهما نصيبا من زوجتهما  
 سبق نصيب الزوج لانه ابنة والله اعلم



احدهما الثلاثة وهو موسى ثم اعتقه اخوه موسى  
 قالساكت يعنى المدين بقرية نصيبه عدا والمدين  
 يعنى المعنى قيمة نصيبه منه برا ولا يرجع عليه مما ضمنه  
 للمساكت وتالا هو الذي يدره ويعنى ثلثيه لشريكه موسى  
 كان او معسرا ولو كانا اثنين فديره احدهما ثم اعتقه الاخر  
 وهو موسى قال المدين بقرية نصيبه او يستسي او يعنى وقال  
 يعنى للمدين نصف قيمته ان كان موسى او ليسى العبد  
 ان كان معسرا ولو قال احدهما ان دخل فلان الدار غدا  
 فهو حر قال الاخر ان لم يدخلها فهو مرقى الغد ولا يدرك  
 دخل ام لا يعنى نصفه ويسمى نصفه لهما موسرين  
 كانا او معسرين او احدهما وقال ابريوسف ان كانت  
 معسرين وكذلك وان كان موسرين فلا سعاية وان كان  
 احدهما معسرا سبي له في ربح قيمته وقال محمد يسعي في جميع  
 قيمته لهما ان كانا معسرين ولو كان لكل واحد عبدا وقال  
 ذلك لا يعنى واحد منهما ولو ادعى مشريه ان اربع كان  
 دبره فانكروا ثم حنى العبد نأخال موقوف وقال يسعي  
 ولو قيم عبده وحلف بعنته ان في قيده رطلان ثم حلف  
 بعنته ان حله هو او غيره نشدا انه رطل حكم به ثم حل  
 عن رطلين قال الختان عليه ما ولو حكم به لشهادتهما وجعا

دفتنا وشهدا اخران به قبله فحق مردودة كذا لو شهدا  
 على اعتاق المولى والعبد ينكره بخلاف الامة ولو شهدا  
 على عتق احدهما او احدهما فحق مردودة الا ان يكون  
 وصيته ولو اعتنى احدي امتيه ثم وطى احداهما لا يكون  
 بها با ولو قال لعبد به احدا فاحرم تباع احدهما او دبر  
 او مات عتق الاخر ومن تسلمها دفعة واحدة ضمن نصف  
 قيمة كل واحد للمولى ونصف دينه لو رثته ولو قتلها  
 رجلان معا فعلى كل واحد قيمة من قتله لا غير ولو قال  
 ولو قال احدا كما حر فخرج احدهما ودخل ثالث فادعاه  
 ومات بجمل عتق ثلثة ارباع الثابت ونصف كل  
 واحد من الاخرين لا يرجع الداخل وان قاله في المرحض  
 قسم الثلث على هذا ولو اعتنى عبده الثلاثة في المرحض  
 قيمتهم سوا ولا مال له غيرهم عتق من كل واحد ثلثه وسعي  
 في ثلثيه لا يخرج بينهم **فصل** قال ابريوسف  
 لو قال ان كملت زيد اقامت حر فادعاه زيد وشهد  
 اينا ولم تسبل ولو قال عبدا مكاتب ارحمني ما  
 ساء ملكه حر فعتقنا او اسلم فلان او مملوكا فهو عبدا ولو  
 قال ان تسريتك فانت حرة اذا سراها عتقت قال الشري  
 ان يزوجها بيتا ويحصنها ويمنعها من الخروج وطلب الولد



ليس بشرط ولو قال له غيره ان لست بك فانت حرة  
فاستراها ولست بها فالتعليق لغو ولو قال ان دخلت  
الدار وكل مملوك لي حر ما ملك بعد به ولو لم يغسل  
يرميته لم يعتق والمملوك لا يتناول اكل ولو قال كل  
مملوك لي او املكه حر بعد غدا او بعد سوي تنازل  
من ملكه من حلف فسط وبويعه عتق من ملكه بعد  
من ثلثه ايضا ولو قال كل مملوك لي حر عتق منه بروه  
وامهات اولاده دون مكاتبه ومعنى البعض قال  
ابو يوسف لو قال كل مملوك املكه غدا حر تنازل منه  
يملكه في الغد الا ما ملكه وما سبيلك في اليوم ولو قال  
كل مملوك املكه حر فهو علي ما في ملكه يومئذ ينظر الا  
اذا اعني في المستقبل او قال كل مملوك املكه اليوم  
فهو علي ما في ملكه وما سبيلك في يومه ولو قال ان بعدك  
فانت حر تباعه لم يعتق الا ان يكون بيعا فاسدما ان  
دخلت الدار فانت حر فباعه ثم دخلها ثم استراه ودخلها  
لم يعتق وان لم يدخل بعدها ابيع عتق ان دخلته هذه  
الدار وهذه الدار فانت حر فابرها دخل عتق انت  
حر اليوم ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخلها انت حر  
اليوم وغدا لم يعتق حتى يجي غدا ولو قال لجاريتك كل ولد

تلدينه فهو حر عتق ما ولدته ما ولدته في حياته فلو  
مات وهي حبلى فولدت لم يعتق كذا لو قال كل مملوك  
ليد كر فهو حر وله جارية حبلى فولدت ولو قال اول  
ولد تلدينه ذكر انا انت حرة فولدت ذكرا وانني ولدت  
به راولك رق الذكر واعتق نصف الام والانثى وان  
قال الجارية او احمدهن مع بيمينه علي العلم فان ركل عتقت  
الام والانثى والذكر رقت ولو قال اول ولد تلدينه  
غلاما فعبدني حر فولدت حنثي لم يعتق ما لم يستبين  
اسره ولو قال ما في بطنك حران ولدته اقل من ستة  
اشهر عتق ولو قال اول ولد تلدينه حر فانت بيمينها  
وحيا عتق الي ولو قال ان ولدت ولدا فانت حرة  
وامرأتي طالق فولدت مبيتا عتقت وطلقت **فصل**  
انت حران شا فلان فشا عتق انت حران شئت او  
خورتك او جعلت عتقك في يدك ينتقده بالمجلس انت  
حر قبل موئي بشهر فانت قبل الشهر لم يعتق وبعده  
يعتق قبل موته اشهر من جميع المال ومن الثلث ان قاله  
في الارض انت حر قبل قدم فلان بشهر فقدم قبل شهر  
بطل وبعده عتق بغير ميسره ولو قال لبعده وعبد  
غيره احد كما حر لم يعتق الا بالنية ولو قال لعبد يسه



احدى كما حر علي الف فتبلا فله ان يغير احد هما كذلك  
 ولو قال بعد ما تبلا احدى كما حر علي مائة دينار فتبلا  
 فهو لغو ولو لم يتبلا حتى قال الثاني فتبلا فله ان يجعل  
 المالين علي احدى او يكون حراهما او يجعل كل واحد  
 حراهما او يحتمل كل واحد حرا باحد المالين فان مات  
 قبل البيان عتق من كل واحد ثلاثة ارباعه بنصف  
 المالين وليسعي في ربع قيمته للورثة ولو قال احدى كما  
 حر بالف والاخر خمسمائة فتبلا عتقا وعلي كل واحد  
 خمسمائة كما غير ولو قال احدى كما حر بالف والاخر مائة  
 دينار فتبلا عتقا ولا شيء له علي واحد منهما واذا اختلط  
 حردعه فلم يعرفنا قضي بالاختلاط بان يسعي كل واحد  
 في نصف قيمته للمولي ولو اعاق عبده به في مرضه عتقا  
 من ثلثان حرجا والا سعي كل واحد في ثلثي قيمته فان  
 مات احدى فلم يترك شيئا سعي الاخر في ثلثي قيمته  
 ثم يعتق العتق

## كتاب التدبير

هو تعاقب سطلق مرتبه كما ذاعت فانت حرا وانت حر  
 يود موت او عن دبر مني او مديرا او دبرك او اعتقوه  
 بعد موتي صار مديرا فلا يجوز اخراجه من ملكه الا في

بالعتق ويجوز استخداه واجارته وله وطها وزوجها  
 ويعتق من الثلث ان خرج منه والا فحسابه وان  
 كان مولا مديرا بونا يسعي في كل قيمته قال ابو يوسف  
 لو قال لعبد مديره احدى كما حر والاخر مدير يعتق  
 القن ولم يسعي فيها قال ابو يوسف لو اعاق احد  
 الشريكين ودبر الاخر معا عتق واخرجه نصف قيمته  
 فتبلا مديرا ولو اسلم مديرا الذي يعتق بعد السعاية  
 لا قبلها ولو علقه بموته علي صفة لم يكن مديرا كما لو  
 قال ان مات فلان او انا فانت حرا او قبل موتي بشهر  
 فيجوز بيعه ولو قال كل مملوك لي او املكه حردعه  
 موتي وله مملوك واشتري اخر فاوله مديرا فان مات  
 عتقا من ثلثه ولو قال انت حر علي الف بعد موتي  
 او اذا مت فانت حر علي الف فالتبلا بعد الموت لا  
 في الحياة ولو قال لعبد هما اذا مت فانت حرقا  
 احدى صار مديرا من الثاني وهو كعبد بين اثنين  
 مديره احدى كما ولو قال كل واحد اذا مت فانت حر  
 او دبرك او دبرت نصيبه وخرج القن ان ماله  
 مديريتهما وايرها مات عتق نصيبه وسعي الاخر في  
 نصيبه وولاؤه جيمها وولد المديرة مدير ولو قال



لمدبر ومن احد كما مدبر والاخر عتق الن والاول  
خير وكذا لو عكس او عوت ولو قال المدبر عتق احدكم  
مدبر والباقيان حيران عتق التان والاول حرو ولو  
قال احدكم حرو والباقيان مدبران عتق ثلث كل وكذا  
لو كانوا عبيدا ولو عكس عتق ثلثا كل لهما مدبرة جات  
بولد نادعاه احد ثانيا فهو ابنه ويضمن لشرائه قيمة  
نصيبه منه مدبر او لا تصير ام ولده وهي مدبرة  
لها فاذا مات المدعي عتق نصيبه من جميع المال ولو  
قال في صحته انت حرا ومدة بر يومين ببيان فان مات  
عتق نصفه من جميع المال ونصفه من الثلث  
**كما استبدال**

اذا اتت ولدا من مولاها حيا او ميتا او سقطا مستبيها  
صار ام ولد له فلم تملك وله وطئها واستحبابها وبارتها  
وتوليها ويثبت نسب ولدها منه ان اعترف به فان  
وامت اخر ثبت بخبر اعتراف ويثبت بمجرد نفيه فان  
زوجها جات بولد فهو في حكمها فاذا مات المولى عتقت من  
جميع المال ولا تنفي للزماء وهي غير مستقومة فلو ملكك  
هي امه مدبرة عند المشرقي هي كالمعتق وكما في يدها  
بها العتق للمولى ولو اسلمت ام ولد النصراني سمعت في

قيمتها وان ولدت بنكاح فملكها فهي ام ولده ولو ادعي  
امه مشتركة ثبت نسبه وهي ام ولده ولزيمه نصف  
قيمتها ونصف عقربها لا قيمته وان ادعيها معا ثبت  
نسبه سهما ولم يعتبر قول القاييف وتصير ام ولد  
لها وعلي كل واحد نصف العتق فاعلموا وورث  
من كل ارث ابن وورثا منه ارث اب ولو ادعي ولد  
امه مكاتبه فصدقه المكاتب لزم النسب والعتق  
وقيمة الولد ولا تصير ام ولده وان كذب لم يثبت  
النسب ولو وطئ جارية ابنه فولدت فادعاه ثبت  
نسبه فهي ام ولده وعليه قيمتها لا عقربها ولا قيمة  
ولدها ولا يثبت بوطئ الجد مع بقا الاب يبرئ امه  
ولدها عتقها احدهما وهو موصولا بضمن اصاحبه شيئا  
وقالا بضمن نصف قيمتها وبسعي ان كان معرا وان مات  
احدهما لم تسع للآخر ولو ولدت فادعاه احدهما ثبت  
نسبه ولا يبرئ عليه ولو ادعي استبدال شره فأنكر  
تخدم المنكر وتوقف بوطئ لا تستعني له في نصف قيمتها  
فان جنت فله نصف الارش على المنكر والنصف  
موقوف وقال ابو يوسف النصف عليها وقال محمد كله  
عليها ولو ولدت فاعلم فادعاه اب المولى لا يثبت



نسيه منه ولا ينوم قيمته ولا يصير ام ولد له

## كتاب المكاتب

المكاتب تحرير المملوك يد ابي الحلال ورقبة في المال ولو كانت مملوكة ولو صغيرا يعتل بمال حال او موحل او مفهم وتبيل المملوك صح وكذا ان تاله جعلت مديكة الفاء تؤديه بخروما اول النجم كذا واخره كذا اذا ادبته فانت حروا لا تقن فيخرج من يده دون ملكه فيضمن ماله باثلا فله والعقربوطيما والارض بالجناية عليها او على ولدها وليستحب ان يحط شيئا من البدل لا واجب وان اعتته سقط البدل ولو احتلنا في قدره نال القرب للعبد وتالا يحال لثان وان كاتب عبده على نفسه وعلى ماله من كسبه جاز وان كان ماله اكثر من قدر الكتابة وان كاتبه على خدمته شرا جازا احتسنا ولو كاتبه على حرا وخنزير او قيمته او عين لغيره او الف لغيره سيده وصيغنا نسيه وان ادي الخمر حتى وسعي في قيمته ولده ينقص من المسمي وزيد عليه وصح على جبران غيره وصوف او كاتب كافر عبده الكافر على خرواي اسلم له قيمته الخمر حتى يتبعها ويتصرف كما لما دون ولا يمنع يمنع المولى فله البيع والشرا والسفر وان شرط ان لا يخرج من المصر فله تزويج

أمته وتوكيله وكتابه عبده والولاء له ان ادي بعه عتته والا لسيده لا تزويج بلا اذن ولا الهبة والتصدق الابليسير ولا التكنل والاقراض واعتنا عبده ولو بماله ولا بيع نفسه وتزويج عبده وللأب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب ولو اشترى اياه او ابنه او ام ولد دخل في كتابته لم يجز بيعها وان كان اخاه وخنوه لم يدخل فيها ولو اشترى زوجته لم ينسخ النكاح وله بيعها الا ان تكون ام ولده فان طلقتها بعد الشرا بابا فامس له ان يتزوجها بعد ذلك وان ولد له من امته ولد يدخل في كتابته وكسبه له وان زوج امته من عبده وكاتبها فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها وان زوج ولده من امته ثم كاتبها فولدت تبع امه في كتابتها وان ولدت من مولا فامسنت على الكتابة ان ثلثت والا يجوزت نفسها ومبارت امر ولده وان كاتب ابد ولده جاز وسقط البدل بموته **فصل** مدبر كاتبه مولا مات ولما له له غيره فهو ليعبي في ثلثي ثمنه اذكر البدل وقال ابو يوسف ليعبي في الاقل منها وقال محمد من ثلثيها مكاتب دبره مولا جاز ومضى على الكتابة ان شاؤا والا



عجز نفسه وصار مديرا فان مات ولا سال له غيره فهو  
يسعى في ثلثي قيمته او ثلثي البذل وتالا في انكسار ولو  
كاتباه فاعتقه احد هما فنصيب الاخر ياتي على الكتابة  
وقال ابو يوسف يجب على المعتق نصف قيمته قسما  
وقال محمد يسعي في الاقل من نصف قيمته ونصف  
البذل وكتابة المرتد تبطل بقتله مرتدا كسائر  
تصرفاته وقال ابو يوسف يخط كالشرف الصحيح  
وقال محمد كتصرف المريض ولو كاتبه الابن بين رقة  
ايه وتسلم عجز الكتابة فان لم يخط بدار الحرب فساد  
شكلا فالكسابة والوكالة ولو كاتبها مقابلا فان اديا  
عنتا وان عجزا ردا فان اديا الف عنتا لا يعتق احد لها  
باداء نصيبه او على ان كلا صاحبا ياداه احد هما عنتا  
ورجع على صاحبه بنصيبه او على الف وخدشته ابدا  
فسدت فان اديا وهي اكثر من قيمته يعتق بخير  
استرداد الفضل واذا عجز عن نجم فان كان له دين يقبضه  
او مال يتقدم الشراء الحاكم يومين وثلاثة ولا يعجزه  
بطلب مولاة ورده في الرق وانما المولي اكتسابه  
لا يؤخر الى نجمين فان مات عن مال قضيت كتابته  
بينه وحكم بعقده في اخر حياته لا يفسخ او عن مولود في

الكتابة يسعي كالأب او عن ابنته او امه او ابنته المشترى  
يوذي مال الكتابة حالا ولا يرث في الرق وقال ابو ي  
على النجوم وان اشترى ابنته فمات وترك وذا ورثته ابنته  
وكذا لو كان هو وابنته مكاتبين كتابة واحدة ولو  
ترك ولدا من حرة وذا ولدا او في مكاتبته نجى الولد  
فقضى به على عاقلة الام لم يكن ذلك فضا بعجز المكاتب  
وان اشتمم مولي الام والاب في ولايته فقضى به لمولي  
الام فهو قضا بالجز ويجوز فيها خيار الشرط فلو كاتبها  
بشرط الخيار فماتت في المدة وهلكت وبقي الولد  
فالمولي ان يعجزه ويسعي الولد كامه ولو لم يخط بعد العجز  
مرتدا او ترك مالا فهو موقوف وان ماله مالا اخذه وان  
مات ادي ما عليه لا يعتق بعجزه ماله وان اخذ ماله  
ثم وادى ان يسلم فتقتل فكتابتته لمولاه وما بقي لورثته  
**فصل** ولو قتل خطأ فصالح على ماله او اقرمه  
فقضى عليه بالقيمة ثم عجز فرد او اقرمه عمدا فصالح قصر  
مطالب به بعد العتق وقالا مطلقا ولو جني خطأ ثم  
عجز قبل القضا فالمولي بالخيار بين الدفع والنداء ولا  
يطلب بالعبد في الحال ولو تكررت قبل القضا يجب  
قيمة واحدة لا متعددة واذا مات المولي لم يفسخ



ويؤدي الكتابة على نجومها الي ورثته وبعث باعنا بقصر  
 ويسقط البدل لا باحد من ولومات وتد كاتبه في رثته  
 بالثاني سنة وقيمتها نصفها ولا مال له غيره يقال  
 له عجل ثلثي البدل والا ترد في الرق لثلاثي القيمة ولو  
 كان قيمته الفان ولم يجز ادي ثلثي القيمة حال اول ثلثها  
 مؤجلا او در قيدا وان كاتبه على الف مرهل فصالحه  
 على نصف حال ولو اوصي مكاتب بالثلث ثم عتق ثم مات  
 باطلة مكاتب او عبيد تك ياذن حرة بزعمها فولدت  
 فاستحقت فولدها ثلث لحرية القيمة في العبد ولا مكاتب  
 في المكاتب وان وطئ امة بشرائه فاستحقت او لشرائه  
 ناسه فردت فاحترق في المكاتبه ولو يذكاح اخذ به  
 عتق حر كاتب عن عبده يالف نانا ادي عتق وان قبل  
 العبد فهو مكاتب وان كاتب الحاضر والغائب وصل  
 الحاضر مع ذلها ادي عتق ولا يرجع على صاحبه ولا يوفد  
 الغائب بشي فيتولاه لغو وان كاتب الامه عن نفسها  
 وعن ابنين صغيرين لها مع واي اشك لم يرجع **فصل**  
 عبيد لها اذن احدها صاحبه ان يكاتب حفظه ويقبض  
 بدل الكتابة او يبعثه فحجزنا لتبوض للقايض امة  
 يجزها كاتبها فوطها احدها فولدت نادعا ثم وطئ الاخر

فولدت فادماة فحجزت نعيار ولد للاول وضمن لشريكه  
 نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه عقرها وقيمة  
 الولد وهو ابنه واي دفع العقر الى المكاتب مع وان عتق  
 الثاني فلم يطاها فحجزت بطل التذبير وولده ولد  
 للاول وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها  
 والولد للاول وان كاتبها فحجزها احد هما موصرا فحجزت  
 ضمن لشريكه نصف قيمتها وجمع به عليها وما ادي المكاتب  
 من الصدقات وعجز طاب لسيده وان جني عبده  
 وكاتبه سيده جاهلا بها فحجزه فاع او لها وكذا ان  
 جني مكاتب ولم يقض به عليه في كتابته فحجز فهو دين  
 بيع فيه ومن كاتب نصف عبده فادى عتق فعتق وسعي  
 فيه بقيته وقالا مكاتب كله على ذلك الماله وان اوصي  
 المكاتب الى رجل ماله وولده مع ان عتق قبل موته  
 فان ترك وفا كان وصيا على اولاده المكاتبين دون  
 الاحرار وهو في الشفعة من المولي وغيره كالحرة اذا  
 كاتب المكاتب عبده فادى الثاني قبله فولده للمولي  
 وبيده ولاده له

## كتاب الولد

الاول من اعتق ولوبته بغير كتابته واستلادى ملك



قومية ولو شرطه لغيره أو ساسه بطل الشرط وإذا مات  
 المعتق قد مات عصبته النسب على مولاه وإذا مات  
 المولى لم يورثه ورثه بنوا مولاه دون بناته ليس  
 للنساء من الولد إلا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو كاتب  
 أو كاتب من كاتبين ولو تزوج عبده رجلا ممة آخر فاعتقه  
 وهي حامل منه فولدت لا تملك من سنة أشهر لا يستل ولا  
 الحمل عن مولي الأم أبداً فإن ولدت بعد عشر أشهر  
 من ستة أشهر فولدت لمولي الأم فإن اعتق العبد حراً ولا  
 ابنه إلى ماله ولا يجر الجدة ولا الشافعة إليه وإذا  
 مات المعتق عن ابني ابن مولاه وأربعة بنين آخر فالأول  
 بينهم أسداً ساقاً فإن اعتقه عبداً وماتت وخلعت  
 من غير قومها فميراث المعتق لأبنائها وجنايته على قومها  
 ومن له نسب وجري عليه ولا جنايته على ذوي ولايته  
 خاصة ومن اشترى عبداً فامران بآيحه كان اعتقه  
 وانكح البايح فهو مولا وموقوف وإذا ولدت ممتنة  
 من الجني أو من مولا مولا أو فولدت لها مولى ممة لمولي  
 أبيه كما يورث الولد لاختلاف الدين **فصل**  
 وإذا أسلم رجل على يد رجل أو ألاه أو ولى غيره فلي أن  
 يورثه إذا مات ويعتقل عنه إذا جني مع أنه لم يكن مولى

عتاقه وارثه له أن لم يكن له وارث وهو آخر ذوي  
 الأرحام ويجوز له أن يعتقل عنه إلى غيره بحضور من الآخر  
 إلا أن يعتقل عنه وصحت بين المرأة والرجل وإذا أراد  
 أحدهما انتقضا بغير حضور صاحبه أن يعتقل إلا  
 أن يوالي غيره وأن أسلم على يد رجل أو ألاه أو أسلم  
 ولده على يد آخر أو ألاه فولد كل واحد للذي وألاه  
 فإن ولى رجلاً ورجلته أخراً ولى رجلاً ورجلته  
 فولد الأول لمولي الأب وموالاة الصبي والعبد ه  
 باطلة ولو أقر بعتاقه فقال بموالاة تمت الموالاة  
 ولا يجوز الانتقال عنها وكذا لو كذب فيه أصلاً ثم  
 أقر به لغيره وإذا ولدت مجهول النسب بعد أن  
 والت فهو تبع لها فيه وكذا الراترت به والنشاته  
 ولعمري ما وليس لمولي الممتا قدان يوالي أحداً

### كتاب الجنائيات

القتل عمداً ولعمري ما تعد ضربه إسلاح فحوزه في تقريب  
 الأجزاء كالمحمد ود من الخشب والمجود اللطيفة والنار  
 يجب به الإثم والتوديع إلا أن يعجز أو يصالح على مال  
 برضاه فلا يجب به الكفارة ولا الخيار بينه وبين الدية  
 وشبهه وهو أن يقتله ضربه بالأي فرق الأجزاء قال



ما لا يقتل غالبا كالحجر العظيم والخشب العظيم يجب به  
 الاثم والكفارة ودية مغلفة على العاقلة لا يجب به  
 القود وخطا وهو ان يرمي شخصا طنه حيدا او حريا  
 فاذا لم يمس او غرضنا فاصابه ادميا او ما جري به  
 محواه كترام انتداب على رجل فقتله يجب به الكفارة  
 والدية على العاقلة وكذا اثم فيه والقتل بسبب  
 كحافو البيرة وقاسم الجور في غير ملكه فغضب به انسان  
 يجب به الدية على العاقلة لا الكفارة ويجرم الميراث  
 بالكل الا بالتسريب وهذا الصبي والمجنون خطا يجب  
 الدية على عاقلة الا في ما لا يجرهما الميراث  
 ولا يجب عليهما الكفارة **فصل** يقتل الحر  
 بالمخرب والعبد ولو مسييا والمسلم بالذمي ولا يقتلان  
 بالمستامن لكن يجب فيه الدية لميراث الماله ويقتل  
 الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى بالزمن  
 وبناقص الاطراف وبالمجنون بالعبد والعبد بالهبة  
 وما كاتبه ومديره وام والدة ولا والد وان ولا يولد  
 وان سئل ويقتل بوالديه ولو ذبح ابنه لم يقتل بسبه  
 ويجب الدية في ماله في ثلث سنين في الخالك ومن ورث  
 قصاصا على ابية سقط ويقتل من العبد اذا قتل بالحمد

من سئل عن رجل قتل رجلا  
 فقتله بغير عمد ولا ذنب  
 فقتله بغير عمد ولا ذنب  
 فقتله بغير عمد ولا ذنب  
 فقتله بغير عمد ولا ذنب  
 فقتله بغير عمد ولا ذنب

ولورمي هما فقتله الى اخر فقتله واجب القصاص الاول  
 والدية للثاني ويقتل بالسيف لا بما سئل به واذا قتل  
 مقاتل من دفاة ووارثه سيده فقتل فان لم يتركه  
 وقا وله وارث غير المولي يقتل وان ترك وقا ووارثا  
 لم يقتل ولو قتل عبدا المولى لم يقتل حتى يجمع المولى  
 والموت وان كان بعض الاوليا غيبا لا يقتل حتى  
 يحضر واجمعا والكرار القود قبل كبر الصغار وان  
 من يقتل ان اصابه الحديده والا لكان لتفريق  
 والتحقيق الا ان يعتاده وديته على العاقلة وقالاه  
 القود ولا في الدية واللمطة والمسد وفيه الدية  
 نبي العاقلة ولو احمى تنورا فالتقي فيه انسانا واقاه  
 في نار لا يستطيع الخروج منها فاحترق او غرز بمسلة  
 او برة فقات وفيه القصاص ومن شق بطن رجل او  
 جرحه جرحا يعديش معه يوما او اكثر فضر به اخر عتقه  
 فالقصاص عليه والارث على الاول وان لم يبق به الاول  
 الا امطراب الميثة فالقصاص عليه وبعتب الثاني  
 وان كانت الجانيان متافعلها القصاص وان مات  
 بشمل نفسه وزيد واسد وحيه ضمن زيد ذلك  
 الدية فاذا التقي الصنان فقتل مسلم مسلما ينطه



مشركا فلا قصاص وعليه الكفارة ولو اقام البيعة احد  
 الوليين او احدا الموليين لا يقتل ولا ضرب حبس  
 القاتل حتى يحضر وليه هناك ولو خطا او بينا ولو  
 اقام القاتل البيعة ان احدا الوليين او احدا الموليين  
 عفوا الغائب لم يتنص بالخاضع خصم وان شهد  
 وليان بعفوا لهما لغت فان شهد بها القاتل بالدية  
 له اثلاثا وان كتب بها فلا شيء لهما والاخر لثلاثة  
 وله جمع عدا او شهدا به ضربه فلم يترك قدا حبس  
 نرائس حتى مات يتنص وان اختلف شاهد التتلى في  
 الزمان او المكان او في ما به القتل او زال احدهما قتلته  
 بعضا وتال الاخر لم ادر ماذا تكل تحب الدية وان  
 شهد اعمى رجل انه قتلته راخران على اخر فقال الوقي  
 قتله فاكل باطل وان اقران كلاهما قتله فقال  
 الوقي قتلتاه جميعا لدمتهما يتنص جمع بواحد وواحد  
 بجمع اقتصا ولا دية للبائعين ولا يقتل من شركه الاب  
 والحببي والمجنون كالحاطي وتحب الدية لغيرهما في  
 مال من يحب عليه القصاص نصفها على ما قلنا الاخر  
 ومن رجب عليه عدا او قصاص والتجى الى الحرم بحد  
 ولا يتنص بل يحدس عند الغدا يخرج فيقتل بان قتله في

الحرم قتله فيه ولو قصده مثلما تكل مثله بعضا في قص  
 نهارا فرفع عن نفسه بالثبوت فعليه القصاص ومن  
 شهروا المسلمين سيفا وجب قتله ومن شهروا رجل  
 سلاحا ليلا او نهارا في مصر او غيره او شهروا عليه مئسا  
 ليلا في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه فلا شيء  
 عليه وان شهروا عليه مئسا نهارا في مصر فقتله المشهور  
 عليه تكل به وان شهروا المجنون او الحببي على غيره  
 سلاحا فقتله المشهور عليه عدا تحب الدية لغيره  
 والكفارة ولو ضربه الشاهد فانصرف فقتله الاخر  
 قتل القاتل ومن دخل عليه غيره ليلا فخرج السرقة  
 لا تساو عشرة فاسبغه فقتله فلا شيء عليه  
**فصل** فيما دون النفس يتنص بقطع اليد  
 من المضمحل وان كانت يدا الناطع الكبر وكذا الرجل  
 وماتن الا لت والاذن والعينان ولعب ضوفا  
 وهي قايمة جعل على عينه قطن رطب وتربل بمراة حجاز  
 ولو فلا قصاص والشجعة التي يمكن المماثلة لهما وان  
 كان راس الشايع اكبر فان شا الا شجر ج اخذ بحد  
 شجته والا اخذت رشا ولا قصاص في اللسان والذكر  
 الا ان يقطع الحشونة ولا قصاص في عظم وطوق رجل



وَأَسْرَافُهُ وَحُرُوعُهُ وَعَيْبُهُ فِي طَرَفِ  
 الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَلَوْ قُطِعَ يَدُ غَيْرِهِ مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ  
 أَوْ جَرَحَهُ جَائِفَةٌ نَبْرَاجِيًّا فَلَا قَصَاصَ لَهُ وَكَانَتْ يَدُ  
 الْقَاتِلِ طَعْمًا شَلًّا أَوْ نَاقِصَةً الْأَصَابِعِ تَنْظُمًا إِنْ شَاءَ وَالْأُخْرَى  
 أَخَذَ الْأَرْضَ كُلَّهَا فَإِنْ لَمْ يَحْدَرْ شَيْءٌ حَتَّى دَهَبَتِ الْعَيْبَةُ  
 بِأَفْئَةٍ أَوْ جُنَايَةٍ بَطَلَ حَقُّهُ وَلَوْ نَطَعَا يَدَ رَجُلٍ لَمْ يَنْطَعْ  
 يَدَيْهِمَا وَتَجَبَّ عَلَيْهِمَا نِصْفُ الدِّيَةِ وَلَوْ نَطَعَ بَيْنَ رَجُلٍ  
 وَبَيْنَ آخَرَ قُطِعَتْ يَدَاهُ وَلَوْ نَطَعَ بَيْنِي اثْنَيْنِ قُطِعَا  
 بَيْنَهُمَا وَانْقَسَمَ نِصْفُ الدِّيَةِ وَلَا تَجِبُ الدِّيَةُ لِلثَّانِي  
 وَالْقَاتِلِ لِلأَوَّلِ إِنْ انْقَطَعَ أَحَدُهُمَا وَحُضِرَ الْآخَرُ لَمْ يَمُوتْ  
 وَلَوْ قُتِيَ بَهِيمَةً فَغَنِيَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْإِسْتِيفَةِ فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ  
 وَلَا يَجِبُ لِلْعَاقِبِ نِصْفُ الدِّيَةِ وَالْآخَرُ كُلُّهَا وَلَوْ قُطِعَ  
 أَصْبَعًا فَسَقَطَ الْكَفُّ مِنَ الْمَنْصَلِ فَلَا قَصَاصَ عَلَيْهِ  
 دِيَّةُ الْكَفِّ وَلَوْ نَطَعَ يَدَهُ مُرْتَدًّا فَاسْلَمَ وَمَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
 وَإِنْ قُطِعَ يَدُهُ مُسْلِمًا فَارْتَدَّ ثُمَّ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ حُجِيَ بِدَارِ  
 الْحَرْبِ فَغَنِيَ دِيَّةُ الْيَدِ وَكَذَا لَوُجُّهُ بِدَارِ الْحَرْبِ  
 وَلَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ فَغَنِيَ دِيَّةُ النَّفْسِ بِدِيَّةِ الْيَدِ وَنِ  
 رَمَى مُسْلِمًا فَارْتَدَّ ثُمَّ وَقَعَ بِهِ السَّهْمُ وَمَاتَ فَعَلِيَ الرَّايِ  
 الدِّيَةُ وَإِنْ رَمَى مُرْتَدًّا أَوْ حَرْبِيًّا فَاسْلَمَ ثُمَّ وَقَعَ بِهِ

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

الم

السهم اشي عليه وكذا الورع من قضي برجعه فرجع الشهود  
ثم وقع به المجروح من رمي بعبد واعتق ثم وقع به السهم  
نكبه قيمه للولي وتكالا ما قيمته رماية غير مرمى  
ومن قطع يده فاقتصر له مات الاول قتل به ومن  
قطع اربعته مات فقتل ان يرمي قطعت اربعته قتلا  
فان اقتصر ثم مات يقتل ايضا ولو شهد وايقتل عده ثم  
رجعوا مع الولي بعد الاستيفاء ارجاء المشهود سقتاه حيثما  
لم يقتصر منهم لم يرجعوا علي الولي بخلاف قتل الخطا ومن  
له قصاص في النفس فقطعت اليده ثم عني فبري فعليه  
ارشها او في الطرف فاستوفاه فبري في علي مات لثمة  
وشياها او لو مني عن قطع العده مات ناله بذية في مال  
التا طع وكالا هو ممنوع عن النفس كالعضونه وما يحدث  
وما يحدث ثمنه او عن الجناية ومن قطع يد غيره  
خطا ثم قتل عده ا قبل البر او خطا بعده او قطعها  
عده ا ثم قتل خطا او عده ا بعد البر اخذ بها ولو كانا  
خطاين من غير بر اكتفي بذية او عده ين فللولي هـ  
استيفاءها وقالا يقتل ولو قطع يد عده خطا فاقتنه  
مولاه ثم مات فعلي التا طع ارش اليده لا فيروا ان قطعت امراة  
يد رجل فتزوجها علي يده ثم مات فانها مهر مثلها هـ



والدية في ماله وعلي ما قلتهما لو خطا فان تزوجها علي  
اليده وما يحد ثمنها او علي الجناية ثات منه فلهما  
مهر مثلها ولا شيء عليها الوعدا ولو خطا رفع من العاقلة  
مهر مثلها ولم تات ما ترك وصية **فصل** ويستظ  
القصاص بالعصم ويجب المال قليلا كان او كثيرا حالا  
او يموت من عليه القصاص او عفا احد الشركا او صالح  
من نصيبه بماله ويلزم الباقيين الدية قال العوفي للورثه  
من العصبه وغيرها كالعمت والاخت والام والزوجه  
ورث كل من الزوجين من دية الاخر ومن تال لغيره  
اقتلني فقتله عمدا او خطا فعليه الدية ولو بالحد يده  
وان امره بقطع يده او نفي عينه او قتل عبده فلا شيء  
عليه وان امره بقتل ولده قتل به ويقتل اخيه وهو  
وارثه فلا قصاص ويجب فيه الدية وان امر عبده بحجور  
صبي احرا بقتل اخيه نقتله فالدية علي عاقلة المبي  
كاشي علي الممكنا لو امر عبدا ومن قتل لاولي له او ت  
مستامنا قتل اسم فالدية علي عاقلة للامام وعليه  
الكفارة في الخطا وفي العهد بقتله او ياخذ الدية  
ولا يعثر حر وعبده قتل رجلا تلمس احر وسببه رجلا  
ان يصلح عنهما علي الف ففي غيرهما نقصان ومن راي

رجلا قتل اياه عمدا او وليا له اراقبه عنده وادعي  
انه ارتد ولا ين لا يعلم ذلك ولا وارث له غيره فله  
قتله ولين عاين ذلك او يسرح منه ان يعين الابن  
عليه فان شهد عنده الابن شاهدا انما ادعي القاتل  
لم يجعل بقتله حي يثبت ولو شهد عنه علي قتل  
او اراره لا يقتله حي يحكم به حاكم ولو اخذ مالا  
من ابيه فعليه الابن او اقر عنه وسعه قتاله  
لاخذ المال وان شهد عنه بذلك لا يسعه قتاله  
لذلك اذا شهد واذا قتل اجنبي من شهد ثبت عليه  
القصاص ممد اغير اذن الولي قتل القاتل بخلاف ماله  
قتل من ثبت عليه الرجيم او من ثبت عليه القتل  
بالردة ولو قتل عليه بالقصاص من جن القاتل لا يقتل  
في رواية ويؤخذ منه الدية والله تعالى اعلم

### **كالميات**

تخاذه بنة شبه عماء لا غير في الابل تجب ارباعا  
خمس وعشرون بنت مخاض ومثلها بنت لبون وحقاق  
وجمع وعندهم ثلثون جهمة ومثلها حنة  
واربعون شربة حوامل ويجب في الخطا منها اثناسا  
عشرون ابن مخاض ومثلها بنت مخاض وبنت لبون



وحتاق وجمع أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم لا تأتي  
عشرة ألفاً ومن البقر ما يتين كلها سنة ومن الشاة  
التيين كلها شي ومن الخيل ما يتين وكل حلة ثوبان أو زار  
ورما ويجب في اللواة نصفها ودية السلم والدمي سوا  
لا ستة آلاف درهم ولا أربعة آلاف درهم ولا ثمان مائة  
درهم في الجوسي ويجب الدية في النفس والمال والنساء  
والذكر والحسنه وفي قطع بعضها حكومة عدل  
وتبها إذا مات منها نصت الدية أن كان القطع بالأجزاء  
وبالأذن والعتل والشم والذوق والسبع والكلام  
والصوت والمشي واليد والخصر والراس والحية أن  
لم تبنت وإن نبت لم ينعن لا يجب شي في الحر ولو عباد أثمي  
حكومة عدل وأوجبها بينهما ولو ضرب على ظهره ذهب  
مأوذا أو ضرب ذكره فصار لا يتمسك بوله أو دحي في ذبوره  
فصار لا يتمسك بخوه فنبه دية كذا كل عضو ذهب  
نعه كاليها فاشلت وغيرها ولو قطع الاثنين بشر  
الذكر فنبها الدية وفيه حكومة عدل كذا في ذكر الحضي  
وعين لاية ولو قطعه أو لا أو قطعه عرضاً ندرت أن  
ولو دفع بنتاً أجنبية فزال عذارها فعليه مهر المثل  
فإن تزوجها ودخل بها فعليه  
ولو دفع امرأته

فلم يدخل بها فعليه نكاح  
المهر لا جمعه ولو زنا بأسوة كبيرة فافضاها ولمره  
تتمسك البول حدة ومن الدية وإن كانت  
تتمسك حد ومن تلك الدية وإن كانت صغيرة  
لا يجمع بينهما ولم تتمسك البول حد ومن الدية  
ولا يضمن المهر وإن كانت تتمسك من تلك الدية  
والمهر كالملا ولا يحد ولكن يعزر دية في  
الحيثين واليهدين والشغتين والحاجبين والرجلين  
والأذنين والأنتيين وتدي المرأة واسمها  
والحككين والمخزين وفي كل واحد من هذه الأشياء  
نصف الدية وفي شفا را الحيين الدية وفي أحدها  
رابعها وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين  
عشرها وما فيها من أصل ففي أحدها ثلث دية  
أصبع ونصفها لو قيتها مضملاً وفي كل سن أو ضرب  
خمس من الأبل أو خمس مائة درهم ولو عثرها ناصفت  
أو كسر نصف سنة فله الأرض كالوا سودت أو أخضرت  
أو أحترت أو قالا حكومة عدل ولو قطع ظفر رجل فنبت  
متغيراً الحكومة عدل كذا لو قطع سنة السوداء ولو نزع  
سنة خطا فتنزع المتزوج منه سن الشاة لم يثبت







لا تصاص ولو ضربته مائة سوط فبري من تسعين ومات  
 من عشرة نفيه الدية ولو ضرب الباب او الوديق  
 صغيرا للتاديب او لتعليم التران فمات فعليه الدية  
 ولا يرثه وتالا لاشي عليه وورثه وبه بيني ولو ضرب  
 امراته علي المضجع فمات فعليه الدية ولا يرثها ولو  
 ضرب بطن امرأة فماتت جنينا مطلقا ميتا وجبت  
 الغرة خمسون دينارا علي العاقلة في سنة ولو ذميت  
 لورثته لامة خاصة او حيا ثم ماتت فديتان او ماتت  
 ثم القتته ميتا ندية لا غير وفي جنين الامة لو ذكر نصف  
 عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى في مال  
 الشارب حاكما لا عشر قيمة الام مطلقا فان حرره  
 سيده بعد ضربه فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت  
 ولا كفارة في الجنين الا ان يخرج حيا **فصل** ومن  
 اخرج الي طريق العامة كنيما او يزايا ارجو منا او  
 دكانا فله المهر فيه ولها التصرف في النكاح اذا اضر في  
 غيره لا يتصرف الا باذنهم فان مات احد يستوطنها  
 ذميتة علي ما قلناه كما لو خفي بيروا في طويق او وضع حجرا  
 فقتل به انسان ولو بهيمة فماتت في ماله ومن جمل  
 بالوعة في طريق بامر سلطان او في ملكه او مات الواضع

في بئر طويق  
 في بئر طويق  
 في بئر طويق

في بئر طويق

في بئر طويق  
 في بئر طويق  
 في بئر طويق

في بئر طويق جوعا او غما او وضع خشبة فيها او تنطوة  
 بلاذن الامام فمات رجل المرور ببلها لم يعرض قال  
 ابو يوسف لو رقت بئر فماتت بها وذا بذلك فعطبت  
 كلهم فثلث الدية علي الحافر ومثلها علي الاوسط وثلثها  
 فهدر ولا دية الاول علي الحافر والثاني علي الاول والثالث  
 علي الثاني ولو حفرها عبدا فمات بها انسان فاعنت  
 مع العلم به ثم اخرض المولي الدية وولي الثاني ياخذ  
 منها قدر قيمة العبد وتالا بل يعرض له نصف قيمته  
 من غير الدية ولو حفرها رجل ثم سد بها فحفرها  
 اخر فالضمان علي الثاني ولو سد الاول راسها فتتفد  
 اخر فالضمان علي الاول وان عثر بجو فوقع فيه ضمن  
 واضع الحجر فان لم يكن له واضع فعلي الحافر ولو وضع  
 حجرا في الطريق فحفرها اخر فالضمان علي الثاني ولو  
 وضع سيفا فيه فعثر به انسان ومات وكسر السيف  
 فدمه علي صاحبه السيف وقيمة السيف علي الحافر  
 ولو التي حية عليه فلذقت رجلا ضمن الا اذا حولت  
 ثم لدغت دار بين ثلاثة حفر احد منهم بيرا فغير اذن  
 صاحبه او بني حايطا فعطبت به رجل من ثلث الدية  
 وتالا نصفها ومن حفر بيرا فخاراه فهو حايط جاره



اوستطلم بعض كذا من هدم دار نفسه نالهمدم  
جدار غيره مسجد لعشرة نعلق رجل منهم شديلا  
او جبل فيه بواريا وحصاه او طي حصيرة نعطب به  
رجل لم يضمن وان كان من غيرهم ضمن والتموم والجلوس  
والقيام في المسجد غير ملامه موجب لقمان ما تلف به  
وكذا الخفوا ليمانيه ولو استاجروا رجلا يحفر له بيرا  
في ثنائه او يعمل كائنا نعطب بدوا انسان نالضمان علي  
النابيل تياسا وعلي الامرا سحسا نال حايط مال الي  
طريق المائة ضمن ربه ما تلف به من نفس او مال  
ان طالب بنقصه مسلم او ذمي ولم ينقصه في مده  
يوته وعلي نقصه فان ثبته ما يلا ابتداء ضمن ما تلف  
بستوطه بلا طلب فان مال بناء داره رجل نال طلب  
الي ربهما والمساخر المستعير كالمالك فان اجله او  
ايراه صح بخلاف الطريق وان سخط قبل الاشهاد او  
بعده قبل التمكن لم يضمن ولا يجمع الاشهاد علي المستعير  
والمساخر والمرتمن والمودع ولو اشهد علي احد الشركا  
فلم ينقصه حتي سخط علي رجل ضمن من الدية بتعدد  
حصته ونال انصتها الكلب العقور كالاشهاد علي  
الحايط في رواية امدام الحايط المائل فتقر ثامته

دابة فقتلت رجلا لا يضمن صاحب الحايط وان القي في  
الطريق تزايا او رشن ما نعطب به انسان ضمن وان  
كمنس الطريق نعطب بموضع كفسه لم يضمن ومن  
حل شيئا فسقط علي احد نعطب به ضمن ومن سقط  
علي اخر فقتله قد يته علي ما قتله وان ما تاني موضع  
هر معتد بالجلوس فدية الساقط علي ما قتله الجار  
فان لم يكن معتد فهدر فان قعد في الطريق او نام  
ليستخرج ضمن ما تلف به من نفس او مال فان قعد فيه  
يجمع باذن السلطان فعدر به انسان فتلف له يضمن  
**فصل** ويضمن الراكب ما او طات الدابة  
بردها او رجلا او كدمت او صدمت ولو نحت  
برجلا او ذنبا او يالت او راشت في طريق وهي  
سائرة نعطب به علي او وقتت فيه ولم تكن مربوطه  
فزالت عن موضعها جنت لم يضمن ولو وقعها فيه ضمن  
في كل وجه رنطها او لا ولو اصابته بيدها او رجلا  
حصاة او نواة او غبارا انفعا عينا لم يضمن ولو كسيرة  
ضمن وما ضمت الراكب ضمنه السابق والقائد وعلي  
الراكب الحفارة لا غلرها ولو احطدم فارسان او

لس



ما شمان خاما متنا ما قلته كل دية الاخر لا نعتزها  
 ولو ساق دابة فوق السرج على رجل يقتله ضمن ولو  
 قاد قطارا نوطي يبرأ نسانا ضمن ما تله القايده الدية  
 فان كان معهما سائق فعليهما ولو ربط بعهر في قطار  
 ولا يحلم القايده رجعا تله القايده بدية ما تلف  
 على ما تله الرابط وما اصاب اول المتظار او وسطه  
 او اخره او كعب او صدر او راسي فعلى القايده وان كان  
 السائق وسط المتظار فاصاب ما بين يديه  
 وخلفه فعليهما وان كان الراكب على بعير وسط المتظار  
 لا يسوق شيئا لا يضمن امامه ومن ارسل بعيره وكان  
 سائقها فاصابت في ثورها ضمن وان ارسل طيرا او كلبا  
 ولم يكن سائقا فاصاب مالا او ادميا ليلا او نهارا لم يضمن  
 ومن دخل دار رجل باذنه او لا ذوق كلبه ثوبه لم يضمن  
 ما لم يغويه ومن ربي نارا في ارضه سطلقا فمبك الريح  
 فاحترت شيئا في ارض غيره لم يضمن وقيل يضمن اذا كانت  
 الريح مضطربة ولو رظايرا الشوارع من الحديد  
 الحداد فاحرق ثوبا او دابة خارج الخاوت فعليه  
 قيمته فان اتلف نغسا فعلى ما تملكه ومن نحس دابة  
 رجل بالعتة او نفخت رجلا او وطئته او وثبت عليه

ما شمان خاما متنا ما قلته كل دية الاخر لا نعتزها

فأت من الناحي سوا كانت واقنة او سيرة فان خسرهما  
 بالمرالراكب ضمن الراكب فان اغلقت دابة من رجل او  
 نفرت منه فما اصاب مالا او ادميا ليلا او نهارا في  
 ملك ما جربا او في موضع اذن للوقوف يضمن ويضمن  
 قيمة جمل ماله عليه فقتله دابة رجل ذهبت ليلا فغير  
 ارسال فافسدت زرع رجل لا ضمان عليه كذا ان ذهبت  
 نهارا ولو ارسل حمارة فافسدت زرع رجل ان ساقه  
 الى الزرع ضمن وان لم يسوق لكن لم ينقطع بمسا وشمالا  
 وذهب الى الوجه الذي ارسله ضمن ايضا ولو قال رب الزرع  
 لرب الدابة ان دابكت في زرعنا فخرجها فهو ضمان  
 لما افسدت حال اخرجها وان طرد بها رب الزرع حي  
 اخرجها من زرعنا كلها ذئب يغرم قيمتها كذا ان  
 ساقها ليوديتها على صاحبها تسطبت في الطريق **فصل**  
 اذا جنى العبد خطاه نعه بالجناية فيملكه او نداء  
 يارشها فان نداء فخفي فهي كالاولى فان جنى جنا بيمين  
 د نعه برهما او نداء يارشها فان اعتته او باعه او  
 وهبه او دبره غير عالم بالجناية ضمن الاقل من قيمته  
 ومن الارش ولو ما لها الزمة الارش وكذا الواجره او  
 رضنه او عرضة على البيع يهدا السلم بها او اقران العبد



فلما ان بعد ما علم بها فهو غير مختار للعقد او لو علم غنته  
 يقتل فلان فقتله خطأ فهو مختار له ولم يزم المدعية  
 لا القيمة فان مات السيد قبل الاختيار بطل ولو حني  
 لمفلس فاختار ان يئذي لم يجبر على الدفع ولو قطع يده حر  
 عمدا ودفع اليه حرره فان من اليده والعبد صالح  
 بالجناية فان لم يجبره رد على سيده ويناد ولو قطع  
 يده عيدا عمدا فاعتقه مولاة فان منه وله ورثة  
 غيره لم يقتص والا اقتص منه ولو حني بآدم من مديون  
 خطأ حرره سيده بلا علم فعليه قيمته لرب الدين  
 وقيمة لولي الجناية ما دونت مديونية ولدت ببيعته  
 مع ولدها للثمن وان جئت لم يده دفع الولد له عيدا  
 جني خطأ وزعم وليه ان سيده حرره فقتله لا شيء  
 له معتنق قال لرجل قتلته اهلك خطأ وانا عيدا فقال  
 بل كنت حرا فاقول للعبد وان قال للامة قطعت  
 يديك وانت امي وبالك بعد العتق قال قول لها  
 وكفا كلا اخذ منها الا الجماع والغلة عيدا قتل  
 رجلين عمدا ولكل واحد ريان فحقا احده ولي كل  
 منهما دفع سيده رضنه الى الاخرين او فداه بالدية  
 ولو قتل مبيدا واخر خطأ فعني احد ولي العمد فتمت

مقسومة ثلثين لولي الاول وثلثا لشرى كمالا في ذلك  
 ارباعا ويضمن في المديون وام الولد الاقل من قيمتهما ومن  
 الارش فان عاد فجني وقد دفع القيمة الى الاول بقضا  
 شاركه وولي الثانية او غيره فالثاني يرجع على الاول  
 او على المولي ثم يرجع المولي عليه وقال لا شيء على المولي  
 ولو قتل خطأ واستملاك مالا وحضر يده فعني ولي  
 الجناية ثم يتبعه الاخر فيبيعه في دين الاستملاك  
 فلو حضر صاحب المال وابعده الثاني في ماله ثم  
 حضر ولي الجناية لا شيء له عندهما قتل فربهما عمدا  
 فعني احدهما بثلث الكل ولا يتال للذي عناه دفع نصيبه  
 الى الاخر او افده بربع الدية او عناه احد مستخفي  
 ولم يعلم الاخر فقتله تجب دية في ماله لا التماس  
 ولو جرح عيدا ففداه مولاة ثم مات المجرم فهو مخير  
 فانيابين دفعه وهدائه تمام الدية لا بالدية وحده  
 ولو اعتقه في مرضه فقتله خطأ وسعي في قيمته فعليه  
 السعاية ثانيا لوارث وقال الدية فلي عاتلته  
 ولو ترك مديرا فقتل خطأ وهو يسعي لوارث فعليه  
 قيمته لوليه وقال دية على عاتلته وجناية المقصود  
 على مولاة معتبرة وعلى الفا ص هـ ولو قتل عدا الفا



خطا نرده نقتل اخر عند المولى فاعطاه د ثمنيهما ه  
فدفع على الغاصب بنصف قيمته لا لنفسه ويدفعه  
الى ولي الاول ثم يرجع به على الغاصب لنفسه والمدد  
كما لغيره ان المولى يدفع العبد ثمنه وهما القيمة  
ولو جني عند المولى فخصمه ثم جناه عنده فثمنه المولى  
اليهما ويرجع بنصفه على الغاصب ويدفع ثمنه الى الاول  
ولا يرجع به ثانيا ولو قطعت يده ثم غصبه رجل  
فقات من يده ثمنه ثمنه انقطع فان قطع المولى يده  
عند الغاصب فقات ثلاثي عليه ولو غصب صبيا حرا  
فقات في يده فجاة او حريمي لم يضمن وان ثبات بصراعت  
او طعن حية فضمانه على عاقلة الغاصب ولو قال  
لعبد يده احد كما حر فتجافون في احد لما فارشا  
المولى ولو تملأ بديته وقيمة ولو فتأين عبد  
فان دفع سيده عبده اخذ قيمته وان احسكه لا  
ياخذ المتعمران ولو امسك قري عبدا فقتل قبل القبض  
عنه فان امضاه فله التماس وان فسح فهو للبائع  
وقال ابو يوسف تجب القيمة للبائع في الفسخ وقال  
محمد بن علي القيمة في الحالين ومن قتل عبدا خطأ فقيمه  
على عاقلة القاتل في ثلاث سنين ولا يزداد على عشرة

19  
الاف الا عشرة وينقص منها وفي المائة على خمسة الاف  
الا عشرة لا ما بلغت قيمة العبد بخلاف ما لو كانا  
مغصوبا ويتدر من دية العبد ما يتدر من دية  
الحرق لا يزداد في سيد العبد على خمسة الاف الخمسة  
وتجب في مال الجاني وكذا لو جني على العبد فجا دون  
النفس **فصل** ولو جني مكاتب يلزمه الاقل  
من قيمته ومن الارش دون المولى وان قتل رجلا خطأ  
يسمى في الاقل من قيمته ومن الدية الا عشرة دراهم  
وكذا لو قتل جماعة قبل ان يقتل احدهم فان قتل الاول  
فادي او لم يؤد ثم جني شي كالاول وان جني على ما ليس  
سعي في قيمته بالغة ما بلغت ولو جني فلم يقتل شي ه  
حي جني اخوي تجب قيمة واحدة لا ثنتان وكذا لو  
جني من جانيات ولو جني خطأ فجز قبل ان يقتل  
عليه ذا المولى به نفع او ينهيه فان قضي عليه ثم عجز  
بيع بينهما وكذا في جنايات الاموال اذا عجز فعق عليه  
او الا ان ينهيه المولى فاذا قتل المكاتب عبده فلا  
قود ولو جني المده بروام الولد علي غيره بني ادم ليسعي في  
قيمه بالغة ما بلغت ولو اودع عبدا عند صبي ه  
قتله فعليه ثمنه على عاقلة ومن اودع طبا ما فاكله



لم يمتن ولو أعطي صبيا عصا أو شيئا من السلاح  
لم يمسكه له ولم يتل له أسكه في فم طيب الصبي بذلك  
فنه رتبه في مال عاتكة المعطي ولو قال له اصعد الشجرة  
ولم يتل الفض أو قال انفض لنفسك فستط فاعليه  
الضمان في المختار وكفارة التل متى رتبة سمنه ولو  
رضيها ان كان احدا بوجه مسلم لا الخين فان لم تحب  
نصيا شهرين متتابعين ولا كفارة على الصبي والمجنون  
والقايده والسائق والله تعالى اعلم

### كتاب القسامة

قتيل ادعي ولو عبدا وجه في محلة وبداثر كان دمه  
يسيل من عينه او اذنه او وجهه بدمه او اكثره  
غير الرأس او نصفه مع الرأس ولا يعلم قاتله وادعي  
وليه قتله على الصلح او على بعضهم عمدا او خطأ ولا  
برئته له بخمار منهم خمسين رجلا احرارا بالخير  
عذلا يخلصون بالله ما قتلناه ولا عرفنا قاتله شمر  
يقضي بالدية عليهم وفي العبد بالقصة فان لم يتم الله  
كر الخلف لستم خمسون وان ذكروا لا يقضي عليهم بالدية  
بل حبسوا ليقرروا او يخلصوا ولا يبدل بين الولي اذا  
كان لوث ليحكم له بها ان حلف وعلمهم ان نكلوا وبالبراءة

ان حلفوا لا يحكم له بالقودان ادعي العبد وحلف مع  
اللوث ولو ادعي على غيره حلف سقطت القسامة لان  
ادعي على واحد منهم وشهدا فحلف على المدعي عليه مردود  
ولو قال احدهم قتله فلان وانكروا في القتل ولم يسمع  
على رجل منهم بعينه فالقسامة والدية عليهم ليعلمون  
بالله ما قتلناه ولا ملنا له قاتلا في فلان واذا وجد  
على دابة كانت على قوتها وكذا ان مرت دابة عليها  
قتيل جيمها بمن السائق ولو وجد في دار انسان  
كانت القسامة على والدية على ما قلته وهي على  
الصلح دون السكان والمستترين فان لم يبق  
واحد منهم فعلى المستترين وان وجد في دار مشتركة  
على التمازات فهي على الروس وان وجد في دار بيعت قتل  
القبض فهي على ما قلته من هي يده سطلعا وتالا ان كان  
بائنا فعلى ما قلته المستترين ولا قاتلا من يصير له  
او وجد في دار نفسه ففي على ما قلته واحده راء وكل  
يصير لا قتال فيه وفنده روب وصالها كالنبا  
قال ابو يوسف لو وجد في دار امرأة في مصر لا عشرة  
لها حب القسامة مع الدية على ما قلته لا القسامة  
عليها والدية على ما قلته ولو وجد في النكاح على من فيها



من الركاب والملاحين أو في بحن أو في مسجد حلة على  
 أهلها أو في الجامع أو الشارع أو السوق أو قسامة  
 والدية على بيت المال أو في قرية بيتامي لا عشيرة  
 لهم أو قسامة دمي على ما تلتهم أو أخروا حيي يدركوا  
 فاقسامة عليهم والدية على ما تلتهم ولو وجد في  
 العسكر في قرية فاقسامة على ساكنها والدية على  
 العاقلة فان وجد خارج الحيمة فاقسامة والدية  
 على اقربها وان وجد بين الخيم فعلى احبارها وان كان  
 الارض مالك فاقسامة على مالكها ولو وجد في دار  
 وقت اد في ارض موقوفة فان كان اربابها معلومين  
 فاقسامة والدية عليهم وان كان الوقت لمسجد  
 فهو على اهل المحلة ولو وجد في نهر قوم تعليمهم أو في  
 دار ما دون مطلقا القسامة والدية على مواكلاء  
 تخير بين دفعه وهدائه ان كان مديونا أو في دار  
 مكانة يسمى لولي في الاكل من قيمته ومن الدية  
 الا عشرة دراهم أو في دار ذي فاقسامة والدية  
 وتكرر اليمين عليه ومن جرح في قبيلة او ما به حجر  
 لا يدري من رماه ومات منه تعليمهم القسامة والدية  
 وان كان بجي ويذهب نلاني فيه ولو اتفق قوم بالسيوف

فاجلوا

فاجلوا عن قبيل فعلى اهل المحلة الا ان يدعي الولي  
 على او ليكن او على معين منهم ونهجه ولو وجد في قرية  
 او وسط القرية وان كان بعرضها محارة او محسباً  
 بشاطي فعلى اقرب القوي منها ولا قسامة على صبي  
 ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في  
 ميت لا اثر به أو يسيل دم من انفه او فمه او دبره  
 ولا يستوي في القسامة الكفار والمسلمون

### كتاب المغاقل

يجب على العاقلة كل دية وجبت بنفس القتل هي  
 اهل الديوان ان كان القتيل منهم لا عصا بة فيؤخذ  
 من عطاياهم في ثلاث سنين وان لم يكن ديوانا فاقلة  
 قبيلته يقسط عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل  
 في سنة الادوم وثلث ولا يزداد كل واحد من كل الدية  
 في ثلاث سنين وفي اربعة دراهم فان لم يسع القبيلة  
 لذلك ضم اليه اقرب القبائل نسباً على ترتيب العصا  
 ويؤدي القاتل كاحدم وما فيه نصف الدية  
 فالثلث في سنة والباقي في الاخرى ونصف العشر  
 الى الثلث في سنة وما نقص من نصف العشر في ماله  
 حالاً وما لا يستطاع التقصاص من العبد في مال الجاني

وهو الذي كتبه لاسيما في الديوان وما تعلقه كل صاحب  
 اهل قسامة من ان كان ارباباً من قسامة فان لم  
 يكن له عاقلة من اهل الديوان كما اهل السادة  
 فاقلة عشيرته من قبيل ارباب لا قرب الاقرب



في سنة فان خرجت عطايا ثلاث سنين في سنة  
واحدة وهي العطية ونما استحقها بعد الدماء  
بالدية اخذت منها ولا يعقل حبي ولا امرأة ولا كافر  
عن مسلم ولا بالعكس ولا يعقل العاقل جناية العبد  
ولا حيا ولا ما لزم باعتراف الجاني الا ان يجهده قوه  
ولا ما نقص عن حسين دينار ولا يعقل دور حرد  
عن ذي رحم الا ان يجمعها ديوان ويعقل قبيلة المولي  
عن المعتق نال قبيلة والمولي عن مولي العالة عشرة  
تقلوا رجلا فعليا قلة كل واحد عشرة دية في ثلاث  
سنين فان تقلوا عمها واخذهم ابوه نال دية في اموالهم  
في ثلاث سنين ومن عا قلة لم يعقله في بيت المال  
لا في ماله

## كتاب الحدود

الحكم عقوبة متدرة لله تعالى اذا زنا رجل وامرأة  
بان وطبعا في النكاح في غير مكان فشهد عليه وعليها  
اربعة رجال وفي شرط اجتماعهم في مجلس فيسألهم الامام  
عن ماهيته وكيفيته ومكانه وزمانه والمزني بها  
فبيدوا كالليل في المكحلة وعدلوا سرا وجهرا وان  
قالوا تعدنا انظر اليهما قلت شهدا ثم ولوا ثبتوا

زناه بغايبة حد بخلاف السرقة او اقرب ما قل بالغ  
ولو ذمي بدمية اربع مرات في اربع مجالس لمرأة كلما اقر  
رده ويسال له كما مر فان يدينه حده فان رجع عن اقراره  
قبل الحد او في وسطه خلي سبيله كذا لو هرب في  
حال الرجم قبل رجومه وان كان الحد يثبت بالشها  
اتبع بالحجارة حتى يموت قال ابو يوسف لو شهدوا  
بالزنا وقضي به ثم اقر مرة ردت ولا يحد ولا يثيب  
تلقينه لعنك قتل او لمست او وطئت لشبهته  
ولو ظهر الحلي بغير زوج لم تحده فان ادعتاه من فكلح  
تقبل ولو كان محصنا رجمه في دفن حتى يموت يبدأ  
الشهود به فان ابوا سقط وان غاب احده بدل الاثنان  
لا يرمي مالم يحضرهم بيدهي الامام ثم الناس ويبيدي  
الامام لو متراثم الناس وينبغي للناس ان يصغوا  
كصغرة الصلاة فكلما رجم قوم تخوا وتسلم غيرهم  
فترجموا ويحضر المرأة في الرجم ويعزل ويكن ويصلي  
فليس ولا يمنع الناس من الحد بقوله القاضي وان لم  
يعاينوا ولو زنا النسي بعد النكاح لم يرمي ولو كان  
غير محصن جلد مائة جلده والعبد خمسين ولا يجوز  
لسيده ان يجلد العبد بغير امر الامام ويتبرع عنه ثيابه



والفرو والحشو ولا ينزع منها ما بها إلا الفرو والحشو  
ويترك على يده قاعا بسوط لا ثمرة له خربا متوسطا  
غير ابانة ابط الحداد وغير ممدود والمرأة جالسنة ولا  
يقام الحدة في الحرا لشمه به والبرء المشد به ويجوز  
عن الراس والوجه والشرح ولا يجمع بين الجلد والرجم  
ولا بين الجلد والتقي حدا ويرجم المربض ويؤخر  
جلده حتى يبرأ وجلده الخابل حتى تلبس ويخرج من  
نفاسها ويرجمها حتى تلبس لا غير والتأخير إلى استغناء  
الولد لعدم المزي رواية ويشترط في الاحصان  
الاسلام والحرية والبلوغ والعقل والدخول بزوجه  
بشكاح صحيح وهما محصنان ولا يثبت المحصنان لو  
تزوج ذمية قد دخل بها ثم اسلمت فلم يدخل بها بعد  
اسلامها ويثبت المحصنان اذا شهدوا ولو رجلا  
وامراةين انه تزوج مسلمة حرة بالغة مائة ودخل  
بها فان كان احدهما محصنا دون الآخر اخذ كل واحد  
بحدته ولو خلا بامرأته ثم طلعتا فقال الزوج وطئتهما  
وانكرت المرأة وطئته لم يثبت المحصنان بهما ولو  
شهدوا بحد متقادم لا بعدهم عن الامام ردت الا  
في التذف والسرقة بحجب المال لا القطع ويجدون

لشتمان عدد دم حتى لو شهد الزوج عليها بالزنا باين  
زوجها مع ثلثة لا تبطل شهادة الزوج مطلقا ويجزى  
الثلاث فقط ولو اقر بزنا متنا دما يحد ولو شهدوا  
انه زنا بعمرة واخرون باخري فرجم ثم رجعوا ضمنوا  
دينته ويحد ولو شهدا انه زنا بها بالكوفة واخرون  
بالدمرة فلا حد عليهما ولا على الشهود وان اختلفوا  
في بئرك واحد حد اذ ان اختلفوا في طوعها لا يحد  
وقال يحد الرجل ولو شهدوا انه زنا بها عند طلوع  
الشمس بالخيالة واخرون انه زنا بها في ذلك الوقت  
بدم يرضه فلا يحد ولا يحد قوته كذا لو شهدوا  
عليها بالزنا فاذلها بكر ولو اقر بالزنا بمجسولة يحد  
وان شهدوا بذلك لا يحد ولو شهدوا به حبس  
الشهود عليه حتى يسأل القاضي عن الشهود ولو  
شهدوا به شهد اخرون به على الشهود فالحد غير  
واجب مطلقا وقالوا احد الاولون وان كان الشهود  
عميانا او محمدا ودون في تذف او بعضهم او كانوا  
فساقا لا يحدون وان وجد احد منهم بعد الجلد عينا  
او محمدا في تذف حدوا جميعا وارش الضرب  
لحدوا ووجبا في بئرك المال كما لو رجم احد



بعد الرجم عبدا او محمدا وذافي تذف وان زكوا فامر  
 القاضى برجمه ثم ظهر واعبدا او احدهم فالدية على  
 المذكيين وقالوا في ثبوت المال ولو ضرب عنه يهد  
 امر القاضى برجمه ثم ظهر الشهود عبيدا فالدية على  
 القاتل ولو رجعوا بعد الرجم حده وان غرموا الدية ولا  
 يقتلهم او رجع احدهم قبل الحدا وبعد الحكم قبل  
 الارضا حده الجميع لا المراجع وحده وان كانا اخيه  
 فرجع واحد لا شيء عليه وان رجع اخر ضمنا ربع الدية  
 وكلما رجع واحد حتى ربع الدية ولو شهدوا على رجل  
 بالزنا فوجد مجسوبا بعد الرجم فالدية ثلثا الشهود ولا  
 محمدا ولا محمدا اذا طاعت صبيها او مجنوننا ولا  
 اذا زنا في دار الحرب ثم خرج اليها ونجد القاتل اذا  
 زنا بمجنونة او صبيبة مجامع مثلها فان انقضت  
 لا تستمسك البول وجبت الدية منع الحدا لا العقر  
 ايضا وان كان تستمسك قبلها زنا فاني مستكرهه  
 يحده دونها ولا يحجب العقر معه صبي زنا بصبيبة  
 منطاعة لم يحده وعليه المهر ولا يحجب ثلثا المستامن  
 حده الزنا والسرية الا احدا التذوق ولو زنا مسلم  
 مستامنة يحده وحدها او مستامن بمسلة

محمدا

محمدا وحدها الا لها او الخوي بدم مائة في دارنا او الذي  
 بمسامة حده الذمي والذمية لا الجميع ومن راي  
 رجلا مع امراته يزني بها او مع محرمه فربما مطاوعتان  
 فمعتنان فلهما ان يقتلها جميعا ديانته **فصل**  
 ولا يحجب الحدا على وطئ جارية ولده وان سفل مع العلم  
 بالحرمة ولا في جارية اصوله مع طعن الحل وجار يسه  
 زوجته وسيده ويحجب في جارية الاخ والعلم مطلقا  
 ولا في وطئ من زنت اليه غير امراته واخواتها امراته  
 ويحجب للمهر ولو وجد امرأة على فراشه فوطئها او وطئ  
 اجنبية وقال شتمها بامواني او بامني او وجه  
 الاعني على فراشه امرأة فوطئها وقال طنتها امراتي  
 حده ولا يحد واطئ محرمه بعد العتد والعلم والمستجرة  
 للزنا واللواط والانتان امراته في الموضع المكروه ولا يحده  
 ولو وطئ اجنبية في ما دون المنج او وطئ دابة عور  
 وتذبح مطلقا وتوكل ويضمن قيمتها لصاحبها على الوكل  
 ولو زنا بامرأة وقال اشتريتها لا يحده وان كانت حرة  
 لكان ادعي احدهما التزوج ولو زنا بجارية ثم تنكحها  
 وجبت النية والحدا او اشترها وتكفيها او كانت جنت  
 عليه قبل الزنا فله تعت اليه بعده يحده واستط الحدا

وذكر في واقعات الناطلي دار حلال الحل لماله  
 او جارية رجل يريد ان ينكحها على نفسه  
 فزني بغيره ان يقتله فان داه سائرته او مع  
 محرمه او مع موطئة على نكاح مثل الرجل المرأة  
 جميعا وكذا اذا عوطا الرجل في الدخول يريد  
 اخذها له ان كان ماله عشرة او اكثر فله مثله  
 وان كان اقل من عشرة فله ما يشاء منه  
 حكم الناطلي في واقعاته وروى ما حقه قاضي  
 حقه في كتابه ارضاء دابة في واقعات



يا كراهه ويا قرارا ان انكره الاخر ولو تزوج المجوسي خمسا في  
معتده ووطي او تزوج مسلم بغير شهود او امة بخير  
اذن المولي فلا يحده ومن طلق امراته ثلاثا ثم وطئها في  
البعدة وقال علمت انها حرام حمد ولو قال انت خلقة  
او بريه او اسوك بريدك ناخضارت نفسها ثم وطئها في البعدة  
وقال علمت انها حرام لم يحده وكلا فعله الامام الذي ليس  
نوته امام فلا حد فيه الا القصاص والامر بال

### باب حد الشرب

يحد شارب الخمر طوعا بحد الا فا قد اذا اخذ وزحمها  
موجودة الا ان ينقطع لبعده المسافة او لا يثبت به الا  
يشهادة رجلين او باقراره مرة لامرئين ويجحد السكران  
من درديهما اهل شربة والسكران من لا يعرف الرجل من  
المراة وقيل من لا يفرق بين السماء والارض وكلا من  
يخلط كلامه وتعليقه الغتوي ولا يحده باقرار السكران  
غلاف حد القذف ولو اقر او شهدا بحده مثنى ويحد  
لا يبعد المسافة او وجه منه رابعة الخمر او تتبها ما او  
رجع عما اقر لم يحده وحدها السكر والخمر ولو شربها قليلا  
ثمانون سوطا في الخمر اربعون ونصف ذرا في البعدة وقرن  
عليه نه كحد الزنا والسكران كما في قاضي في اقواله

197  
وتأمله الا اذا اراد لا يبين امراته ولا يحدها الذي في الخمر  
في الصحيح **فصل** في الاشربة الشراب ما يسكره  
والخمر منها اربعة الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلا  
واشتمت ونذت بالزبد وسكن من الغليان وقالوا اذا  
صار حمرنا وان لم ينفذ بالزبد وحكمها حرم شراب  
تليها وكثيرها والبطل وهو عنب العنب ان طبع حتى  
تذهب اكل من ثلثية او سب ثلثها فما زطبع اذني طبعه  
والسكر وهو الذي من ماء الرطب وتبيع الزبيب وهو الذي  
من ماء الزبيب والكل حرام ان فلا واشتمت وحرمها  
دون حرمه الخمر ونجاستها نجاسة حتى يعتبر فيها  
الكثير الفاحش فلا يكتفى مستحلبا بخلاف الخمر ولا يجوز  
الاستمتاع بالخمر في مقاداة وغيرها ولو عطش وخاف  
الموت ولم يحده الا الخمر فليد شرب منها ما يامن به الموت  
وكذا في الميتة ولحم الخنزير ولا يستني منها الدواب فان  
شربت شاة فذبحت من سنامها فلا بأس باكل لحمها  
وكلمة وقع فيه الخمر نجس ولا يحل شربه وان لم يظهر اثره  
ولا يحده شاربه وان التي في الخمر سكا او ملحا فصا روبا  
فلا بأس به وان وقع الخمر في الخلطة نجست وان غسلت  
وطحنت ولم يبق لها طعم ولا ربح فلا بأس ولو صب الخل



في خرجا مضافا كالحيل حيث لا يمكن اكله لحوصته لا  
 بأس باكلها ولو صب الماء في خمر او بالعكس فصار  
 خلا لاكله ولو وقعت نجاسة في العصير ثم تحمض  
 خللت فهو نجس وحل شربه ما يسكر ان طبع ادني طبع  
 من نبيد التمر والزبيب وان اشتد مالم يسكر وحل  
 شرب عصير العنب قبل ما غلا ان طبع حتى ذهب  
 ثلثاه وان اشتد لغيره وطرب ولو طبخ الخمر  
 وغيره بعد الاشتداد كما يحل شربه وان ذهب ثلثاه  
 ولكن لا يجده حتى يسكر منه ولا بأس بما يخفف من العسل  
 والتمر والحبوب والتمراكه نبيأ وسطيونها وان سكر  
 منه لا يجده ولو طبخ العنب وحده ثم يصير كبنج  
 بادي طبخة في رواية ولا يحل مالم يذهب ثلثاه  
 بالطبخ في الاصح وكذا بأس بالخليطين اذا طبخ وذهب  
 ثلثاه وبما تنبأه في الدباء والحنتم والمزيت والنعيم  
 وانما خللت الخمر او خللت خلعت ولا يجوز بيع الخمر بخلاف  
 غير هاتين الا شربة الثلث او العصفه او الاتبادة او  
 نبيج الزبيب والتمر وان غلا ولا يجده شارب حتى يسكر  
 واذا اجتمع قوم على خمر وجلسوا مجلس من يشربها عزوا  
 وان لم يرام احد يشربونها وكذا من وجد معه اسيه

للمر

الخمر والمسكر هو التمدح الاخير وقال ابو يوسف اذا  
 تعد لطلب المسكر فالاول حرام وان طلب استلذا اذا  
 تعد اسبا وما يسكر كثيرا فيجاسته بحفنه ولا يحرم  
 اكل البنج والبلادر للمداوي سلقا بخلاف الغيرة

**باب حد القذف**

لعوكده الشرب كمية وشربا فارتدت محصنا او محصنة  
 برزنا حرة قاذند ثمانين توطا مغرنا اذا اطلب المقدون  
 والعبد اربعين ويخرج منه الفرو والحشو واحصا منه  
 كونه مكلفا حراما عينا من زنا ولو رجع من اقاربه  
 لم يتبيل ويطلب الميت من بين التمدح في نسبه بقذفه  
 ولا يجوز العقرب منه ولا الاعراض منه ولا الارث حتى يبطل  
 بموت المتذون ويجوز التداخل حتى لو تذن واحد امرارا  
 او جماعة بنزول واحد او شرب او زنا مرارا فعليه حد  
 واحد او قذف في ثناء الشرب اخر فليس عليه الا ثمانية  
 الاول ويجوز طلب الابن الكافر لاسيه المحصن والعبد  
 بتذق الاب وولد الولد بتذق الجد مع وجود ابيه وابن  
 البنت ولا يطالب العبد مولاه بتذق امه الحرة ولا الابن  
 اباه ولو نسب اليه او ثناه عن نسبه او اليه او خاله  
 ورايه او زوج امه او قال يا ابن ماء السماء او يا ابن الحياط

احموا كان للقتل او كيا وبنج  
 اذا ازال العقل حرم ولا يجده



وليس ابوه لذلك أو قال لست من الزنا وهو منهم أو قال  
 لعزى يا بني لم يجره فان قال له يا زاني قال لا بل انت  
 حد ان قال له يا زاني لم يجره وان قال لها يا زاني  
 حد وان قاله يا زاني بالهزة لم يجره وان قال زيات  
 في الجبل وعني الصعود حد ومن قد ذف حتى يشكلا أو  
 امرأة معها ولد لا يعرف له اب أو رجلا وطى جارية  
 مشتركة أو مسلمة زنت في كفرها أو مسلما زنا في كفره  
 أو وطى حراما في غير ملكه أو وطى أمته وهي اخت من  
 الرضاع أو مكا بيا مات عن أو فالجحد وحد قاذف  
 وطى أمه بجوسية وحايض ومكاتبية ومنكح أمه في  
 كفره وامراه لا عنت بنبرولاه وناك بنت مكوسيه  
 بشهوة ولو تذف رجلا قتال له آخر حد وقت نلاحه  
 عليه وان قال هو كما قلت حد ولو تذف من اقيم عليه  
 حد الزنا أو وطى في النكاح الفاسد أو قال لامرأته  
 يا زانية قتالت زنت بك لم يجره ولو تذف ثناه بلاث  
 وان عكس حد والولد له فيها وإيهم اخته به بطل حق  
 البائنين وإذا تذف العبد ثم اعتق فعليه حد العبيد  
 وإذا لم تثبت حرية التاذف حد كالعبيد ويحد  
 المستامن للتذف ومن قال زنت بثلاثة فكذلك يحد

وطالبته بحد التذف حد له لا للزنا فان حد الزنا مشر  
 طالبته لا يجره لها فإذا حد المسلم في التذف سقطت  
 شهادته وان تاب ولو بسوط أو بأكثره أو بتمامه وبه  
 قالا وان حد الكافر ثم أسلم قبلت ما إذا حد العبد ثم اعتق  
 وان ادعى التعذوف ان له بيعة يحبس اليان يقو  
 الحاكم فان احضرها زالا خلى سبيله ولا يؤخذ منه كفى  
 وان شهدوا حد وان ادعى ان له آخر حاضرا حبه  
 يومين لو ثلاثة استحسانا وان لم يعرف القاضي  
 الشاهد لم يحبس ولو اختلف شهوده في زمانه ومكانه  
 يقبل ويحد ولو قال لست لا بيبك أو لست بابن فلان  
 في ضيق حد لا تنفيه عن جده أو قاله في خصومة  
 لست بالزاني ولا أمك زنت لم يكن قاذفا ولو قال  
 ليس بابني ولا يا بيبك أو لست لا بوبك فليس بقاذف  
 والتذف بالتعريض بوجوب التعزير **فصل**  
 في التعزير ومن تذف عمدا أو أمة كافر الزنا أو  
 مسلما بيا فاسق أو بيا خبيث أو بيا كافر أو بيا لص أو بيا  
 فاجر أو بيا منافق أو بيا سفله أو بيا لوطي أو بيا ملعب  
 بالصبيان أو بيا اكل الربا أو بيا شارب الخمر أو بيا ديوت  
 أو بيا مخنت أو بيا خاين أو بيا ابن العجبة أو بيا زنديق أو

كقولهم ابوه لغيره فلو كان ذلك في الزنا كان دونه التعزير  
 في الحائض العاصية فلا يعزب به فلو كان البني على القتل  
 والسلم قاله أو في الحدود والشبهات ولا شبيهة  
 أكثر من احتمال اللفظ



فوطيان او ياماوي الزواني والمصوص او يا حرام زاده عزير  
ولو ناله ياكلب او يا تيس او يا حمار او يا خنزير لم يعزروه الا  
يعزرون كان شريفا او فقيرا او قال يا بقرا او يا حمة او يا  
حمام او يا تعبان او يا مواحر او يا زوال الحرام او يا عيار او يا  
موسوس لم يعزروه اكثر التعزير تسع وثلاثون سوطا لان  
خمس و سبعون واقله ثلث وان راى الامام الحبس ايضا  
فعل و يتدبر التعزير في شدة التعزير ثم الزنا ثم الشرب  
ثم القذف ومن حدها وعزوفات قدمه و عذابي الزوج  
اذا عزر زوجته لترك الزينة والاجابة اذا دعاها الى  
فراشه وترك الصلاة والغسل والخروج من البيت

### كتاب السرقة

هي اخذ مطلق خفية ثلث عشرة دراهم او قيمتها مضروبة  
جديدة محروقة مكان او خافقة لاشبهة لدينها لاثلة  
دراهم ولا ربع دينار فمقطع ان اقترعة لاسرقة او شمه  
شبه رجلان فسل عن ما بينهما وكيفيتها وزمانها  
ومكانها ولو كان باب الدار مفتوحا فدخل بها واخذ  
متاعا لم يقطع ولو دخل بعد العشاء الاخيرة واخذ  
المتاع خفية او مركبة يقطع ولو سرق من الخظيرة او  
للجبهة او الحيا في الصحرا يقطع ان كان لها حافظ قريب

لو ادعي على اخوانه قال يا سق او يا زيد  
او يا كافر او يا منافق او يا فاجر او يا  
جبن فنه التبذير لا يخفى اطلت هذا المتن  
يقول يا بعد مال عليك مداحي الذي ادعي  
ولو ادعي انه قد فده لا يستخلف عندنا

منه نايما او يفظانا ولو سرق من الخظيرة ثمرة او حذبة  
يقطع وان لم يكن صاحبها عندهما ولو جمع متاعه في  
الصحر او نام عنده فسرق منه يقطع الا اذا سرق منه  
ثوبا عليه اورداء او قلنسوة او سيف او لو سرق من  
حمام في الوقت الذي يفتح لدخول الناس فيه او من خان  
في الوقت الذي يفتح لخروج الناس منه او من بيت  
تدأذن في دخوله او من سقيفة لا يقطع وان كان  
صاحب المتاع عنده وان كان الحمام او الخان قد  
انغلق بابه يقطع بخلاف المسجد الا اذا سرق من تحت  
راس صاحبه فيقطع يمين السارق من الزنك ويحسم  
ولو شلأ او مقطوعة الاصابع سوى الاصابع ولو كانت  
يده اليمنى صحيحة ولكن اليسرى مقطوعة او شلأ او  
مقطوعة الاصابع سوى الاصابع  
لا يقطع اليمنى ولا رجلاه اليسرى ولو كانت يدها صحيحتين  
ورجله اليمنى او اليسرى يا بسنة لم يقطع يمينه  
ويقطع رجلاه اليسرى ان عاد وان تلك خلف جسمه  
حتى يتوب ويدفن المال فلا يقطع يده اليسرى وان  
ربع لا يقطع رجلاه اليمنى ولا يضمن يقطع اليسرى من اسر  
تخلافه ولو عدا ضمن وطلب المسروق منه انشط النطق



ولو تربعا او معاصبا او مستعيبرا او مستاجرا او ح  
صاحب الربا ولو سرق ثوبا او دينار يساوي عشرة  
 ثم ارتفع الى القاري وهو يساوي تسعة لا يقطع ولو  
 لم يده القاري قيمة المروق يسئل عن الاثنين بقيته  
 فان احبها يبتلع والا فلا ولو سرق شيئا او قبا  
 يساوي خمسة دراهم او فيه خمسة دراهم مصرورة  
 او دينار او لم يعلم به يبتلع وان سرق كساء او قطعة  
 لا تساوي عشرة وفيها دراهم او دينار يساويها فم يعلم  
 بما فيها لا يبتلع ولو اقر بعبد بسرقة عين وصدقه ن  
 لا سروق منه وقال تولا بني لي قطع هي المقابلة للمرأة  
 ولو اقر حربا بسرقة مع جنبي او مجنون لم يقطع ولا يجتمع  
 قطع وضمان مطلقا وتورد العين لو قاتلها لم يقضن لو  
مستملكة والضمان رواية ولو حضر احد جماعة فقطع  
 له فهو غير ضامن مطلقا واوجباه في عين التي قطع لها ولو  
 قطعت يده ظملا قبل الحكم وجب التصاص او الدية  
 على القاطع ولا يقطع في تلك السرقة ولو قال القاذي  
 الحمد اذا قطع يده السارق فقطع يده اليسرى لا يقضن  
 ولو قال انقطع يده اليمنى فقطع يده اليسرى لا يقضن ان  
 اخرج السارق يده وقال هذه يميني ولو خالف وقطع

يده اليسرى في الخطا تجب الدية وفي العمد التصاص ولو  
 اشرك جماعة فحصل لكل نصيب لم يقطعوا ومن سرق  
 من رجلين عشرة دراهم مرة واحدة قطع ولو عزل  
 عشرة من الزكاة فسرقها فغير قطع ومن سرق عينا  
 ورده قبل المقصومة الى مالكه او ملكه ثمة التمنا  
 او ادعي انه ملكه او انقصت قيمته من النصاب لم يقطع  
 واذا سقط القطع بشبهة ضمنها ولو رد لها الى دار  
 صاحبها او الى من في عياله لم يبرأ من الضمان واو اقر  
 بسرقة ثم قال احدهما هو مالي لم يقطع او لو سرقا  
 وغاب احدهما وشهد على سرقتهما قطع الاخذ ولو شق  
 بما سرق في القاتل اخرجه قطع ان بلغ قيمته عشرة  
 بعد الشق ولو سرق شاة فذبحها واخرجها لم يقطع  
 مطلقا ولو ضيع المروق دراهم او دنا يبرق قطع وردها  
 او ثوبا قصيغاه امره فقطع لا يرد ولا يقضن وقال  
 محمد يرد ويأخذ ما زاد الصبيغ ولو اسود يبرق  
 وقال ابو يوسف لا يرد وقال محمد يأخذ ما زاد الصبيغ  
 واذا رد العين التي قطع قيمتها سرقها وهي بحالها امره  
 يقطع ولا اذا سرق يده التطلع من السارق وان تغيرت  
 كالخزل يبيع قطع وان استملكه اجنبي يده التطلع ضمنه



قيمته وان اوسع السارق او اجره فذلك فلا ضمان  
 على واحد منهم وان اغاره اربعة ضمن المستجير والمغري  
 او المستاجر قيمته للمالك ولا يصح تملك السارق  
 العين المروقة قبل القطع ولا يجره ولو قطع او كسر  
 باب المسجد او باب الدار وسرق واخرجه لم يقطع  
 وان اخرج السرقة من احد مقاصير الدار الى العين  
 قطع وكذا اذا سرق بعض اهل الناحية من بعض  
 غير الحان **مسألة** ولا يقطع بحشب  
 وحشيش وقصب وسماك وطيور وصيده وزرع  
 ومغرة ونوره وناكبة رطبة ولو على حجر ولبن ولحم  
 وزرع لم يقطع واشربة وطينور وحديد الا ان  
 يكون بعد ادبا او مثله ومصحف ولو محلي وكتب  
 العقد وباب مسجد وصليب ذهب وشطرنج ومزد  
 وحبي حر ولو مضى عليه عبد كبير وكتب وفناء ودف  
 وطبل وبربط ومزمار وخبانه واختلاس ونبدش مال  
 عامة او مشترك او مختم ومثل دينة من جنس حته  
 وان كان بخلاف جنس حته قطع وكذا سرقة عبد صغير  
 والسراج والقنا والابنوس والصندك والعود والقصر  
 الحضر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والوانى والابواب

المتخذ من الاخشاب ودنار الحساب ولا يقطع من سرق  
 من خيول محرم ولا من زوجته وزوجها وسيدة وزوجته  
 وزوج سيدة ومكاتبه وحنته وصهره وورثة  
 عبده ولا يقطع من سرق من امه من الرضاع او من سطح  
 البيت وان سرق ضيف من اضافه او سرق شيئا ولم  
 يخرج من الدار لم يقطع وان اخرج من حجرة الى الدار  
 او اثار من اهل الحجرة او ثوب او ثوب او ثوبا في  
 طريق فاحذه قطع او حمله على حمار فاحذه واخرجه  
 قطع وان تارده اخر من خارج او ادخل يده في بيت  
 واحد لم يقطع ولو حل ضره مشبه ودية واحذه  
 الدراهم لم يقطع ان كان الرباط داخل الكم والدراهم  
 خارجة وان قطع الرباط واحذه الدراهم مربوطه  
 يقطع وكذا ان كان الرباط خارج الكم والدراهم  
 في الكم وحل الرباط واحذا الدراهم يقطع وان قطع الرباط  
 واحذاها لا يقطع ولو سرق من قمار بعير او حمار  
 يقطع وان شق الحمل فاحتمنه او سرق جوالقا  
 فيه شع ورية يحفظه او نايما عليه او ادخل يده  
 في صندوق او في خبيب غيره اركه فاحذا المال قطع  
 ولا اسم ان يسئل السارق سياسة لتعبيه في الارض



بالفساد وإذا دخل السارق دار رجل فعلم صاحب الدار  
 أنه نظره ولا يتعد على أملاكه فله قتله مطلقا وإذا  
 دخل الدار وأخذ المتاع وأخرجته فلصاحب المتاع  
 أن يقتله فلا دماء المتاع معه ومن استقبله المصروع  
 وعنه مال لا يساوي عشرة دنانير إن يقاتلهم **فصل**  
 إذا خرج جماعة ممنهون أو واحد منهم لقطع الطريق  
 فآخذوا حبسوا ليتروا فإن أخذوا مال سلم أو ذمي  
 لو قسم عليهم أصاب كل واحد عشرة دراهم أو قيمته  
 قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف وإن شتموا ولم  
 يأخذوا مالا سلمهم جدا ولم يكتفوا إلى عقوبت الأولى وسواء  
 بسلح أو غيره وإن باشر أحد في الفعل يقتلون  
 بما شربته وإن باشروا في القطع والتتيل فالإمام إن  
 شأهم يبين القطع والتتيل والصلب وإن شاء كتفي  
 بالقتل أو الصلب كما تاملوا ويصلب حيا ثلاثة أيام  
 ويبع بطنه بريح حتى يموت فإن كان فيهم صغير أو مجنون  
 أو دورحم يحرم من الخطر عليه أو قطع بعض أعضائه  
 على البعض أو أخذ بدم التوبة وقد قتل بعد أصرار  
 التتيل والعنق والصلب والأرض للأولياء ولو قطع الطريق  
 ليلا أو نهارا بمصر أو كان بينهم وبين المصر أقل من ثلاثة

أيام أو بين حصري من عنقه أو أخذ في المحرم بالأسبغة  
 لم يكن قاطعا بل مجس ويزود بـ ويستردهما أخذ  
 والمسلم والذمي والمرأة والعبد في حكم قطع الطريق  
 سواء مع قطع الطريق امرأة تقتل تأخذت  
 دون الرجال لم تقتل المرأة ويقتل الرجال في المختار  
 قاطع الطريق إذا تملكه النيران في حرس الإمام قبل  
 أن يثبت عليه شيء ثم قامت البينة قتل به

## كتاب الصيد

يجوز صيد الحيوان الممنوع مطلقا بالسهم المحرم  
 والجوارح المعللة كالباري والسقور يعود إذا ذمي  
 والكلب والفهد بترك الأكل ثلاثا إذا أرسل المسلم  
 أو الذمي أو رمي سميا فخرج فأتى حل فإن أكل منه الباز  
 أكل فإن أكل الكلب أو الفهد لا يبطل تعلبه به  
 وحرم ما بين يديه من قدر يده وإن خنقه ولم يخرج  
 حرم وإن أدركه حيا لم يحل إلا بالذكاة إذا تمكن كذا  
 البازي والسهم ولو شرب الكلب من دم الصيد ولو  
 يأكل منه حل ولو قطع من الصيد قطعة فأكلاه مكر  
 اتبعه فقتله ولم يأكل منه لم يحل ولو ألقى ما قطعه  
 فأتبعه فقتله ولم يأكل منه حي أخذ صاحبه ثم مسر



تلك القطعة فاكلها حل ولو وقع في يده ولم يتمكن  
وحياته فوق حركة المذبوح حرم وأحل رواية ولو ذكي  
المختنق أو الموقود أو المتردية أو النطيحة أو التي شق  
الديس بطنها وبها حياة حلت وكونها بحيث ينبي يومها  
شرطي رواية وقال أبو يوسف يعتبر أكثره وقال  
محمد يعتبر فوق حياة المذبوح وإن غارك كلب غير معلم أو  
كلب مجوسي أو كلب لم يذكر اسم الله عند أحرم وكذا السمان  
ولو أخذت جرح معلم صيدها ولم يعلم هل أرسله أحد أم لا  
لم يحل وإن أرسل قتل كلبه فزجره مجوسي فأنزجر حل  
وإن أرسله مجوسي فزجره مسلم فأنزجر حرم فإن لم  
يرسله أحد فزجره مسلم حل وإن تورى عنه الصيد  
والكلب ثم وجد ميتا حل إن لم يتركه الطلب أكل من يوم  
فإن كان فيه جراحة أخرى لم يحل وكذا إذا أصاب السهم  
بالصيد وغاب عنه ولو أرسل كلبه على صيده فأخذ  
غيره أو صيدوا من غير عدوله ولا منك حل الجميع وكذا  
السهم ولو اتفقت الكلب من يده فأخذ صيده  
فقتله لم يترك إلا إذا أدركه حيا وذبحه كذا لو فرباز  
من صاحبه ولم يحبه إذا دعاه ثم صاده وإن رمي صيدا  
فأصاب حجرا أو نحوه ثم رجع فأصاب صيدا لم يحل بخلاف

مالو رمي صيدا فرماه آخر فأصاب السهم الأول فزاد إلى  
صيدا آخر فقتله وبخلاف مالو أرسل بآره فنزل على شجرة  
فصده به الصيد فأخذه ولو أرسل كلبه فأخذ  
صيدا وإن لم عليه زمانا طويلا فزجره صيده آخر  
فقتله لم يحل كذا لو أرسل بآره إلى الرب فأصاب  
صيدا وهو لا يصطاد الرب وإن وقع الصيد  
في الماء أو في الرجل أو على سطح أو جبل ثم على الأرض  
حرم إلا إذا أيا راسه بالرمية وحل على الأرض  
ابتداء إلا أن شق حد الحفرة بطنه وإن كان  
الطير مائتيا فرماه في الماء حل إن لم يتنفس بالجراحة  
فيه ولو رماه بسيف منقطع نصفين أو ثلاثا  
والأكثر موخرا ونصف راسه أو أكثره كذا وإن كانت  
الأكثر منه ثم لم يترك الأكل ولو أيا عضوا منه حل  
بجلده ذوته وإن قطع من سمكة حل الجميع مجوسي رمي  
صيدا أو أرسل كلبه فأقبل الصيد فغارب منه  
فرماه مسلم أو أرسل كلبه فقتله قبل وقوع السهم  
الأول ورجع كلبه حل وذكره وبعده لا ولاختياره  
الأهلية وعدمها عند إرساله لا عند الأخذ فإذا  
سلم المجوسي بين الرمي والاصابة لم يحل وعكسه لو نجس



المسلم بينهما وإذا احتل المحرم بينهما فعليه الجزاء ولو  
 أحرم الحلال بينهما لا شيء عليه ولو رماه فأصاب ثرنه  
 الرظي أو ظلمته ومات حل أن ادماه لأن أصابه  
 المعراض بعرضه ولم يجرحه ولا أن مات بالسنده  
 أو المجردة لم يجرحه وإذا جرح السم والكلب الصيد  
 غيرهم حل في المظهر وصل محل في الجراحة الكبيرة  
 واحتق الذئب والكلب لا يتطع حكم إرساله وإن أختن  
 ضيقا برمييه ثم رماه آخر فقتله حرم ويضمن للأول  
 قيمته مجروحا بجراحة الأول أن علم حصوله التل بالثاني  
 فإن حصوله بهما أو شكك ضمن الثاني ما تدفعه جراحته  
 ثم يضمن قيمته مجروحا بجراحته وإن لم يكتن الأول حل  
 فهو للثاني فإن رماه ثم رماه رجل آخر قبل أن يصيبه  
 السم الأول فقتله حل ولم يضمن وإن رميا معا فقتل  
 أحدهما فاحتنه ثم لحق الآخر فقتله حل فهو للأول  
 وإن أصابه معا فقتله فهو لهما نكدا في الحليين  
 وإن كان الرامي ثانيا هو الأول فحكم الجاح ما قلنا  
 وصار كما لو رمي صيدا على جبل فاحتنه ثم رماه ثانيا  
 فأنزله لا يحل ولو جرحه جراحة فقتله ثم براو طاهقون  
 للأول ولو رمي صيدا فصرعه وعشي عليه ثم ألقاه

نأخذه

فأخذه آخر فهو له ولو رمي ذبيها زسني فأصاب ظبيها  
 حل بخلاف ما لو رمي شاة فأصاب صيدها ولو أخذ  
 سمها وسمي ثم رمي بغيره لم يربكل ولو رمي إلى سمكة أو  
 جرادة فأصاب صيدها حل في رواية ولو رمي إلى طائر  
 فأصاب صيدها ومروا الطائر ولم يعلم أنه وحشي أو  
 أهلي حل الصيد بخلاف ما لو رمي إلى بغيره فأصاب  
 صيدها لم يعلم أنه نديم لا وإن علم أنه نادم حل وإذا  
 فرخ طيرا وتنا نسي ظبي في أرض رجل فهو لمن أخذه إلا  
 أن يغلق الباب لأحوازه فحينئذ يملكه ولو نصبت  
 شبكة للصيد في أرض الغير فوقع فيها صيده فهو له  
 ولو نصبتها للجفاف لم يكن له حتى يأخذه ولو نصبت  
 شبكة فوقع فيها صيده وخلص فاضطرب حتى انقطعت  
 الشبكة فصاده آخر فهو له ولو لم يخلص حتى جال الشا  
 وقد رعى أخذه ثم خلس وانفلت فهو يملكه كذا لو رمي  
 بالشبكة خارج الماء فاضطربت ثم وقع في الماء ولا  
 يربكل صيده المجوسي والوثني والمرئوس ولا يربكهم

## كتاب الذبائح

يحل ذبيحة مسلم ذكائي وصبي وامرأة وأخرى وأتلف  
 إذا سمي حال الذبح لا مجوسي ووثني ومرئوس وحرم ولو



تركها عامدا لم تؤكل ولو ناسيا يؤكل ولو سح او كبرا او  
 قتل او جهدا لله تعالى او عميا الفارسية جازان  
 اصطيح الذبيحة وسمى ثم كلف النسانا او حدها او اخذ  
 سكينها اخر اكل وان طال حديثه او اخذ في عمل اخر لم  
 يؤكل ولو نزع شاة فسمي ثم ذبح اخرجه فظن ان تسميته الاولى  
 تجري منها لم يؤكل الا ان يضحها فوق الاخرى فذبحهما مرة  
 ومن ذبح باسم المسيح حرم ولا يحل لمن لم يسع ويكره ان يمر  
 برجلها الى المذبح او يضحها ثم يذبح شفرته او يسلخها قبل  
 ان تبرد والذبح بين الخلق واللية وعروتها اربعة الخلقوم  
 والمري والودجان فلم يجز فوق العتدة وقيل لا بأس به  
 فان قطبها او الثلاث جاز ولو بقيت عتدة الخلقوم فيها  
 رجلي الامم ولا يقطع الخلقوم والمري وقال ابو يوسف لا بد  
 من قطع الخلقوم والمري واحدا الودجين وقال محمد لا بد  
 من قطع الاكل من الاربعة وقال مالك لا بد من قطع الاربعة  
 وليس نحو الابل وذبح البقر والشاة فان عكس لغير ضرورة  
 جاز ويكره ويجوز الذبح بما انهر الدم الا السن والظفر  
 التامين ولو متزوعين جاز مع الكراهية ويستحب ان  
 يذبح شفرته ويستقبل بها القبلة ويكره ان يبلغها  
 الخنجر ان يقطع الراس او يبتدئ من التناولي حية الى

تقطع

قطع العروق واذا وقع بغيره في يده لم يتدر على  
 غزوه سمي ويجرح حتى يموت ويؤكل وكذلك لو نذبا بل  
 ونحوه ولم يتدر على اخذه سمي ويرمي بسهم او يطعن برمح  
 فاستناس من الصيد فذكاته الذبح وما تؤخذ  
 من اللحم فذكاته الجرح والجوزن الميت لا يبتدئ بكاه  
 الام فلا يؤكل وقاما ان تم خلقه اكل وان ذبح غير ما كوله  
 طهر لحمه وجلده الا الاذي والخنزير **فصل**  
 وتحرم كل ذي مخلب من الطير كالصنوبر والباري والفسر  
 وغيرها وناب من السباع كلها كالاسد والذئب  
 والضبع والسنبل والكلب والنعاب والتمرد والترد  
 وغيرها ومن الحشرات كلها كالناراة والحية والبربع  
 وابن عرس والبقعة والسور والاهلي والوحشي والسرطان  
 والضفادع والسمكة والزنبور وغيرها وتحرم الحمر  
 الاحلية والبنغال والخيال التي يصلح للركوب  
 وابنه كحمه في الاصم ويكره الرحم والعنق والاور  
 والذجاج المخللة والارنب وغراب الذرع وتحرم الابنغ  
 الذي ياكل الحية كذا القواب الاسود وتحرم من حيوان  
 الماء الا السمك والمارماهي والحريث ولا يحل الطافي منه  
 وهو الذي مات حنثا انه وبطنه فوق الماء على ما تحرم

الذي يذبح ويذبح له  
 في الخلق والذبح



عنه الماء والقاذور إلى الساحل ولو نصف سكة ولا يוכל الميتة  
 إلا السكك والجراد ويحل بئر الوحش وحمل الوحش ونعم  
 الجبل والظبي والنعامة والسودانية والصعوبة  
 والعصفور والحطاف والناخته والمهلهله ولو  
 ذبح شاة فحرك ولم يخرج منها الدم أو خرج الدم مثل  
 ما يخرج من الحلي ولم يتحرك أكله ولا فلا أن لم يد رحيانه  
 وأن علم حل كالجروح وقيل لو فحت فاهها لم يוכל ولو  
 ضمت ناهها أكل ولو مدت رجلها لم يוכל ولو قبضت  
 أكل وأن نلم شعرها لم يוכל وأن قام أكل ولا يוכל من  
 المشاة سبع الذكور والأنثيان والحيا والمند والمثانة  
 والمهارة والدم المسفوح ولا يحرم دم اللحم والكبد والمحال

## كتاب الأضحية

يجب على حر مسلم مقيم مؤسرة شاة عن نفسه وعن ولده الصغير  
 روايتان ويجب في ماله في الأصح وعلى بيتهم مؤسران كان  
 له وصي وفي المجنون المؤسر روايتان تظهر لها الوجوب ويجوز  
 البقره أو البهمنه عن سبعة مطلقا يريدون القرية لأن  
 سبعة من أهل البيت وفي الجاموس كونه مثلها روايتان  
 ولو اشتراها للأضحية فإن كان أحدهما سبع أو سبعين  
 وأبدا في الأخر جاز وأن كان يمر ما نقصان يجوز في الظاهر

هذا الحديث يدل على أن الأضحية يجب على كل حر مسلم مقيم مؤسرة شاة عن نفسه وعن ولده الصغير روايتان ويجب في ماله في الأصح وعلى بيتهم مؤسران كان له وصي وفي المجنون المؤسر روايتان تظهر لها الوجوب ويجوز البقره أو البهمنه عن سبعة مطلقا يريدون القرية لأن سبعة من أهل البيت وفي الجاموس كونه مثلها روايتان ولو اشتراها للأضحية فإن كان أحدهما سبع أو سبعين وأبدا في الأخر جاز وأن كان يمر ما نقصان يجوز في الظاهر

ولو اشتراها لها ثم اشترك فيها ستة يجوز عزمه ولو ه  
 مختلفين في القرية ويقسمون لحمها ورونا ولو اقتسموها  
 جزاها وحل كل واحد منهما صاحبه الفصل لم يجز إلا  
 مع شيء من الأكارع والجلد وأن مات أحد السبعة  
 وقالت الورثة أدعوا ما عنده وعينكم مع وأن كان أحدا  
 نصرانيا أو مردها اللحم لم يجز عن واحد منهم وتختص  
 بالابل والبقر والغنم وحاز الشيء من الكل والجمع من  
 الضأن الشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا  
 في القيمة واللحم والكبد أفضل من النجعة إذا استويا  
 فيما والا شيء من المعز أفضل من النديس إذا استويا  
 قيمة ولا شيء من الابل والبقر أفضل من الذكور إذا  
 المستوت قيمة ولا يعني بالعبيد والعوراء والعرجا التي  
 تنشي إلى المسكك والعجنا ومقطوعة الأذن والذنب أو  
 الكرها ويعني بالجها والحشي والغول التي تختلف والجربا  
 الحبيثة والتمأ والعصيا والسكا وبأكل منها ويطلع  
 الغني والغنيير ويدخر ويستحب أن لا ينقص الصدقة من  
 الثلث إلا أن يكون ذاعمالا ناه يدفع لصاليه أو يكون وصيا  
 ناه يدفع ما فضل من الأضحية اليقيم بعد أكل منها  
 ويشري بثمنه ما يستحب به أو يتمدق بجلدها أو

أي يضمن ويدين بالثمن ويضمن ويدين بالثمن  
 يريدون أن يكونوا من أهل القرية ويدينون بالثمن  
 يريدون أن يكونوا من أهل القرية ويدينون بالثمن

الشيء من الضأن والنعامة والسودانية والصعوبة  
 ومن البقر والغنم وحاز الشيء من الكل والجمع من  
 الضأن الشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا  
 في القيمة واللحم والكبد أفضل من النجعة إذا استويا  
 فيما والا شيء من المعز أفضل من النديس إذا استويا  
 قيمة ولا شيء من الابل والبقر أفضل من الذكور إذا  
 المستوت قيمة ولا يعني بالعبيد والعوراء والعرجا التي  
 تنشي إلى المسكك والعجنا ومقطوعة الأذن والذنب أو  
 الكرها ويعني بالجها والحشي والغول التي تختلف والجربا  
 الحبيثة والتمأ والعصيا والسكا وبأكل منها ويطلع  
 الغني والغنيير ويدخر ويستحب أن لا ينقص الصدقة من  
 الثلث إلا أن يكون ذاعمالا ناه يدفع لصاليه أو يكون وصيا  
 ناه يدفع ما فضل من الأضحية اليقيم بعد أكل منها  
 ويشري بثمنه ما يستحب به أو يتمدق بجلدها أو

وهو الذي لا يملكها ولا يتولاه ولا يملكها ولا يتولاه  
 وهو الذي لا يملكها ولا يتولاه ولا يملكها ولا يتولاه  
 وهو الذي لا يملكها ولا يتولاه ولا يملكها ولا يتولاه  
 وهو الذي لا يملكها ولا يتولاه ولا يملكها ولا يتولاه



يستعمل منه الذبح ولشترى به ما يشتنع به مع بقاء عينه  
 ولا يستحب ان يذبحها بنفسه ان كان يحسنه ويكره  
 ان يذكر مع اسم الله غيره بان يقول عند الذبح اللهم تسبل  
 من فلان فان قال قبل التسمية والا ضجاع فلا بأس به  
 ويكره ان يذبحها كتابي ولو غلط كل منهما فذبح اصحية  
 المخرجه عنهما ولا ضمان عليهما ولو غصب شاة فذبحها لم  
 ادى ضمانها جاز وان اختار المالك اخذها منه بوجه  
 فكل الذابح ان يعيد الاصحية بخلاف المذبح اذا ذبح الشاة  
 الوديعة لا تقع في الرجهين ويختص يوم النحر ويومين  
 بعده ولو ذبح بغيرها جاز ويحل وقتها بطريق آخر  
 الا ان اهل الامصار لا يذبحون قبل صلاة العيد فن ذبح  
 بعد صلاة احد السجدين قبل الخطبة جاز وان لم يصل  
 الامام حتى زالت الشمس جاز الذبح واهل السواد يذبحون  
 بعد طلوع النحر والعنبر موضع الاصحية لا المالك  
 والمعتبر في المتولد بين الاهلي والوحشي الامم تاذا نزل  
 ديب على شاة فتولد من بينهما راسه كالذئب وجسده  
 كالشاة او بالعكس فان اكل اللحم تذيب وان اكل العلف  
 فشاة حتى لو نأ ديب على شاة فولدت ديبا حل اكله  
 واذا علم ان الامام ذلي بغير وضوء وقد ذبح الناس جازت

اصحيةهم واذا صلى الامام العيد يشهدا ده اليهودي  
 الناس ثم يبين انه يوم عرفة اجزائهم الاصحية والاصحية  
 واذا وقعت فترة ولم يبق التولي لم يصلي صلاة العيد  
 فذبحوا بعد طلوع النحر جاز في الاصح ومن اوجب  
 اصحية سمينه فزلت فصارت محالة لم يجوز في الابتداء  
 جاز استحسانا فان لم يذبح لم يجوز ومن اوجب اصحية  
 فلم يذبحها حتى مضت ايام النحر فقد قبحها حتى  
 فان ذبحها رخصه في ذبحها ولا يفضل ما بينها حميد ومذموم  
 ومن اوجبها فقات فحرمها ذكواتها يذبح عنه ومن  
 اوجبها لم يلزم جاز وعليه مثلها واجبارها بالنسبة  
 عند الشراء او بالقول بعده نبي اشترى شاة يذبحه  
الاصحية لا سبعين لها وان كان فقيرا يتعين في الاظهر  
 ومن ضلت اصحية فاستبدل مكانها ثم وجد الاولى  
 يذبحها وان ذبح الثانية اجزائه ان كانت مثل الاولى  
 او افضل والا فصدق بفسل ما بينهما ومن ذبح  
 اصحية غيره بغير امره جاز استحسانا وان ولدت  
 قبل يوم النحر فذبح الولد منها ان كان معصرا فان كان  
 مؤسرا لا يذبح الولد ويتصدق بلبسها ولا يشربه  
 ولا يحل ان يحرقه اصحية وان حرقه صدق



والأبرار ولا يحل عليها ولا يواجر لها فإن فعل تصدق في  
بها بجره ولا يجوز بمع الحق وجله ماد سائر أجزاءها  
 فإن باعه تصدق بثمنه

## كتاب الإيمان

تتقدم إلى عموس والخود منعته نا لعموس ان يكن بالله  
على ما ض كاذبا فيستغفر الله تعالى ولا كنارة فيها  
واللعوان يكن على امر يظنه كما قال وهو خلافه لان  
الحاكم ان النصد تبرج ان لا يواخذها والمنعته  
ان يكن بالله على مستقبل ينعله او تركه فان كان  
المخوف عليه فرضا وجب البر ومعصية نا الحنث  
او غيره خير ان ترج الحنث او تساويا فالبر وجب بالحنث  
الكنارة ولستوي فيها القاصد والمكره والتاسر فول  
المخوف عليه مكرها او تاسيا وا يضع بين الصبي والجور  
والنكاح واليمين بالله تعالى او بما يخرون والقسم  
الواو والتا والياء وقد يضم في نصب الاسم كقوله الله  
لا افعل وبصنات ذاته كعزة الله وحلاله وكبر يا بيته  
لا بالعلم ولا بصنات النحل كغضب الله وتخطه ولو  
قال والله الله او والله الرحمن الرحيم بغير حرف العتق  
فيمن واحدة لا ايمان ولو حلف بغير الله لم يكن يمينا

كالاسلام والتعان والكعبة وغيرها ولو قال وحواله  
او بوجه الله ليس يمين وقال اشهد او اقسم او احلف  
بالله فصو حالف ولو قال بعهد الله او بشاقه او علي  
تذرا الله او ان فعل كذا فم وهو ي او تصرا في او كافر  
او ي من الله فصو حالف كذا لو قال وتمه الله او يمين  
او يمين الله او لعم الله او اي الله او تذرا الله لا فعل كذا  
بخلاف ما لو قال ان فعله ان ازان او سارق او شارب  
خمر او اكل وبا ولو حرم على نفسه شيئا ما ملكه كان  
يمينا فان استباحه كفر ولو قال حلال على حرام  
اذ صرف الي الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك  
والنفي على انه تبين امرا انه بلا فيه وان كان له  
امراتان او اكثر فعليه اليمان فاذا حصل بيمينه انه  
شاهد مطلقا لا حنث عليه ولو خان المستحلف  
ان يستثنى الحالف في السر فخيلته ان يامره المستحلف  
مستحب اليمين موصولا بتوله سبحان الله او غيره من  
العلام ولو حلف بمع او صوم او عتق او شي الي بيت الله  
الحرام او الكعبة او الي مكة فحنث بمع عليه ما حلف به  
لا يجزيه غيره وفي الشي الي بيت الله يلزمه حجة او عمرة  
ما شيئا فان ركب فعليه دم ولو نوي في بيت الله غير المسجد

كل

اي سوا كان المستثنا به

الاولى ان ينفي بلفظ الى الطعام بغير افعال  
 لان اللفظ ينفي له ان يسئل ويسر ولا يوسر



الحرام لا يلزمه شيء ولو قال علي المشي إلى الحرم أو المجدل الحرام  
لا يلزمه شيء وقالوا حجة أو عمرة أو إلى الصفا والمروة  
ليس بشيء وكذا علي الخروج إلى الذهاب إلى بيت الله أو  
الانتيان إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى بيت  
القدس أو المشي إلى واحد منهما أو لا يفعل شيئا فنعمل  
نصفه لم يحدث والنية في اليمين على المأخوذ للمستحلف  
أن كان الحالف ظالما وإن كان الحالف مظلوما واليمين  
على المستحلف فالنية للحالف وإن كانت اليمين بالطلاق  
والعتاق فالنية للحالف ظالما كان أو مظلوما ولو قال  
إن لم أخرج السام نعيم يحرق فادي الحج وبرهن العبد علي أنه  
صحي بالكوفة لم يعتق **فصل** الكفارة عتق  
وقبة أو طعام عشرة متساكين ولو ذميين كما في الظهار  
أو كسوتهم مما يستر عامة البدن وأدناه ما يجوز فيه  
الصلاة فإن عجز عن أحدهما صام ثلاثة أيام متتابعات  
فإن أضر مرض أو حيم استأنفت فإن أعطاه ذابة أو  
درهم أو ثوبا جزاه أن يبلغ قيمة الكسوة أو الطعام فإن  
أعطى كل واحد غنما أو خنا جزاه عن الطعام أن ساواه  
لأن الكسوة ريعي المرأة خمارا إذا أتى ما يعطي الرجل  
ومن أطمع أو كسى أو عتق عن غيره أن امره جزاه وإن لم يطمع

اليمين ولو قال أعتق عبدك عتي بالثمن فنعمل بيع عن الأمر  
ويلزمه ألف ويجوز أطماع واحد عشرة أيام ولو خبز  
الحزبة بلا أدام وفي خبز الشعير بآدم ولا يجب تملكه  
وإن اشتري ما أعطاه الفقراء أو ورثه أو ذهب له جاز  
ولا يضره في كفارته وللزوج والمولي أن يمنعوا الزو  
والعبد عن صوم الكفارة وكل صوم يجب بإيجابه  
إلا الظهار والمديون مال يتدبر الدين يجزيه الصوم  
عنهما وإن كان له عبد يجزيه ولو صام يوما أو يومين  
ثم أيسر استقبل الكفارة وإن أطمع بعض الفقراء ثم  
استقبل الصوم فإن صام ستة أيام أو عتق عبدين  
عن كفارتين أحزاه وإن أيمين ولو أطمع عشرة لكل واحد  
صاعا عن كفارتين يقع عن أحدهما لغيره ولا كفارة  
على الكافر بعد إسلامه ويلزمه العتق والطلاق إذا  
حدث بعد الإسلام ولا يجوز التكفير بالمال قبل الحنك  
وليعتبر الفقير والغني في ذلك الوقت إذا أوقفت  
وقوع الحنك **فصل** اليمين مبنية على العرف  
لا على معاني كلمات القرآن ولا على الحقيقة فلو حلف  
لا يستقي بالبراح فاستصا بالشمس بحتك ولو حلف  
لا يدخل دار فلان بحتك بدقول داره اجارة أو غارية



فداره وجانوته ما يسكنه ولو حلت كبرك دابة  
فلان تركب دابة استاجرها لا يحث ولا يدخل دار  
فلانه قد دخل دارها وتوجها ساكن فيها لا يحث ولو  
حلف لا يدخل بيتا ندخل الكعبة او المسجد او بيعة او  
كنيسة لم يحث او لا يدخل دارا او هذا البيت ندخلها  
بعد الخراب لم يحث بخلاف هذه الدار او في هذه  
الدار ولو جعلت دارا اخرى بعد الامداد او بيتا  
او مسجدا او حماما او بيتا لم يحث او لا يدخل هذه الدار  
توكت على سطحها او دخل دهليزها او في طاق الباب  
يحث اذا اطلق كان داخلا حث او لا يدخل بيتا يحث  
يدخل حوله صنته او دار فلان يحث بدخوله دار يملكها  
بعد اليمن لا وت اليمن والحث جميعا حث لا يدخل  
دار فلان قباها ودخلها لم يحث او لا يخرج امراته من  
البيت فخرجت من الدار حث وقيل لا يحث فلم يخرج  
الى السكة وهو المختار او لا يدخل على فلان ندخل عليه في  
داره او دار غيره حث ان قصده بالدخول وفي المسجد  
والدهليز والظلة لا ولو دخل عليه في فسطاط او خيمة  
وهو من اهل الحضر وهو فيها لم يحث بالعود قال ابو  
يوسف حث لا يدخل بغداد ناجتاز في السكك لم يحث

٢٠  
او لا يلحق هذا الذب وهو لا يسعه فتزعه او لا اركب  
هذه الدابة وهو راكبا فتزله او لا يسكن هذه الدار  
وهو فيها فاذا خفي في السكة لم يحث او البيت او المحلة  
خروج وخلف الملاء وسأله حث بخلاف المراء او لا  
يخرج من المسجد فامر به باخراجه حث ولو كان معها  
او برضا لم يحث او لا يخرج الى جنازة فخرج اليها  
ثم اتي حاجة لم يحث او لا يذهب الى مكة فخرج يريد لها  
ثم رجع حث او لا يساكن فلانا يساكنه في بيت واحد  
من غير متاع ومثل لا يحث او لا يساكنه في هذه الدار  
شهر رمضان فساكنه ساعته من الشهر حث بخلاف  
ما لو قال ان صمت رمضان فعدي حرم يحث الا يصوم  
الشهر كله ولو حلف لا يسكن في هذه الدار شهر رمضان  
قيل هذا كالمساكنة وقيل كالصوم او لا يساكنه فسكنا  
في دار كل واحد في بيت لم يحث الا ان ينويه وان اقامه  
رايرا او صيفا فاقام عنده يوما او يومين لم يحث ولو  
ساكنه في دار هاتين حجرتين وهذا في حجرة يحث الا  
ان تكون دارا كبيرة فيها منازل وقال محمد لا يحث  
سالم يساكنه في حجرة واحدة او لا يساكنه في دار بعينها  
فاقسما ونصبا حايضا فتح كل واحد بابا حث ولم



يعين الله اولا يحنث وعن ابي يوسف لو ساكنه في الخانوق  
يعملان فيه عملا لم يحنث ولو ساكن مع امرأة المحلوف  
عليه او سكن المحلوف عليه مع اهل الخانوق يحنث  
وقال ابو يوسف ان خرج المحلوف عليه مسيرة سفر  
لم يحنث ولا حنث اولا يخرج من باب هذه الدار فخرج  
من غير الباب لم يحنث اولا يسكن هذا البيت فلو نزل  
فلم يحنث على الخروج الا بطرح نفسه من الخائط لم يحنث  
بخلاف ما لو حلت ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فتباعد  
ولم يحنث اولا يسكن هذه الدار فلم يحنث من غير الخروج  
فان كان في طلب للفتاح حي وجده وخرج لم يحنث وان  
اشغف بعمل اخر حنث اولا يخرج امراته الا باذنه او بعلمه  
او بامر اشترط الاذن في كل خروج ولو اذن لها ولم تنس  
فخرجت يحنث اولا يخرج امراته الا باذنه ثم اذن لها فيه  
من ثبات ثم نهاها فخرجت لم يحنث اولا يخرج الا ان اذن  
لك او حتى اذن لك يكتفيه اذن واحد اولا يخرج الا في  
كذا خرجت فيه مرة ثم في غيره حنث الا ان ينوي المسرة  
الاولى وان خرجت في ذلك ثم سعت في غيره لم يحنث ولو  
ارادت الخروج فقال ان خرجت فانت طالق فجلس  
ثم خرج لم يحنث وكذا لو اراد ان يضرب عبده فقال

ان يضربه فعبده يحرره لم يحنث اولا قال  
اجلس فتعبد عندي فقال ان تعديت فعبدي حر  
فارجع الي بيته فتعدي لم يحنث اولا يتن البصرة  
فلم يات حنث في اخر جزء من حياته اولا يتن ان  
استطاع فهو على استطاعته الصحة ٢ المقدرة  
اولا يركب دابة ويترك دابة عبده المادون  
فهو غير حنث في المستغرق بالدين وحانث في غيره  
ان نواه وقال ابو يوسف يحنث ان نواه والام  
يحنث سوا كان عليه دين مستغرق او لم يكن وقال  
محمد يحنث مطلقا وكذا الخلاف في التخصيل في  
دخول عبده ما ذونه في قوله احنثت عبدي وله  
عبده عبده اولا ينال على هذا النواحي فنام عليه فوته  
فنام حنث قال ابو يوسف لو جعل فوته اخر فنام  
عليه يحنث اولا يجلس على الارض فجلس على حصير لم  
يحنث اولا يجلس على سطح فجلس على حصير فوق السطح  
حنث اولا يجلس على الارض فجلس عليه باثني عشر حنث  
وعلى هذا السرور فجلس عليه وفوته حصير حنث  
اسرير اخر ولو حلت لا يقبل فلانا فقبل يده او رجله  
ولهو ماله يحنث وفي المرأة والصبي لا يحنث عالم



يتقبل على الوجه وَأَنْ عَمْدًا لِيَمِينَ بِالنَّارِ سَيِّئَةً لَا يَحْتَسِبُ  
فِي الْمَلْعَةِ يَعْنَى مَا لَا يَتَقَبَّلُ عَلَى وَجْهِهِ **فصل**  
وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْخَلَّةِ حَتَّى يَثْمُرَهَا وَلَوْ عَيْنَ  
الْبُسْرِ وَالرُّطْبَ لَا يَحْتَسِبُ رُطْبَهُ وَشَرَّهُ أَوْ لَا يَأْكُلُ لَبْسًا  
فَأَكَلَ رُطْبًا لَمْ يَحْتَسِبْ أَوْ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا أَوْ لَبْسًا حَتَّى  
يَلْدِيَهَا أَوْ لَا يَشْتَرِي رُطْبًا فَأَشْتَرَى كِبَاسَةً لَبْسًا فِيهَا  
رُطْبٌ لَمْ يَحْتَسِبْ أَوْ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ هَذَا الْحَمَلِ فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْدَمَا  
صَارَ كَبْشًا حَتَّى أَوْ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكَلَ مِنْهُ لَمْ يَحْتَسِبْ  
وَأَنْ أَكَلَ لَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَالْأَنْسَانِ وَالْكَبِدِ وَالْكَرْشِ حَتَّى  
أَوْ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا أَوْ نَحْمًا فَأَكَلَ الْبَيْتَ لَمْ يَحْتَسِبْ أَوْ لَا يَأْكُلُ  
نَحْمًا فَهُوَ عَلَى نَحْمِ الْبَطْنِ وَقَالَ عَلَى نَحْمِ الظُّهْرِ أَيْضًا  
أَوْ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ شَاةٍ فَأَكَلَ لَحْمَ عِزٍّ لَمْ يَحْتَسِبْ فِي الْأَصْحَى أَوْ لَا  
يَأْكُلُ لَحْمَ بَقَرَةٍ فَأَكَلَ لَحْمَ جَامُوسٍ لَمْ يَحْتَسِبْ أَوْ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ  
الْحَنْظَلَةِ يَحْتَسِبُ يَتَضَمُّهَا لَا يَحْبِزُهَا وَلَا يَسْوِقُهَا وَلَا  
يَنْهِيهَا أَوْ مِنْ هَذَا الدَّقِيقِ تَحْتَ تَحْبِزُهُ لَا يَسْقُهُ أَوْ  
لَا يَأْكُلُ خَبْزًا وَهُوَ مَا اعْتَادَهُ بِلَدِهِ فَلَا يَحْتَسِبُ خَبْزَ الْأَرْضِ  
وَالنَّطَافِيفِ بِالْعِرَاقِ وَلَا يَأْكُلُ خَبْزًا فَأَكَلَ ثَرْدَةً  
لَا يَحْتَسِبُ وَلَوْ أَكَلَ خَبْزَ الشَّعِيرِ حَتَّى أَوْ لَا يَشْتَرِي طَعَامًا  
فَهُوَ عَلَى شَوَا الْحَنْظَلَةِ وَالدَّقِيقِ وَالدَّرَةِ وَالْجَاوِرِ

وَالشَّعِيرِ

وَالشَّعِيرِ أَوْ لَا يَأْكُلُ شَوَا فَهُوَ عَلَى الْحَمْرِ أَوْ طَبِخًا فَعَلِي مَا  
يَطْبَخُ مِنَ الْحَمِّ أَوْ رَاسًا فَهُوَ مَا يَكْبَسُ فِي التَّنَائِزِ وَيَبَاعُ  
فِي السُّوقِ أَوْ نَاحِيَةً فَهُوَ عَلَى التَّفَاحِ وَالْبَطِخِ  
وَالْمُسْمَشِ لَا لَعَنْبٍ وَالرِّمَانِ وَالرُّطَابِ وَالْعُشَا وَالْخِيَارِ  
وَالْجُوزِ أَوْ دَامًا فَهُوَ عَلَى مَا يَصْطَبِخُ بِهِ كَالْحَلِّ وَالْمَلْحِ  
وَالزُّبَيْتِ وَالْعَسَلِ لَا الشَّوَا وَالْحَمِّ وَالسَّيْنِ وَالْجَبَنِ  
أَوْ لَا يَأْكُلُ مِنْ لَعْنِ الْعَنْبِ لَمْ يَحْتَسِبْ زَيْبُهُ أَوْ مِنْ  
هَذَا الرِّمَانِ وَالْعَنْبِ لَمْ يَحْتَسِبْ مَحْصُهُ وَزَيْبُهُ  
الْحَلَاوَةُ وَالْحَلَوَاتُ مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ الْحَلَوُ وَالْعَدَا الْأَكْلُ  
مِنَ الْخَجَرِ إِلَى الظُّهْرِ وَالْعَشَاءِ مِنْهُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ  
وَالسَّحُورِ مِنْهُ إِلَى الْخَجَرِ أَوْ أَنْ أَكَلْتُ أَوْ شَرِبْتُ أَوْ لَبَسْتُ  
وَنَزَيْتُ مَعِينًا لَمْ يَصْدَقْ أَصْلًا وَلَوْ زَادَ طَعَامًا أَوْ شَرَا  
أَوْ ثَوْبًا فَخَفَضَ مِنْ مَدَقٍّ وَمَاءَةٍ أَوْ لَا يَشْرِبُ مِنْ  
دَجَلَةٍ فَهُوَ عَلَى الْكَرْعِ حَتَّى لَوْ شَرِبَ مِنْهَا بِأَنَاءٍ لَمْ يَحْتَسِبْ  
وَقَالَ يَحْتَسِبُ بِالشَّرْبِ مِنْ مَاءٍ أَوْ مِنْ مَاءٍ دَجَلَةٍ  
حَتَّى بِالْعُرْفِ أَوْ مِنْ لَعْنِ الْجَبِّ لَمْ يَحْتَسِبْ حَتَّى يَضَعُ فِيهِ  
وَلَوْ شَرِبَ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ مَلَأَ مَا يُمْكِنُ الشَّرْبُ مِنْهُ لَمْ يَحْتَسِبْ  
أَلَا بِالْكَرْعِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَلَأَ مَا فُشِّرَ أَعْنًا فَأَحَدُ نَارَتِ  
نَزْلَ الْبَيْرِ وَكُرْعٍ حَيْثُ أَوْ لَا يَشْرِبُ مِنْ مَاءِ فِرَاتٍ فَشَرِبَ

بَا



من الشاة او من الفرات فشربه من نهر اخذ منه لم يحنت  
تخلات ما الفرات او لا يشرب لهذا التبيد واللبين  
او لا يدوقه فخطه بغيره ان كان المحلوف عليه غائباً  
حنثه والا فلا او لا ياكل من كسب فلان فهو على ما يملكه  
بشعله او بقرله كالبيع لا الرصية والميراث او لا ياكل  
طعاماً فهو على الخبز واللحم والفاكهة وما يؤكل بالخبز  
كالخل والكافور وما يشرب فالاكل ما يقع ويدخل  
الى جوفه والشرب ما لا يخرج او لا ياكل خبزاً ولا تمران  
فاكل احدهما حنت ولو تاله خبزاً او تمران حنت حتى  
ياكلها حتى لو سقطت ثمرة او كسرة لم ياكلها لم يحنت  
الا اذا نوى الاكل خلة او لياكلن هذا الطعام اليوم  
فاكله غيره لم يحنت وقال ابو يوسف حنت اذا غابت  
الشمس ولو لم يوت حنت بالاجماع او لا يتعدى شرب  
سويتا لا يحنت وان كان حجازياً بعده غداً حنت  
ولا فلا او لا ياكل هذا الطعام لا يحنت حتى ياكله كله  
ان قدر على اكله دفعة وان لم ينفذ حنت باكل بصره  
او لا ياكل هذا اللبن فشربه لا يحنت ولو اكله غير حنت  
او لا ياكل من هذه الشاة او من هذا اللبن شيئاً ناكل  
من سمنه او زبدته او شيراره او حبيبه او معمله لا يحنت

وكذا الفريخ مع البيضة والخل مع الخمر واللبن مع  
الشاة او لا ياكل بيضاً فهو على بيض الدجاجة والاوز  
انما ان ينوي غيرها او لا ياكل اللبن والخل فطبخ ارضا  
باللبن او سكباجة بالخل فاكله لا يحنت قال  
ابو يوسف لو قال ان اكلت اليوم الارغيفاً فعبدني  
حرن اكل الخبز يلم او يحين او يرصه لا يحنت وقال  
ايضا ليس لم الشوكم البقرار لياكلن هذا الرغيف  
فاكل قبله او ليس من ما ههنا الكوز اليوم ولا ما فيه  
او كان فيه ما تصب في اناء اخر فشربه او ليتضمينه  
حنثه فيسقط بالابراء او ليقتلنه فأت او كان كاهلاً  
موتته او ان رايت زيدا فلم املك فعبدني حرم راهمه  
لم يحنت او لا حولن هذا الحجر ذهباً او لاسن السماء  
التحدث ويحنت للحال **فصل** ومن حلف  
لا يتكلم فقرأ القرآن او سب حنت وفي الصلاة لا ولا يكلم  
زيداً او كله وهو نائم بحيث يسمع حنت وايقاظه به  
شرط في رواية او الا باذنه فاذن ولم يعلم وكله حنت  
او لا يكلم شراً من وقت حلف او لا يكلم يوماً عينه لا تدخل  
الليلة ولا غير عينه فان كان عند طلوع الفجر فهو على  
ذلك اليوم الى غروب الشمس وان كان في بعض النهار



فهو في ذلك الوقت من الغد وفي الليلة المعينة  
 وغير المعينة كما نكنا في اليوم أو لا يكلمه يومين  
 أو أكثر ولم يعينها أو ليلتين أو أكثر فهو على ما بارزتها  
 من الديار والأيام ولو قال في يوم اكلمك فامراني طالق  
 فهو على الليل فانهما وان عني النهار خاصة صدق  
 أيضا وان قال ليلة اكلمك فلي الليل خاصة أو لا  
 يكلم اياما او شهرا او سنة وفتح على ثلاثة وان مر فيها  
 في عشرة وقال اسبوع وسنين العمر أو لا يكلم حينما  
 وزمانا او عمرهما وفتح على ستة اشهر او دهر او هجره  
 سو قوف وجعلناه كالحين والخبث ثمانون سنة قال  
 البريوس حلف لا يقرا كتاب فلان فتممه أو لا يكلمه  
 حتى يكلمني فتكلمنا ما لم يحث فيهما أو لا يكلم عبدا  
 فلان فلما أو لا يدخل دار فلان هذه ففعل بعد  
 البيع لم يحث وبغير الإشارة لم يحث اجماعا أو لا  
 يكلم صديق فلان او امرأته ففعل بعد العداوة  
 وبالإبانة حث وان زاد الإشارة حث اجماعا أو لا  
 يكلم صاحبه لهذا الطيلسان وهذا الثياب وكلمه  
 بعد ما باعه ارشاع حث أو لا يكلم الناس حث بكلام  
 واحد كما قبلنا ففتح وكنا المزوج بالمعروف

والنكر أو لا يكلمه فلم على جماعة فهو فيهم حث إلا  
 ان يستثنى ولا يحث بالسلام في الصلاة اما ما  
 كان او ماموماً وان اومى اليه او كما يتبعه او ارسله لغيره  
 يحث أو لا يكلمه الا ان يتقدم فلان او حتى يتقدم او الا  
 ان ياذن او حتى ياذنه او الى ان ياذن او ياذنه فكلمه  
 قبل الاذن والتقدم حث وكذا الخروج وسائر  
 الافعال ولو مات فلان سقطت اليمين ولو قال  
 لعبده ان يشترني او اعلمني بتقدم زيد او انس  
 قد قدم فانت حر فهو على الصدق ولا يتكرر حتى لو  
 لو اعلمه قبل التقدمة ولم او بعد ما علمه الحالت لا يحث وان  
 قال ان اخبرني ان زيدا قد تدمر فهو على الصدق  
 والكذب جميعا ويتكرر حتى لو اخبره قبل التقدمة او  
 بعد ما علمه الخالف حث وان قال ان اخبرني  
 يتدمر منه فهو على الصدق خاصة ويتكرر حتى لو  
 اخبره قبل التقدمة لا يحث وان اخبره بعد التقدمة  
 ولم اعلم ما علم الخالف حث والكناية كالخبر **فصل**  
 ومن حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يواجر أو كل به لم يحث  
 أو لا يتزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يبيع أو لا  
 يهب أو لا يضربه أو لا ينقض دينه أو لا يميني داره



أولا لا يحيط ثوبه أو لا يذبح شاة أو كل به حيث قال أبو  
يوسف لو قال لا يترجىها بالكوفة تقبل بها إيجاب  
نضولي فبلغها الخروج وهي بالبصرة فاجازت لا يحث  
أولا يسيرا ولا يحطيه ألا يتصدق عليه تقبل ولم  
يقبل حيث أولا يبيع عبده لنلان فوهبه لم يقبله  
أو قبل لم يتبعه حيث ألا يبيع والجارة والقرون  
فان قبل في البيع الخاص وهو ما ملك بالقبض حيث  
أولا فلا ألا يشترى ذهبا ولا فضة فاشترى درهم  
ودنانيرا والعكس لا يحث وفي الصغر حيث ألا نيه  
وفي التطن لا يحث يثوب قطر ألا يأتي لنان فصر  
علي ان بأي منزله أو حانوته لثبه ألم يلقه فان أني  
مسجده لم يحث أولا يزود فلا نا حيا ولا مينا  
فشيح جنان ته لا يحث وان زار تبره حيث ولو  
قال لكراته ما أكتنيه من مركب فعبه يحرث اشترى  
قطنا تخرلته وأكتني فهو حات وشرط ملكه يؤده  
الحلف أولا يركب دابة ألا يشترى دابة فهو علي  
ما يركبه الناس في خواجهم أولا يركب مركبا والحال  
الجمي فاليمن يتبع بكي ركوب الفرس خاصة والخيل  
هو الفرس واليردون ألا يشترى بنفسجا ولا نية

له فعلي ذهبه وفي الورد علي الورد لا العلم أولا يتم  
ريحا نا لا يحث بالورد والها سمن ألا يشترى هذه  
الدرهم لا يحث ألا ان يدفعها قبل الشرا ثم ينزل  
يعني بالدرهم التي دفعها إليك ألا يشترى هذه  
الدنانير د قيما فاشترى بعضها مقيما وبعضها  
حيث لم يحث ألا يشترى هذا التوب بأني عشر  
ثم اشتراه بثلثة عشر أو بأني عشر ودينار حيث  
ولو اشترى بأحد عشر ودينارا أو ثوب لا يحث  
ألا يكره بعشرة قباعة بأحد عشر أو عشر ودينارا  
لا يحث وكذا الونابة بتسعة ألا يلبس هذا الثوب  
تاعتم به أو اتزر حيث ألا يغير العين حي يلبسه  
لبس الشباب ألا يشترى هذا العهد فاشتراه  
شرا فاسد أحده وان قال ان اشتريته فهو حر  
ان كان في يده عنى وان كان في يد الباع لا يعنى  
وان يتبعه وان اشتراه فالخيار للبيع ثم انقطع  
عنى وكذا ان كان الخيار له ولو قال ان هدت فهو  
حر قباعة والخيار له عنى ولو قال ان بعت لك  
هذا الثوب فعبه يحرث من الخوف عليه ن  
الاشترى ثوبه في شباب الحالف قباعة لم يملك به



لم يحنك ولو قال ان بعثت ثوبالك بغير الاشارة  
حنك ولو قال ان لم ابع عيدي فامراي طالق فاعتته  
او دبره طلقت ولو قال ان لم اتفق ذراهمك اليوم  
فامراي طالق فباعه بها عبدا فقبضه او فوضاه  
الوفا او بمرجة او مستحقة لا يحنك وان وثقها  
له او قضاه ستوقد او رماها حنك او لم يقبضه  
الي قريب فدون الشهر والعيد اكثر منه او لا يقبض  
دينه درهمان دون درهم يقبض بحضه لا يحنك  
حتى يقبض الباقي متفرقا وان قبضه ورثتين لمرة  
يفصلها بغير عمل الوزن لم يحنك او لا ينعل كذا  
نكته اهدا وعتي فله فله مرة او لا يلبيس ما اشتراه  
فلان فاشترى هو وغيره لا يحنك او لا ياكل ما اشتراه  
فلان فاكل طعاما اشتراه فلان مع غيره حنك او قال  
من شج فلان ارجيز فلان فهو علي ما يباشره فلان  
وحده والخايز من يلزق الخبز في المتنور والطايع من  
يوقد النار تحت الغدر او لا ياكل طعام فلان فاكل  
طعاما له وغيره حنك وفي الدار لا يحنك الا ان يكون  
لاخر ساكن معه تبي زراعة الارض يحنك او لا ياكل  
طعام فلان فوهب له او اشتراه فاكل لا يحنك بخلاف

ما يحلف لا ياكل من خبز الخباز فاكل من خبزه بعد ما  
اشتراه حنك ولو حلف لا ياكل من ثمن غزله ثلاثة  
فوهب الغزله له فباعه واكل منه لا يحنك ولو باعته  
بنفسها ودفع الثمن اليه فاكل حنك او قال لا اتفق  
من عقدته الدنيا ربر فاشترى لها ذراهم فانفقها حنك  
كذا الوقيني بهادينا او لا يلبيس ثوبا من غزله فلا منه  
فليس من غزله او غزله اخر حنك وان كان من غزله  
فلا منه خيط واحد وان ليس نكته من غزله لا يحنك  
فعلية القوي او لا يصلي او لا يتزوج فهو علي الصحيح  
وحنك في الصلاة بركعة استحسانا ولو قال لا  
يصلي صلاة وصلي ركعتين او لا يصوم فاصبح ناديا  
حنك ولو قال لا يوم صوما او يومنا لا يحنك حتى  
تغرب الشمس او لا يحج لا يحنك حتى يطوف للزيارة  
ولو قال ان كان لي الامانة درهم فامرته طالق وله  
خمسون درهم لم يحنك او لا مال له وله دين على منس  
او لم يحنك **فصل** ان ضربتك فعبيدي  
حر فهو علي مريم حيا وكذا الكلام والكسوة والدخول  
اما الغسل والحمل والمشي فعلي حالة الحياة والموت او لا  
يضر بامرته فده شعرها او خنتها او عضها حنك



اوله ضربته مائة سوطا فجمعته وضربه بهامرة واحدة  
 ان وصل اليه كل سوط برز الا حنت او ليضرب به في  
 المسجد يعتبر مكان المضروب وفي الشتم مكان الشاتم  
 او ليضرب به حتى يموت او حتى يقتله او حتى انزكك لا  
 حيا ولا ميتا فهو علي اشده الضرب او ليضرب به بالسيف  
 ولا نية له فضر به بعرضه برزان ضربه في غده حنت  
 او لا يلبس حليا فلبس عام ذهب او عمدت لو لو حنت  
 لا تخاف فضة ولا يولوه وحده او لا يكتب بهذا العلم  
 فكسره ثم يراه لم يحنث والسكين والخاتم والحلي كالعلم  
 ولو كانت اليربين علي خف او قميص او حية نعتها شد  
 اعادها حنت فان منع التمسح به فلبسها لم يحنث  
 او لا يبارق فلانا فضر به منه المحلوف عليه لم يحنث  
 واذا احدث الرجل امراته او عبده ثم اعتق او طلقه  
 فهو كالسلطان اذا حلف رجلا ان لا يخرج الا باذنه  
 او ليعلمه بكل داعر يدخل البلاد ثم عزل السلطان هـ  
 ستطت اليه **فصل** ومن نذر نذرا مطلقا  
 فعليه الوفاء به فان علقته بشرط فوجده فعليه الوفاء  
 بنفس النذر ولو قال ان فعلت كذا فعلي حجته او صوم  
 سنة او صدقة ففعل ما املكه اجزاه من ذلك كفارة

يعين ومن نذر ان يطبخ الله فليطعه ومن نذر ان هـ  
 يعصي الله فلا يعصه فان فعله كفر ومن اوجب عليه  
 صلاة عمه فصلي اليوم اجزاه وكذا الصوم والصحة ففعل  
 ولو قال الله علي اطعام مساكين ولا نية له فعليه  
 ان يطعم عشرة مساكين وان قال الله علي صدقة ولا  
 نية له فعليه نصف صاع وان قال صوم فيوم  
 وان قال صلاة ركعتان وان اوجب صيام ايام  
 بعينها ان شاء صامها متتابعة او متواليا وان نذر ان  
 يصلي ركعتين في المسجد الحرام او في مسجد المدينة  
 فصلي في غيرها اجزاه وان نذر ان يتصدق علي مساكين  
 مئة تصدق عليهم وان تصدق بالكوفة اجزاه وان  
 قال علي عدي ولوي بدنة او بعرة او شاة لرمة  
 ففعلها بمكة ويتصدق بها علي مساكينها فان كان في  
 ايام النحر ففعلها بمكة وان نذر او حلف بفتح الولد فعليه  
 فتح شاة لا يذرع العبد ولا يذرع نعتيه ولو  
 قال لله علي ان اتمل فلانا اليوم فصلي اليوم ولم يمتله كفر

عن يمينه

## كتاب الحيل

اذا صلى الظهر اربعا فاقم في المسجد فالحيلة ان لا



يُحْلِسُ عَلَى رَأْسِ الرَّابِعَةِ حَتَّى مَتَلَبُ نَفْلًا وَيَصِلُ مَعَ الْأَمَامِ  
فَرَضًا تَذَرُ صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَصَلَامَ رَجَاءِ شُعْبَانَ  
فَإِذَا شُعْبَانَ تَقَرَّرَ يَوْمًا فَالْحَيْلَةُ أَنْ يَسْأَلَ فَرَمَدَةَ السَّنَةِ  
فَتُؤَيِّدُ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ عَمَّا نَذَرَ مَنَعَ وَجُوبُ  
الزَّكَاةِ إِذَا خَافَ أَنْ لَا يُؤَدِّيَ نَهَبَ النَّصَابَ قَبْلَ تَمَامِ  
الْحَوْلِ مَنْ يَتَّقِ بِهِ وَيُسَلِّمُ الْيَدَ ثُمَّ يَسْتَوْهِنُ مِنْهُ أَرَادَ  
أَنْ يُؤَدِّيَ الْفَدْيَةَ عَنْ صَوْمِ أَيْدِيهِ أَوْ صِلَانِهِ وَهُوَ قَبْلُ فَانْهَ  
يُعْطِي مَنُورِينَ مِنَ الْخَنْطَةِ قَبْلَهَا ثُمَّ يَسْتَوْهِنُ مِنْهُ ثُمَّ يُعْطِيهِ  
هَكَذَا إِلَى أَنْ يَتِمَّ **فصل** حَلْفُ كُلِّ امْرَأَةٍ أَنْ تَزَوَّجَهَا  
فَإِنْ طَالَتْ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَلَا تَطْلُقُ فَالْحَيْلَةُ أَنْ  
يُزَوِّجَ بِأَلْفِ مَنُورٍ مِنْهُ وَهُوَ جَيْرُهُ بِالْفِعْلِ دُونَ الْقَوْلِ  
بِأَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهَا مَنُورَهَا أَوْ يَطْفِئَهَا بِهَا مَعَهَا حَلْفُ لَا  
يَتَزَوِّجُ بِأَوْشٍ فَلَوْ تَزَوَّجَ بِأَوْشٍ شَيْءٌ فِي خَارِجِ أَوْشٍ زَوْجَهَا  
مِنْهُ فَتُؤَيِّدُ ثُمَّ أَخْبَرَتْ نَاجَازَتَهُ لَمْ يَجِثْ حَلَفَتْ امْرَأَةٌ  
أَنْ لَا تَتَزَوِّجَ فَرَزَوْجَهَا فَتُؤَيِّدُ نَاجَازَتَهُ فَيَقْبِضُ الْمَمَرُ  
لَمْ تَحْنُ حَلْفُ لَا يَطْلُقُ فَلَانَةَ فَخَلَعَهَا أَجْنَبِيٌّ وَدَفَعَ  
بِهِ الْخَلْعَ إِلَى الزَّوْجِ لَمْ يَجِثْ وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَ رَضِيعَةٌ  
وَأَمْرًا تَهُ أَوْ أَمْرًا لَتَزَوَّجَهَا نَاجَازَتَهُ فَخَلَعَهَا قَالَهُ لَامْرَأَتَهُ  
أَنْ لَمْ أَطْلُقْكَ الْيَوْمَ ثَلَاثًا فَإِنْ طَالَتْ ثَلَاثًا فَالْحَيْلَةُ أَنْ

يَقُولُ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا عَلَى كَذَا وَتَقْبِلُ الْمَرْأَةَ فَلَا  
يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي رَوَايَةٍ عَنِ الْأَمَامِ وَبِهِ يَقْنِي أَرَادَتْ  
الْحَلِيلَ وَخَافَ أَنْ لَا يَطْلُقَهَا الثَّانِي أَوْ تَخْلَعَهَا فَالْحَيْلَةُ  
أَنْ يَشْتَرِيَ عَبْدًا صَغِيرًا قَادِرًا عَلَى الْجَمَاعِ فَيُزَوِّجُهَا مِنْهُ  
يُشَادَّةً غَاهِدِينَ فَإِذَا دَخَلَ بِهَا يَهْبِئُ أَوْ يَمْلِكُهَا جَمِيعًا  
فَإِذَا مَلَكَتْهُ تَقَعُ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا ثُمَّ يَبْعَثُ الْمَمْلُوكَ إِلَى  
بَلَدٍ فَيُبَاعُ هُنَاكَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا بِعَدْلِ الْعِدَّةِ طَالِقٌ أَمْرًا  
بِأَيْدِيهِ وَأَنْكَرَ فَالسَّبِيلُ أَنْ تَدْخُلَ الْمَرْأَةُ بَيْتًا فَيُزَوِّجَهَا  
تَحْتَفِيَةً فَيَقَالُ إِنَّكَ تَزَوَّجْتَ امْرَأَةً وَهِيَ فِي هَذِهِ الدَّارِ  
فَيَتَوَلَّى الزَّوْجُ لَيْسَتْ لِي امْرَأَةٌ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَيَقَالُ  
كُلُّ امْرَأَةٍ لَكَ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَفِي طَالِقٍ بَابَيْنِ فَإِذَا حَلَفَتْ  
تَبَرَّزَ الْمَرْأَةُ فَيُظْهِرُ طَلَاقَهَا قَالَهُ لَامْرَأَتُهُ أَنْ لَمْ يُظْهِرْ  
قَدَرًا مِنْهَا حَالًا وَنَصْنَهَا حَرَامًا فَإِنْ طَالِقُ فَالْحَيْلَةُ  
أَنْ تَجْعَلَ الْخَمْرَ فِي التَّدْرِوِ وَيَطْبُخُ السِّبْضَ فِيهَا حَلْفُ ثَلَاثَ  
طَلَعَاتٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَلَانًا فَالْحَيْلَةُ أَنْ يَطْلُقَهَا وَاحِدَةً  
وَيَسْمَعُهَا حَتَّى تَقْبِضَ عَدْلَهَا ثُمَّ يَتَكَلَّمَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا حَلْفُ  
أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فَلَانٍ فَالْحَيْلَةُ أَنْ إِذَا ارْتَدَى إِلَى الْبَابِ  
يَجْعَلُ مَرْفُوعًا وَيَدْخُلُ الدَّارَ فَيَقَالُ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ يَنْبَغِي  
هَكَذَا فِي فَيْدَةِ لَعْنَةٍ فَيَقَالُ رَجُلٌ إِنَّ أَكْلَهَا فَامْرَأَتَهُ كَذَا



وقال اخرا طرحها فعيده كذا فالحيلة ان ي طرح  
بعضها وبكل بعضها او ياخذها انسان من فيه بغير  
امره قال لامراته ان قربتك الى سنة فانت طالق  
ثلاثا فالحيلة ان يتركها اربعة اشهر حتى تبين منه  
بطلقة وتمت بمائة اشهر تتم السنة ثم يترجها  
طلبت كل واحدة من امرائه طلاق فالحيلة  
ان يقول طلقت فلانة ان اراد الله او يترج امرأة  
ويقول طلعت امراتي الاخري ارادت تطع طمع الحلل  
يقول لهما اطاعاك حتى تخلت بثلاث طلقات انك لا  
تخالني فيما اطلب منك فاذا خلت مكنته نادا قربها  
مرة طلبت منه الطلاق فان طلعت طلعت رايا  
فكذلك قال ان فعلت كذا فعيدي حرجي ما املكه  
صند قد ان يحب ذلك كله من يشق به ويسلم ثم ينزل  
ثم يستوهبه اراد ان يكاتب جارية له ويطأها  
او يصدى ام ولد له ويطأها فانه يهبها ابن له صغير  
او يبيعه من ابن صغير له ثم يترجها ان لم تكن تحت  
حرة وتكون اواده اخرانا **فصل** تخلوا  
جماعة على رجل راخدا واما له وخلفه ان يخرج باسمهم  
فالحيلة ان يقال له لعمرك اسم الزليس يسارق

اذا اسانك قل لا واذا انتهينا الى السارق فاسكت  
او قل ما اقول فيظهر الامر ولا يبحث حلف لا يسكن  
لهذه القدار وهو ساكتها و يشق مكره نقل المتاع  
فانه يبيع المتاع من يشق به ويخرج ينفسد  
واهلهم ثم يشري المتاع منه وفي وقت تيسر عليه  
التحمل حلف ليقتضين حقه راس الشهر ولا تيسر  
عليه ذلك فالحيلة ان يبيع منه خيا به لك الدين  
ثم يشريه منه قال الطالب ان لم اخذ منك حقي  
عند امراتي كذا قال ذلك ان اعطيتك فعيدي حرجي  
فالحيلة ان يمنع المطلوب فيجى الطالب وياخذ منه  
جبراً قال لزوجته وهي امه وفي يدها شراب ان  
شربت او صبت او اعطيت غيرك فانت طالق  
فالحيلة ان يرسل فيه ثوباً يغترف الشراب حلف  
ان لا يشق على امراته فالحيلة ان يراجر نفسه بمنها  
ويجولها ويكتسب لها رجل لم ان امير البلد اراد  
ان يخلعه ان لا يخالف الملك يكتب على كته المصري  
فكما قيل له عليك كذا عبيدك كذا ونسألك كذا ان  
كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشريه اليمني  
الى الملك المكرب على الكف وكلتا يديه في الكف وهو



يقول لا خالف هذا الملك فلم يحث **فصل** وقت  
وكان ان يبطله قاض علي قول الامام عليه ان يقوي حكمك  
الوقت اني رقت الي قاض من وقفاة المسلمين فامضي ذلك  
فلا يبطل بعد ذلك ابداً خلعت لا يبيع هذه الجارية ولا  
بها يبيع النصف بكل الثمن ويهب النصف لم يحث  
اراد البايح ان يامن خصومة المشتري فالحيلة ان  
يامره اذا اراد ببيعة ان يقول ان خاصمتك في عيب فهو  
صديقك الوكيل يشاء شي يعينه ثمن معين اذا اراد ان  
يشترى بنفسه فالحيلة ان يزيد في ثمنه شيئا قليلا  
او يامر انسانا ليشتريه له اشترى اياه فصفه به رالم  
وليس معه الا قليل من الدراهم ان يتفرقا ولا يبطل  
فالحيلة ان يتردد ما عنده ثم يستقرض منه ثم يبتدئ  
ثم يستقرض وهكذا الي تمام الثمن ومثل هذا ينعمل في  
السلم اراد دفع الشئ يقول له اشتره مني فابيعه  
منك باقل مما اشتريته فاذا اجابه بطلت شئته الوكيل  
بالبيع اراد ان تكون العدة على غيره فانه يامر غيره  
فيبيع عنده الوكيل الاول فيجوز وتكون العدة على  
الثاني الوكيل بالبيع اراد ان يشتري ذلك لنفسه  
فالسبيل ان يبيعه لمن يثق به ثم يشتريه استقرض

من رجل عشرة دراهم فلم يرغب الا ببيع درهمين فالحيلة  
فيه ان يشتري ما يساوي فلسا بدرهمين ويستقرض  
منه عشرة حوصم اليه في ضيعة بغير حق فاما ان  
يسقط اليهم فالحيلة ان يقرضه الصغير بالغنيمة  
اراد ان لا يكتل الانسان ينبغي ان يقول ان تكتلت  
فلله علي ان تصدق بناس فاذا طلب منه الكفالة  
يقول قد حلفت ان لا اكتل حيلة اثبات الدين  
على الغائب ان يكتل للطالب رجل عن النايب فيجوز  
فهو ثم انه يتقدم الكفيل الي النايب فيقول ان لي علي  
فلان النايب كذا رهضة اكتب عنه فيقول الكفيل  
اني كتبت عنه لكن لا ادري ان للمدعي علي الاصيل دين  
ام لا فيقيم المدعي البيعة علي ذلك فيتقي له القاضي  
بالدين علي النايب ثم انه يبر الكفيل اراد المدين ان لا  
يبطل الدين بهلاك الرهن فانه يشتري منه عبدا  
بذلك الدين ولا يتبطله فلو مات العبد لا يبطل  
دينه ولو مات المطلوب يكون الطالب احق به  
من سائر الغرما ولو توفي عنه حال حياته اقاله البيع  
اراد ان يرهن نصف داره مشاعا يبيع نصف الدار  
من الذي يطلب ثم يرهل ويتبطل الثمن علي ان المشتري



هذا هو الكتاب الذي كتبه  
 في سنة ١٠٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في مدينة القاهرة  
 في دار...

بالخيار ويقتضى المذاهب ينقص البيع بحكم الخيار فينبغي  
 في يده بمنزلة الرهن بالثمن اراد ان يجعل المال  
 مقبولا على المضارب فالحيلة ان يترضة النا اذ رها  
 فيسلمها اليه ثم ياخذ المضارب منه الدرهم مضاربة  
 على الشرط فيكون الزرع بينهما والمال مضمون عليه واخرى  
 ان يترضة المال ويخرج اليه درهما اخر ويقتضيه  
 شركة العنان والعمل عليهما والمال بينهما الحيلة فيمن  
 قال لاسرائه انما مسكنك سوي هذه الليلة او هذا  
 اليوم فانت طالق ثلثا فطلتها في الليلة او في اليوم بايما  
 فتمت ليلة او اليوم رويهما لم تطلق ولو قال  
 لاسرائه ان لم اجتمعك فانت طالق وان اعتسلك من  
 الجنابة فانت طالق وان تركت صلاة من وقتها فانت  
 طالق فحيلته ان يطالبها بعد العصر ويغتسل بعد المغرب  
 ثم يصلي قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر ثم اراد ان  
 يشتريه فحيلته ان يشتريه على ان البايع بالخيار ثلثة  
 ايام ثم نا نفسه البيع فيه ثم اشتراه ثراة باثا

## كتاب ادب القاضي

لا يبيع ولاية التامني حتى يكون اهلا للشهادة ولا افضل  
 ان يكون من اهل الاجتهاد والعدل قبل المجتهد من كان

عالم بالكتاب والسنة والاجماع والقياس والفروع  
 ويجب على المجتهد العمل باجتهاده ويحرم عليه تقلد  
 غيره ثم انه قد عظمي وقد يسبب في الشرعيات ويجوز  
 تولية الجاهل والفاسق ويغني ان يوليها وقيل لا يقع  
 فضاوه وينعزل بالفاسق والفاسق يصلح مقفيا  
 وقيل لا ولو كان القاضي عده لا فاسق ياخذ الرشوة  
 لا يعزل ويستحق وان اخذ القضا بالرشوة لا يصير  
 قاضيا ويغني ان لا يسال القضا ويرخص فيه لمن  
 يتق ياداه فرضه ويكره ان يخاف الجزع منه والخيف  
 فيه ويقرض على المتعين له ويجوز انقلبه من الحارين  
 ويجوز قضا المراء الا في الحدود والقصاص وينبغي  
 ان لا يكون القاضي فظا غليظا جارا عنيها وينبغي ان  
 يكون موثوقا به في دينه واماله وعقله وفهمه وعلمه  
 بالفتنة والسنة وكذا المفتي الا انه ينبغي ان يسمع  
 ولا صاحب رأي لا علم له بالسنة ولا صاحب حديث  
 لا علم له بالفتنة وكذا الا فتا ويجب عليه ان يعطي  
 بكتاب الله تعالى فان لم يجد فبسنة نبيه صلى الله  
 عليه وسلم فان لم يجد فيقول الصحابة وان اختلفوا  
 فيما قروا فاعالم عنده ولا يحال جميعهم فان لم يجد



لهم قولاً اجتهاداً وقاس بالاصول وعمل بما يري انه حق  
فان اشكل عليه شاور ردها من الفقهاء ثم نظر الي  
الحسن ما عنده فيعمل به ولا يعمل فان بدا له الرجوع  
عنه فان لم يكن فيه خلاف ابطله والا امضاه ويحكم  
في المستقبل بما يري انه اولى واذا اتفق ابو حنيفة  
وصاحبا في مسألة لا ينبغي للقاضي ان يخالفهم براه  
واذا اجتمع اثنان على مسألة وفيها ابو حنيفة يؤخذ  
بقولهما وان كان ابو حنيفة في جانب رها في جانب  
يتخير القاضي في ذلك ان كان من اهل الاجتهاد والا  
ليستغني غيره فياخذه بقوله وان قلنا فقها في القضا  
ثم تبين ان غيره اولى بنقض ومن قلنا القضا سلم اليه  
ديوان من تقدمه وينظر في حال المحبوسين من  
اعترف بحق او قامت عليه بينة الزمه والا نادى  
عليه وعلى في الودائع وغلات الوقت بينة او اقرار  
ومن انكر لم يقبل قوله المعزول عليه الا بيمينه او الا ان  
يقرد واليمين ان سلمها اليه يقبل قوله فيها ويقضي في  
المسجد او داره ولا يقبل بعد ثمة الا من قريبه لا حكومة  
له او من جرت عادته بذلك ولا يحضر دعوة خلصة  
وهي عشرة ومادونها ويشهد الجنازة ويعود المريض

ولا يضيف احد الحاضرين ولا يسار احد لها ولا يستنصر  
اليه ولا يلقنه حجه ولا شهادة ولا يمارج معهما ولو  
بينهما جلوسا او قبالا ولا يرفع صوته على احد لهما اكثر  
من الاخر ولا يشهد على عهدها حملها ولا يخلو به في بيته  
ولا يطلق اليد بوجهه في شيء من المطلق ويقول  
يا لكما او يتركهما حتى يبيتهم يا فاذا تكلم احد لهما اسكت  
الاخر فاذا فهم منه استنطق الاخر ويردها المرة  
والمرتين ان طبع في سلمها ولا تغد القضا ولا يقضي  
الا وهو يقبل على الحج مفرغ لها نفسه فان دخله ضر  
او غصبة او تعاس او عطش او وجع او حاجة حيوانية  
كف ولا يقضي وهو يسير او يمشي ولا يأس به منكيا  
ويجاس طوي النهار ولا يتعب نفسه بالجلوس ولا  
يتطوع بالصوم في يوم القضا ويقعد مع اهل القضا  
والقتلاح ان كان اصلي فان كان يشتغل بهم جهر  
جلس وحده ولا يحرف الحضور ولا يجلسهم ويقدم  
الرجال على حدة والنساء على حدة ويقدم الاول  
فالاول فلا يأس ان يجعل لكل طريق قوما وان شاء  
قده من الغربا الا ان يستضر اهل البلد وان شاء  
جعلهم معهم ولا ينبغي ان يبيع ويشتر لنفسه



في المجلس ولا يأس في غيره ولا يستحل إلا بتفويض  
بخلاف المأمور بالجمعة ويكره للقاضي ان يفتي في  
مجلس التقنا وإذا ثبت الحق باليمين فطلب دواء  
الحق حبس غريمه حبسه أو بالأقرار امره به فغ ما عليه  
فان امتنع حبسه في الثمن والقرض والمهر المحلل وما  
التزمه بالكنالة لا في غيره إذا ادعى النكر إلا ان يثبت  
غريمه غناه فحبسه مدة يراها الثاني في الصحيح  
ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال خلاه ولم يخل يمينه  
وبين غمما به ويحبس في نفقة المرأة لا والده في دين  
وله إلا ان امتنع ان يفتق عليه المحبوس بالدين يمنع  
من الاكتساب في الاصح ولا يخرج الى الحمام والجمعة والعبادة  
وجازة ولدن ووالده إلا اذا لم يوجد من يخلصها  
ويكفرها وان احتاج الى الجاه لا يأس ان يدخل زوجته  
او جاريتها فيطأها حيث لا يطلع عليه احد **فصل**  
وأذا رفع اليه حكم حاكم امناه إلا ان يخالف الكتاب  
او السنة او الاجماع او يفتي عن دليل فان قضى به  
بخالف المذهب ناسيا فهو ناسي وفي العهد روايتان  
وكالا لا يثبت مطلقا فان قضى بواي غيره ثم ظهر له رأي  
بخلاف ما قضى فهو ناسي في الاظهر وينفذ التماسا

بشهادة الزور في العقود والقسوخ ظاهره باطنا  
بخلاف الاملاك المرسله ولا يقتضي على غايه إلا ان يحسن  
من يقوم مقامه كالوكيل والوصي او يكون ما يدعي على  
الغايه سببا لما يدعيه على الخاص فله ان ادعي عينا  
في يد غيره انه اشتراه من فلان الغايه او ادعي على  
اخر انه كفل له عن فلان بالغ بامره واقام البيعة  
بفتي بالمال على الكذب والاعويل ولا يلتفت اليه  
انكاره والحوالة مثل الكفالة ولو حكما رجلا يحكم  
بينهما فالحكم كالقاضي في حقهما وفي حق غيرهما بمنزلة  
المصالح حتى لو طعن المشتري بعيب فحكم لهو والبائع  
رجلا فرده على البائع لكن له ان يردده على بايعه الا  
اذا اصطفا جميعا على حكمه فيرده عليه فان  
حكم بيمينه او اقراره انكول في يرحده وقود ودية  
على القاتلة صح لو صلح المحكم قاتل جنيا ولكل من ه  
الحكمين ان يرجع قبل حكمه فان حكم لزمهما وامضي  
القاضي حكم ان وافق منه هيبه والا ابطال وبطل  
حكمه لا يوبى وولده وزوجته كالقاضي بخلاف حكمه  
عليهم والقاضي الشاهد والراوي لا يعملون بالخط  
مع نسيان الحادثة واجازاه اذا علموا انه خطهم وهو



ممنوع عن الحكم بما عليه قبل الولاية ذكرنا في غير محله  
ولا يجوز للمفتي الخفي ان يأخذ بقوله مالك والثاني  
فيما خالت مذهبه الا ان يحكم عليه تأخيرها ولو حكم  
التأني مال او طلاق او غيره على فتية يرى خلافا  
او افتاه المفتي بخلافه والمسئلة مختلفة فيما والتأني  
من اهل الاجتهاد تبعه ولو رفع الي قاض اخر حكم خلافه  
سند الاول والثاني واذا اتفق اثنان على تركية رجل  
عمل بقوله ويجوز تعديل الواحد وجرحه اذا لم سهم  
كلامه فان عدله اثنان او اكثر وجرحه واحد فالتعديل  
اولي فان عدله رهط وجرحه اثنان فالجرح اولي  
ويُسَلُّ التأني عن التركيبة في العلاية بيد السر  
ولا بأس ان يفرق بين اليهود اذا اتهموا وان قال  
وضعت على هذا بالرجم فارجله او بالسطع فاقطعه  
او بالاضرب او بالقتل وسواء ان تتعل ذلك وقال  
محمدا لا يتعل ذلك الا ان يكون عند التأني عدل  
اخر يشهد معه او ثلاثة اخر في الزنا وكذا ان قال  
اقرعندي بهذا بالف هذا او التزنيكره ويتراض التأني  
مال البيتم ويكتب الصك لا الوصي والاب ولو دفع  
التأني مال البيتم الى اخر فحده يتضي عليه من غير

بيته وان باع التأني او امينه عبدا للمعصية واخذ  
التمن فضايع واستحق العبد لم يضمن ويرجع المشتري  
على الغرماء وان امر التأني ببيعده للمعصية ثم استحق  
او مات قبل القبض يرجع المشتري على الوصي وهو على  
الغرماء ويحده كاتبه يجوز شهادته ويقعد حيث  
يري ما يصنع ويكتب كل حصصين وما بينهما من  
الشهادة على حدة ويطويه ويختمه ويكتب عليه  
اسما وقار يختمه ويجعل خصومة كل شهر في قنطرة  
ان يسأل عن الشهود بنفسه فيكتب او يكتب  
بين يديه ويبيع بمطامع يثبته في السر الى اهل  
التي والخلع عنه وان لم يباشر بنفسه وفيه  
ذلك رجلين عدلين فان رآه واحدا جاز  
**فصل** يقبل كتاب التأني الى مثله  
في كل حق لا يسقط بشبهة اذا شهد به عنده  
فان شهد واعلى خصم حكم بشهادتهم وكتب بحكمه  
وان كان يغير خصم لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم بها  
المكتوب اليه ولا تقبل الا شهادة رجلين او رجل  
وامرأتين ويقرأ الكتاب عليهما ويختمه ويسلمه  
اليهم ناد اوصل الى المكتوب اليه لا يقبله خو بعض



الحقم نادا سلمه المشهود اليه نظر في ختمه نادا ه  
 محمد بن ابي انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس  
 حكمه وقرأه علينا وختمه فتح القاضي وقرأه علي ه  
 الحقم والزعمه ما فيه ولا يقبل علي رجل حتي ينسبه الي  
 ابيه وحده او حرفته التي يعرف بها وان ينسبه الي  
 أمية او بكرين وابل او همدان او سيم يقبل حتي يذكر  
 النجد الذي هو منها ولا يقبل في الدار حتي يذكرها ه  
 حدودها الاربع او اثلثه ولا يقبل في عهد مؤمن  
 محلي وقال ابو يوسف يقبل ويؤخذ منه كنبيله ويسلم  
 اليه ويحتم في عنته ويبعث به الي القاضي الكاتب حتي  
 يشهد علي عينه ثم يكتب كتابا اخر علي ذلك الي المكتوب  
 اليه نادا ثبت عنده قبله وقضي به وسلمه الي المدعي  
 ويري كنبيله ولا يقبل في الامه والمنقولات بخلاف ه  
 العقار وقيل يقبل في المنقولات وهو المختار ولا يقبل  
 كتاب القاضي في الحدود ولا في نسب الابن في يد  
 فلان قال ابو يوسف لا يقبل الكتاب في ابراء الدين  
 وهبته ويقبل في ابتداء الدين ويطلب الكتاب  
 موت الكاتب وعزله وموت المكتوب اليه الا اذا  
 كتب بعد اسمه والي كل من يعمل اليه من قضاة ه

المسلمين لا موت الحقم وآله ابو يوسف من ادعي علي  
 قاضي انه قضي له شيء وهو لا يذكر فاقام به لك بينة  
 لم تقبل واذا قال القاضي المعزول لرجل اخذت منك  
 القافضيت بها عنك دينا فلان نكاه بل ه  
 اخذتها ظلمنا فالقول للقاضي وكذا لو قال قطعت  
 يدك عنّي ونكاه ظلمنا ولا ياخذ القاضي كنبلا من  
 الوارث والغريم والموصي له بما يدفع اليهم

### كتاب ادب المفتي

كره بعضهم الافتاء والصحيح انه لا يكره لمن كان اهلا  
 بان يعرفنا قارئ بل احلها ومعاملات الناس او مجتهدا  
 بان يعرف وجوه المسائل وينظر اقرانه اذا خا  
 وقيل ادني شروط الاجتهاد حفظ المبسوط وان كان  
 في بلده عالم ليس هناك اعلم منه اسعده ان يفتي  
 ان كان من اهل الاجتهاد وسئل محمد بن الحسن  
 متى يحل للمرجل ان يفتي قال اذا كان صوابا اكثر من  
 خطايه ثم الفتوي علي الاطلاق علي ترك الامام ثم  
 يقول الي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زعفران ه  
 المفيد والحسن بن زياد وقيل اذا كان الامام في  
 جانب ومناحيه في جانب فالفتي بالخيار والاول



اصح اقل لم يكن المفتي مجتهدا زاته كان اعلم العلما في زمانه  
 فاذا سئل عن مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان  
 يقول جاز في قول فلان وفي قول فلان لكن علق  
 ثلاث طلقات بالزكاح يحل له القام معها اذا  
 تزوج منها لثما بقي ومنها اي حينئذ لا ينبغي  
 للمفتي اذا ظهر عنده انه اخطا ان يرجع عنه ولا  
 يستحي وينبغي له اذا سئل عن مسألة ان ينظر  
 فيها فان كان من جنس ما ينصل في جوابها ينصل  
 ولا يجب على الاطلاق فانه يكون مخطئا نحو ما اذا سئل  
 عن رجل وكل اخر ان يزوجه امرأة علي الف فزوجه  
 الوكيل علي الف وزادها من قبل نفسه شيئا يجوز  
 الزكاح ام لا فان اطلق الجواب بلا او نعم فتد اخطا  
 ينبغي ان يقول ان زاد شيئا معلوما لم يجز لا نه خالفه  
 وان زاد شيئا مجهولا بان ردها اليها هدية فان  
 كان مهرها الف او اقل جاز وان كان اكثر فلا  
 اذا سئل عن تزوج ام ولدا لثمان بغير اذن مكالها  
 ثم اعتقت اجوز الزكاح ام لا فان قال نعم او لا فقد  
 اخطا ينبغي ان يقول ان دخل بها الزوج قبل اتمام الحول  
 جاز لانه لم يجب عليها العدة وان لم يدخل بها لم يجز لانه

وجبت عليها العدة من المولي حين عتقها فلا ينفسد  
 النكاح في العدة وكذا اذا سئل عن باع عبدا من  
 احد عياله والاخر لغيره صفقة واحدة بغير اذن  
 الغير اجوز البيع ام لا وهل للمشتري الخيار ام لا فان قال  
 نعم او لا فقد اخطا ينبغي ان يقول ان اجاز المولي الاخر جاز  
 البيع فيها فان لم يجز فان كان المشتري علم وقت الشراء  
 بذلك لزمته البيع في الواحد بخصته فان لم يعلم بذلك  
 لم يفسد البيع ان علم قبل القبض فله ان ينقض البيع وان  
 علم بعد قبضها لم يفسد عند البائع بخصته واذا  
 سئل عن رجل زوج له واخيه من اخر في عتقة وافق  
 الثمن بجوازها كيف يكون يقول صورها جارية بين  
 اثنين جات بولد فادعياه فهو ابنا ولها اخ من  
 هذا الاب كلناهما من غير امه فزوج الرجل الاثنين  
 والام من رجل بسموت ابيه حكم بالجواز لانه لا قرابة  
 بينهما واذا سئل عن تزوج بعة عمته ينبغي ان يقول  
 ان كانت العدة لابيه او لابيه وامه لم يجز وان كانت  
 لامه جاز وان سئل عن تزوج بخالة خالته ينبغي  
 ان يقول ان كانت الخالة لامه او لابيه وامه لم يجز  
 وان كانت لابيه جاز ويجب ان يكون الغني ردينا



لبن التول مستطاب الوجه ويمنعني ان يتقدم من جاز اوله ولاه  
يتقدم الشريف علي الاضيق واذا اجاب المعني ينبغي ان يكتب  
عقبيه جوابه والله اعلم وخودك وقيل في المسائل الدينية  
التي اجمع عليها اهل السنة والجماعة ينبغي ان يكتب والله  
لوقوف او بالله التوفيق او بالله العصمة والله اعلم

### كتاب الدعوى

المدي من لا يجبر علي الخصومة اذا تركها والمدي عليه من جبر  
عليها ويشترط لقبولها معرفة المدي به في جنسه وقدره  
واحضاره ان كان عينا حاضرة والا ذكر قيمتها وان كان  
عتارا فجهده في الدعوى والشهادة شرط واكتفيا  
بالشهرة في الشهادة ويكتفي بذكر ثلاثة حده وده ثم يذكر انه  
في يد المدي عليه وانه يطالب به وان كان دينا فطالبته  
فاذا صحت سأل القاضي المدي عليه فان اعترف بقي عليه  
وان انكر سأل المدي البيعة فان احضرها حكم بما راد ان يجوز طلب  
يمين الخصم استخلفت فان نكل الزمه المدي به ولا يحلف  
المدي عليه الا ان يطلب المدي عليه حلفه ولو استناب المدي  
عليه في اليمين يوجه القاضي ثلاثة ايام برضا المدي وان  
قال لي بيعة حاضرة في المدي لا يستخلف ولا يخذ كعتيلا  
بنفسه ثلاثة ايام فان امتنع ما زمه الا ان يكون غريبا

في الزمة مقدار مجلس القاضي وان قال ليس لي بيعة  
او قال لا اعلم لي حجة فخلعته ثم احضرها يتقبل وان اقر  
المدي عليه ثم انه في الغضا فعليه البيعة او يحلف  
المدي ولو قال لا اقر ولا انكر ما يستخلف فيه بل يحلفه  
ولو قال ما احلف ثم قال ثانيا احلف ثم قال ثالثا احلف  
ثم قال ثالثا احلف يقتضي عليه بالتركول ولو سكك  
في كل مرة ولم يجبه بجوابه فلا ولا يستخلف في الحدود  
والسرقة الا اذا طلب المدي الضمان في السرقة يحلفه بالله  
ناله عليك هذا المال وما شي منه فان نكل فيها ضمن  
المال وما ينقطع ويحلف في دعوى القصاص في النفس  
والطرف فان نكل فالقصاص في الطرف والحبس في النفس  
حتى يتر او يحلف وقال يلزمه الارش فيها ولا يحلف المدي  
اذا انكر المدي عليه ونكل عن الحلف ولا اذا قام به  
شاهدا واحدا فقط وينبغي للقاضي ان يعلم انه يقتضي  
عليه بالتركول بعد عرض اليمين عليه ثلاثا ولا يجوز  
ردها علي المدي ولو طفر الغريم من مال مديونه بخلاف  
جنس حقه فلا يجوز اخذه اخذه ولا يتقبل ببيعة الوصاية  
الا بحضور الخصم وهو الوارث او غريم الميت او وصاله فان  
اقام البيعة علي واحد منهم وقضي له ويكفي الوصي باعادة



الهدية على كل غريم ومومي له الا في الوصايا بابواب البر  
وصي اخرج من الوصاية لم يخرشها دته الميت والوكيل اذا  
اخرج من الوكالة يجوز شهادته للوكل ولو شهدا على الوكالة  
وانكر الوكيل وشهدا على قبوله وهو مطلوب يلزم ويحبر على  
المضومة مع الطالب فان كان طالبا لا يجام بذلك الوكالة  
**فصل** ويجوز بالهدية ولو كد باوصائه لا  
بالطلاق والعشاق ولا يخلط بزمان ولا مكان ويجوز  
اليهودي بالله الذي انزل التوراة نبي موسى بن عمران  
والنصراني بالله الذي انزل الانجيل نبي عيسى والمجوسي  
بالله الذي خلق النار ولا يخلقون في بيوت عباده ثم ومن  
ورث عبدا فادعاه اخر فاستخلف على علمه فان كان  
هبة او شرا فالايمان على البنات ومن انكره يمينه او  
صالح منها فليس المديون يستخلفها بشرا ولو ادعى انه  
اشترى منه عبدا فحجته يستخلف بالله ما بينكما بيع قائم  
ولا يستخلف ما بعت وفي الغصب بالهدية يستحق  
عليك رده ولا يستخلف ما نصيبته وفي التكاليف ما  
بينكما تكاليف قائم في الحال وفي الطلاق ما بينك  
الشاعة ولا يستخلف ما طلقتهما وفي دعوي الميراث  
بالماله عليك هذا المالك الذي ادعاه ولا شيء منه ولا له

قبلك منه حق ولا يستخلف ما اقرصتك وفي الوديعة  
ماله قبلك هذه الوديعة التي ادعاه ولا شيء منها  
ولا له قبلك منها حق وفي عتق الامنة ما اعتقتهما في الرق  
القائم الشاعة وفي العبد ما اعتقته قال ابو يوسف  
في كل الخطا ما تملكه ولم يسئل ماله عليك الدية ولا  
علي عاتلك وان حلف بري وان نكل قضي بالدية في  
ماله ولا يمين على الاب فيما يدعي على ابنه الصغير ولا  
على الرضي فيما يدعي على الميت ولا على الوكيل ولا على الصغير  
ولو ادعى على ميت حثا له ان يستخلف جميع الورثة  
ولو ادعى الورثة على رجل حثا فاستخلفه واحد لم يكن  
للبقية ان يستخلفوه ولو استخلف احد الشريكين  
المديون عليه لم يكن الاخران يخلعه ولو استخلف المديون  
احدا الشريكين له ان يخلف الاخر والاختلاف على فعل  
نفسه يكون على البنات وعلى فعل غيره يكون على العلم  
وعلى فعله وعلى غيره كما في دعوي الشراء والمجارة والهبة  
والصدة قد يكون على البنات ولو قال لرجل لي عليك  
الف درهم مثال المديون عليه ان حدث انما لك على  
ادبها فخلت فادعاهما على ما شرطت فله ان يسترد ما لم  
يقربها بغير شرط **فصل** واذا ادعى البائع



ثلثا الكثر او المشتري المبيع اكثر والسلعة قائمة فممن  
 اقام البينة فان برهننا قدم المبيتهما للزيادة والادعاء  
 الى المرفضا وان امتنعنا استخلفنا ونسخ البيع واهما ركل  
 قضي عليه ويبتدي بين المشتري في الصحيح وقيل  
 يهد ايمين البايع لو اختلفنا في المبيع ويبدأ يمين المشتري  
 لو اختلفنا في الثمن قيمهما يمين من بدأ بالدعوى لو  
 اختلفنا في المبيع والثمن جميعا ولو اختلفنا في الاجل او شرط  
 الحيا او استيفاء بعض الثمن فالقول للمكر مع يمينه او  
 في قبض المبيع فالقول للمشتري مع يمينه او في دار الودعة  
 فالقول للودع مع يمينه او في الثمن بعد هلاك المبيع  
 فالقول للمشتري ولا يخالفان ولا ينسخ البيع على قيمة  
 المالك او يهد هلاك بعينه فالقول للمشتري ولم  
 يخالف الا ان يرضي البايع بركة حصه المالك ولا ينسخ  
 البيع في العايم وقيمة المالك ولو اختلفنا في جنس العتد او  
 في جنس الثمن لا يخالفان ولا ينسخ البيع ولو اشترى عبدا  
 فباع نفسه ثم اختلفنا فالقول للمشتري ثم يتخالفان ولا  
 ينسخ البيع ولو اختلفنا في المهر فابهما اقام البينة فله  
 وان اقاما فبينة المرأة اولى وقيل ببينة الزوج اولى وان لم  
 يكن لهما بينة تخالفنا ويحكم مهر المثل فان كان مثليا

ادعاء او اقل قضي بدعواه وان كان بطل ما ادعته او  
 اكثر قضي لها وان كان بينهما قضي مهر المثل او الزوجان  
 في مناع البينة فايصلح للرجل فصوله والمثمن فلما  
 لا بينهما سوا او يصلح لهما فصوله لهما او ورثتهما  
 مع الاخرين ولما ذكالك ابو يوسف لها تدرجها ومثلها  
 والباقي له وقال محمد فالكل له او لورثته ولو كان  
 احدهما ما دوننا فهو الحرة قال لهما ولو ادعى كساح  
 امرأة فاثبت لاحدهما ثم اقاما البينة لا يقضي احدهما  
 كمالوم تقران اقاماها وارضا واحدهما سبق فهو  
 اولى وان كان ثار بينهما سوا ولا يدعيها يد عليها يقضي  
 له وان كان لا يد لواحد منهما او لكل واحد يد عليها  
 لا يقضي بها لاحدهما ولو ادعى احد الزوجين نكاح الاخر  
 ومعه الاخر فاثبت المدعي وادعى المنكر مسماته فلا ميراث  
 ولو ادعته على زوجها انه طلقها فلا ميراث له وانكوه الزوج  
 ثم ماتت فطلبت ميراثها منه فلا ميراث لها ولو ادعت  
 على زوجها بعد وفاته النكاح وذاك مهرها وتلك  
 المورثة ما اعلم ما مهرها ويطلق فلها اقل الصدق عشرة  
 دراهم ولو ادعى الزوج فساده النكاح فادعت حصته فالقول  
 قولها ويفرق بينهما ويجب المهر والعدة بعد الحول



وَإِنْ أَدْعَتْ الْحَاةَ الْغَسَاةَ لَا يَنْتَرِي فَإِنْ أَتَاهَا الْبَيْتَةُ هـ  
 عَلَى الصَّحَّةِ وَالْغَسَاةُ دَفَا لِبَيْتَتِهِ لِمَا فِي الْغَسَاةِ وَلَوْ أَتَاهَا  
 عَلَى لِسَانِ بَيْتَتِهِ أَنْ رُوجَهَا مِنْهُ أَبُو لَعْنَتِهَا وَقَامَتْ  
 فِي بَيْتَتِهِ أَنْ رُوجَهَا مِنْهُ أَبُو لَعْنَتِهَا بِغَيْرِ رَحْمَةٍ  
 فَبَيْتَتُهَا أُولَى وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْإِبَارَةِ قَبْلَ اسْتِيفَةِ الْمُحْتَرَمِ  
 عَلَيْهِمَا لَفَا وَتَرَادَا وَبَعْدَ ذَلِكَ لَمَّا قَالَ لِقَوْلِ الْمُسْتَأْجِرِ  
 أَوْ الْمَوْلِيِّ وَالْمُكَاتَّبِ فِي الْبَيْتِ لَمْ يَتَّخِذَا قَوْلَ الْخَالِثَانِ هـ  
 وَتَفْسِيخَ الْكَلَامَةِ نَادَا قَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ أَنْ الْغَايِبُ لَوْ دَعَى  
 هَذَا الَّذِي وَهْنَهُ أَوْ عَصَبَتَهُ مِنْهُ أَوْ اسْتَأْجَرْتَهُ وَأَقَامَ  
 الْمُبَيْتَةَ فَلَيْسَ بِغَضَمٍ وَأَنْ قَالَ شَهِيدُهُ لَا تَحْرِيقَ مِنْ أَوْدَعِهِ لَمْ  
 يَنْدَفِعْ أَوْ لَعَنَهُ بَوَاحٍ هـ وَنَاسِيَهُ أَنْ دَعَتْ لِحُضُورِهِ  
 وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَمْ يَنْدَفِعْ أَنْ كَانَ مُعَرِّفًا بِالْحِيلَةِ لَمْ يَنْطَلِقَا  
 وَأَنْ قَالَ ابْتَعَتْهُ مِنْهُ كَانَ حُضْمًا أَوْ ابْتَعَتْهُ مِنْ فُلَانٍ  
 وَقَالَ دَوَالِيَهُ أَوْ عَصَبَتَهُ أَنْدَفَعَتْ بِغَيْرِ بَيْتَةٍ أَوْ شَرَقَ هـ  
 مَبْنًى وَقَالَ ذَوَالِيَهُ أَوْ عَصَبَتُهُ فَلَنْ أَقَامَ بَيْتَتَهُ كَانَ حُضْمًا  
 أَوْ أَنْ الْعَيْنَ الَّتِي فِي بَيْدِهِ كَانَتْ فِي بَيْدِ يَاسَسٍ وَبَرَهَنَ بِبُورٍ  
 بِتَسْلِيمِهَا إِلَيْهِ وَلَوْ قَالَ مَاتَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ الَّتِي عِنْدَهُ بِ  
 وَهَذَا ابْنُهُ أَوْ ارْثَ لَهُ غَيْرُهُ دَنَعَ الْمَالُ إِلَيْهِ فَإِنْ قَالَ  
 لِأَخْرَجَ ابْنَهُ أَيْضًا وَانْكَرَ الْأَوَّلُ تَقْبِيهِ لِلْأَوَّلِ وَلَوْ اشْتَرَى

جارية متنفذة فلما كُشِتَتْ ثَنَاهَا قَالَ هَذِهِ جَارِيَّتِي وَلَمْ  
 اعْرِفْهَا لِلْمُنَاقَبِ لَا تَقْبِلْ دَعْوَاهُ وَأَنْ اشْتَرَى مُتْلَمًا فِي جِرَابٍ  
 أَوْ ثِيَابًا فِي لُغَاةٍ قَالَ هَذَا اسْتَبْرِي سَبِيلَ دَعْوَاهُ وَيُجِيبُ مِنْهُ وَلَوْ  
 بَيْعَ مُتْلَمًا عَنْهُ حُضُورُهُ وَتَرَكَ مُتْلَمًا عَنْهُ وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرَى  
 فِيهِ ثُمَّ ادَّعَى الْخَاضِرَ أَنَّهُ لَهُ وَلَمْ يَكُنْ لِلْبَايِعِ يَقْبِلُ دَعْوَاهُ  
 بِحِلَالِ الْعَقَارِ **فصل** ولو برهن على أن هذه الدار  
 ميراث له ولا خيده الغائب لا وارث له غيرهما فالقاضي يحكم  
 له بحصته ويترك حصته الغائب مع دعي البهت وقال إن  
 انكروا وضعت الحصص في يد عدل وإن أقام البهت أن الدار  
 كانت لأبيه أعمارها إياه أو أودعها أو أجزأها منه أخذها  
 ولا يكلف بالبينة أنه مات وتركها ميراثًا ولو شهدوا  
 أنها كانت في يده فلان مات وهي في يده جازت الشهادة  
 ولو شهدوا أنها كانت في يده فلان من هذا شهر وهو حي لم  
 يقبل وإن أقر المدعي بملكته بذلك أخذها المدعي وقال  
 إن شهدوا أنه انترأها كانت في يده المدعي دعت إليه  
 ولو أقام كل واحد منهما بينة على دارها في يده ولم يعرف  
 ذوالبد بينهما جعل في يده كل واحد نصيب المدعي فإن  
 أقام أحدهما البينة ثبت له البد صار هو المدعي عليه  
 وإن لم يقيم أحدهما البينة فعلى كل واحد منهما البين فإذا



حلتا بواحدة من الدار الى ان يعرف حقيقة الحال فان وكل  
 احدهما لا يتقضي للحالف باليد ولكن يمنع التاكل من التعرض  
 بنفسه الدار ولو اقام ذواليد البيعة انها في يده منته  
 سنين وادى الخارج انها له منته سنة تقضي للخارج ولو اقام  
 كل واحد من صاحبي اليد البيعة انها داره يتقضي لكل  
 واحد ما في يده صاحبه ولو اقام احدهما البيعة تقضي له  
 بما في يده صاحبه ويترك ما في يده ولو اقام احدهما في  
 الارث والاخر على الملك المطلق يتقضي بينهما نصفان  
 ولو اقام احدهما على الارث والاخر على التملك من مورث  
 بسبب صحيح تقضي بالتملك ولو اقام الخارج البيعة  
 على شراء من ذي اليد بالخلف ونقده العن وان اقام ذواليد  
 اليد البيعة على الشرايينه تمازت البيعتان ويترك  
 الدار في يده ذي اليد وقال محمد يتقضي بالدار للخارج  
 ولو باع دارا ثم ادعى انه كان وقتا عليه وكل او كاده  
 واقام البيعة لا يقبل الا ان يبيعي وقتا على الثمن واقام  
 البيعة ولو قال له هذه الدار ليست لي ثم اقام البيعة  
 انها له يتقضي له رجل وامرأة في ايديهما دار فان قامت  
 البيعة ان الدار لها والرجل عبدها واقام الرجل البيعة  
 ان الدار له والمرأة زوجته ولم يبق البيعة انه حرنا البيعة

بيعة المرأة والدار والعبده لها وقيل الدار المرأة وبيعة  
 الزوجية والعبودية ساقطتان ولا تلحق بينهما ولو  
 اقام الرجل البيعة انه حر لاسل يقضي انه حر والمرأة  
 زوجته والدار المرأة ولو اقام الرجل البيعة ان الدار له  
 والمرأة امته واقامت المرأة البيعة ان الدار لها والرجل  
 عبدها فالدار بينهما نصفان اذ لم يكن في ايديهما  
 وان كان في يده احداهما تركت في يده وتما رقت  
 البيعتان فيما ولا تقبل بيعة احد على صاحبه ولو  
 ادعى ابا حنيفة بيمين داره فبينهما فان كان لهما عليه  
 جذوع فلا احد على الاثثة جذوع فصا عبدا وللآخر  
 اقل من ثلثه والحابط لصاحب الجذوع وللآخر موضع  
 جذوعه وان كان احدهما ثلثه وللآخر اكثرهما سوا  
 ولا يبرأ لكثرة الجذوع ولا المهرادي مطلقا وان كان  
 بنا احدهما سهلا بطرفيه وللآخر عليه جذوع قصر  
 لصاحب الجذوع ولو اختلفا في قصر وجدا لبنا أو  
 القنط الى احدهما فهو بينهما وقالا لمن اليه الوجه والقطر  
 سفل لرجل وعلا لآخر ليس لصاحب العلوان يمين فوقه  
 الا برضا صاحب السفل وليس لصاحب السفل ان  
 ليس له ولا ينتقبه كونه وقالا يصنع ما لا يضر بالعلو

واليمين التي تكون على دار لا تقبل



والعهد مستطيله يتشعب عنها مثلها غير نافذ  
لا يتبع اهل الاولى بابا الخلفاء المستديرة ولوا دعي  
دا الى يد رجل انه واهيما لغيري وقت وسيل البيعة  
فقال محمد بنهما فاشترىها ويروهن على الشا قبل الروت  
الذي يدعي فيه العينة لا يتبل وبعد يتبل في يد رجل  
بيت من الدار وعشره في يد اخر فاساحة بيتهما  
فصفان واخذنا في ارض كل واحد نيمي انما في يده  
لم يعرض بني الابيعة كان بكتنا قضي لهما باليد وان  
يروهن احد لهما قضي باليد ويجعل الاخر خارجا واهن  
ابن احد ابي الارض او حضر يروا اوين في يد لهما  
ولوا دعي احد ثلثة في يد لعم دار كلما والاخر ثلثهما  
والاخر نصفها وبرهنوا في مقسومة بالثلاثة  
اربعة ويخسر من الاول خمسة عشر والثاني ستة  
والثالث ثلثة وقال بالعول مائة وثمانين للاول  
مائة وثلثة والثاني خمسون والثالث سبعة  
وعشرون ولوا كانت في يد غيرهم في مقسومة على  
اثنى عشر الاول سبعة والثاني ثلثة والثالث  
سهران وقال على ثلثة عشر ستة الاول واربعة  
للثاني وثلثة الثالث ولوا دعي احد اثنين على شرا

كلما والاخر على نصفها ثلثة الارباع والباقي  
للاخر وقال لهما اللافا قال ابو يوسف لو ادعي كل  
منهما ان ربيد ابيع ما كره من صاحبه والثن مختلف  
وبرهننا قضي بها بغير بيع ولا ثن **فصل**  
ولو قال الاخر اشترى مني هذه الامنة فانكر والبائع  
ان يطاها ان ترك الخصومة ولوا دعي ولد جارية  
باعها وثمة ات بدائل من ستة اشهر من حين البيع  
ثبت منه وكانت ام ولده وفسخ البيع وزد الثمن  
فان ادعاه المشتري معه او بعده لم يقبل وقبلة  
يقبل ويثبت منه واهي ام ولده وان ادعاه البائع  
بعد ذلك لم يقبل ولو ادعي المشتري لكن اعنى  
الام ثم ادعاه البائع فهو ابنة ويرد حصته من  
الثن ولوا اعنى المشتري الولد وحده بطلت دعوة  
البائع ولومات الولد فادعاه البائع لم يثبت  
الا يستبلا في الام فان مات فادعاه ثبت لنسبه  
منه واخذته ويرد كل الثمن وقال حصه الولد  
وان جات جلا كثر من ستة اشهر لم يقبل دعوة  
البائع الا ان يصمد فم المشتري ولو باعها المشتري  
فاستولدها الثاني فاستحدث فضمن قيمة الولد



وَرَجَعَ بِالْثَمَنِ فَيَا بَعْدَ لَا يَرْجِعْ عَلَى الْأَوَّلِ إِلَّا لِمَنْ وَقَالَ يَرْجِعْ  
 بِهِ وَبَقِيَّتُهُ وَمَنْ ادَّعَى أَحَدًا لِنُفْسِهِ ثَلَاثَ نِسْبَتَيْهَا  
 فَمَنْ يَأْتِ عِيَالَهُ وَلَدَ عَنْدهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ وَكَذَبَهُ الْمَشْتَرِي  
 فَتَبَتِ دَعْوَاهُ وَفُضِحَ الْبَيْعُ وَلَوْ ادَّعَاهُ بَعْدَ بَيْعِ الْمَشْتَرِي  
 فَفُضِحَ الْبَيْعَانِ وَمَنْ وَلَدَ مِنْهُ التَّوَهُّمَانِ ضَاعَ أَحَدُهُمَا  
 فَاعْتَمَتِ الْمَشْتَرِي وَادَّعَاهُ الْبَايِعُ الْأُخْرَى تَبَتِ  
 نِسْبَتَاهَا وَبَطُلَ عَقْدُ الْمَشْتَرِي وَلَدَ عَنْدهُ صَبِي قَالَ  
 هَذَا ابْنُ عَبْدِي الْغَايِبِ ثُمَّ ادَّعَاهُ لَمْ يَبْتَلِ وَإِنْ حُجَّ  
 الْعَبْدُ وَقَالَ إِنْ حُجَّ فَهُوَ ابْنُ الْمَوْلَى صَبِي فِي يَدِ مُسْلِمٍ  
 وَنَحْمِرُ ابْنِي قَادِي الْمَغْرِبِ إِنْ أَنَا ابْنُهُ وَالْمُسْلِمُ أَنَا عَبْدُهُ  
 فَهُوَ ابْنُ الْمَغْرِبِ وَكَفَى حَرًّا وَلَوْ كَانَ فِي يَدِ زَوْجَيْنِ  
 ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ ابْنُهُ مِنْ غَيْرِ الْأُخْرَى وَابْنُهُمَا وَلَوْ  
 كَانَ فِي يَدِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ادَّعَى أَنَّهُ ابْنُهُ مِنْ غَيْرِ لَوْ  
 وَادَّعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ أَنَّهُ ابْنُهَا مِنْ غَيْرِ فَهُوَ ابْنُهُ  
 وَابْنُهُمَا وَقَالَ ابْنُ الرَّجُلِ وَاحِدُهُ جَارِيَةٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ  
 فَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَادَّعَى أَحَدُهُمَا الْوَلَدَ وَالْأُخْرَى  
 الْأُمَّ فَالِدَعْوَةُ لِمَدَى الْوَلَدِ وَالْجَارِيَةِ أُمُّ وَلَدٍ وَالْوَلَدُ  
 حُرٌّ وَيُضَمُّ بِنْفِ الْمَتْرُكَةِ وَنِصْفُ ثَمَةِ الْجَارِيَةِ  
 جَارِيَةٌ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَذِمِّي حَيَاتِ بُولَدَ نَادِي عِيَالَهُ مَعَهُ

ابْنُ الْمُسْلِمِ وَيُضَمُّ لَشْرِكِهِ نِصْفُ قِيمَتَيْهَا وَكَذَبَتْ الْعَقْرُ  
 قِصَاصُ بِنْفِ جَارِيَةٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ وَلَدَتْ قَادِيَهُ  
 فَهُوَ ابْنُهُمْ وَقَالَ ابْنُ يُوسُفَ يُثْبِتُ مِنْ اثْنَيْنِ وَقَالَ  
 مُحَمَّدٌ يُثْبِتُ مِنْ ثَلَاثَةِ جَارِيَةٍ بَيْنَ رَجُلٍ وَابْنِهِ وَلَدَتْ  
 قَادِيَهُمَا مَعًا فَلَا بَاقِيَ جَارِيَةٍ لِرَجُلٍ وَلَدَتْ  
 ثَلَاثَةً فِي بَطْنٍ مُخْتَلَفَةٍ فَقَالَ أَحَدُهُمَا ابْنِي وَمَاتَ وَلَمْ  
 يَبْقَ عَقْدُ الْجَارِيَةِ رِيعَتُهُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَةٌ  
 وَاسْمُهُ كُلُّ وَاحِدٍ فِي ثَلَاثِ قِسْمَةٍ وَقَالَ ابْنُ يُوسُفَ  
 يُعْتَقُ الْأَصْغَرُ وَثَلَاثُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُخْرَيْنِ وَاسْمُهُ  
 فِي ثَلَاثِ قِسْمَةٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُعْتَقُ الْأَصْغَرُ وَنِصْفُ  
 الْأَوْسَطِ فَثَلَاثُ الْكَبِيرِ وَيُسَمِّيَانِ فِي الْبَاقِي وَتَبَتِ  
 نِسْبَةُ أَحَدٍ لِمِنْهُ جَارِيَةٌ لِرَجُلَيْنِ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي  
 بَطْنَيْنِ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الْكَبِيرَ وَالْأُخْرَى الْأَصْغَرَ وَاسْمُهُمَا  
 مَعًا حَصَلَ كُلُّ وَاحِدٍ ابْنِ الذِّي ادَّعَاهُ وَلِي أُمٍّ وَلَدَ مَدَى  
 الْكَبِيرِ وَكَفَى بِنْفِ قِيمَتَيْهِمَا يَرُمُ عِلَّتْ وَعَلَى مَدَى  
 الْأَصْغَرِ قِيمَتُهُ وَجَمِيعُ عَقْرَتِهَا لِلْأُخْرَى فَيَكُونُ نِصْفُهُ  
 بِنْفِ الْعَقْرَةِ الْأُولَى قِصَاصًا أَتَانِ رَجُلَيْنِ وَلَدَتْ  
 أَحَدُهُمَا جَحْشًا وَالْأُخْرَى بَنًا فَاعِيَا الْبَنِ لَوْنُهُمَا  
 وَالْجَحْشُ لِبَيْتِ الْمَالِ نَظِيرُهُ امْتَنَانٌ لِمَا وَلَدَتْ أَحَدَهُمَا



انني والاخرى ذكرنا وادعينا الذكر فهو بينهما والا انني  
 لبيته المال وقبضها اذ اولدت امرأتان وادعيا الذكر  
 فهو بينهما والا انني لبيته المال ونفقة الانثى من بيت  
 المال ولو اشترى جارية فادعيا زوجها وانكر البايع  
 ولا يمين عليه ولا تقبل بينة المشتري على الزوجية  
 اذا كان الزوج غائبا ولو اشترى جارية فاستولدها  
 ثم استحققت للمستحق ان يأخذها فعقرها وقيمة  
 ولدها يوم الخصومة وكذا لو ظهر ان امرأته امه  
 ومن مات من ولدها قبل ذلك لا شيء عليه فيه فان  
 قتل الابن واخذ الاب دينته فبعض قيمته للمستحق  
 ويرجع المشتري على البايع بالثمن وقيمة الولد دون  
 عقرها ويرجع البايع على بايعه بالثمن دون قيمة الولد  
 وقال يرجع بها ارضا وبني هذا الاختلاف اذا اشترى  
 دارا فبناها ثم استحققت كلته المستحق فلع البنا ظهر  
 يرجع المشتري على بايعه بالثمن وقيمة البناء قائما فهو  
 يرجع البايع على بايعه بالثمن دون قيمة البناء وقال يرجع  
 به ارضا ولولدهم المشتري البناء القديم وبنائها حديثا  
 ثم استحققت اخذ المستحق الدار وقيمة البناء القديم من  
 المشتري ورفع البناء الجديد ويرجع المشتري بخصه الارض

يم

من الثمن وبقية البناء الجديد ولا يرجع بقيمة البناء القديم  
 ولو اشترى دارا وضمن النسيان الدرك ثم استحققت  
 بهم البناء لا يرجع بقيمة البناء على ضامن الدرك وان  
 ضمن الدرك وقيمة ما بني فيها يرجع بقيمة البناء على البايع  
 او الضامن ولو اشترى دارا فبنا عليها اخر فهي الاخر  
 ثم استحققت رجع المشتري الاخر على بايعه بالثمن وقيمة البناء  
 ولم يرجع المشتري الاول على البايع الاول بقيمة البناء وكذا  
 يرجع ولو قال البايع بمكان العرصه والبناء جميعا وقال  
 المشتري اشتريت العرصه ثم بعيت البناء فالقول للبايع  
 ولو قال المستحق البناء والارض لي وقال المشتري انا  
 بعيتك فالارض مع البناء للمستحق **فصل** ومن وهب  
 له جارية فاستولدها ثم استحققت اخذها المستحق  
 وعقرها وقيمة ولدها يوم الخصومة ولا يرجع على الواهب  
 بشيء ومن ورث جارية فولدت منه ثم استحققت والمسئله  
 بها لهما رجع على البايع بالثمن وقيمة الولد ولا يرجع خمسة  
 نفري بقيمة البناء والولد عند الاستحقاق الشبيع واحد  
 التقاسمين اذا بني في نصيبه والمالك القديم اذا  
 اخذ الجارية الماسورة من يده مشتمها من اهل داره  
 الحروب واستولدها ثم استحققت لم يرجع بقيمة الولد



على مشتريها والآب اذا وطى جارية ابنته واستولدها ثم  
استحققت لم يرجع بقيمة الولد على الابن والقاضي اذا باع  
دارا لبيعتهم بعين فاحس ثم ادر كنه الصغير يرد البيع ما يرجع  
المشتري بقيمة البناء على احد ولو اشترى عبدا بثوب  
وتنا بضا ثم استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه  
قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت من السيد واعتقها  
ثم استحق العبد يلزم المشتري قيمة الجارية ولا يضمن  
المستولد شيئا ولو استحق المبيع قبل القبض فاقام البايع  
او المشتري البيعة فان البايع اشتراه من المستحق وقبضه  
فقبل بيئته فان لم يقمها بيعة بقض القاضي البيع بينهما  
وردد الثمن على المشتري ولا يتقضي بقول القافة في نسب  
ولا غيره ومن زنا بامرأة فجاءت بولد فادعاه فهو ابن  
زوجها فان لم يكن لها زوج فهو ابنها ثبت النسب منها  
ولو اقرانه ولده من هذه المرأة بالزنا وقالت المرأة  
بالنكاح لا يثبت النسب وعليه العقر ولاحد وعليها  
العمدة وان قال الرجل بالنكاح وادعت هي من السفاح  
والولد في يده الرجل ثبت النسب منه وان كان في يده  
المرأة لم يثبت نسب عليه العقر ولاحد وعليها العمدة  
ولو ولدت هكأ مئة من احد الشريكين فقال هو مني هـ

بعيت كما كانت فان ادت عتقت والولا لهما وتالا هـ  
تصيرام ولد ومكاتبته وبيضن لشرائه نصف قيمتها  
ولو ولدت المبانة المعتدة والدين في بطن احد هما لا تل  
من سنتين من وقت المبانة والاخر لاكثر من زمانها  
ثبت نسبهما ولو اقر بوطى جارية فوالت لا يثبت  
النسب الا بدعوة قال ابو يوسف لو اشترى لغيره امته  
الامة وتلد دخل بها ثم اعتتها ثم جات بولد لاكثر من  
سنة اشهر منه اشترى لها لا يثبت النسب الا ان  
يهد عيها المزوج قال ابو يوسف لو باعها ثم اشترى لها  
فانك بولد لاكثر من سنة اشهر منه باعها لم يثبت  
النسب الا بتمليك المشتري لا بدعوى البايع هـ  
قال ابو يوسف لو ادعي ولد مبيعه وبرهن علي بيعها  
منده شهر وبرهن المشتري على اكثر من ستة اشهر فالولد  
للمشتري لا للبائع قال ابو يوسف لو ادعي عبيد زوجته  
امه لتقيطا ومنده ثم المولي ثبت النسب منه وهو عبيد  
لاحر ولو استولد الاب جارية ابنته بتملكها بالقيمة هـ  
ولا يغرم العقر ولو ادعي لتقيطا انه ابنه واقام البيعة  
وادعي الاخر انه بنته واقام البيعة فاذا ابرخني فهو  
لمد عيالين ان كان يقول من الذكر والامه في البيعة هـ



ان كان يولد من الفرج وان بال منهما ولم يسبق لاحدهما  
 يقتضي بينهما وتكالا بالاكثري ولا **فصل** ولو اقر  
 انه اشتقني من فلان عشرة دراهم ثم قال هو يوسف صدق  
 وان قال ستوته لم يصدق وان قال لا علم بك الف  
 نكاح ما كان لك علي شيء قط فاقام البيعة وانما هو علي  
 الوفا قيلت وان قال ما كان لك علي شيء ولا اعرفك ولا  
 معاملة بييني وبينك لم يتقبل ولو ادعي انه باعه جارية  
 فقال لم ابعها منك قط فاقام البيعة نكاحا شرعا وجده  
 لها عيبا فاقام البايح البيعة انه سري اليه من كل عيب  
 لم يتقبل ولو اقر له رجل بعبد في يده وقتني به ثم ادعي  
 انه اشتراه منه فاقام البيعة لم يقبل ومن اشترى ثوبا  
 فشهده رجل علي ذلك وختم علي الصك وليس ذلك بمسلم  
 وهو علي دعواه قال ابو يوسف اذا كانت تركت في يده زيد  
 فجاء احد الزوجين فصدقه زيد يعطي اقل العتق بغير  
 الاكثرها ولو ادعي انه ابن لهذا الميت اذ لم يقبل شهود  
 لا تعلم له وارثا غيره لا يوجب منه كفيل ولو مات ذي  
 فقال زوجته اسلمت بدمته وقالت الورثة اسلمت  
 قبل موته قال القول لهم ولو قال لعبد يده احدكما ابني لم  
 مات ولم يبين عتق ربيته بولهم ولا سعي كل واحد في نصف

قيمته في يد رجل متعير لا يبيعه كالم ادعي انه عبد وتكبر وادعي  
 الحرية فهو عبد لغوي اليه ولو كان يتكلم فقال انا حر صدق  
 وان اقر لغيره بالرق لم يتقبل وهو عبد لمن رقب في يده فان  
 قال كنت عبد فلان فاعتقني وصاحب اليد يده عينية  
 فهو عبد صبي لا يتكلم احصا فيه فهو كالثوب في ايديهما  
 فان كان يتكلم فاقترلا احداهما فهو عبد لها جارية ادعت  
 انها حرة الاصل وادعي ذواليد انها اقوت بالرق وانكرت  
 قال القول لها مع يمينها **فصل** وان انا تنازنا  
 عينا في يد ثالث وبرهنا قضي بها بينهما ولم يتزعج فيها  
 ولم تخرج العدالة ولم يقبل بعهده بينة ذي اليد ولا  
 بينة احداهما علي الاخر وتقدم بينة الخارج علي ذي  
 اليد في الملك المطلق او اثنان ركاح امرأة لم يقض  
 بواحدة من البينتين ويرجع الي تصد بقها او كل  
 منهما انه اشترى لهذا العبد من اخر وبرهنا بخير كل  
 منهما فان شا اخذ نصفه بنصف الثمن والا نكح فان  
 قضي به يمينها فقال احداهما لا اختار لم ياخذ الاخر جميعه  
 فان وقت احداهما او وقتا قدم السابق والا اهلا او مع  
 احداهما قبض تقدم او احداهما شرا والاخر هبة وبنينا  
 ولم يوقتا تقدم الشرا او احداهما شرا وامرأة انه مهرها

جارية او غيرها



وبرهنا فيما سوا أبوتنا وقبضا والأخرهبة وقبضا  
 وبرهنا قدم بالرهن أو عهدنا والأخر ودبنة وبرهنا  
 فيما سوا ولو يرفق كل واحد على صوف أنه جنة من غنة  
 قدم واليه أولي وإن برهن على أرض فيها نخول واحد  
 أنه غرسها فأخرج أولي وإن برهن الخارج على الملك  
والتاريخ قدم اسبقهما وإن ادعى الشراة بين واحد  
وأقاما البينة على تاريخين قدم سبقهما أو كل منهما  
على الشراة أخر وذكرنا أن عنا سوا والخارج على  
شورخ ودوا اليه على ملك أقدم فهو أولي أو كل منهما على  
التناج قدم دوا اليه أو أحد على ملك والآخر  
التناج قدم التناج كذا على نسج لا يعد أو يسد  
في الملك لا يتكرر أو كل منهما على التناج عنده ووقت  
وسن الدابة يوافق أحد الوقت حكم به أن الملك  
كانت بينهما أو خاللها بطلتا ففضيت لذي اليه  
أو الخارج على الملك المطلق ودوا اليه على الشراة قدم  
الشرا أو كل منهما على الشراة من صاحبه لم يؤكنا تأ  
لم ترج دوا اليه أن برهنا على القبض وأن ادعى عينا  
في يد أخر ميراثا أو ملك مطلقا وأرخا فهو سبقهما  
وتاريخ أحد على ملغي وكذا لو كانت في يد أحد

أحدها ولو ادعى الشرا من رجل وأخرهبة وقبضا  
وأخر صدقة وقبضا وأخر ميراثا كل واحد من جهة  
فهو يخبرهم أرباعا وأن ادعى الملك ذلك من أحد الشرا  
أولي فأذا تأرخا قاية أو قيما أحد فأركبها أو لا  
بسه كان أولي من تعلق بجانبها أو بكون في يد  
رجل وكونه في أخر فهو بينما وأذا تأرخا دابة أحد  
أخذ بعد أرباعا والآخر بجانبها فأركبها أو لا  
كافل وسرج واحد وأن كان أحد في السر  
والآخر رد في أصاحب السر ولو تنا دعا بسا  
أحد على الس عليه والآخر متعان به ترك في يد  
ولو تنا بغير أحد على عليه حمل فهو أولي ولو  
أقام على أدخال شرط فأسد في العتد والآخر على عده  
فبينة العسا أولي ولو أقام أحد على أقرار بدين كذا  
طابع والآخر على المكره فبينة الكراهية أولي ولو اجتمع  
بين الدين مع بينة البرائة فبينة البرائة ولو اجتمع  
بينة الملك مع بينة الطلاق فبينة الطلاق أولي ولو  
شهدا أن هذا الشي أخذ من يد فلان لم يعينوا أخذ  
لا يعني المدعي بخلاف ما لو شهدا أنه أخذ منه ولو شهدا  
أن هذا الشي من خلف بمعني له بخلاف ما لو شهدا أن هذا



التمر من نخلة في ارضه ولو شهد ان هذه الخبطة من زرع  
 هذا ارضه الزبيب من كوم هذا يعني له خلاف ما  
 لو شهد ان هذا الخبطة او جاله شاتة ناسا ايها فيه  
 منساة وخلته ارضه وليست المفساة في يد احد  
 فهي لصاحب الارض ولا يحفرها حتى يسيل الماء ولا  
 هي لصاحب النهر حرم وان كان احد هما عليها عرس او  
 زرع فهي له ولو ادعت الخلع والزوج ينكره فتشهد احداهما  
 بالف والاخر بالف وخمس مائة لا تقبل ولا يثبت الخلع  
 وان ادعه الزوج وادعي الف وخمس مائة فتشهد احداهما  
 بذلك والاخر بالف تقبل بالف وان كان يدعي الف لا تقبل  
 لها وينع الطلاق باقراره والله تعالى اعلم

## كتاب الشهادة

هي اخبار عن مشاهدات وعيان لأمم تخمين وحسبان ويجب  
 ادائها بطلب المدعي ويحضر في الحدود وسقرها فيه احب  
 ويقول في الشبهة احد لا سرق ولا يثبت الزنا الا باربعة  
 من الرجال ولا اخذ يده والتعصا من الرجلين وفيما رافها  
 برجل فامرأتين وفيما لا وثوق للرجال عليه بامرأة لا اثنتين  
 ولا باربعة وشهادتهن على الاستهلال مردودة في حق  
 الارث وتشرط العدالة فالقاضي يعمل بظاهر العدالة

فيمنع من الشهادة

ولا يسأل الا فيما يندرى بالشبهات او ليطعن الخصم  
 وقال يسأل سراً وعلائية وعليه العتري وان اكنى  
 بالسرجاز ولا يصح تمثيل الختم ويصح تعديل احد الشاهد  
 صاحبه ولا يثبت فيه كما لا يثبت في شهادة نفسه ويكره  
 تلقين الشهود والواحد كفي بالتركية والرسالة والترجمة  
 ويقول المذكي هو عدك جاز الشهادة ويجوز ان يشهد  
 بكل ما سمعه وابصره من الحقوق والعقود من غير  
 استهادة ويثبت الشهادتان في الا الشهادة على  
 الشهادة فلا يجوز حتى يشهد به ولا يشهد اذا راي  
 خطه مالم يذكر الشهادة ولا يشهد بمالم يعاينه الا  
 النسب والموت والدخول والنكاح وولاية التلخي  
 اذا اخبره من يثق به واذا راي في يده شيئا غير  
 عبادة زامة كبير من يعرف رتبهما شهد به من غير  
 تفسير ومن شهد انه حضر دفن فلان او صلي علي  
 جنازته فهو معاينه حتى يفسر للقاتل في قبل **فصل**  
 ولا تقبل شهادة الاعمي ولو طاريا عنه الاداء والاخر  
 ولا المماوكة والصبي الا ان يحملا في الرق والصغير وادبها  
 بعد الحريه والبلوغ ولا تقبل من اصل الغروعه ولا  
 بالعكس ولا من المولي لعبده ومكانته ولا من الشريك



لشريكه فيما هو من شركتهما وكان من احد الزوجين للاخذ  
الا بعد وتوع الفرقة بينهما ومن ردت شهادته لنفسه  
ثم تاب لم يقبل في ذلك وتقبل في غيره وتقبل فيمن  
ردت شهادته للكنز ثم اسلم وتقبل من الاخ لاختيه  
وعمه ولابويه رضاعا ولا من امرأته وبنتها ولزوج بنته  
وامرأة ابنه وابنه وافل الهري الا الخطارية والدمي  
على مثله والحري على مثله اعلى الذي ولا تقبل شهادته  
الذين على ذمي انه اسلم وتقبل من الغافل والا قلت  
والخصمي وولد الزنا والخنثي ومن غلبت حسنة وبغته  
الكبار وان الممحصية ولا تقبل بيعة الخقم في المدي  
استاجر اليهود ولا يسمع القاضي للشهادة على جرح ولا  
حكم به الا اذا قال الخقم ذنوبه ما لا الى اليهود ان لا  
يشهد واعلى بباطل نالان شهد واباطل واذا جرح  
لا يذبحان بقوله جرح شهودك بل يقول رد في شهودك  
واذا طعن المدي عليه في الشهود وانهم عساه فحلي  
المدي البيعة على حريتهم وان قال الخقم كحدودون  
في قذف فليطاعن اقامة البيعة ولا تقبل شهادة  
الصميين في الجراح فيما بينهم قبل التفريق ولا تقبل  
من خمرث وثا حكة ومعنية ومعه من الشراب فلي

في الزنا والخنثي والدمي والخصمي

اللو واللامب بالطيور والمعني للناس والعدوان  
 كانت عدارة دينويه ومركب ما يوجب الحد ولا  
 ممن يدخل الحمام بغير ازارو باكل الربوا ويقاسر بالنز  
 والشطرنج ويبول ولا كل على الطريق ويظهر سب  
 السلف ولعناده شتم اهله او ثما ليكه كل يوم وينزك  
 الجماعة مرة وتقبل ثلاث مرات من غير عذرو تاويل  
 ولا من العلل الحرف والصناعات في الاظهر ولا بايع  
 الا كفتان اذا ترصد لذلك العلل فيتمني الموت والذلا  
 الذين يعتادون الكذب ويجوز شهادة المحبني هو  
 ان يعترف رجل بحق لاخر في السر والشهود مخفية في بيته  
 فيسعون اقراره انما علموا انه ليس في البيوت غيره  
 بخلاف ما لو سمعوا اقرار امرأة وزاد الحجاب حتى يرون  
 وجهها ويعرفونها او حتى يشهد عندهم جماعة لا يتصور  
 نقاطهم على الكذب وقال ابو يوسف هو زاذ شهد  
 عندهم عدلان انها فلانة وقال محمد يجوز ان يشعروا  
 ذلك من واحد ثقة ويجوز شهادة المذبح في الزرع  
 والوزان على قبيح رب المال ولا يجوز شهادة الحكيم  
 في المكيل ولا من دافع معتر من نفسه ولا من حاز اليها  
 معتمدا ولا من اجبر في اجارته ولا من صبي حنك صبي ياتي

بين

كتابا اذا قلده على يهود التسل بالنسق في الزنا  
 منكم كمناء ووقع حقا فيكون مثمرا وشهادته باطل

شهادة الراوي القوي بالحوالة  
 قبل الاكتمال



يؤيد البيلوغ ثم ربما يتبع في قلوب أهل المسجدة ومجتمعه  
أنه صالح إذا الغريب ترك يقوم وقد رتبهم بسنة  
أشهر ولو شهد أن أباهما أوصي لهما الوصي يدعي جاز  
وأن أنكر لا يثبت أن أباهما وكله بقبض ديونته  
وأن يدعي الوكيل أو أنكر **فصل** شرط الاتفاق  
بين الدعوي والشهادة ولنظري الشاهد بين ولو شهد  
هذه بألف وذلك بالثمن فهي مردودة وبملاها في  
الألف أو هذا بألف وذلك بألف وخمسمائة والدعوي  
بالأكثر قبلت بالألف ولو شهد بألف وقال أحدهما  
قضاءه نصفها قبل بألف ولم يسمع أنه قضاءه إلا أن  
لشهادته مع آخر ويتبعني أن لا يشهد حتى يقر المدعي بما  
قبض وأوشعاً أنه تزوج هذه المرأة بألف وأقامت  
المرأة البينة على أنه تزوجها بالدين والبرأف ولو  
شهد أنه باعه بالدين وأقام البينة على  
أنه اشتراه بألف والتمس الغار ولو اختلفنا في الزمان  
والمكان في البيع والشراء والطلاق والعتق والوكالة  
والوصية والرهن والدين والقرض والبراة  
والكفالة والحوالة والوقف وقبل وفي الجنسية  
والعصب والقتل والعتاق لا يقع الشهادة على

الوقف والدخول والموت بالتسامع في  
الأصح بخلاف الشهادة في الأسلاك والطلاق والعتاق  
والإقرار بالمال ولو شهدا بقرض ألف وشهد أحدهما  
أنه قضاؤه جازت الشهادة على القرض ولو شهد  
أحدهما بعتاق ألف والأخر بألف وخمسمائة فهي  
مقبولة بألف وردها كما لبيع والكتابة والخلق  
ولو شهدا بأنه قتل زيداً يوم الخميس وأخرا  
أنه قتله بمصر لم يتبلا فان قضى بأحدهما أولاً بطلت  
الأخرى ولو شهدا على رجل أنه استقرض من فلان  
كذا وأقام المشهود عليه بينة أنه لم يكن ذلك  
اليوم لم تقبل هذه البينة ولو شهدا على رجل أنه  
اشتري داراً من فلان وأقام المشهود عليه بينة  
أنه رد الدار عليه تقبل بينته وينقض بيعه  
ولو شهدا أحدهما بالقتل والأخر بالقرار به أو شهد  
أحدهما أنه قتله بالسيف والأخر أنه قتله  
بالسكين لم تقبل ولو شهدا على الوكالة ثم قال  
أحدهما عزله جازت الشهادة على الوكالة ولو أقام  
على الحي شاهدان وأقام على ورثته بعد موته شاهداً  
أخر جازت الشهادة ولو أقامه واليه بينة على بيعه



داره من فلان بما انت في رمضان وفلان انه ارفعنا  
منه بحسن ضاية في شوال فالبيع اولي لا الوهن ولو شهدا  
بمقتضى وقيمتين واختلفا في المكان والزمان قبلت  
وكذا لو شهدا ببيع واختلفا فيهما ولو شهدا ببيع  
دار ولم يورثاها ولا حدة ودلعا او عرفنا لكن لم يسميا  
شنا او تميا لكن اختلفنا في الجدة والتدريج تقبل  
قال ابو يوسف لو شهدا مواليا امة على زوجهما وكفي  
بجحد قبلت ولو شهدا اثنان على ابيهما بطلاق امرهما  
تقبل ان كان بجحد ان وان ادعت لا وان شهدا على  
امراة ابيهما انهما ردت ان كان الاب بجحد وهي ميسرة  
وان ادعي لا ولو اشترى ذمي دارا من مسلم فادعاهما  
ذمي او مسلم لشهادة ذمي بين لم تقبل ولو شهدوا  
على سرة بفترة واختلفا في لونهما قطع بخلاف المذكور  
والا نوتة والغصب ولو شهدا على رجل انه طلق امراته  
والزوج غايب لا تقبل وان شهدا عند المراه لها ان  
تعتدوا وتتزوج كذا اذا شهدا عند احد او ه  
اخرها بموته والشهادة عنده ولي المرأة كالشهادة  
عندها وان شهدا عندها عدل انه ارتد فقبيل  
روايتان وان اخطرها بموت الزوج الغايب واخطرها

اثنان بحياة فان كان الخبران موته قد عاين موته او  
شهد جنازته فلها ان تعتد وتتزوج وان كان الخبران  
بحياة قد ارضا بتاريخ لاحق فشهادة ابي ولو  
شهدا اثنان ان زوج فلانة مات او قتل واخران ه  
انه حي فلا شهادة على الموت ابي ولو شهدا على رجل  
انه طلق احدي امراتيه بعينها لكانت سبيل  
ولو شهدا على رجل انه طلق امراته ثلاثا وقد وطئها  
منع الزوج من الخلوة بها ولم يخرجها من منزلها وجعل  
القاضي معها امينة ونفقها في بيت المال فلها نفقة  
البردة مدة التزكية ولا تزد عليها ان طالت المدة  
فان زكيت و فرق لا تزد النفقة وان لم تزك ترددها  
وخلي بيته وبينهما ولو شهدا بعقوبة امة توضع عند  
امينة حتى تزكي فلها النفقة فان زكيت رجع فليها  
بما اتفق كما لو اكلت في بيته بلا ادن وكذا ان شهدا  
على الرجل توضع عنده عدل ويتفق ذواليه فان  
زكيت لم يرجع بما اتفق على احد ولو شهدا او دابة لا  
توضع ولا يورثا بالنفقة ولو شهدا بعقوبة احد عبده  
في حقه لا تقبل وعندها تقبل ويجبر على ان يوقع  
العقوبة على احدها بعينه ولو شهدا على قاتل القاتل



بالخطأ أو العدم ثم ظهر كذبهما فلا ضمان عليهما وشاهد  
الزور يشتر في السوق ولا يجوز قتل يوجب حارسا  
ويجوز **فصل** ولو شهدا أنه مات وهذه  
المداركة ما ميراثا لانه هذا لا تعلم له وارثا غيره  
قبلت وان قال لا وارث له غيره لم تقبل وفي الاستحسان  
تقبل وان شهدا انه ابنه ولم يقول لا تعلم له وارثا  
غيره قبلت ولم ينفق المال اليه حولان ظهر وارث  
سواه زلما سلم اليه واخذ منه كنيل وكذا لو شهدا انه  
ابوه وسواهما انه وارث الميت او لا وكذا الام  
والزوجة والزوج وغيرهم من الحسنة المذكورة لا  
يتقضي له شيء حتي يشهدا انه وارثه ولو ثبت أنه  
زوج فلانة المتوفاة ولم يثبت انه لا وارث لها غيره  
فرضي باقل النصيبين وقال ابو يوسف توفي بالحسن  
فاحسن احواله ان يكون معه بنتان وابوان وقال  
محمد بالنصف وقال ابو يوسف ان كان مكان الزوج  
زوجة تقضي لها انجز ربع ستة وثلاثين جزوا فاحسن  
احوالها ان يكون معها ابوان وبنتان وثلاث زوجات  
وقال محمد بالربع ولو اتام البينة على رجل انه اخو له  
وامه او جداه او نائله او مولا لا تقبل حتي ياتي في قبيله

حق ميراث او نفقة وغيره فحينئذ يقبل ويثبت  
النسب ولو اتام البينة على رجل انه ابوه او ابنه او  
علي امرأة انها امه او بنته ثبت نسبه منه وان لم  
يبيع قبله حقا وكذلك البينة على الزوجية وان لم  
يبيع مهر او نفقة **فصل** ويجوز الشهادة  
على الشهادة فمالا تستط بالشبهة كالأموال ان  
شهد رجلان عدلان على شهادة شاهدين لا شهادة  
واحد علي شهادة واحد ولا شهادة النساء فلا شهاد  
ان يقول اصل الشاهد علي شهادة في انما شهد ان فلانا  
اقر عنده بي بكذا واشهد بي علي نفسه ارقا لي اشهد  
علي شهادة في بذكرتك ويقول الغرضي عنده الادا اشهد ان  
فلانا اشهد بي علي شهادة فلانا اقر عنده بكذا  
او لا تقبل من الفروع الا لتعدد حرمات الاصول  
محاسن الحكم بموت او سقار مرض ويجوز تعديل الفروع  
لاصوله فان سكتوا عنهم ينظر الحاكم في حالهم وان انكر  
الاصول شهدا بمررت من الفروع ولو شهدا علي  
شهادة رجلين علي فلانة بنت فلان وكالا اخبرنا انها  
يعرفانها فبالجملة او بالام لا يدرهي هذه ام لا قيل  
المدعي هات شاهدين انها فلانة ولو سمعا من رجلين



يكونان شهداء ان لفلان على فلان كذا لم يسعهما ان شهدا  
به ولو سمعا من القاضي ببلدة او اقرار رجل حل لهما  
الاداء ولو بينما القاض اخر تقبل ولو سمعا من القاضي في غير  
مصره او بعده ما اخر لم يحل لهما الاداء ولو بينما لا يقبل  
ولو سمعا في اطراف مصره او رسا بغيره يحل لهما الاداء  
وقيل لا ولو اشهد رجلان رجلين على شهادتهما فصرح  
اخران لا يحل لهما الاداء والله تعالى اعلم

### كتاب الرجوع عن الشهادات

لا يرجع الرجوع عنها الا عنده قاضي فان رجعا قبل حكمه  
بطلت وبعده لا يفسخ الحكم وضمانا التلناه للشهود  
عليه اذا قبض المدمي المالك دينا او عينا فان رجعا او رجعا  
ضمن النصف والعبرة لمن بني كالمين رجوع وان شهد اربعة  
ورجع اثنان لم يضمنوا او ثلاثة ورجع واحد لم يضمن  
وان رجع اخر ضمننا النصف وان شهد رجلان ورجع اثنان  
رجعت امرأة ضمننا الربع فان رجعتا ضمننا النصف  
وان شهد رجل وعشرة رجعت ثمان لم يضمن فان  
رجعت احري يضمن الربع فان رجع الكل فعليه السدس  
وقال النصف وعليهن الباقي وان شهد رجلان وامراة  
ثم رجعا ضمننا خاصة ولو شهد رجلان ففدية او عليها

بشكاح فهو مثل ثم رجعا لم يضمنوا وان زاد عليه ضمانها  
واذا شهدا عليها بشكاح بمهر قاصر ثم رجعا لا يضمنان  
النقصان او بالبيع بمثل القيمة او الكل يضمنان او باقل ضمانا  
النقصان او بطلاق قبل الدخول ضمننا نصف المهر او  
بعده لم يضمنوا او باعتاق ضمننا القيمة او بنقصان بعد  
التكفل ضمننا الدية ولم يقتصا وان شهدا بالعفو ثم  
رجعا لم يضمنوا وان شهدا على القاتل بالصلح على مال  
ثم رجعا فان كان ذلك مبتدرا للدية او دونها لم يضمنوا  
وان كان اكثر ضمننا التقتيل وفي الخطا ان رجعا بحد  
اخذ الدية ضمنناها ولو قطعت يده السارق به  
بضمانهم ثم رجعا ضمننا دية اليد وان طهران به  
الشهود عبيده او محرم ودون في تقيده لم يضمنوا  
ويرد المدمي ما اخذ فان كان الشهود به قصاصا  
قالوا بية على العاقلة وقيل في مال المشرود له وان  
رجع شهود الشرع ضمنوا وان رجع الاصول وقالوا  
لم يشهدوا الشرع على عبادتنا لم يضمنوا وكذا ان  
قالوا شهدناهم وعملنا ولو رجع الاصول والشرع  
ضمننا الشرع فقط ولم يجبر المشرود عليه في تضيئه  
من شأنا وان قال الشرع كتب الاصول او غلطوا



لم يعتبره ضمن المذكون بالرجوع وكذا شهدوا اليه به لا  
شهود الاحتمات والشرط قال ابو يوسف لو شهدا  
على شهادة اثنين واخران على اربعة بمال ثم رجعا  
صنوا الاولين ثلثة والاخرين ثلثين لم يجعلوا  
قسمين في الغرم قال ابو يوسف لو شهدا على شهادة  
اثنين واخرين على اربعة ورجع من فريق واحد  
يضمنان نصفه لا ثلثين ونصفه ثلث ولو شهدا  
بالمهية والتبضع ثم رجعا ضمنا القيمة ولا يرجع في  
المهية ولو شهدا انه اجر داره سنة فتضمنها  
وسكنها ونصبت المدة ثم رجعا وان كان مثل الاجرة  
لم يضمنوا اولا كثر ضمنا النصف وان كان المدي يضر  
المستاجر لم يضمنوا ولو شهدا انه طلق امرأته ثلثا  
وشهدا اخران انه دخل بها ثم رجعا فعلى شهود  
الطلاق ربع المهر وعلى شاهدي الدخول الباقي ولو  
شهدا انه اقربا ومهية القام تجارية ثم رجعا ضمنا  
ما بين قيمتهما امرأته الى امة فان مات المولي فثبتت  
ضمننا بغيره قيمتها امة ولو شهدا انها ولدت منه  
هذا الولد فعلى يده ثم رجعا فالمسئلة خالها مع  
قيمة ولدها فان قيمته ثم مات وورثه هذا الابن

يرد عليهما ما اخذا بواه منها ولو شهدا انه ورثه  
ثم رجعا ضمنا ما بين قيمته مديرا الى عيده فان العتق  
موت المولي ضمنا المورثة ما بين قيمته فان شهدا على  
تدبيره واخران على عتقه ورجعا جميعا ضمن شاهد  
العتق يبرأ بقصد العتق بغير شاهد هذا العتق قيمته  
مديرا ولو شهدا على انه كاتبه على الف درهم الى سنة  
وقيمة الف ثم رجعا فالمولي يعني الكتابة او يضمنها  
الف حالة ويرجعان بالمكاتبته على المكاتب الى اجلسا  
فان اتمضاها تصدقا بالغفل فاي الوجهين اختار  
قالوا له فان عجز عن الاداء برئ الشاهدان عن الضمان  
ووجب على المولي رد ما اخذ منها ولو شهدا بالنسب  
او الولاء على انسان فعفى به ثم رجعا لم يضمنوا ولو شهدا  
بالنسب من الميت او القليل ثم رجعا ضمنا ولو شهدا  
على امرأة انها اختلعت من زوجها بالف فعفى ودفع  
المرأة الالف ثم اقامت البيعة على انه طلقتها ثلثا قبل  
شهادتهما فلا ضمان عليهما كذا لو شهدا على رجل ان  
فلانا اقضته الف درهم ثم اقام المدي عليه البيعة  
انما يراه قبل شهادتهما ولو شهدا على رجل بالف درهم  
حاله فعفى بهما ثم اقام المدي عليه البيعة انه ابراه



من لسانهم ان لو ادى الشهود عليه على الشهود ه  
 الرجوع وانكروا فليس اخضين ولم يسع البيعة في ذلك  
**كتاب القسمة**  
 وهي جمع نصيب شايع في معين وتشمل على الاقرار  
 والبا دلة وهو يكون في المثلي فيما ختمه عليه على غيبة  
 صاحبه وهي تكون في غير المثلي فلا يباخذ ويجبر في  
 شجرة الجنس عند طلب احد الشركاء لا في غيره ثم القسمة  
 على ضربين قسمة يتولاها الشركاء بانفسهم فيجوز وان  
 كان لهم فيها ضرر وقسمة يرفعونها الى القاضي ه  
 فيتولاها او امينه فيجوز فيها فيه مصلحة لانها فيه  
 ضرر عليهم ونصيب القاضي قاسما ولا مملونا عالما  
 بالقسمة يرزقه من بيت المال ولا يباجرة وهي ملكي  
 عند الروس لا الانصبا ولا يتعين قاسم واحد ولا  
 يشترك القسام ويقسم للصغير ابوه اجدده او  
 الوصي ارناب النافي ولا يقسم العتار بين الورثة ونقسم  
 في المنقول والعتار المستقر ودعوى الملك ولو برهننا  
 على الموت وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم دارك  
 غايب او صبي قسم ودضب وكيل او وصي يتبض نصيبه  
 ولو كانا شترين وغاب احداهما او كان العتار في ركة

الوارث الغائب او حضر فارت واحد لم يقسم وقسم بطلب  
 احدهم لو انتفع كل بنصيبه وان تضر الكل لم يقسم  
 الا بطلب ولو انتفع البعض وتضر البعض لبقاء ه  
 حفظه قسم بطلب في الكثير فقط ويقسم العروص  
 المتحدة للجنس ولا يقسم الجنس بين والهاهر والرفيق  
 والسر والرحي والحايط والمصحف والسيف الاء  
 برضاهم والدياب المختلفة والسوايم المختلفة لا تقسم  
 الا مع الاكس منها والد رالم والغنم والابل والبقر  
 والدواب والحيوب يقسم بطلب احداهم دور  
 مشتركة ودار وضيعة او دار وعائوت قسم كل على  
 حدة واجازا قسمة بعضها في بعض ان كان اصلح  
 وان تراضوا بقسمتها لأي بيع ولو وجد المشتري  
 نصيب احداهما معينا بهد بناءه فيه ترجع اليه ه  
 بايعة بالانتصان لم يرجع البايع على شريكه بشي ولو  
 استحق بعض معين من نصيب احداهما لم يفسخ او  
 شايع في الكل فمخت او نصيب احداهما فله الرجوع ه  
 في نصيب الاخر وتالا يفسخ يحضر احد الشريكين  
 في نصيبه بهرا او بالوعة او كان يحضر عايط جاره  
 وان اختلفا في الطريق دفع على قدر سعة الباب



ولا ينبغي أن يشترط ليرد بعضهم على بعض شيئا ولا يجمع  
بين نصيبين إلا بالتراضي ومن أصابه حجرة من شغل أو  
أعلم من دار ولو حجرة أخرى من دار أخرى فإرادان ينجح في  
حاشيتها بابا إلى تلك الحجرة لم يمنع وإن كان ساكنها  
واحدا لم يمنع عن الطريق وإن كان آخر منع وإذا باع  
أحد الشريكين نصيبه من بيت من الدار فلصاحب  
إبطاله لضرره بذلك ولو باع نصيبه من شاة من غنم  
أو ثوب من ثياب مشتركة فلصاحب إبطاله **فصل**  
ويجب في أن يصور القاسم ما يقسمه ويعدله ويديره  
ويقوم البناء ويفرز كل نصيب بطريقته وشربه  
ويكتب نصيبا بالاول والاخر الثاني ويكتب ويتفرع  
فمن خرج اسمه أولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله  
السهم الثاني ولا يدخل له رالم فيها الا برضاهم فإن قسم  
ولا أحد هو مسيل أو طريق في ذلك الاخر لم يشترط في القسمة  
صرف عنه ان امكن ولا فسخت القسمة دراع من سنبل  
لا علوله متقسم به راعين من علولا سنبله وقال  
ابو يوسف دراع به راع وقال محمد يقسم بالقنفة وهو  
الخيار وتقبل شهادته القاسمين باستيفاء بعض  
الورثة ولو ادعى أحد لم من نصيبه شيئا في يده صاحبه

وقد اقر بالاستيفاء لم يصدق الابيينه فان قال  
استوفيت واخذت بعضه صدق خصمه بخلفه وان  
لم يقر بالاستيفاء ادعى ان ذاخظه ولم يسلم اليه كذبه  
شركه مخالفه وفسخت القسمة ولو ظهر بين فاحش  
في القسمة يفسخ ولو ظهر في الميت دين بعد القسمة  
او وارث آخر او طفل لا وصي له فسخت وان كان للميت  
مال غير المقسوم فقصوا الدين منه جاز وكذا لو تمكّن  
بأحد لم فإن ظهر وصية لأجنبي فسخت فإن ظهر  
لأحد الورثة دين على الميت فله تدفنها ولا تكون  
القسمة الا في ابراهيم الذي عليه والله اعلم

### كتاب الأكره

هو فعل يتعمله الانسان بمنزلة فيقول به الرضا  
ويثبت حكمه اذا حصل من قادر على ابتاع ما نوهده  
به مطلقا وخاف المكره وقوعه وما يجوز فعله  
للمسلم عند الضرورة يجوز عند الأكره وما لا فلا وإذا  
أكره على بيع أو شراء أو اجارة أو اقرار بمقتل أو ضرب شهيد  
أو حبس مديون ففعل خير بين امضاء البيع وفسخه  
وان قبض الثمن أو سلم المبيع طوعا كان امضا وان قبضه  
مكرها رده ان كان قايما وان هلك المبيع في يده المشتري



وله غير مكره من قيمته للبائع وله ان يعرض المكره ان  
شأ وان استملكه المشتري وكان عبدا فاعتقه  
بهم القبط يضمنه او يضمن المكره ويرجع على المشتري  
ولو اعنته قبل القبط يجوز في رواية والبائع يضمن  
ايرها شأ ولو باعه المشتري او اجره او كاتبه او وهبه  
او يقده فيه وسله والعين قائم ينقض ذلك كله  
وكذا كل عقد يقبل النقص وان باعه باقل ما اكرهه  
عليه فهو باطل استحسانا وبالكثير ويجوز اخذ تجوز  
وان اكرهه علي ان يبيعه بدراهم مائة فباعه بثلثها  
دنا يبرجازا استحسانا لا قياسا واذا اكرهه على شرب  
خمر او اكل خنزير يضرب او حبس او تيمم لم يجز حتي  
يخاف علي نفسه او عضوه وسعه ان يفعل وان  
ضرب حتي حقق الرعيه ولم ياكل فهو اثم او علي الردة  
او علي الكفر او سب النبي عليه السلام او الصلاة  
للمصليين او اخير الله تعالى مما يخاف علي نفسه او  
عضوه وسعه ان يظهر ذلك وقلبه مطمئن به  
بالايمان ولا اثم ولم تبين امراته وان ضرب حتي قتل  
كان مأجورا او علي ثلاث مال مسلم او ذمي وسعه  
ذلك ويضمن المالك المكره وكذا الواذر له صاحب

المال مكرها وان اذن طابعا فلا ضمان علي احد او علي  
قتله يقتل لا يفعل فان فعل اثم فالتصاص علي المكره  
ان كان عبدا فعليه ما زاد به في مال المكره بدون  
التصاص ولا يحرم المكره من الميراث او علي قطع يده  
ففعلي اثم قطع رجلاه طوعا فانما يحجب التصاص  
عليهما الا لدية في مالهما ولو اكره علي قطع عضو مسلم  
ففعلي اثم وان اذن له صاحبه ولا يجز له ان ياذن  
فان مات لم يحجب دية علي احد وان كان مكرها في الاذن  
فالضمان علي المكره ولو قال ائتني ففعل اقتص منه  
وفي رواية لا يجب في ماله لدية في اخري ولو قال  
اتلني نفسك من الجبل والا فتلتك ففعل فالدية علي  
ما قلة المكره وقال ابو يوسف في ماله وقال محمد عليه  
التصاص ولو اكره يقتل علي ان يذبح نفسه في النار  
او في الماء والكل مهلك فله الخيار في الالماء والصبر  
وقالا يصبر ولو اكره علي طلاق او عتاق او علي شراء من  
يعتق برحم او علي تعليق عتق عبده بدخول الدار  
او علي زواج من علق طلاقها بذكائها فتعزل وقع  
الطلاق والعتاق ورجع بقيمة العتق علي المكره  
وبه هبت المهر ان كان قبل الدخول او علي اعتاق نفسه



فما تنق كلة فهو مختار او تلي كلة فاعتق ذمته فاما كره  
 منا من لزمه كلة والى المعتق او على الزنا لم يحد  
 وان صبر حتى قطع او قتل كان مأجورا ولو اكره على الاقرار  
 بالذات فافتر بضمه لم يلزمه فان اقربا لغيره لزمه الا ان  
 وكذا ان اقرب نصف اخر وان اقر له ولا حر بذلك المال  
 لم يلزمه ولا شركة بينه وبين الاول فالنصف له ولو  
 اكره على الهبة فهو هب ما له ولا حر وهي مما يقسم بطلت  
 وان كانت لا تقسم جاز في حصته الاخر وكذا البيع والشراء  
 ولو اكره تلي تزوج امرأة باكثر من مهر المثل رجع تلي المكره  
 بالفضل وان اكرهها باقل منه لا شيء لها عليه فان كان  
 الزوج كفوا ان تم لها والا فرق بينهما وتالا لا شيء عليه  
 ان لم يدخلها ولو اكره على المراجعة صحت ولا شيء على احد  
 ولو اكره تلي العفو عن دم العمد جاز ولو اكره وتكفي  
 مظالم الناس فصبر حتى تاتل فهو افضل والله اعلم

## كتاب السير

الجهاد فرض كفاية وان كان التغير عما فترض عين  
 ويجب تكال الكفار ولا يسهلون ولا يجب على صبي  
 ولا عمد ولا امرأة ولا اعبي ولا منعد ولا اقطع ومن له  
 ابوان لا يجاهد الا بامرهما وكذا المرأة والعبد والمديون

مع الزوج والمولى وروب الدين الا ان يهجم العدو ولا باس  
 بالجعل للحاجة ويكره ان يقتل اباة المشرك فان ه  
 ادركه امتنع حتى يقتله غيره ويباح الجهاد في الاشهر  
 الحرم وفي المحرم وشوال وذو الحجة ورجب ولا يجاهد  
 عالم ليس في البلدة افتر منه وان احاصر المسلمون  
 اهل الحرب دعوتهم الى الاسلام او لا وان اسلموا دعوتهم  
 الى التحويل الى دار الاسلام فان فعلوا اكثر منهم وان ابوا  
 الاسلام دعوتهم الى الجزية ان كانوا من اهلها وان قبلوا  
 فلهما لنا وعليهم ما علينا فان ابوا استعانوا عليهم بالله  
 تعالى وحاربوهم وارتكبوا المجانيق وخرقوا وغرقوا  
 وقطعوا اشجارهم وافسدوا ازروعهم ومروهم وان  
 ترسوا باساري المسلمين او بصبيانهم او كان فيهم اسير  
 مسلم او تاجر فقتله او الكفار وما اسبا يولن المسلمين  
 لادوية فيه ولا كفارة ذبحوا عليهم وتعلم اموالهم ولا  
 باس باخراج المصاحف والنساء في عسكر عظيم دون  
 سرية لا يومن فليهما وبينني ان لا يندسوا ولا يثلموا ولا  
 يثلموا ولا يقتلوا صبيانا ولا امرأة الامم ولا شيخنا  
 كبيرا ولا اعبي ولا منعدا ولا مجنونا الا ان يكون احدكم  
 ذاراي في الحرب او ملك ولا يفوت في السبي يمين ه

في رواية البخاري في اهل التقاتل

القتل يقتل بالاسلحة ولا يقتل بالعدو المملوك الخيانة  
 في الغنم الثلاثة ان سلق اطراف الاسلحة في الغنم  
 كما لا يذبح الا نكاحا ولا يبيع ولا يهدى



والدة وولمها العفيف قال ابو يوسف اذا نزلوا علي  
حكم الله يجوز القتل والاسترقاق وابنائهم احرارا  
بثمة لنا ولا يست دار الاسلام والحرب واحدة  
ودار الاسلام تقير حربا يزوالا ان اهلها وانقال  
بدار الحرب واظهار فيها احكام الكفرة واكتفيا  
بالثالث كما في العكس واذا خاف اهل الشعوب من  
العدو وجب علي جميع المسلمين الاقرب والا اقرب  
ان يمد لهم بالرجال والسلاح والكرع حتي يزول  
عنهم الحرب وينبغي ان يكون امير الجيش عالما بوجوه  
الحرب رفيقا بالناس عالما بما لا في حقهم ويجب  
عليهم طاعته الا في معصية ولو هرب من العدو  
واختفي مكانا فامامه العدو وسال عنه اصحابه لا ينبغي  
ان يعلم موضع اصحابه وان فعل **فصل** واذا  
كان في الموادة مصلحة فلا باس به وان انعكست  
ثبته اليهم وان بدوا خيانة مشفقين قوتلوا من غير  
ثبته ولو شرط رد من يخرج اليهم من الرجال الاحرار مسلما  
فهو باطل فان وادع الامام مال اكثر من عشرين حاجة  
جاز ان كان كالحزبة تبل حصارهم وكما لعينهم بعده فان  
وادعهم ثم وادع الموادة شرا المسلمين تبطل اليهم الموادة

اي وادعها ما حيتهم

ثم يقاتلون

ثم يقاتلون ولا يجوز دفع المال اليهم ليوادعوه الا خوف  
الهلاك ويوادع المرتدين والبيعة ان كان في الموادة  
خير للمسلمين بغير مال فان اخذ لم يرد به وبكره بيع  
السلاح والكرع والهدية من اهل الحرب بملات الطعام  
واللباس وتجديزه اليهم قبل الموادة وبعدها واذا  
امن حرا وحرية كافرا او عدونا او مدينة امتنع عن  
قتالهم الا ان يكون فيه مفسدة فينبذ اليهم امام  
ولا يبيع انسان ذمي ولا اسير ولا تاجر فيهم ولا مسلم عندهم  
وهو فيهم وكذا العبد المحجور والمراهق وتختلط العقل  
ولا يستعينوا المسلمون بالكفار علي قتال الكفار الا  
ان تكون الغلبة للمسلمين واحتيج اليهم فلا باس بذلك  
واذا كان المسلمون في سفينة فزماها العدو بالنار  
فصوبوا بخيار بين القتل فيها وبين الاتيان انفسهم في الماء  
وان علموا انهم يغرقون لا يلتقون انفسهم ان يرحوا النجاة  
ومن حمل نعلي مشرك في الحرب قتال اشبهه ان لا الله الا الله  
كف عنه وان كان يهوديا او نصرانيا لم يكف عنه حتي  
يقوله وان محمدا رسولا الله او يقول انا علي الاسلام  
او علي دين محمد ويترجم من دين اليهودية والنصرانية وان  
صلي كافر جماعة في مسجد باذان صار مسلما لان صلي



وحده ما واذن او قرأ القرآن او قال يهودي او نصراني ه  
 اسلمت او امننت او اناسلم او امن من سبيل من نيتته ه  
 وليس باسلام **فصل** واذا فتح الامام بلدة  
 بمنوة قسرها بيننا او اقراها لها بوضع الجزية والخراج  
 ويقسم المنقول ويقتل الاساري ويسترقم او يتركهم اهل  
 ذمة ولا يرد في الجدار الحرب والامام لا يباي يبايهم ولا يجازاه  
 باساري المسلمين ولا بالماله واذا اعذر سئل المواسي  
 في العود لا يتركها ولا يعقرها فتخرج ثم تحرق واما العبيد  
 والامان وان لم يتدروا يقتلوا الرجال ذون النساء والصبيان  
 ولا يقسم غنيمته الا في دارنا ويستوي الرد والمقاتل  
 ولو لحقهم الممد قبل الحراز ما يشاء ركب معهم ولو بعد ه  
 القتال ولا حق لاهل السوق حتى يقتلوا واذا لم يكن حوله  
 قسما بينهم ايداعا ثم يرجعها في الدار فيقسمها ولا تباع  
 الغنائم قبل القسمة ومن مات في دارهم قبل احرار الغنيمه  
 لم يورث نصيبه ولو وطئ مسبية تولدت ناعا لها  
 لم يثبت النسب ويورث اذامات بعد الاحراز ولا  
 باس بعلف الحسكر واكل ما وجهه ومن طعنه  
 واستحال طيب ولفظ وتوقع ذابة وركوب الدواب  
 وليس المشايب واشعال الخطب واذا اخرجوا من دارهم

فيمشون الى دار الاسلام ح

لم يعلموا من الغنيمه ولا ياكلوا منها ويرد الغنا ضل  
 اليها قبل القسمة ويتصدق به بعد ما ويقتلوا  
 بسلاهم من غير قسمة ولا يعبروا من ذلك شيئا فان  
 بيع رد الثمن الى الغنيمه ولا يتولوه ولا يستعملوه من  
 غير حاجة ومن استهلك شيئا من الغنيمه قبل الاحراز  
 لم يقسمه ولا بعده ضمن **فصل** ويقسم اربعة  
 الاخماس بين الغنائم للمجاهدين سهم وللغارين سهمان  
 لثلاثة ولا يسهم للفرسين ويقتساوي لبرادين العتاق  
 ولا يسهم لبغلة ولا را حله ومن غزا في البحر ومعه فرسه  
 يسهم له وان لم يحجج اليه ويعتبر حال مجاوزة الدرب  
 لا تقتناء الحرب ولو دخل متا تلاقا لم يقتل لمرض او جرح  
 اسهم له فن دخل دارهم نارسا فقتل فرسه استحق سهم  
 فارس او راجلا فاشترى فرسا منهم راجل ويخرج ه  
 لعبيد ومكاتب وصبي واسراة وذمي من غير الخمس ه  
 ويقسم الخمس بينهما للميتا وسهما للمساكين وسهما  
 لابناء السبيل يدخل فيهم فقراء ذوي التزوي ويتردون  
 ذون اغنياءهم وسهم النبي عليه السلام يستقطبونه  
 كما سقط الصفي وكان استحقاق ذوي التزوي بالتمرة  
 وبعده بالتمر واذا دخل واحد واثنان دارهم مغيرين



بغير اذن لم يجنس او باذن حمس على المشهور او جماعة  
منه بغير اذن حمس ولا يجنس الماخوذ من اهل الحرب  
حذيفة بغير قتال ويمصرف مصرف الخارج ولا بأس  
بالتنفيل حال القتال فيقول من تكل قتيلا ذله  
سلبه فياخذ ما عليه من ثيابه وسلاحه ومركبه  
اسريره والتمه ومما معه او يحرقه على راسه من مال  
دون جنديه وغلامه ومماعه او يجعل اسره اخرج  
تعهده لخصه ويتقطع به حق الغير ويثبت الملك  
بالاحراز واذا لم يتفك جعل السلب غنيمة لا تحقنا  
من ازال منعه **فصل** ومن دخل تاجرا لا يتعرض  
لشي من اسواقهم او دماهم فان اخذ شيئا وخرج به ملكه  
مختورا ويتصدق به والمستامن منا اذا ارى مع مسلم  
لهناك فهو جائز وكما مع الحرى ولو دخل مسلم قاذن  
كربيا او استاذن منه او غضب احدهما الاخر شيئا ثم  
خرج الىنا او استامن الحرى لم يقم بغير ما لشيء وكذا  
لو خرجا مع بين مستامين وقد فعل ذلك ولو خرجا  
مسلمين قضيت بالدين لا بالعصب ويومر المسلم بورد  
العصب حرى دخل الىنا بامان واشترى ثوبا ثم  
جاز فرباع عليه فان لم يعلم حتى دخل دار الحرب شر

خرج الىنا او ظهرنا عليهم فتنق وان اودع المستامن  
نالا لرجل او اقرضه ثم اخذ اسيرا او ظهرنا عليه صحر  
فقتل فالود يعة في ويظل القرض وان قتل ولو  
تظهر عليهم فالقرض والود يعة لورثته وان اسلم  
عنده الحرى في دارهم وخرج الىنا او ظهرنا عليهم  
فبوجوه وان دخل الحرى دارنا بامان مع ولده فباع  
الولد لم تجز بغير ما لو باع ولده من مسلم في داره  
الحرب في رواية حتى لا يجبر على الرد اذا اخاصم وان دخل  
الحرى الىنا بامان فاسلم ثم ظهرنا على الدار فبيع ماله  
واهلته واولاده الصغار والكبار في واذا اسلم  
في دارهم ثم خرج ثم ظهرنا عليهم وهو في دار الاسلام  
قاله واهله في الاما اودعه عند مسلم او ذمي  
واولاده الصغار مسلمون واذا اسلم ولم يهاجر  
ثم ظهرنا عليهم فتد احرز نفسه واولاده الصغار  
وود يخته في يد مسلم او ذمي ولم يجر عتاره وزوجه  
وماله واولاده الكبار ومن قاتل من عبيده وما  
غصب منه مسلم او ذمي وود يخته في يد حرى  
وثبت العترة بالدار لا بالاسلام فالود يعة مسلم فيه  
تقتل مثلما عهد او خطا لا يجب عليه شي لا الكفارة



في الخطا وكذا اذا قتل اسير مثله وقال عليه السلام في  
حال كالمستامين واذا دخل حربي اليها غير مستامن  
فاحذره ومسلم فهو في المسلمين وخصاه به ولو اسلم  
فاخذته فهو في لم وقال ابو حنيفة ولو اشترى امه في  
دارهم واستبرأها بحقيقة فقر بانها لا يجوز الا بعد  
اخراجها واذا استأمن الحربي لم يمكن من الاقامة سنة  
فان اقامها وضعت عليه الجزية ولا يمكن من العود  
فان عاد وله دين او دية عند مسلم او ذمي اسبح  
دمه واذا اظهر عليهم واسرا وقتل سقط الدين وسار  
الوديعة فيا ولو اتى حربي غير مستامن الى الحرم لا يقتل  
فيه بل يحبس عند الغدا ليخرج فيقتل **فصل**  
واذا غلب الترك على الروم فسيوفهم واخذوا اموالهم  
ملكوها واذا غلبنا عليهم حلت لنا وان غلبوا علي  
اموالنا واحرزوها ببلادهم ملكوها واذا اظهرنا عليهم  
حلت لنا اربابها او بعدد ما اخذوها بالقيمة ان  
سأوا ولو اشترى لها تاجر وخرج بها اخذها ما لكنا  
المول بالثمن والترك وان وهب له ببالقيمة وان كان  
عمدا فاعنته التاجر او الوهوب له عتق ولا سبيل  
للمولي وكذا ان اسلم اهل الحرب عليه وان باع التاجر

او الوهوب له حكمه كالاول ولا يشتق من ما صنع  
الاول اخذ سرية اسرا فربوا قبل الاحراز والقيمة  
واخذهم اخري واحرزوا او اقتسموا قبله فهو الثانية  
واعدا القسمه فيا او تم والقسم اعاد فزم للاول  
قبلها مجانا وبعد ما بالقيمة وبعد الاحراز قبل  
القسمه ان وجد ولم بعد قسمه الثانية لا سبيل  
عليهم وقبلها للاول ولو اخذهم العدة وبعد الاحراز  
قبل القسمه فاخذتهم الثانية قبله فزم للاول  
الا اذا قسم الامام بينهم وهو يري الملك قبله ولا  
ملك اهل الحرب بالقيمة علينا احرازنا وكاتبنا  
وامهات اولادنا ومديونا ويملكهم المسلمون فان  
احرزوا ام الولد والمديون فظهرنا عليهم اخذوها  
المولي بخير من قبل القسمه وبعد ما وان ظهرنا  
فحصل عبيد لنا لبعض الغائبين بالقسمه ففقيت  
عبيدهم ونعم قيمته وسلمه فلما لكه الاول اخذه  
بالقيمة العمي وقال سليمان قال ابو يوسف او امه  
قباعها الغائب بالف فزلت وماتت فالاول ياخذ  
بالف لا بالحصه ولو اسر عبيدا ثانيا فاشتراه اخر  
بالف فلا سبيل للمولي عليه والمشتري الاول ياخذ



بالب والمولى ياخذونه بالغين ان شاء وان نذر اليهم بعير  
فاخذوه ملكوه ولو ابتاع اليهم قن لا فلو ابتاع بنوس  
ومتاع فاشترى رجل كله منهم اخذ المولى العبد بما  
وفيه بالثمن **فصل** يوحى العشر من ارض  
العرب ما بين الذهب الى اقصى حجر البين بمهرة الى  
حد الشام والخراج من السواد ما بين الذهب الى  
عقبه خلوان ومن العتق او التعلية الى عباده ان  
وتحوز اهلها ببيع اراضيها واذا فخت ارض عنوة  
فقتلت او اسلم اهلها كانت عسرية او اقراصلها بغيرها  
او صولحو الخراجية الامانة فتحملها عليه السلام عنوة  
وتتركها من غير خراج قال ابو يوسف لو احيى مؤثك  
يعتبر تحيز ارض فالعشر ان كان عشر يا او الخراج  
ان كان خراجيا الا البصرة لا تتاق الصحابة رضي  
الله عنهم لا يعتبر بما يحيى به وان كان بغير او عيناه  
فستخرجه او بانها را العظام كان عشريا او بغير معتبر  
كنهر الملك ونحوه ما احتقرته الاعاجم خراجيا ويؤخذ  
ما وضعه عمر رضي الله عنه من كل جريب يملأه الماء  
ودره من الرطبة خمسة دراهم ومن جريب الكرم او  
التخل المتصل عشرة دراهم ويوضع عليها سوي ذلك

منه مائة دراهم  
منه مائة دراهم

نحسب

نحسب الطاقة وينقص عنه لنقصان الريج قال ابو يوسف  
منع الزيادة للزيادة وان طلب الماء او انتطع او  
اصطلم الزرع افة فلاخراج ويحب مع التمهيل  
والاسلام ويجوز شرائطه ان يخرج من ذمي يؤخذ  
منه واذا اجر الامام ارض الخراج لغيره ما جها  
أخذ الخراج من اجرتها ورد الفضل على صاحبها  
ولو اشترى المستامن ارض الخراج فوضع عليه  
الخراج صار ذميا لا ان تزوج فدية ولو تزوجت  
للمستامنة فدية صارت ذمية **فصل** اذا  
وضعت الجزية براض قد رتب ما يتفق عليه ولا  
في موضع على العني ثمانية واربعين درهما يؤخذ منه  
كل شهر اربعة وعلى الوسط اربعة وعشرين في كل شهر  
درهمان وعلى الفقير المتعل اثنان عشر درهما في كل  
شهر درهم لا دينار مطلقا ويحب في اول العام لا باخره  
ولا يخص بها اهل الكتاب فتوضع عليهم وعلى المجوسي  
والوثني من الجهم ثمان العرب ولا على المرتدين فليس الا  
لإسلام او السيف فان طلب اهل الكتاب من العرب ان  
يكونوا ذمة اجيبوا وان ظهر عليهم قيل ذلك فصر  
كغيرهم من اهل الكتاب لا يجبرون على الاسلام وعشركوا



العرب لا يجابون إلى الجزية وأن ظهر عليهم أنفسهم  
وَصَبَّحَانَهُمْ فِيَّ وَلَا يَجْبِرُونَ عَلَيْهِ وَلَا جَزِيَّةٌ عَلَى أَمْرَانِ  
وَلَا صَبِي وَلَا زَمَن وَلَا أَعْمَى وَلَا شَيْخٌ كَبِيرٌ وَلَا عَجُوزٌ وَلَا  
مُكَاتِبٌ وَمَدْرُؤٌ وَلَدٌ وَلَا يَحْتَلُهَا مَوَالِيَهُمْ وَلَا رَاهِبٌ  
إِلَّا أَنْ يَنْتَدِرَ عَلَى الْعَمَلِ فِي رِوَايَةٍ وَاسْتَنْطَ بِلَا إِسْلَامٍ  
وَالْمَوْتُ كَذَا بِمَعْنَى أَعْيَامٍ وَيُؤَدِّهَا بِنَفْسِهِ تَابًا وَالْعَبَاسُ  
قَاعًا وَيُؤَدِّهَا بِمَعْنَى تَابًا وَيُؤَدِّهَا بِمَعْنَى تَابًا  
بِمَاذِي وَيُؤَدِّهَا بِمَعْنَى تَابًا وَيُؤَدِّهَا بِمَعْنَى تَابًا  
مِنَ الصَّوْفِ دَمِيعٌ مِنْ زَنَارِ إِبْرَاهِيمَ وَلَا يُلْبَسُ مَا دَخَلَ أَمْلُ  
الْعِلْمِ وَالزَّهْدِ وَالشُّرْفِ وَلَا يَرْكَبُ الْخَيْلَ وَقِيلَ يَمْنَعُ عَنْهُ  
مُطْلَقًا فِي الْأَصْحَافِ الْأَضْرُورَةُ عَلَى شَرِّهِ كَهَيْئَةِ الْأَكْفِ  
وَيَنْزِلُ فِي أَسْرَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَبِحَاجَتِهِمْ وَلَا يَحْمِلُ سِلَاحًا  
وَرَضِيقٌ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ وَيَمُزُّ لِسَانُهُمْ عَنْ لِسَانِي فِي  
الطَّرِيقِ وَالْحَمَامُ وَيَنْتَقِضُ الْعَهْدُ بِالْحَقِّهِمْ بِدَارِ الْحَرْبِ  
أَوْ يَخْلِبُوا أَيْ مَوْضِعَ تَحَارُكِنَا لَا بِالْإِمْتِنَاعِ عَنْ دَارِ الْجَزِيَّةِ  
إِلَّا فِي رِوَايَةٍ وَلَا إِذَا قَاتَلَ مُسْلِمًا أَوْ زَنِيًّا مُسْلِمًا أَوْ سَبَّ  
النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَمْرَانِ لَا يَبْعَاوُدُ فَإِنْ عَادَ أَدَبَ  
عَلَيْهِ وَلَمْ يَمُتْ وَلَمْ يَنْتَقِضِ الْعَهْدُ مِنَ الَّذِي دَخَلَ بِدَارِ  
الْحَرْبِ فَهُوَ كَالْمُرْتَدِّ إِلَّا أَنَّهُ سَبِيٌّ لَيْسَ تَرْتَبُ وَلَا يَجُوزُ أَحْدَاثُ

سبعة وَلَا كَهَيْئَةٍ فِي دِيَارِنَا وَلَا الْوَصِيَّةُ بِهِ عَلَى الْأَعْيَانِ  
وَأَذَا انْتَهَدَمَتِ الْقَدِيمَةُ أَمِيدَتْ وَبَرَّخَتْ مِنْ دَسَارِي  
بَنِي ثَغْلِبَ وَتَسْلِيمِهِمْ لَا مَسْبِيًّا عَنْهُمْ ضَعْفُ الزَّكَاةِ وَيُصْرَفُ  
مَا اخْتَدَمَ مِنَ الْحَرَاجِ وَالْجَزِيَّةِ وَأَسْوَاقِ بَنِي ثَغْلِبَ وَمَا  
أَهْدَى إِلَى إِمَامٍ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ فِي مَسَالِحِ الْمُسْلِمِينَ  
كَسَدِ الثُّغُورِ وَبِنَا التَّنَاطُرِ وَالْجَسُورِ وَكُنَايَةِ  
الْقَضَاةِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْحَرَكَاتِ وَارْزَاقِ الْعَائِلَةِ وَذُرَايِهِمْ  
مَا يَكْفِيهِمْ وَمِنْ مَاتَ فِي نَصْفِ السَّنَةِ حَرَّمَ مِنَ الْعَطَا **فَقِيلَ**  
يَعْرِضُ لِإِسْلَامٍ عَلَى الْمُرْتَدِّ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ شُبُهَةٌ كَشَفَتْ  
وَيُحْبِسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَنْ اسْتَمْلَ وَيُقْتَلَ بِسَبِّهِ مُطْلَقًا  
فَإِنْ أَسْلَمَ وَلَا قَتْلَ وَيَكُونُ قَبْلَ الْعَرْضِ وَلَا شَيْءٌ عَلَى قَاتِلِهِ  
وَكَذَلِكَ الْوَاسِلُ ثُمَّ ارْتَدَّ ثَانِيًا وَثَالِثًا فَإِنْ أَسْلَمَ لَا يَقْتُلُ  
وَيَعْرِضُ وَيُحْبِسُ حَتَّى يَرَى مِنْهُ الْإِخْلَاصَ وَالْعَهْدَ  
كَالْحَرْفَانِ جَمْعُ الرَّدَّةِ فَهُوَ تَوْبَةٌ وَأَنْ سَبَّ النَّبِيَّ يَكُونُ  
الْإِسْلَامُ أَوْ يَنْتَقِضُ مَا رَمَزَتْهُ وَتَجِبُ الْإِلَافَةُ سَبْدًا  
لِإِسْلَامِهَا وَلَا يَقْتُلُ الْمُرْتَدَّ بِلِثَمَانٍ وَتَعْتَرِبُ حَتَّى  
تُسَلَّمَ وَيُصْرَفُ نَفْسُهَا فِي مَالِهَا وَإِنْ ارْتَدَّ الْحَنْثِيُّ الْمَشْكُلُ  
لَا يَقْتُلُ بِلِثَمَانٍ وَيُجْبِرُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَيَرْزُلُ وَيَكُونُ  
الْمُرْتَدُّ عَنْ مَالِهِ وَوَلَدِهِ مَوْقُوفًا كَمَا فِيهَا مُطْلَقًا فَإِنْ أَسْلَمَ



عاد ملكه وان مات او قتل لا ردة ورث كسب  
اسلامه وارثه المسلم بهد قضاء دين اسلامه وكسب  
ردته في بوءه قضاء دين ردت لا موروث مطلقا  
وان حكم الخاقه مرتدا يحتمل كونه فمحقق منه بيرة  
وامر واده ويحل دينه ويرث اهله المسلمون ما  
اكتسبه في الاسلام وقال ابو يوسف يعتبر كونه  
وارثا وقت القضاء وقال محمد وقت الخاق  
ومرته اللازم في الاسلام يقتضي من كسب الاسلام  
وفي الردة من كسبها والهداية بن كسب الاسلام  
او من الردة روايتان وتالا يقتضي منهما ببيعة وشراؤه  
وعتقه ورهنه ونصرته سوقوف فان اُشلم صحت  
عقوده وان مات او قتل ارحق بدار الحرب بطلت  
واجازا مطلقا واذا اخذه مسلما بهد الحكم اخذ ما وجد  
من ماله في يده وارثه ولا ضمان على الورثة فيما استملكوه  
من ماله ويصح اسلام الصبي الغافل وردته فيجبر على  
الاسلام ولا يتصل ولا يبيع الرقعة الذي لا يعتل والمجنون  
والمرسوم والشكران الذي لا يعتل ويجبر الصبي الذي  
لا يعرف الاسلام ولا وصيته بعد البلوغ على الاسلام  
ولا يتصل واذا اتهم يهودي او باعكس ترك ولا يجبر

على دينه ولا يتصل ولو ولدت امته لغيره نصرا بنية  
لستة اشهر منذ ارتد فادعاه في ايام ولده فلو ابنته  
حرد لا يرثه ولو مسلمة يرثه الابن ان مات على الردة  
او لحق بدار الحرب وان لحق للورثة بماله فظهر عليه  
لفوقه فان رجح وتذهب بماله فظهر فلوارثه فان  
قتل مرتدا رجلا خطا ولحق او قتل فالدية على  
كسب الاسلام ولو ارتد بعد القطع عمدا ارث مات  
منه ارحق فثابت لما مات منه ضمن الناطع نصف  
الدية في ماله لورثته فان لم يلحق او اسلم ومات  
ضمن الدية ولو ارتد الزوجان ولحقا خلت وولدت  
وولد ولدهما ولدا فظهر نايدهم فالولدان في  
وتجبر الاول على الاسلام والزوج ان اسلم والا قتل  
والزوجة تجبر وتشتري وان ارتد قوم وانسا هم  
وصبيانهم يجبر الجميع على الاسلام فان ابوا اكمل  
الرجال واذا ارتد اهل ارض وغلبوا على جميع من  
فيها من مسلم وذمي وجرت احكامهم فيه ففي دار حرب  
ان لم يتصل بدار الحرب ولا يفتي فيها مسلم ولا ذمي  
بالامان الاول فان فتحها الامام فجا اهلها قتل  
الغلبة يرد عليهم وعادت كما كانت حراجية او



عشرية وان جاوا بهذه القضية اخذوها بالثمة  
فاذا اخذوها عادت كما كانت الا ان يكون الامام  
جعلها حرجية فلا تتغير ولوا قومي بنكاح  
ولنسب مع ان لم يبطل به ملك معصوم والولد  
يتبع خير ابويه دينا فتتبع الكفاي منهم لا المجوسي  
ثم اذا اليهم الذارف لولد في زوجة مسببة وصدة  
اول نسب وضيع او ما تلى وصدة مع قبل القضية  
مسلم متيم ثم ادعي صغيرا من المسي ابنة منها  
وصدة قتله ثبت النسب والذكاح وتبين الدارين  
بسبب النفقة لا السبي **فصل** خرج قوم  
عن طاعة الامام وعلبوا على بلده دعاهم الى الجماعة  
وكشف شيرتهم ولا يهدا بتتالهم فان بها قاتلهم  
حتى ينزق جميع ويكره حمل روس البغاة الى الانان  
وتجوز قتالهم بسلاحهم وحملهم للحاجة فان بلغه  
تاهبهم حبسهم ليتوبوا فان كانت لهم فدية اجهز في  
خيرتهم واتباع سولهم والا فلا ولا يسبي ذريتهم ولا  
يقتل اموالهم ولكن حبس حتى يتوبوا ثم رد عليهم واذا  
قتل الما دل مورثه الباغي ورثه وان قتله الباغي  
وقال انا علي حق ورثه وان قال انا علي الباطل

لم يرثه وان كل باغي مثله فظهر عليهم لم يحك شي  
وان غلبوا علي مصر فقتل محوري مثله فظهر عليه قتل  
به فان غلبوا على بلده فتصبروا قاضيا لحكم فان  
كان من اهل العدل امني الامام حكمه وان كان  
منهم امني ما وافق الحكم وابطل ما خلفه فيكون بيع  
السلاح ايام الغتنة من اهلها لا ان لم يدروا عنهم  
**كتاب الحظر والباحة**  
يجوز النظر الى العورة مطلقا الا للضرورة كالطبيب  
والخاص والتابلية وينظر الرجل من الرجل والمرأة من  
ومن المرأة الى غير العورة ومن زوجته وامته التي تمل  
له الى جميعها ومن محارمه مضاتا الى الوجه والراس  
والصدر والاشياقين والعضدين ولا باس من ذلك  
اذا امن الشهوة وله ان يسافر لها ويخلوا اذا امن  
الشهوة فان خافا اراحمها او غلب علي ظنه فليجئ  
بجهدته وامته الغير محارمه ولا باس عساهن وان  
خاف ولا ينظر من الحرة الأجنبية الا الى الرجدين  
اذا امن وان خاف امتنع الا القامي والمشهد ولا يس  
وان امن ولوا دعي الى تحمل شهادة علي امرأة فهو يعلم  
انه لو نظر اليها اشتهاها لا يجب في رواية وكذا حكم



الغلام الصبيح الوجه ولا يخلوا بالاجنبية وان امن  
 حتى لو قال ان لم احده فلانا علي حرام فاسرته طائفة  
 وتدراه خلا بامارة لا تطلق ومن كان عزبا به شيق  
 وفرط شهوة لا يابى بان يطرح بذكره لتسكين الشهوة  
 وينظر العبد من سيده ما ينظر الاجنبي والخصي  
 من الاجنبية ما ينظر الفحل ولا يابى ما ينظر الى من  
 يريد نكاحها وان علم الشهوة والامة تنس من الاجنبي  
 ما يحل النظر اليه وتغزو فوق الشيا بثمره بالهون  
 الا اذا خافا على انفسهما الشهوة واذا بلغت الامة حد  
 الشهوة لا تعرض في ازار واحد وان اشتري جارية  
 على انها بكر وكانت عيبا نظر النساء والختان للرجال  
 سنة والنساء مكرمة ولا يابى بالمصاحفة وتقبيل  
 يده العالم والسلطان العادل ويكره للرجل عنان الرجل  
 وتقبيله واذا سجد للسلطان للتحية لا يكثر اذا كان  
 خائفا ولو قيل للاسجد للملك الكافر لا قلنا ك  
 فالافضل ان لا يسجد ولو قيل له اسجد التهمة فالأفضل  
 ان ياتى بها ويكره الستم في السلطان الجائر بل يدعوله  
 بالمصالح ويحل الغيبة في السلطان الجائر والفاسق  
 العائن وما حبه بدعة ولا يابى بالغيبة في رجل يغير

من كان عيبا  
 من كان عيبا  
 من كان عيبا

نعيين

نعيين ويباح التكبير على من تكبر عليه ويكره التواضع في الغني  
 لغنايته ويباح الكذب في الصلح بين الاثنين وفي الحرب  
 وضع امراته احراز امن الوحشة والحضرمة ولا يابى  
 بالمزاج يند ان لا يتكلم بكلام نائم فيد او يتصده ان  
 يصحك القوم ويكره تمني الموت لغضب او صيق عيش  
 بخلاف ما اذا تخي لتغير زمانه بخافا الوقوع في العاصي  
 ويكره للحرة ان تسافر ثلثة ايام فصاعدا الامع زوج  
 او ذي محرم ولا يابى للمملوكات وامهات الاولاد ولو  
 عالجت لا سقاط ولدها بيل ان يستبين خلته فلا  
 اثم عليها ولو ماتت وفي بطنها جنين مضطرب  
 اشق بطنها من الايسر وكذا من بلغ ذرة ثم مات  
 وقيل لا يشق ويحل للنساء لبس الحرير وتوسدها  
 للرجال الا العلم في الثوب والعمامة وعرضه قدر  
 ثلاثة اصابع واكثر اشبه سياج وليس في الحرب مكره  
 لما سدها ابرسيم ولحمته قطن او حر وحرم التكة الحرير  
 والديبايح ويحل لمن التخل بالذهب والفضة ويحرم على  
 الرجال الا الخاتم قدر مثقال والفضة وحلقة السيف  
 والياقوت مثل لغير السلطان والثاني ترك الختم وحرم الختم  
 بالحرير والمديد والسفر والذهب والاعتد بالخلفة وحل



مسما الذهب بحجل في حجر الفس وسماها السن بالفضة  
 لا بالذهب ويكره ان يلبس الصبي الحر والذهب  
 والفضة وتختبى راسه ورجله بالحنا الزينة ولا يابس  
 بان تختبى راسه وحليته به ولا يابس بفتق اذن الصبي  
 ويجوز استعمال الانية منها للرجال والنساء ولا يابس  
 استعمالها في السقوف ولا يابس بان يكون في يد الرجل  
 والمرأة او ان من ذهب وفضة للحجل ولا يابس استعمال  
 العقيق والبلور والزجاج والشرب في الاواني المنقضة  
 والجلوس على السرير المنقض والركوب على السرج  
 المنقض اذا اتى موضع النضة وهكذا اذا تخلص منه  
 شيء فاما القويده الذي لا تخلص منه شيء فباح مطلقا  
 ويكره حمل الخرقه لمسح العرق ولا تكفي الجلوس والفرج  
 بغير عذر ويكره مد الرجلين الى الكعبة في النوم وغيره  
 ثم ذكر كذلك الى المصحف وكتب الشريعة وكذلك  
 استعمال النبيلة في مال مواضع **فصل**  
 طلب الكسب فريضة كما ان طلب العلم فريضة  
 فالكسب يتهدد الكفاية لنفسه ولعيله ولتذله  
 ودينه فريضة وكسب الزيادة على ابي الكفاية  
 ليواسي به فقيرا او يجازي به قريبا مستحب وانه

افضل من القلي لئلا العبادات وكسب زيادة المال  
 للحجل والقرين مباح وللمتأخر والمكافؤ والاشهر  
 والبطر مكروه وان كان من جمل ثم افضل الكسب  
 للمهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة وطلب العلم  
 متدار ما يحتاج اليه لاقامة الفرائض ومعرفة  
 الحلال والحرام فريضة وتعلم ما لا يحتاج اليه ليس  
 محتاجا مستحب وقربه وهو افضل من سئل العبادات  
 وتعلم العلم للزينة والحال مباح والتعلم لبيالي به  
 العلم ويباري به السرا مكروه ويغترق في العالم  
 تعليم غيره اذا طلب منه الى ان يغترق في تعلمه ويضبطه  
 بتدريسه ما يحتاج اليه وكسب المكدي والسائل القادر  
 على اربعة وقيل قوت يوم خبيث والافعال وكسب  
 المرأة الحاطية واللاعب والمطرب بغير شرط خلال  
 والافعال وكسب الصانع في آلة الفسق مثل البربط  
 والدف والفرق وفي ثوب مخصوص بالكفار حرام  
 وكسب رجل في الطاعة مثل الامامة والموعظة  
 مكروه ولومات وكسبه حرام رده الى صاحبه ان  
 علم الوارث والا يصدق به ومن الحر حرام لمسلم  
 الا اذا باها الذي له فلا يابس به ولو قال ما اكلت

لطلب العلم السلام من سلكها من غير ان يبيعها  
 يد القوية ومسلطه خذوها وخذوها في جيبه  
 وانه اقل نفسه من غير فريضة وان لم يعلم  
 ما جمل السلام ان يولد نفسه من شرح القدر  
 قال عليه السلام السلام من سلكها من غير ان يبيعها  
 يد القوية ومسلطه خذوها وخذوها في جيبه  
 وانه اقل نفسه من غير فريضة وان لم يعلم  
 ما جمل السلام ان يولد نفسه من شرح القدر



من مالي واخذت او اعطيت فانت في حل محل له الاكل  
دون الاخذ والاعطاء ولو قال خلعتك من كل حق لي  
وابراه يبرأ في العضل اذ يانة حتى يقر ما له عليه ويكره  
الاكل من طعام الملك انا كان اكثر ما له حراما وتعلم القرآن  
ما ورا قدر ذلك افضل من صلوة المتلوع وتعلم  
الفقه افضل من ذلك ويكره رفع الصوت عند قراءة  
القرآن والدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان علي  
الرمح المعهود ويستحب ان يحجج اهله وعياله وقت  
الحتم ويدعو لهم وان يترا في المصحف بجيبنا ويكره  
اخذ ابرة ختم القرآن الا ان يتراجعه ولو قال اقرا  
بينه فلا يكره بقراءة بعضه ويكره ان تنقص الحجرة  
لختمه من عشرة ويكره ترك حق القرآن وحقه ان يحتم  
في كل سنة مرتين ويكره المقوم ان يقرأ القرآن  
جملة لمضمينها ترك الاستماع والاشهاد للامور بها وان  
قرأ فاحده واستمع الباقي فهو اول وجوب الاستماع  
خارج الصلاة ايضا ولو اراد القاري ان يقرأ القرآن  
والاخران يشغل باعلم اتمح بالعمل قبل القراءة والا فلا  
ولو افتتح به ولم يمكن الاستماع فالام علي القاري  
ولو كان في المسجد عظيمة وقراءة القرآن تلاوة

الي العظة واذا صار للمصحت خلعا ينبغي ان يلت في  
عزقة ظاهرة ويده فن في مكان طاهر او محرق ويستحب  
ان يعلم الرجل من الطب ما يمنع عما يخص يده منه  
ويحرم الاستئصال باليد الا بعد ارمعرفة اوقات  
الصلاة وبالكهانة والتمثال الذي له روح والسحر  
حتى يسئل الساحران قال انا خلعت هذا لوصاب  
الناس به ضرر ولا يفتل قوله اني اترك السحر والتو  
منه ويكره النظر الي كيب النلاسة والعمل المصرا  
كالشبه والخرمينة والرافضة والزنادقة وهم  
قوم من التنوية يقولون ان الله وراكل لفظة حتى  
قبل يقتل الزندقي ولا يستتاب ولو كان له خريطة  
فيها كتب اللعة والخبار فلا بأس بان ينام ويتوسد  
بها اذا قصد بذلك الحفظ والا فيكره ومن اشهد  
جوده ونحوه عن طلب الفتوى ينارض علي كل من علم  
بحاله ان يطعمه ومن جاع وقدر علي المكسب يلزمه وان  
لم يتدر يلزمه السؤال ولو ترك السؤال حتى مات  
عما بعاهم وتوفي الله تعالى بدمه ومن له قوت يوم لا يعمل  
له السؤال ولا بأس بالاعطاء لبسائل المسجد ان  
كان لا يحيط رقاب الناس ولا يورث ندي المصلي

ويحرم الاستئصال باليد  
ويحرم الاستئصال باليد



فَإِنْ كَانَ يَخْتَلِي رِقَابَ النَّاسِ وَيَمْرُؤُهُنَّ يَدِي الْمَصْلِي  
يَكْرَهُ الْأَعْطَا **فصل** وَيَقْبَلُ فِي الْمَهْدِ مِثْلَهُ  
وَالْمَذَن قَوْلُ صَبِي وَعَبْدٌ وَأُمَةٌ وَفِي الْمَعَانِلَاتِ  
قَوْلُ النَّاسِ وَفِي الْيَانَا قَوْلُ الْعَدْلِ حَرَاهُ  
كَانَ أَوْ عَمِيدًا أَوْ لَعْنًا عَنْ أَمْتِهِ بَعِيرًا ذَمًّا وَيَسْتَأْذِنُ  
الرَّوْجَةَ وَيَكْرَهُ اسْتِخْدَامَ الْخَضَمِيَّانِ وَكُسْبَهُنَّ وَلَا يَكْرَهُ  
بِاسٍ بِأَخْصَلَةِ الْبَهَائِمِ وَالسُّنُورِ وَأَنْزَاءَ الْحَمِيرِ عَلَى الْخَيْلِ  
وَيَقْرُبُ الْعِدَابَةَ عَلَى النَّارِ دُونَ الْعِثَارِ وَيَحْرُمُ لَعِبُ  
السُّطْرُخِ مَطْلَقًا وَالنُّزْدِ وَكُلُّ لَهْوٍ وَاسْتِمَاعُ أَصْوَاتِ  
الْمَلَاحِي فَإِنْ سَمِعَ بَغْتَةً نَوْمًا مَعَهُ وَرَمَى بِجَهْدٍ أَنْ لَا يَسْمَعَ  
مِنْهَا أَمَّا أَنْ يَكْرَهُ نَقْشَ الْمَصْحَفِ وَنَقْطَهُ وَقِيلَ بِبَاحٍ  
فِي رِجَالِنَا وَلَا بِاسٍ تَخْلِيَتَهُ وَنَقْشَ الْمَسْجِدِ تَرْجُمَتَهُ  
وَلَا بِاسٍ يَضْرِبُ الدَّفَّ فِي الْعُرْسِ لِإِعْلَانِ النِّكَاحِ وَضَرْبُ  
الْقَبْلِ فِي الْحَجِّ وَالْفَزَاءِ لِلْإِعْلَامِ بِاللَّهْوِ وَيَكْرَهُ الْإِحْتِكَارَ  
فِي أَقْوَاتِ بَنِي إِدِيمَ وَالْبَهَائِمِ فِي بَلَدِهِ يَضْرِبُهُ وَإِذَا احْتَكَرَ  
غَلَّةً ضَبَعَتْهُ جَارٌ وَاجْتَلَبَ مِنْ بَلَدِهِ آخَرَ لَا احْتِكَارَ فِيهِ  
وَيَكْرَهُ التَّنْصِيرَ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى بِأَبَابِ الطَّعَامِ مِنَ الْقِيمَةِ  
تَعَدَّى بِأَفْخَا حُشَا أَوْ تَعَيَّنَ دَأْفَعًا لِلْفَضْرِ الْعَامِ وَإِذَا رَفَعَ  
إِلَى الْإِتْمَانِ فِي حَالِ الْحَتَكْرِ بِأَمْرِهِ بِمِيعَةٍ مَا يَفْضُلُ عَنْ قُوَّتِهِ

وَعِيَالَهُ فَإِنْ امْتَسَحَ بِأَعْيُنِهِ وَيَكْرَهُ قَتْلَ الْقَتْلَةِ مَا لَمْ  
يَتَّهَمْ بِالْإِدْيِ وَيَجُوزُ قَتْلُ الْقَتْلَةِ مَطْلَقًا وَطَرَحُهَا حَيَّةً  
مُبَاحٌ وَلَيْسَ بِإِدْبٍ وَيَكْرَهُ احْرَاقَ الْقَتْلَةِ وَالْعُقُوبِ  
وَيَحْوِيهَا بِالنَّارِ وَلَا بِاسٍ يَقْتُلُ كَلْبَ عَفُورٍ وَكُلَّ كَلْبٍ  
يَسُورُ لِحَرِّ بَلَدِهِ وَيَقْتُلُ الْحُرَّةَ الْمُودِيَّةَ وَلَا بِاسٍ يَخْنُقُ  
بَطْنَ الْمُسْتَقْسَقِ وَيَشُقُّ الْخَصِي لِأَخْرَاجِ الْخَصِي وَقَطْعُ  
الْيَدِ وَالرَّجْلِ إِذَا وَقَعَتْ فِيهَا أَكْلَةٌ وَيَكْرَهُ دُخُولَ  
ذِمِّيٍّ مَسْجِدًا وَخَرْمًا وَعِيَادَتَهُ وَالْبِدَايَةَ بِالسَّلَامِ  
وَلَا بِاسٍ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ فَيَقُولُ وَعَلَيْكُمْ وَيَكْرَهُ السَّلَامَ  
عَلَى الشَّابَةِ وَحَلِيٍّ يَتَرَى النَّزَانَ وَلَا يَحِبُّ رَدَّ سَلَامِهِ  
السَّائِلِ عَلَى بَابِ الدَّارِ وَلَا بِاسٍ بِالسَّلَامِ عَلَى قَوْبِهِمْ وَهُمْ  
فِي مَعْصِيَةٍ عَلَى أَنْ قَصْدُهُ أَنْ يَشْغَلَهُمْ عَنْهَا فِيهِ وَيَكْرَهُ  
أَنْ يَحْمَلَ الْحَرَابَ عَنِ الْمَغْبِرَةِ وَالْمَمْنَانَةِ وَالْحِمَامِ وَيَكْرَهُ  
الدُّعَاءَ بِمَقْعَدِ الْعَزَمِ مِنَ الْعُرْسِ وَعَنْ الْأَنْبِيَاءِ وَالْبَيْتِ  
وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَخَوْنِ **فصل** وَيَكْرَهُ لِحْمَ الْإِنْتَنِ  
وَالْبَانِيَّاتِ وَالْبَنَ الرَّمَكَةَ وَأَبْوَالَ الْأَيْلِ وَكُلَّ التَّرَابِ  
وَلِحْمِ الدَّجَاجَةِ الْمَسْمُوطَةِ الَّتِي لَمْ يَشُقَّ بَطْنُهَا وَلَمْ يَخْرُجْ  
بِأَفْهَامِ وَلِحْمِ الْجَمِيٍّ أَوْ تَضَعُ لَبَنَ خَنْزِيرٍ وَأَنْ يَكُنَّ أَيَّامًا  
لَا بِاسٍ بِأَكْلِهِ وَإِذَا اخْتَلَطَتْ الْمَقْبُوحَةُ بِالْمُهْمَنَةِ



تخوي ان كانت المذبحوة الكرفان كانا سوا الرجل  
 ويجل اكل الثمار وان كثر من الثمر الجاري ويكره اكل الثمار  
 المساقطة تحت الاشجار في المصرو ولا يباس بالكلية تحت  
 الخارطة والكرم ان كانت مما لا يتي وان كان مما يتي  
 كالجوز واللوز لا يجز له ويكره تعليم المياري بالطير الحي  
 ومن ارسل خادمه المجوسي فاشترى لحما فقال اشترى به  
 من مسلم او يهودي ونصراني جاز له اكله ومن اشترى  
 لحما من مسلم واخبره مسلم ثمة انه ذبيحة مجوسي ياكل  
 ولا يرد علي صاحبه فان اخبره عدلان انه ذبيحة مسلم  
 اخذ بقولهما وان كان واحدا عمل باكثر رايه وكذا ان  
 اخبره رجل غير ثمة نجاسة الما ان غلب علي ظمته  
 نجاسته فالاحوط ان يريته ويكتم ولا يباس عهده  
 العبد بالتاجر واجابة دعوته ويكره ان يجعل الراية  
 في عنق عبده ولا يكره تقييده خوفا الا باق ولا يباس  
 بالحقنة وبالنظر الي الفرج لها وبالحضاب بالوسمة  
 وبالحف للنساء ويكره للرجل ان يتشبه بالختين  
 ولا يباس بان ياخذ من حاجبه وشاربه وليس تعليم  
 الظفار ونقص اللحية ونشف الابط وحلق  
 العانة والشارب وقصه حسن ولا يباس بدخول

لثام

الحمام للرجال والنساء اذا اتزرو وعش بصره ولم  
 يكديس الحضاة من غير ضرورة ويكره وصل الشعر  
 بشعر بني آدم لا بشعر غيره ويكره حلق بعض  
 راسه ويتركه الباقي ولا يجوز للمرأة حلق راسها الا للعد  
 ولا يباس باعطاء اليسير كالوعيث من كسب زوجها  
 وليس لها ارضاع ولد غيره الا باذن زوجها ولا يباس  
 بربط الخيط في الاصبع والحاتم حاجة ولا يباس جلود  
 السباع كلها الذكية والمدبوحة وبرق القايي  
**فصل** يجوز المسابقة على الاندام والخيل  
 والبغال والحمير والابل والري فان شرط فيها جعل  
 من احد الجانبين او من ثالث لا سبهما جاز ومن الجانبين  
 حرم الا ان يكون بينهما محلل بفارس كني كفسيهما ان  
 سبهما اخذ منهما او سبقا لم يخطهما ولما بينهما  
 ايها سبق اخذ من صاحبه وعليه هذا التفصيل اذا  
 اختلف فتيهان في مسألة واراد الرجوع الي الشيخ  
 وجعل علي ذلك جملا

**كتاب الوصايا**

الوصية تملك مضاف الي ما بعد الموت او في طلب  
 فعل يورثه الوصي في حال غيبته فيما له وعليه وهي

الملك بالمجاز والملك بالاستحقاق  
 فانه لا يصح سخطا فيك بعد الحائز  
 كقولك ان سبقتني فلك كذا فان سبقتك  
 فعليك كذا فهذا خام لا يشبه الثاني  
 كقولك ان سبقتني فلك كذا فهو خارج  
 كقولك لرجلين ايكما سبق فله كذا  
 كقولك من سبقتني فله كذا



مستحبة ان كان المال كثير او الورثة كبارا والا فتركها  
اولي ويجوز بالثالث وما دونه بغير رضا الورثة  
وبالكل ان لم يكن وارث فلا يجوز للوارث ولا المتاعل  
عامة او خاطيا فان اجازت الورثة جازت ويجوز  
ان تأكله ان كان صبييا او مجنونا ولو اوصيت لقاتلها  
بالنصف وماتت عن زوج باخذ الزوج النصف  
اولا ثم ياخذ المتاعل النصف لا يجوز ولا يزداد على  
الثالث الا باجازتهم ولا يجوز من صبي مميز ولا من  
معتل اللسان بالاشارة ولا من مكاتب مع وفا  
ولا من مجنون ولا من احرس الا اذا قرى عليه  
كتاب وصيته فتقبل له شهده عليك قاوي  
براسه اي لم يجاز ويصح للاجنبي مسلما كان او ذميا  
وبالعكس ودفع للجل اذا وضع يده من ستة اشهر  
من يوم الوصية وبامه دونه ويعتبر قبولها  
وردها بعد الموت ويملك بالقبول الا ان يموت  
الموصي بعد الموصي له قبل القبول فيملكها ورثته وان  
او مبيحارية الاحملها تحت الوصية والاستثناء  
وان او مبيحارية فولدت بعد موت الموصي قبل  
قبولها ثم قبل ولها يخرجان من الثلث فاما الموصي له وان

لم يخرجها ضرب بالثلث واخذ حصته بينهما وتالا باخذ  
فان بقي شيء من الولد ويجوز له الرجوع منها ودلالة  
قال ابو يوسف مجوده يكون رجوعا واذا اوصي الى  
اخر فتقبل في وجهه ورد في غير وجهه فليس يرد  
وان رد في وجهه صح وان سكنت حيا مات خير الوصي  
فان رد ثم قبل يعتبر قبوله ان لم يخرجها الفاضل لا رد  
مطلقا او بالثلث فقال لا تأكله ثم قبل بعد موته  
يجوز ولو اوصي بامه ثم اوصي بها لآخر فلي بينهما  
نصفان وان قال الامة التي كنت اوصيت لها  
لثلاث فماتت اوصيت بها لثلاث فهو رجوع ووصية  
لثلاثي وان قال وقد اوصيت لها لثلاث فهو  
اشراك وان اخرجها عن ملكه او دبرها او كاتبا او  
كانت حنطة فطبخها او ارضا فبني فيها او ثوبا  
فقطعه وخاطه او قطنا فغزله او غزلا فغسجه او  
فضة فصاغها او شاة فذبحها او بابه ثم اشتراه  
وكل ذلك رجوع وان غسل الثوب او جصص الدار  
او هدهتها لم يكن رجوعا وان طبخها فهو رجوع وان  
عرضت عليه الوصية فقال لا اعرف هذه الوصية  
او ما اوصيت بها فهو رجوع ولو قال اخرت الوصية



فليس يرجع وتركته رجوع ومن اوصي الي رجل الي ان  
يرجع فلان من غيبته لم اويدرك ابنه فهي وصي الي  
ذلك الوقت ولو قال انت وصي ان مت من مرضي هذا  
او سفر في هذه اوقات في غيره لم يكن وصيا ولو قال  
مريض لاخر اقبض ديني لي صار وصيا ويضم القاري  
الي لما جز من يعينه وان كان خائنا او فاسقا عزله  
ويقيم مقامه ولو قال الوصي لي علي الميت دين ولا يمينه  
له يقول المتاجي للوصي ما ان تنتم اليمين عليه حتي  
تستوفي او تبريه من الدين واما ان اخرجك من  
الوصاية فان ابراه ولا اخرجه ولو علم الوصي بدين علي  
للميت ولا يمينه للمتدين قيل اودع الوصي عنده صلينا  
او يبيع منه شيئا من التركة فيجوز فيصير وصيا متاعا  
عليه ولو اوصي الي عبده او كافرا وامة اخرجه  
ودنوب غيره فان لم يحرم حتي بلغ النسي واعتق  
العبد واسلم الكافر وصلى الفاسق فالوصية اليهم  
مخالفا ووصي الاب احق بمال الصغير من الجد فان لم  
يكن له اب فالجد كلاب ووصيه كوصيه ووصي  
الاخ والعم والام في الصغير والكبير الغائب كوصي  
الاب في الكبير الغائب ولا يقع الي عبده نفسه وفي

اما ان

الورثة كبار وان كانوا صغيرا ففي وصية او الي اثنين  
لم يحز الفرد احدهما بالتصرف مطلقا الا من شاركه  
وتجهيز وطعام الصغير وكسوته ورد ولديته  
اجبتها ونفقات دين وقبول هدية وتغيبه وصيته  
بينهما او الي كل منهما علي الفرده بنفرد كالوكيلين  
وقيل علي الخلاف او الي رجلين فالمال في ايديهما فان  
طلب احدهما ان ينفرد بشي فله ذلك بحصته اذا  
كان مما يقسم ولا يجعل في يد كل واحد يوما ومن مات  
منهما وقدم اوصي الي الاخر لم يحز اذا اوصي الوصي الي اخر  
يكون وصيا في التركتين او في تركه نفسه فهو وصي  
فيهما وخصاه به ولو اوصي الي زيد في الامان وبكر  
في الدين فمما وصيان فيهما لا بما خصه ومن اوصي  
الي رجل في بعض ولده فهو وصي في الكل وفي ماله  
واموره ويجوز ان يحال بمال اليتيم ان كان خيرا  
له ويبيعه منه او شراؤه لنفسه وفيه نفع للمصبي  
جائز ويجوز للاب شرا مال ولده من نفسه بمثل  
القيمة ولا يقترض الوصي ماله ويجوز للاب وليس  
لما اقرا منه ويجوز للمتاجي والاب والوصي ان  
يكتبا عبده وليس لما اعتقه علي مال ولا يجوز بيعه



وشرأوه له بعين فاحش ويضارب في ماله ويزيد فعه  
مصاريفه وياكل منه عند الحاجة وإذا كان في الورثة  
صغار وكبار غيب وحضور فلو وصي ببيع عقار لهم  
وعروضهم وتلكا ان كانوا حضورا لم يبيع نصيب  
الكبار او غيبا باع عروضهم لا غير وله بيع كل الزكاة  
لدين او وصية بنقد ولا نقد فيها والورثة كبار  
حضور وتلكا بتدريجها وشهادة الوصيين لو ارث  
كبير في مال الميت مردودة وفي غيره مقبولة  
واجازها مطلقا ولو شهدا ثلثان لاثنين بالنهي  
دين علي الميت وشهد هذان لهما مثل ذلك تقبل  
وان كانت شهادة كل فريق بوصية بالنف لم تقبل  
وله شهد الوصيان ان الميت اوصى اليه مائة  
لغت الا ان يدي زيد قال ابو يوسف بصدقه في  
قوله اديت خراجا للمسي او جعل عيادتي وهو وصي  
بغير يمينه واذا قضي مريض دين بعض غرمائه ثم  
مات فشارك الباقيين معه ويجوز للورثة ابطال  
ما اجازوه من تصرفاته وحال الحامل عند الطلق  
لمريض لا بعد ستة اشهر من حين حملت ومقاسمة  
الوصي له عن الورثة جائزة فان اعطاه نصيبه

وامسك نصيبهم فقلت لا يرجع علي الوصي له ومقاسمة  
الورثة عن الوصي له باطلة فان فعل وماع نصيب  
الوصي له يرجع بثالث ما بقي ولو قاسم باقي من  
الوصي له جاز وان اوصى ان يبيع عبده فترده في يمينه  
وباعه وقبض الثمن فباع في يده واستحق من الوصي  
ويرجع في الزكاة فان قسم الوصي الزكاة لمحصل للصغير  
عبد فباعه وقبض الثمن استحق العبد رجوع في  
مال الصغير ويرجع الصغير بخصته علي الورثة  
ولا يجوز للوصي ان يقسم الزكاة بين الورثة صغارا وبنات  
بينهم فان فهم كبار فقام واخذ نصيبه جاز  
واذا بلغ الصبي قاضي علي الوصي مالا نقال الفت  
عليك صدق في نفقة مثله تلك المدة **فصل**  
اوصي لزيد سيف قيمته مائة ولبكر بسدس ماله  
وله خمس مائة ياخذ بكر سدسها وزيد خمسة  
اسداس السيف وسدس السيف بينهما وقال لبكر  
سبع السيف ولزيد الباقي فان اوصى لحال لمعها  
بثالث ماله ولا اجزاه فالسيف مقسوم بثلاثة  
وستين سهم لزيد تسعة وعشرون ولبكر سهران  
ولحالة خمسة وللورثة سبعة وعشرون والنقد



بثلاثمائة وخمسة عشر لبكر ثلثون وخالد ستون  
 وللورثة مائتان وخمسة وعشرون وقال يقسم السيف  
 باثني عشر لزيد ستة وبكر سهم وخالد سهران  
 وللورثة ثلثة والنكاح بستين لبكر خمسة وخالد  
 عشرة وللورثة خمسة واربعون وصي لزيد بكل ماله  
 وان يباع عبده من بكر يالف وقيمته الف ولا مال  
 له غيره فهو مقسوم باثني عشر لزيد سهم والباقي له  
 يباع من بكر باحد عشر سهران الف ثلاثة اسهم منها  
 لزيد وقال ابو يوسف يباع كله من بكر ويدفع ثلث  
 الثلث الى زيد وقال محمد يدفع الى زيد سدسه ويبيع  
 خمسة الاسداس من بكر خمسة اسداس الف ومنها  
 لزيد سهم وياخذ الورثة الباقي على الاتوال او صي لنا  
 بثلث ماله لاخر ثلث ماله ولا اجازة انقسامه  
 نصفين او بثلث وسدس فالثلاثا او بكل وثلث  
 فالكل مقسوم اسداسا مع الاجازة والثلث مع  
 عدلها نصفين وقال اربعة ارباعا فيها او ينصف وثلث  
 فلا اجازة فالثالث نصفان وقال الحسن لا يضرب  
 الموحي له باكثر من الثلث الا في المحاباة والسحابة  
 والد راعم المرسلة او بثلث وراعه لو غنه فذلك شاة

منها

والثالث يخرج من ثلث ماله ما بقي لا فدا او بثلث  
 ثمانية المختلفة الجنس فلك ثلثاه والباقي يخرج من  
 الثلث اخذ ثلثه له ثلثة الثواب لكل واحدا منهم  
 فباع ثوب ولا يدري ايها هو بطلت الا ان يسلم الثوبان  
 الى الموحي اتم ويكون اصحاب الخير ثلثا الاجود ولما  
 الردي ثلثا الاردي ولصاحب الاوسط ثلث كل واحد  
 او بثلث ثلثة اميد فأت اثنان فله ثلث الثالث  
 وقال كله او مالف وله عين ودين فان خرجت من ثلث  
 العين دفعت اليه واما اخذ ثلث العين وثلث ما يخرج  
 من دين حتى يستوفي او بثلث لزيد وبكر فاذا بكر ميت  
 اخذ زيد كله او قال هو بينهما فنصفه او بالثلث  
 فاما ماله فاكسب استحق ثلث ما يملكه عند موته  
 او بالثلث لزيد او بكر في باطلة وقال ابو يوسف  
 انقسم بالصلح وقال محمد بخير الورثة في التعيين او بالثلث  
 لزيد وللساكنين لزيد نصفه ولم نصفه لا بينهم الا لثا  
 او بنصيب ابنه لم يبع او بمثل نصيب ابنه مع فان كان  
 له اثنان فله الثلث او ليه من ماله فله احسن السهام  
 ولا يزاد على السدس وقال الامثل احد سهرانهم ولا يزاد على  
 الثلث وان لم يكن له وارث فله النصف او يحوز او يحط



اعطاه الورثة ما شاؤوا قال ابو يوسف لو وصي بانه نصيب  
بنيه فلم يثقله وكان ارضي بالثالث ولا اجازة ومما  
الثالث له ثلثاه والثالث للآخر وقال محمد الثالث  
بينهما على خمسة لصاحب الثالث ثلثه ولما حب  
النصف سهمان ولو قال سدس مالي لفلان ثم قال  
له ثلث مالي فله ثلث ماله فان اعاد السدس سدس  
واحد ولو خلف ثلثه بنين فثلاثة الاف فادعي  
زيد ان اباهم ارضي لهما بالف فمعه ثمان مائة وهو يدعي  
ثلث نصيبه لثلاثة اخماس ما في يده او اثنين  
فمعه ثمان مائة له ثلث نصيبه لانصفته ولو  
اعتق او جاني او وهب اعتبر من الثلث فان جاني شر  
اعتق وضاق الثلث بالحماية اولى والعكس فيها سواء  
او جاني بين عتقين فنصف الثلث للحماية ونصفه  
للعتقين او اعتق بين محابين فنصفه للاولى ونصفه  
بين الشارعية والعتق وقال العلق اولى مطلقا ولو قال  
لفلان علي دين فصدقته صدق الى الثلث فان ارضي  
بشيء اخر عزل الثلث للوصايا ويقال للورثة والوصي له  
صدقه فاما بينهم والباقي لاصحاب الوصايا ولو اشترى  
ابنه في مرضه بالف وقيمه خمسمائة واعتق عبدا

قيمه

قيمه خمسمائة ولها المالك بالحماية فدية وقيل لها  
السعاية في قيمتها والابن لا يرث وقال العتق اولى  
وليست الابن وحده ويرث ابو بالف وهي قيمته وله  
الفان عتق ويرث والسعاية لا يحب ولو ارضي ان  
يشترى بكل ماله عبدا فبعث فلم يجبر وانما باطله  
وقال لا يشترى بالثلث او هذه المائة ولعمري فذلك  
بعضها والباقي لا يعتق به ارضي لرجل بمائة ولاخر بمائة  
وقال لاخر اشركتك فمعهما فله ثلث كل مائة ولو ارضي  
لرجل باربع مائة ولاخر بمائتين وقال لاخر اشركتك فمعهما  
فله نصف ما لكل واحد ولو ارضي احد الشريكين  
ببيت بعينه من الدار يقسم فان وقع في نصيب الآخر  
فللموصي له مثل درعه وقال محمد له نصف البيت  
ان وقع في نصيب الموصي ومثل درع نصقه ان  
وقع في نصيب الآخر وعلى هذا لو اقر بيت بعينه  
منهما وانكر الآخر ولو اقسما الميراث ثم اقر احدهما  
ان اباهما ارضي لرجل بثلث ماله اعطاه ثلث ما في  
يده وان ارضي بخسطة في طرف فله الخسطة خاصة  
وتخل في دن اخذها كالقوسرة مع القوم والسيف  
بجفنه والحمايل والميزان بسجاته والمسطاط



بعوده ورما نته والمصحف دون الغلاف والسبح  
دون اللبد والصنعة والسمن والحل دون النرف  
ولو قال لورثته احسنوا من مالي او تصدقوا بماية  
تصح الوصية ولو قال اعطوا او اهبوا مني عماية لا يصح  
ولو قال اخرجهوا الناب من مالي فان قاله في ذكر الوصية  
يصح ويصرف الى الفقر والوصية باطعام الذين  
يحضرون التعزية ثلاثة ايام لا يصح ويحمل يصح من  
الثالث لمن حضر التعزية من مكان بعينه ويطلق  
منهم عنده قالا غنيا والفقر اسوا والوصية  
بالنقل من موضع الى موضع وبهتطين قبره وبها لنا  
عليه وبه دفع مال الى من يترا القرآن على قبره باطلا  
**فصل** وان اوصي بعتون الله تعالى قدمت  
الشرايف وان اخرها كالحج والزكاة والكنارات  
وان تساويت في القوة بهي نما بدها به اوصي بحجة  
الاسلام اجماعا عنه رجلا من بده الحج راكبا ان بلغت  
والا من حيث يبلغ فان عزلوا نصيب الحج من التركة  
فذلك او مناع من لا لا جيرا اجماعا عنه من ثلث  
ما بقي وقال ابو يوسف ان استغرق الثالث لم يرجع  
لشي وقال محمد لم يرجع في الوجهين ولو اسلم الكافر

قبل وقت الحج او ادرك الصبي فخرته الوفاة فادعي بان  
يحج عنه فوصيته جائزة ومن قال حجوا مني واعتقوا  
عني نسمة فان رجعها الثلث انفذوا والا يدي  
كما بدا به وبطل الاخر فان كانت حجة الاسلام بدي  
بها وان اوصي بوصايا واعتق عبدا بدي بالعتق فان  
فضل من الثلث شي فهو الوصية وان اوصي ان يعتق  
عبدا بهذه الماية فذلك منه ما درهم بطلت وقال  
يعتق ما بقي وان كانت حجة يحج عنه ما بقي من حيث  
بلغ فان اوصي بعتق عبده ومات فجني ودفع بطلت  
وان فدي لا فان اوصي بثلاثة نزيه وتركه عبدا فادعي  
زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه فالقول  
للوارث ولا علي الزيد الا ان يفضل من ثلثه شي او  
يرفع من ديوانه ولو اوصي رجل فريسا والعبدة عتقا  
وصدقهما الوارث يسعي في قيمته ويدفع الى العزم  
ولو ترك ابنين ومائة دينار وعبدا قيمته مائة دينار  
قد اعنته في مرضه فاجازاه لم يسع العبد شي اوصي  
بثلث ماله لعبده فثلثه حر بده مائة وعشرين  
السعاية في ثلثيه وله ثلث باقي من تركته وقال يعنى  
كله ويتم له الثلث من الباقي ولو قال انير المدخول



لها انت طالق او عبدك هذا حر ومات مجهلا نفسه  
 حر وعليه السعاية في نصفه ولها ميراثها ومهرها  
 وقال نصف المهرات وثلاثة ارباع المهر فلو اعتق  
 المريض امته ثم تزوجها وقبضها اكثر من الثلث  
 فكاحيا فاسدا ولو اوصى بخدمة عبده او سكني  
 داره سنين معلومة او ابد فان خرج العبد من الثلث  
 سلم للخدمة وان كان هو المال خدمته يوما والورثة  
 يومين فان مات الموصي لم يطلت الوصية فهو داهم  
 ولو سكن ثلثها وهي المال فالوارث لا يملك بيع الثلثين  
 قال ابو يوسف اذا اوصى بخاتم لرجل ثم بفضه لآخر  
 فالخمس للثاني لا يجزئها ذرير كونه ثلثين وذاق والوصية  
 بمركبه في سبيل الله غير معتبرة واجاز لها بالوقفية  
 قال ابو يوسف اذا اوصى بالثلث في سبيل الله فخص  
 الجهاد لا مستطع الجهاد واذا جعل الذي يبيعة او كنيسة  
 فهو ميراث بعده وان اوصى بذلك لتوم مسمين جاز من  
 الثلث وكذا غير مسمين **فصل** في ما يباطل  
 اذا اوصى لغيره ففي المثلثين وثلاثة اربعة ممن  
 يسكن محله ويجمع ماله او اصهاره كانت لكل  
 ذي رحم محرم من امرائه او اختانه تزوج كل ذات رحم محرم

منه فلا له اهل بيته فلا له بيته ابوه وجده وابنه  
 وزوجته فله خمسة اهل بيته فلا قاربه او له من قرابته  
 او ارحامه او لا نسابة فهي الاقرب من كل ذي رحم محرم  
 بيته ولا يمدخل الواليدان والولد والوارث ويكون  
 الاثنين متعاضدا ولو كان له عيان وخالان فهي  
 العين وثلاثة بينهم ارباعا ولرعات وخالات فهي اعمه  
 ولوعم وخالات له النصف ولها النصف ولو عم وعمه  
 استويا قال ابو يوسف اذا اوصى لبني فلان وله ذكور  
 واناث فهي المذكورة بينهم بالسوية وقيل لغيرهم قسيلة  
 يعضون يمدخل معهم المولى والخلفا وان كانوا اب  
 معروف لا يدخلون وان اوصى لولد فلان المذكور ولا  
 علي السوا ولورثة فلان للمذكر مثل حظ الانثيين او  
 لاهله فهي زوجته وثلاثة ارباع من ذرية قال ابو يوسف  
 لو اوصى لولد مولى اب ومات ابوه وورث ولده  
 ذاك الثلث فهو ولو كان له مولى ومولى له مولى لم  
 يجمع ماله قال ابو يوسف ان كان له مولى عتاقة  
 ومولى مولاة فهي لها المولى العتاقة وهم من اعتقهم  
 قيل مائة كالميراث ام الميراث اوصى لغيره  
 فلان ولها كغيرها ولا يترتب لهم او لغيرها



فان كانوا اخصون في لغتهم والا فاحتاجهم يوطي الوصي  
من شأهم ولو اوصي بثلاث ماله للمساكين لا وصى ان  
يعرف كله الي مسكين واحد وقال محمد له ان يعرف  
الي مسكينين فصاعدا ولو اوصي بثلاث ماله لفلان  
والفقراء المساكين سهم لفلان وسهم للفقراء سهم  
للمساكين وعند ابي يوسف سهم لفلان وسهم للفقراء  
والمساكين وعند محمد يقسم علي خمسة قال ابو يوسف  
اوصي بثلاث ماله لفقراء اهل الكوفة فاعطي فقرا  
اهل البصرة يجوز وعند محمد لا يجوز ويضمن الوصي  
ولو اوصي لاهل العلم بالكوفة دخل فيه اهل الفقه  
والحديث لا غير ولو اوصي بهذه البقرة لفلان ان لم  
يكن للورثة ان يعطوه فهمها ولو قال اوصي للمساكين  
جاز لهم ان يتصدقوا بقيمتها وهو المختار قال  
ابو يوسف اذا اوصي للمسجد من غير ذكر اتفاق بطلت  
وان اوصي لامرأة فهي كل امرأة محتاجة املت من زوجها  
ومالها او لا يم في من بلغت وجومت ولا زوج لها  
او لثيب فالي جومت صغيرة او كبيرة او بكر فالي  
لم يذكرها رجل صغيرة او كبيرة او غلام فهو من لم  
يلغ اول شاب او لثي فاما من خمسة عشرين الي ان

يصير اكره الا ان يغلب الشرط قبله او لكل  
فهو من اربعين سنة الي خمسين الا ان يغلب عليه الشيب  
او الشيخ فهو من خمسين الي اخر عمره او لعقب فلان فاولاده  
الصلب واولاد بناته عزمهم اولورثته فكل  
من يرث منه كاولاده او لعصبته فابنه وبعده  
قا بوه ثم الاقرب فالاقرب ولو قال ادفعوا ثلثي الي  
فلان بصناعة او بحيلة حيث احب فله ان يجعله  
لنفسه ولن احث من ولده ولو قال يعطيه لمن شاء  
ليس له ان يعطيه لنفسه ومن اوصي بثلاث ماله ولا  
مال له ثم اكتسب مالا فلم يوصي له ذلك سترك عند الموت  
اوصي لرجل بالف بعينها من مال غيره فان اجازها ودفعها  
اليه بعموت الموصي جاز وله ان يمنع والوصية ثمرة  
الخمل وغلة العبد والعتار جارية فان اوصي بثمره  
استأنه ثم مات وفيه ثمرة فلا شيء للموصي له غيرها  
وان قال ابدأ فله هذه وثمرته ما عاش وان لم يتك  
ابدأ فاته ولا ثمرة فيه فله ثمرته ما دام حيا ولا  
يورث عنه فان اوصي له بغلة استأنه ثم مات وفيه  
ثمرة كان له هذه وثمرته ما عاش وان اوصي له بصوت  
غنه ابدأ او با ولادها او بالباها ومات فله ما في بطر



من الاراد وما في ضررها من الدين وما على ظهورها  
من الصوف من يوم مات الوصي

## كتاب الحجة

اعلم ان الاجتناب عن الفاظ الكفر فرض وادراكا كانت  
في المسئلة وجوه بوجب الكفر فوجه واحد يمنع من  
الكفر فعلى المنتهي ان يميل الى الوجه الذي يمنع من الكفر  
والفاظه تلك انواع منها ما يكون خطا ويومر قايلا  
بالاستغفار ومنها ما يكون فيها اختلاف لا يوجب  
الكفر عند البعض ولا يوجب عند البعض فيومر قايلا  
بتجديدهم النكاح احتياطاً والتوبة والرجوع عن ذلك  
وذلك ومنها ما يكون كفرا بالالتناق وانه يوجب احباط  
جميع اعماله ويلزم اعادة الحج ان حج فن اراد الحجة  
عن هذه فليقرأ هذا الدعاء صياحا ومساة اللهم  
اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر  
لك لما اعلم وان اتي بلفظة الكفر ان كان عن اعتقاد  
لا شك انه يكفر وان لم يعتد ذلك ولكن عن اختيار  
يكفر عند الاكثرين وان كان من غير قصد ولا احتياط  
لا يكفر عند البعض وكذلك لا يكفر السكران ولو خطر  
بباليه شيئا يوجب الكفر ان تكلم به وهو كاره لذلك

لا يضره وذلك محتمل الايمان ولو تكلم بكلمة الكفر  
حتى يفضوك بربه يكفر الغنا حكة واذا خصلت  
الردة من احد الزوجين وقعت الفرقة بينهما  
بغير طلاق دخل بها اولا وعند محمد بطلاق فان  
خصلت من الزوج لا تجبر المرأة على ان ترجع اليه  
زوجها بتجديده النكاح ومن المرأة تجبر على ذلك  
**فصل** ولو قال فلان في عيني كاليهودي  
عين الله يكفر وان لم يعن به استباح فعله ولو  
قال يد الله لمولة يكفر ان لم يعن به القدرة ولو  
قال الله في السما العالم اراد به المكان يكفر وان  
اراد به الحكاية عما جاء به في الاخبار لا يكفر وان لم  
يكن له شبهة يكفر عند الاكثر ولو قال الله ينظر اليينا  
او ينصرنا من السما او من العرش يكفر وان قال يطلع  
لا يكفر ولو قال الله يظلمك كما ظلمتني فالصحيح انه  
يكفر وقيل لا يكفر في المستقبل ولو قال انصف الله  
يتمصف بك يوم القيمة يكفر ولو فعل واحدا  
فقال اختار الله اراده الاذي يكفر ولو قال فيض  
الله روح فلان على الكفر لا يكفر عند البعض ولو قال  
انا بريء من الله او من القرآن او النبي انا يهودي



او نضرائي يكفران لم يعلق بشرط ولو قال يعلم الله  
 اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل يكفر عنه  
 البعض ولو قال يعلم الله حزتك وسرورك مثل  
 حزني وسروري بالمال يكفر هذه البعض ولو  
 قال لخصمه انا اخاصمك بحكم الله فقال خصمه  
 انا لا اعرف حكم الله او قال ما يجري حكم الله  
 هنا او قال هنا ديوس ايش يعمل حكم الله يكفر  
 ولو بين حكما من احكام الشريعة فقال غيره ايش  
 اعمل بهذه الاحكام اريد الذهب والفضة يكفر  
 ولو قال لرجل انعم الله اليك فاحسن كما احسن  
 الله اليك فقال كما اذا اعطاني اعطينته يكفر عنه  
 البعض ولو قال لخصمه لو كنت اله العالم اخفقتك  
 ظلمي وديني يكفر ولو قال احسن لي حتى الجميع  
 واساني حتى يكفر ولو قيل له في حالة الظلم ما تخف  
 من الله او خفت من الله فقال لا اخاف يكفر ولو لم  
 يكن في حالته او كان في رعيه انه يفعل حتى لا يكفر  
 ولو قال ان لم تسع مني ولم تتعل بهذا الامر  
 فاصعد الي السما وحارب مع الله يكفر ولو قال  
 اري هذا الفعل منك ومن الله هذا كلام تبسح

وان قال

وان قال اري هذا الفعل من الله وتكون انت السبب  
 بهذا كلام حسن ومن انكر ياك من ايات  
 القيات او استمر بها يكفر ولو قال ما اقدر من انا اعطينا  
 الكثر او فرائي ضرب الدف والبربط وغيرهما من آلات  
 للملهي يكفر ولو قال عند الخيل والوزن بطريق الاستهزا  
 واذا قالوا او وزنهم يخسرون يكفر ولو راي جماعة مجتمعين  
 فقال بطريق الاستهزا وخسرونا لم فم نغادر منهم احدا  
 يكفر ولو دعي الى الصلاة فقال اصلي وحدي فان الله  
 تعالى قال ان الصلاة تنهي واول قوله بوحدتي يكفر ولو  
 سمي اله الفساده والفساد كرامة يكفر واذا لم يقرب ببعض  
 كتاب الله او قال القرآن خطاب جبريل يكفر ولو قال  
 المعوذتين ليستا من القرآن لا يكفر في الصحيح ولو تخافهم  
 اثنان فقال اهدموا حول ولا قوة الا بالله فقال الاخر  
 هذا لا ينبغي او قال ايش اعمل بها اذ حتى يكفر ولو قال  
 اتعبد بخلد قل هو الله او قال فشرت بخلد سبحان الله  
 لموسع الغنا فقال ذكر اسم الله يكفر ولو قال عند اكل الحرام  
 او شرب الخمر اسم الله يكفر ولو قال عند قراغه لخدده  
 لا يكفر عنده البعض ولو رفع الاذان فقال هذا صوت الحراس  
 او هذا كذب او استهزا به يكفر ولو قيل لرجل قل لا اله

المغنمية عند  
 اكل للسوا



واراد ان يقول الا الله فلم يكلم به ولا يكفر ولو قال اني  
رحمت انت من هذه الكلمة حتى اقول يكفرون من فعل صغيرة  
او كبيرة فقال له اخرتك استغفر الله فقال بالاستغناء  
فماذا فعلت حتى استغفركم **فقال** ولو قال  
لو كان النمل نبيا ما امنت به او امرني بكذا لم اقبل او  
قال لو كانت النملة الى هذه الجهة لم اصل اليها يكفر  
ولو قال لرجل صالح هو خير من النبي وهو نبي او قال  
لما وليا خير من الانبياء يكفرون ولو قال فلان مثل النبي لا يكفر  
ولو قال لا ادري ان النبي كان جنيا او انسانا يكفرون ولو  
شتم رجلا اسمه محمد او احمد او كنيته ابو القاسم  
ما من الزانية وكل من كان على هذا الاسم ان خطر به  
ان النبي يكون منهم يكفرون ولو قال لو لم يأكل ادم الحظوة  
ما واثقنا في هذا الباب لا يكفرون عند البعض ولو قال  
ان فلانا لو كان نبيا اخذ منه حتى يكفرون لم يطالب الحق  
ومن ادعى النبوة وطالب واحد منه العجزة لا يكفرون  
ان كان غرضه اظهار عجزه عن ادعى اذ صاحبه ولا شك  
ان مدعيها يكفرون ولو رد حديث النبي عليه السلام يكفر  
ان كان متوليا ولو قال لرجل استاك او قص شاربك  
فانه سنة فقال لا فعله وانكر اصله لا يكفر ولو قيل

كان النبي يجب الترفع فقال رجل اي شي يكون الترفع  
حتى يحبه او قال لا احب الترفع يكفرون او قال كان  
لانبياء مكنت بين يكفرون فترجم كان اختيارا ولو  
قال لعلماء الدين كلما يقولون لهيا او كذب او قال  
الشيء اعمل بحسب العلم او قال العلم لا يترد في القصة  
يكفرون ولو قال قصصته خيرة خير من الله لا يكفرون ولو قال  
ولو قال العلم خير من الله يكفرون ولو استحوذت امة العلم  
يشل ان يقول لعمري فيه بالتصديق يكفرون ولو غلط  
على سبيل الاستمراء واستحسنه قوم في تلك الحالة  
او ضحكوا كفروا ومن اغضب الناس بغير سبب ظاهر  
خيف عليهم لا يكفرون ولو قيل لرجل لست بمسلم وقاتل  
اللم يكفرون ولو ضرب ولده ضربا شديدا وقال له اخر  
لست بمسلم فقال لا يكفرون قال هذا **فقال**  
ولو قال كافر لمسلم صفت الاسلام فقال لا ادري  
صفته يكفرون ولو قال كافر لمسلم اعرض الاسلام علي  
فقال اذهب الى الامير واسلم منه حتى يعطيك شيئا  
يكفر المسلم ولو قال اذهب الى اتا فني او الى الغني واسلم  
منه لا يكفرون عند البعض ولو قام كافر في مجلس اعلم  
زاراد ان يسلم فقال له مسلم اصبر الي ان يحل المجلس يكفرون



ولو اسلم نصراني ثم مات ابوه فقال ليتني لم اسلم حتى اخذ  
مهرات ابني كنفرة لو قال مسلم مسلما يا كافر فقال ليتك يكفر  
المجيب ولو قال كذبت ان اكفر او خشيت ان اكفر لا يكفر  
ولو اسلم كافر فقال له مسلم اخراي ضررنا ما بك في  
دينك حتى اسلمت يكفر المسلم ولو قال لعلنا نعال الكفر  
وما بيني وبين الاسلام وكفر ولو قال لولده يا ابن الكافر  
لا يكفر ولو قال لدارسه يا دابة الكافر يكفر ان نجت  
عنده ولو قال لامراته يا كافرة اريدك يهودية فماتت  
المراة هكذا انا طلقني او ماتت لولم اكن بعد زامنا  
صحبتك او ما رايتني تكفر المراة وان قالت ان كنت  
لهكذا لا تمسكني لا تكفر ولو علمت فعلا فقال يا مجوسي  
او يا يهودي فقال المشتم لولا اني هكذا ما كنت  
يكفر ولو قال ان كنت هكذا لا تكلمني يكفر واذا  
وضع يدي راسه تلمسوه المجوسي من غير غفوا وشهد  
النار على وسطه ليدخل دار الحرب للتجارة يكفر  
وان كان ليعلم الاسرا لا يكفر ولو تشبه بالكفار  
في هذا او لعبا في اللبس ودخل بركة او كنيسة المزارعة  
يكفر ولو قال مسلم لكافر فقيمه او صديقه احفظ  
انت دينك وانا احفظ ديني او قال له الحمد لله هذا

كلمة من او هذا كله دين جيد او هذا كله دين الله  
يكفر ولو قال مسلم لكافر لا اسلم فقال احرك كل واحد  
يحفظ ما امر الله به يكفر المسلم الثاني ولو تخافهم اثنان  
فقال احدهما للاخر الكفر خير من هذا العمل او ما نحن  
فيه يكفران لم يرد به فخرج ذلك العمل **فصل**  
ولو قال العلم من المعلوم انه خير من علم الشريعة او قال  
ليس في الشريعة علم التوحيد والمعرفة يكفر ولو قال  
علم الحقيقة احب الي من علم الشريعة واولاد يعلم الحقيقة  
علم الفلسفة او قال ليس في الشريعة حقيقة يكفر ولو  
انكر فريضة من العرايض او حكما من الاحكام الثابتة  
بالاجماع او استهزأ به يكفر ولو قال اكون توادا ان  
صليت او قال زمان ما علمت سكارا او قال غسلت  
يدي وراسي من الصلاة او قال اعطيتها المزارع حتى يزرعها  
او قال اصبر حتى يارب رمضان فاجمع الكل او قال اصلي  
وما يوزعني شي او قال انت ايش ربحت بها يكفر  
ولو قال العبد لا اصلي فان الثواب يكون لسبيدي يكفر  
ولو قال لرجل صليت او لم تغسل سوا او قال لم اغسل هذه  
السحرة او قال كم هذه الصلاة فدهم اخذت قلبي او  
قال لزكاة الاسواق الظاهرة كم اودي بهذه الغرامه



يَكْفُرُ وَلَوْ قِيلَ لَهُ سَلِّ صَلَاةَ التَّوْبَةِ فِي وَقْتِهَا فَقَالَ  
لَا أَصَلِّي بِكَفْرٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ لَا أَصَلِّي بِأَمْرِهِ وَلَوْ قَالَ تَرَكَ  
الصلَاةَ شَغْلَ طَبِيبٍ أَوْ شَغْلَ كَسَّابٍ أَوْ قَالَ الصَّلَاةُ  
مَالِي شَيْءٌ لَوْ بَقِيتَ تَحْتَقِصُ أَوْ تَحْتَقِصُ يَكْفُرُ وَلَوْ قَالَ مَا أَدْرِكُ  
أَفْرَضَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ أَوْ قَالَ لَا أَعْرِفُ الْكَافِرَ أَوْ قَالَ  
لَا أَدْرِكُ ابْنَ مَصْمُورٍ يَكْفُرُ وَلَوْ نَزَّيَ أَنْ يَكْفُرَ غَدًا يَكْفُرُ  
مِنْ السَّاعَةِ وَلَوْ صَلَّى بِغَيْرِ طَهَارَةٍ لَا يَكْفُرُ عِنْدَ الْكَثَرِ وَلَوْ  
قَالَ الصَّوْمُ يَضُرُّ بَيْعًا فِي الْخَمْرِ لَا يَكْفُرُ عَنْهَا الْبَعْضُ  
وَلَوْ قَالَ لَيْتَ صَوْمَ رَمَضَانَ لَمْ يَكُنْ فَرَضًا أَقَالَ هَذَا  
الصَّوْمَ قَدْ أَخَذَ قَلْبِي يَكْفُرُ وَلَوْ قَالَ عِنْدَ مَجِيئِ شَهْرِ رَمَضَانَ  
فِي الصَّيْفِ فَقَالَ جَاءَ الصَّوْمُ التَّثِيلُ يَكْفُرُ وَلَوْ قَالَ  
الزَّنا وَالرِّبَا وَاللَّوْاطَةِ وَالْقَتْلُ وَالزَّهْمُ كَانَ حَلَالًا يَكْفُرُ  
وَلَوْ قَالَ الْخَمْرُ كَانَ حَلَالًا لَمْ يَكْفُرْ وَلَوْ قَالَ حَرَمَةُ الْخَمْرِ  
وَأَكْلُ الْحَرَامِ لَمْ يَثْبُتْ بِالْإِقْرَانِ يَكْفُرُ وَلَوْ قَالَ مَجَامِعَةُ  
الْحَائِضِ حَلَالٌ أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ قِيلَ مَا لَيْسَ بِكَرْ حَلَالٌ أَوْ  
قَالَ أَشْرَبَ الْخَمْرَ وَدَعَى تَوَلَّاهُ مَرَّةً يَقُولُ إِنَّهَا حَرَامٌ يَكْفُرُ  
وَمَنْ اسْتَحْسَنَ كَلَامَ أَهْلِ الْبَهْجِ وَالْأَهْوَا أَوْ قَالَ  
كَلَامُهُ نَوِي أَوْ قَالَ كَلَامُهُ مَعْنِي مَجِيحٌ يَكْفُرُ وَمَنْ كَذَبَ  
قَالَ أَخْبَرَ بَارَكَ اللَّهُ فِي كَذِبِكَ يَكْفُرُ **فصل** ومن أنكر

القيامة أو الجنة أو النار أو الميزان أو الحرام ط أو وجه  
الحساب أو الكتب التي فيها الحال العباد يَكْفُرُ وَلَوْ قَالَ  
لَوْ طَائِي اللَّهِ الْجَنَّةَ دُونَكَ لَا أَدْخِلُهَا أَوْ قَالَ لَوْ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ  
أَدْخُلَ الْجَنَّةَ مَعَ فَلَانٍ لَا أَدْخِلُهَا أَوْ قَالَ لَا أَرِيدُ الْجَنَّةَ وَأَرِيدُ  
النَّارَ وَأَرِيدُ الرُّوْبَةَ يَكْفُرُ وَلَوْ قَالَ خَصَمُهُ أَخَذَ مِنْكَ حَقِّي  
فِي الْمَحْشَرِ فَقَالَ خَصَمُهُ أَيْشِي شُغْلِي فِي الْمَحْشَرِ أَوْ قَالَ إِنْ  
تَجِدَ لِي فِي ذَلِكَ الْجَعِ أَوْ قَالَ أَدِ الْعَشْرَةَ الَّتِي لِي عَلَيْكَ  
وَلَا أَخَذَ مِنْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَالَ خَصَمُهُ أَعْطِنِي  
عَشْرَةَ أُخْرَى خَدَمَنِي عَشْرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ  
اسْتَمْزَيْتُ بِهِ وَلَوْ قِيلَ لِرَجُلٍ دَعِ الدُّنْيَا لَتَنَالَ الْآخِرَةَ  
فَقَالَ لَا تَرْكُ الشَّهْمَ لِلنَّسِيَةِ يَكْفُرُ وَلَوْ قَالَ أَنَا أَرِيدُ الْخَيْرَ  
وَالرَّاحَةَ فِي الْعَمَلِ وَأَدْعِي مَا أَتَرَكَ الشَّهْمَ لِلنَّسِيَةِ يَكْفُرُ  
مَا يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ أَيْشِي مَا كَانَ يَكْفُرُ وَلَوْ قِيلَ لِرَجُلٍ  
اتَّقِ الْعَنِيْبَ قَالَ نَعَمْ يَكْفُرُ **فصل** ولو سجد  
للسُّلْطَانِ يَكْفُرُ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْعِبَادَةَ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْحُجَّةَ  
لَا يَكْفُرُ وَلَوْ عَطَسَ سُلْطَانٌ فَقَالَ رَجُلٌ بِرَحْمَةِ اللَّهِ  
فَقَالَ الْآخَرُ لَا يَتَّكَ فَذَا السُّلْطَانُ يَكْفُرُ وَمَنْ قَالَ فِي مَائِنَا  
سُلْطَانٌ عَادِلٌ يَكْفُرُ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ عَادِلٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ  
وَالْأَنَالِ **فصل** ومن شَرَعَ فِي الْفُسْقِ وَقَالَ



تعالى حتى نعيش طيبا او قال لو كان الله خلقنا حتى  
نعيش طيبا او قال ما فرح احد بمثل ما فرحنا به او  
قال انا احب الحمر ولا اصبر عنها يكثر ولو قال افضل كل  
يوم عشرة امثالك من الطين يكثر ان يهد ان ينهد  
مثله لما ردمنا من حيث الخلقه وان عني به بيان  
صنعه لا يكثر ولو قال من ليس له درهم لا يسوي  
درهما عشي يكثر ولو قال مات فلان اعطاك عمره  
او روحه يكثر ولو قال ماتت فلان اعطاك عمره  
بحق عليه الكفر ولو قال انصرتي باحق فقال كل بينهم  
باحق وانا انصرك باحق وبغير الحق يكثر اسأل الله  
تعالى ان ينجينا من الفاظ الكفر ويحكم لنا غير انه رؤف

رحيم

### كتاب الفرائض

يبدأ بتضا الميراث ثم الجهد والدفن ثم يشهد الوصايا  
ثم يقسم الباقي بين الورثة ويسحق الارث برحم ونكاح  
وولاء ويبدأ بذوي النروقة ثم بالعدييات النسبية  
ثم بالعتق ثم بحصبة ثم الرزق ثم ذوي الارحام ثم مولي  
الولاية ثم المقران بنسب لم يثبت ثم الموصي له يكثر من  
الثلاث ثم بيت المال ويمنع منه الرق والقتل واختلاف

الميراث

المقتنين والعارين حقيقة او حكما وكورث من المكاتب  
والجنين والقاتل والمرثمة من كسب اسلامه ويعز من  
للزوجة الميراث مع الولد وولد ابن والزوج لها عند عدمه  
والزوج مع احد لها والنصف له عند عدمه والبيت والبيت  
الابن عند عدمها والثلث لاب عند عدمها والاب والجد  
السدس مع ولد وولد ابن والام مع احد لها واثنين من  
الاخوة والاخوات وللجد فصا عدا وبيت الابن مع البيت  
والاخت لاب مع الاخت لابوين وللواحد من ولدا الام والثلث  
لاثنين فصا عدا من ولد الام والام عند عدم من لها  
منه السدس ولها ثلث الباقي بعد فراغ الزوجين  
في زوجة وابوين او زوج وابوين والثلثان لكل ارشدين  
فصا عدا من فرصتها النصف الا الزوج

### فصل

في جواز المصيبة بنفسه كل ذكر له بدخل في نسبه الى الميت  
انتي ما اقيمت الفرائض ويتقدم الاقرب الابن ثم ابنه وان  
سفل ثم الاب ويكون مع البيت عصبة وذا سهم ثم الجد  
الصحيح وان علمهم الاخ ثم ابنه وان سفل ثم العم ثم ابنه  
وان سفل ثم هم الاب ثم ابنه وان سفل ثم عم الجد ثم ابنه  
ويقدم من كان لابوين علي بن هو اب ويعتبر بعصبة  
غيره البنات بالابن وبنا تطلق بين ابين والابن والاخوات







النصف والام السادس وولد الام الثالث ولا يشرك معهم  
 الاخوة **لابن** **فصل** اذا زادت السهام علي  
 الفريضة فتدعيات فتعول الستة الي عشرة وستر  
 وشنعا راثي عشر الي سبعة عشر ونزرا واربعة وعشرون  
 الي سبعة وعشرين عولا واحدا كامراة وبنين وابوين  
 فان فصل عنها ولا عصبية يرد عليهم بقدر سهامهم الا  
 علي الزوجين فان اتحد جنس المردود عليهم قسمت للسكة  
 من عدد رؤسهم فان كان جنسين من عدد سهامهم  
 وان كان مع الاول من لا يرد عليه اعطي فرضه من اقل  
 تخارجة وقسم الباقي علي من يرد عليه كزوج وثلاث  
 بنات وان لم يستتم فان وافق رؤسهم كزوج وست  
 بنات ضرب وقولا في مخزج فرض من لا يرد عليه والا  
 ضرب كل رؤسهم كزوج وخمس بنات وان كان مع الثاني  
 من لا يرد عليه قسم الباقي من مخزج فرض من لا يرد عليه  
 علي مسألة من يرد عليه كزوج واربع جدات وست  
 اخوات لام وان لم يستتم ضرب جميع مسألة من يرد  
 عليه في مخزج فرض من لا يرد عليه كاربعة زوجات  
 وتسع بنات وست جدات ثم ضربت سهام من لا يرد  
 عليه في مسألة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما

بقي من مخزج فرض من لا يرد عليه والكفر كله مائة واحدة  
 يتوارث به اهله عند اتحاد الدار **فصل** يورث  
 ذوي الارحام وهو كل قريب ليس بنهي سهم ولا عصبية  
 في اخذ المفرد جميع المال ونحوه اقربهم الا بعد ويتقدم  
 اولاد البنات واولاد بنات الابن ثم الجد الفاسد به  
 والجدات الفاسدات وهو مقدم علي ما قبله في رواية  
 ثم اولاد الاخوات وابوين اولاد واخوات الاخوة والاخوات  
 بام وبنات الاخوة والجد مقدم عليهم ثم الاخوات  
 والاعمام والعمات لام وبنات الاعمام واولاد لهن ولا  
 ثم عمات الاباء والامهات واخوالهم وخالاتهم واعمام  
 الاباء لام واعمام الامهات كلهم واولاد لهن ولا  
 استنوا في درجة تقدم ولد الوارث واذا اختلفت  
 الفروع والاصول كبنات ابن بنت وابن بنت بنت  
 يعتبر النروع فقط لا الاصول فيقسم عليهم اثلاثا ولو  
 ترك ابن اخت لابوين وابن اخت لام الاول النصف  
 ولكل واحد من الاخرين السادس ويرد الباقي عليهم  
 لاكمه الاول ولو كانوا بنات اخوة متفرقين كبنات الاخ  
 من الام السادس وليت الاخ من الابوين الباقي واستقطب  
 الاخري ولو ترك عمه وخالة الثلثان للعمه والثلث لخالة



او خالة وابن عمه المال للخالة او عمه وابن خال وابن خالة  
 المال للعمه او ثلاث عمات متفرقات المال للعمه من  
 الابوين وكذا الخالات او خالا وخالة للمذكورين حفظ  
 الانثيين وموالي المولات يرث بعد ذوي الارحام ويرث  
 ولد الزنا والملاعنة امه واولادها وغيرهم ممن يرثها  
 واذا ادعى الملاعن نسبه بعد موته ولا ولد له لم يرثه  
 وان تركه ولدا يرثه فان ترك ابن بنت خاله عوي جائزة  
 ويقسم بذلك مال كل من في العرق وخوهم على ورثة  
 الاحياء فان اجتمع في المجوسي قرابتان مورثتان يرث  
 بهما الاقواهما فان تركه اخته وهي بنته ترك بالبنات  
 او امه وهي اخته من الاب ترك من الجهتين ولا يرثون  
 بالنكحة مستحلده عندهم ومن ترك ولدا وحلا يوقف  
 نصيب اربعة بنين وقال ابو يوسف ابن واحد وعليه  
 الفتوي وقال محمد ابنين **فصل** فان مات بعض  
 الورثة قبل القسمة صححت المسئلة الاولى ثم الثانية  
 وانظر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح  
 الثاني ثلاثة فان استقام ما في يده من التصحيح الاول  
 على التصحيح الثاني فلا ضرب وصحتا من تصحيح الميت  
 الاول وان لم يستقم فان كان بين سهامه ومسئلته

مواظفة فاضرب وفق التصحيح الثاني في كل التصحيح  
 في كل التصحيح الاول وان كان بينهما مباينة فاضرب  
 كل التصحيح الثاني في التصحيح الاول فالمبلغ يخرج المسئلتين  
 واضرب سهام ورثة الميت الاول في التصحيح الثاني او  
 في وفقه وسهام ورثة الميت الثاني في نصيب الميت  
 الثاني او في وفقه فان مات ثالث جعل المبلغ مقامه  
 الاول والثالث مقام الثاني وهلم جرا **فصل**  
 ولو ترك ابنين فان احدى زوجة لاسيه وكذب الاخر بقام  
 بما في يده على تسعة طهر لها سهمان وله سبعة وان  
 اقربا ح كاسيه وكذب الاخر وما في يده بينهما نصنان  
 قال ابو يوسف فان اقربا حوين وصده قد الاخر  
 في احدىهما فالتفق عليه ربع ما في يد المقر فيه  
 الى ما في يد المصدق فيقتسمانه نصفين ويرجع  
 الاخر في قاسم المقر في يده نصفين وقال محمد اخذ  
 المتفق عليه من القرحة ما في يده فيه الى ما في  
 يد المصدق فيقاسمه نصفين ويرجع الاخر على النتر  
 فيقاسمه فيما في يده نصفين وعليه الفتوي وهذا  
 اذا تكاذب المقر بهما فان تصادقا قال محمد المتفق عليه  
 ذلك ما في يد المقر فيه الى ما في يد الاخر فيقسمانه



والقرية الاخر الاثنا بالسوية واذا افرج جميع الورثة باين  
 للميت ثبت نسبه وان لم يترك وارثا واحدا فترده لم  
 يثبت نسبه ويشترك في الميراث ويثبت نسبه وهذا  
 اذا لم ينكره احد **كتاب الفرائض**  
 يخرج المصنف من اثنين والربع من اربعة والثمن من ثمانية  
 والثلاثان والثالث من ثلاثة والسادس من ستة فاذا  
 اختلط بكل الثلاثة الاخر او ببعضها فن ستة او بالربع  
 فن اثني عشر او بالثلث فن اربعة وعشرين واذا انكسر  
 سهام فريق عليهم ضربت عددهم في اصل المسألة كما مر ان  
 وستة اخوة وان انكسر سهام فريقين او اكثر وعدده  
 رؤسهم مماثلة ضربت احد الاعداد في اصل المسئلة  
 كثلاث بنات وثلاثة اعمام وان دخل بعض الاعداد في  
 بعض كاربعة زوجات وثلاث جدات واثني عشر عمّا  
 ضربت اكثر الاعداد في اصل المسئلة وان واثق  
 بعضها بعضها كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة  
 واثني عشر بنتا وستة اعمام ضربت وفق احداهما  
 في جميع الاخر والخارج في وفق الثالث ان وافق والا  
 في جميعه ثم في الربع كذلك وان تباينت كما مر اثني  
 وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت

احدها في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث  
 والحاصل في جميع الرابع واذا اردت معرفة النما  
 استطت الاقل من الاكثر حتى تغنيه او قسمت الاكثر  
 على الاقل فانقسم قسمة صحيحة كاخمس مئة مع العشرة  
 واذا اردت معرفة الموافقة نقصت الاقل من  
 الاكثر من الجانبين فان توافقا في واحد منهما وان  
 توافقا في اثنين فبالنصف او ثلثة فبالثلث الي العشرة  
 او واحد عشر فبحر من احد عشر وممكننا وان اردت  
 معرفة نصيب كل فريق من التصحيح ضربت ما كان  
 له في اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة يخرج  
 نصيبه ثم اذا ضربت سهام كل وارث في المضروب  
 يخرج نصيبه واذا اردت معرفة نصيب كل  
 فرد نسبتهم سهام كل فريق من اصل المسئلة الي عدد  
 رؤسهم نردا ثم يعطى مثل ذلك النسبة من المضروب  
 لكل فرد وان اردت قسمة التركة بين الورثة او  
 العزلة فان كان بين التركة والتصحيح موافقة  
 ضربت سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم  
 قسرت المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك  
 الوارث وان لم يكن بينهما موافقة ضربت سهام كل



وارث من التصحيح في جميع التركة وتعمل كذلك في معرفة  
كل فريق وتترك جميع الديون كما لتصحيح وكل دين  
كسبها وارث ومن صالح من الورثة او العروماء علي  
شيء منها طرح ثم قسم الباقي علي سهام من بقي منهم والله اعلم

فان جلس اخذ القدر العلم عن الشيخ ابي عبد الله الجرجاني وهو  
عن الشيخ ابي بكر الرازي وهو عن الشيخ ابي بكر الكرخي وهو عن  
ابي سعيد البرقي وهو عن عن الامام ابي حازم القاسمي  
وهو عن عيسى بن اتمان وهو عن محمد الحسن الشيباني  
وهو عن ابي حنيفة وهو عن حماد وهو عن ابي بصير النخعي عن علقمة  
عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ابيه  
عنهم اخص قاسم مسائل القدر وراشاعته الفسنة  
ومائة الف عام لصغير سنة الف مسائل مسائل  
البهية عشرة الف مسائل الزبادات الف مسائل  
كما في غيره

